

أشرف على ترجمته إلى العربية
الدكتور منصور إبراهيم الترك
قسم الاقتصاد جامعة الرياض

الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق "دراسة مقارنة"

الناشر
المكتب المصري الحديث
للطباعة والنشر
تلفزيون ٤١٦٠٢
"بيكنية"

الاقتصاد الإسلامي

الناشر: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر
٧ شارع نوبار طيفون ٢٦٦٠٢ - الاسكندرية
٢ شارع شريف طيفون ٥٢١٢٧ - القاهرة

الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق « دراسة مقارنة »

أُشْرَفَ عَلَى تَرْجُمَتِهِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ
الدُّكْتُورُ مَنصُورُ إِبْرَاهِيمَ الْبَرْقُومِ
قِسْمُ الْأَقْتِصَادِ - جَامِعَةُ الرَّيَّانِ

الناشر
المكتبة العربية الحديثة
للطباعة والنشر
تيلبرنت ٢٦٦٠٤
جسكينية

مقدمة الترجمة العربية مقدمة المؤلف

نعل موضوع هذا الكتاب يعد من أهم ما يشغل أذهان المسلمين ، الذين كادوا أن ينقسموا الى معسكرات لكل منهم فلسفته ووجهة نظره . رغم ما أجمعوا عليه من وحدة الهدف بأبعاد ما علق بالإسلام من معتقدات خاطئة .

ان الفكر الاسلامى لم ينقطع فى آية حقبة من حقبات تطور المجتمع الاسلامى عن تناول المشكلات الاقتصادية ، وجاء بنتائج وحلول باهرة ، سبق بفضل ما توصل اليه ، الفكر العربى الحديث . وان كان أغلب ما يعرض من تمار هذا الفكر الاسلامى عل معاصرنا يصاغ أحيانا فى صورة لاتناسب ومقتضيات العصر الذى نعيش فيه .

لذلك كان لزاما على جبهة المفكرين المسلمين ان يبذلوا الجهد المتواصل لبلورة أمهات الافكار الاسلامية فى مجال النشاط الاقتصادى ، التى كادت أحداث التاريخ ومظاهر التقدم التكني فى مجتمعنا المعاصر وسيطره الثقافة الغربية أن تحيى الكثير من جوانب الاشراف فيها . فقد أبرزت الدراسة الجادة المتعمقة لبعض هذه الافكار مدى ما تنطوى عليه من آراء صائبة يؤدى العمل بها فى مجال التطبيق الى تحقيق نتائج قد تعجز الآراء الاقتصادية العربية عن بلوغها .

وقد رأينا أن من أفضل الدراسات التى تناولت بصورة عصرية الأفكار الاسلامية فى مجال الاقتصاد ، هذا المؤلف الذى كتبه الدكتور منان والذى حرصنا على تقديمه الى القارئ العربى لشعورنا بمدى حاجة المكتبة العربية اليه . فهو يستعرض النظام الاقتصادى الاسلامى مقارنا اياه بالنظم الاقتصادية الأخرى ، ملندا الآراء الحافظة حوله ، مظهرا محاسنه ، شارحا أهدافه ومدافعها عما يعتقد البعض أنها نقاط ضعف أو مواطن قصور فيه . وهو من خلال عرضه يكشف الكثير عن أمور تحتاج الى دراسة أعمق من علماء المسلمين . لهذا فلا غرابة أن نجد أن هذا الكتاب قد حصل على عدة جوائز كان أهمها جائزة احسن كتاب صدر فى دولة الباكستان فى عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) .

وقد حاولنا ماوسعنا الجهد ان نقدم ترجمة أمينة لوجهة نظر المؤلف كما أراد ان يعرضها دون ان نلتزم ببعض المواضع الخاصة بالباكستان وبعض

الفتاوى المتطرفة التي ربما استوجبتها حماسة الدفاع ومحاولة النجاة القارىء
غير المسلم *

والأهل أن يكون في هذه الترجمة خدمة للقارئ العربي وأن تكون فيها
إضافة يسيرة إلى محصول فهمنا لديننا الذي يزداد يوما بعد يوم بفضل الجهود
المخلصة التي تبذل في هذا السبيل *

منصور إبراهيم التركي

قسم الاقتصاد - جامعة الرياض

تقديم

من دواعي سروري العظيم ، أن اكتب تقديماً لمؤلف السيد م . ١٠ منان حول اقتصاديات الإسلام بين النظرية والتطبيق . إذ أنه من الصعب أن نجد مؤلفاً على هذا المستوى الرفيع يمكنه أن يعطي الجوانب المتعددة لهذا الموضوع ، وإذا كنت لاسقطيع أن أقيم القوانين والشريعة الإسلامية إلا أنه من الواضح أن تفسير السيد منان لوجهة النظر الإسلامية في علاقتها مع النظرية الاقتصادية الحديثة هو شيء جدير بالاعتبار والاعجاب . ومن المؤكد أن هذا المؤلف سوف يثر جدلاً كبيراً حول الموضوع في المستقبل القريب .

والبحث يتطلب الحاجة إلى تحليل دقيق يبين لنا العلاقة بين التقدم الاقتصادي من جانب ، وحماية القيم الأخلاقية والروحية من جانب آخر . ويوجب أن نضيف إلى الكسب المادي ، الذي غالباً ما يتمخض عن التنمية الاقتصادية ، الجوانب والواقع الالامادية للأشباع ، إذا أردنا إقامة مجتمع أكثر عدالة . ولعل هذا المفهوم المنهجي الحديث لدراسة التنمية الاقتصادية أكثر دلالة للدول النامية الإسلامية ، باعتبارها دولاً تصبو لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ارتكازاً على أساس الأيديولوجية الإسلامية .

لقد حاول المؤلف عن طريق تقديمه الدقيق للأفكار والعقائد الإسلامية ، أن يبعد ماعلق بالإسلام من كثير من المعتقدات الدينية الخاطئة ، والتي كانت تمثل ثقلاً وتبرز مشاكل ضاغطة وملحة يواجهها المجتمع الإسلامي .

وفي هذا النطاق أيضاً ، قدم لنا المؤلف عدداً من الاقتراحات العلمية والمفيدة . ولعل أكثرها أهمية تلك المتعلقة بإنشاء « بنك إسلامي عالمي » على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، يمكنه أن يساهم في تجميع واستغلال أمثل للموارد الاقتصادية الهائلة للعالم الإسلامي . وهذا الاقتراح لا اعتقد أنه صعب المنال أو يعبر عن فكرة مثالية وعاطفية ، ولكنه اقتراح عمل ومفيد ، ويمكنه أن يتحول إلى حقيقة كبرى وملموسة ، شريطة أن تتكاتف الدول الإسلامية ، وتبذل جهداً حقيقياً وعملياً لتحقيقه .

وأخيراً فإن المؤلف يستحق غاية تقديرنا على مساهمته الجدية في هذا النطاق من البحوث .

د . تشالز بنسون

جامعة كاليفورنيا - بركلي

الولايات المتحدة الأمريكية

٢ يونيو ١٩٧٠

مقدمة

إن هذا الكتاب يهدف إلى إعطاء القراء المثقفين فكرة دقيقة عن القيمة الاقتصادية في الإسلام ، في نطاق الفكر الاقتصادي الحديث . وهي محاولة تحليلية ميدانية .

ولذا فقد حاولنا أن نبين بآدنا كيف يمكن للإسلام أن يقدم برنامجا للعمل والإرشاد للحياة الاجتماعية والاقتصادية . وبجانب تحليلنا لمختلف مشاكل العالم الإسلامي ، فقد قدمنا بعض الاقتراحات العملية المؤسسة على القيم الإسلامية لتكون هاديا لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية . وعلى سبيل المثال ، فقد دافعنا عن فكرة إنشاء « بنك إسلامي عالمي » على نمط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والبنك الآسيوي ، والبنك الإفريقي . كذلك اقترحت إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية لحل مشاكل الائتمان الاستهلاكي ومشاكل تقصم الأسعار . وقد ركزت على مدى الحاجة لإنشاء (مؤسسة الزكاة) واكفنا على ضرورة إشراك العلماء (رجال الدين) في عملية التخطيط الاقتصادي عن طريق إنشاء جمعيات المساجد ومراكز الإرشاد . وإذا كانت باكستان قد شرعت في تأسيس مجتمع الرفاهية على الأيديولوجية الإسلامية ، فقد ناقشنا أيضا كثيرا من مشاكل باكستان الاقتصادية على ضوء القيم الإسلامية .

ومن أجل كتابة هذا المؤلف ، فقد استعنا بكثير من آراء بعض المسؤولين البارزين ، وإذا كنا قد استغلطنا هذه الأفكار ، فلم يكن الهدف قاصرا على تأكيد افكارنا فقط ، وإنما أردنا أيضا أن نخلق شعورا بأن لهم القول الآخر . وقد استشهدنا في هذا الكتاب بآيات من القرآن الكريم ، وكذلك بإحاديث شريفة من أجل تأييد غرضنا . وقد نشرنا أجزاء كثيرة من هذا الكتاب على شكل فقرات في الصحف الوطنية والدولية ، وبالطبع فقد استفدنا كثيرا من وجهة نظر النقاد والقراء وردود الفعل لديهم . وقد قمنا بتلوين ملاحظتنا على وجهات نظرهم قبيل انتهائنا من وضع هذا الكتاب .

ولا يفتونا أن نعتز بأننا لانعتبر أنفسنا من العلماء في الدراسات الإسلامية ، وإنما جاء هذا العمل نتيجة دراسات ذاتية ، مؤسسة على تصورنا بأن النظام الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام يستطيع أن يقوم بدوره في خدمة العالم الإسلامي وأيضا في خدمة العالم ككل . واعتقد أن هذا العمل سيصبح ذا قيمة

أكثر ، إذا وجدت أفكارنا واقتراحاتنا التي أبديناها في هذا الكتاب ، صدى حقيقيا في قلوب من نقصدهم في كتابنا هذا .

وفي هذا الصدد أذكر أنه في جامعات كرائشي والبنجاب قد قدمت مؤخرا رسائل علمية « في القيم الاقتصادية في الاسلام » . وبالرغم من أننا قد سبقناهم في هذا المجال بوقت طويل ، فلما نعتقد أن هذا الكتاب قد غطى أكثر من ٩٠٪ من موضوع « الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق » ومع ذلك فإن هذا الكتاب يعبر عن وجهة نظر شخصية ولا يعبر عن أية اتجاهات لهيئات ومنظمات التخطيط، وإذا كانت هناك بعض نواحي النقص أو الأخطاء فهي تنسب الى مؤلف هذا الكتاب شخصيا .

١٠١٠ هـ

اسلام آباد

في اولي سبتمبر سنة ١٩٧٠

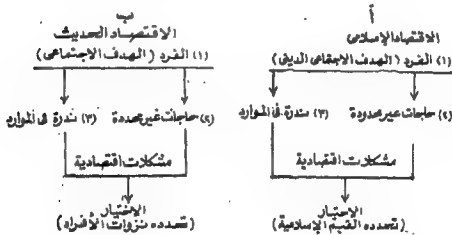
الفصل الأول

اقتصاديات الإسلام معناها ونطاقها

الاقتصاد الاسلامي هو علم اجتماعي يبحث في المشكلات الاقتصادية لمجتمع متمسك بالقيم الاسلامية . وهذا التعريف يبدو متعارضا مع التعريف الحديث للاقتصاد باعتباره دراسة لمشكلات الجنس البشري من خلال ظروف الحياة اليومية . وعلى حد تعبير الاستاذ روبنز « فالاقتصاد هو العلم الذي يبحث سلوك الانسان كعلاقة بين الاهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة » . ولا يعتبر هذا التعريف غير قابل للنقد ولكنه على أية حال يعطينا وصفا دقيقا للموضوع الذي يبحثه الاقتصاد الحديث وهو في الاصل دراسة لانسان يعيش في مجتمع ما . فاذا كان علم الاجتماع هو الأصل ، فان الاقتصاد فرع منه . ومما لا شك فيه ان الاقتصاد الاسلامي جزء من علم الاجتماع ، ولكنه علم اجتماعي بمعنى ضيق محدود ، لاننا لاندرس فيه كل حالة فردية تعيش في المجتمع . فالاقتصاديات الاسلام هي دراسة للانسان ليس باعتباره فردا مجردا ، ولكن باعتباره ظاهرة اجتماعية تؤمن بالقيم الاسلامية في الحياة . فالاقتصاد الاسلامي كذا هو الحال بالنسبة للاقتصاد الحديث لا يدرس العالم ممثلا بنموذج الانسان المجرد المنفزل كروبينسون كروزو لان ظاهرة التبادل باعتبارها حقيقة أو احتمالا تدخل ضمن كل من الاقتصاديين الحديث والاسلامي .

ويهتم الاقتصاد الحديث اساسا بالمسائل المتعلقة بالنقود . وهناك في الحقيقة عدد متزايد من الاقتصاديين ممن يرون ان الاقتصاد يختص بسلوك الانسان من جانب واحد فقط وهو الجانب الذي يتعلق بكسب

المال وانفاقه • ولكن بمض الكتاب التقليديين واتباعهم يحاولون تصوير المشكلة الاقتصادية في اطار غير مالى (الاقتصاد الحقيقى) فالمشكلة الاقتصادية ترجع أصولها الى ان لنا رغبات لايمكن ان تتبع دون انفاق مواردنا المحدودة من الطاقة البشرية والموارد المادية ، فلو كانت لدينا وسائل غير محدودة لاشباع كل حاجتنا لما نشأت المشكلة • وفيما يتعلق بمشكلة الندرة فلا يوجد فرق بين الاقتصاد الاسلامى والاقتصاد الحديث ، واذا كان هناك أى اختلاف فهو يكمن في طبيعته ونطاقه فقط • وهذا هو السبب في ان الفرق الجوهرى بين النظامين الاقتصاديين يتمثل في مشكلة الاختيار والتي تنشأ نتيجة لأن اشباع بعض الحاجات يتم على حساب اشباع البعض الآخر • فالتعارض الابدئى بين تمديد الحاجات وندرة الموارد يجبرنا على أن نقوم باختيار الأولويات الحاجات التي يجب اشباعها ومن ثم الى توزيع لمواردنا بطريقة من شأنها ان تحقق أقصى اشباع ممكن لحاجتنا • ان مشكلة الاختيار في الاقتصاد الحديث تعتمد اساسا على نزوات الافراد الذين قد يراعون متطلبات المجتمع • أما في الاقتصاد الاسلامى فاننا لانستطيع توزيع مواردنا كما نشاء فهناك نهج اخلاقي في حدود القرآن الكريم والسنة النبوية يقيد قدرات الافراد في هذا الصدد • ويمكن توضيح الدورة الكاملة للنشاط الاقتصادى بمساعدة الرسمين التاليين :



ومجمل ذلك أننا في الاقتصاد الاسلامى لاندرس فقط الفرد الاجتماعى ولكن ندرس أيضا الانسان بمعتقداته الدينية ، بينما فى الاقتصاد الحديث نهتم اساما بحياة الافراد فى المجتمع ، وان المشكلات الاقتصادية تنشأ من جراء تعدد الحاجات وندرة الموارد وهذه المشكلات يشترك فيها الاقتصاد الاسلامى والحديث . ولكن الفرق يظهر فى الاختيار . فالاقتصاد الاسلامى مؤسس على القيم الاسلامية بينما الاقتصاد الحديث مؤسس على القواعد الاجتماعية الرأسمالية والتي تتمكك فيها نزوات الافراد .

وهذا الاختلاف هو الذى يثير الجدل حول ما اذا كان الاقتصاد الاسلامى يهتم بالغايات والاهداف أم أنه يجب ان يلتزم الحياد بين مختلف الغايات . ولما كان الاقتصاد الحديث ينظر الى الحاجات المتعددة نظرة سواء ، فانه يناقش المشكلات الاقتصادية كما هى ، وليس كما ينبغى ان تكون ، أو بعبارة أخرى فان الاقتصاد الحديث لايعنيه الحكم التقييمى ، وهذا ما عير عنه الاستاذ روبنز بقوله « ان أساس موضوع الاقتصاد هو العلاقة بين غايات تتصورها كتجاهات للسلوك من جانب وبين للهيئة الاجتماعية والفنية التى تحيط بها من جانب آخر » . والغايات على هذا النحو ليست جزءا من الموضوع وكذلك البيئة الاجتماعية والفنية . ولكن ما يهتم به الاقتصادى هو العلاقة التى تنشأ بين هذه الاشياء وليست الاشياء ذاتها .

وقد حاول بعض الكتاب الجند أمثال « هكس » و « لانج » و « كالدر » وغيرهم ، تأسيس اقتصاديات الرفاهية على قواعد علمية بحتة . وطبقا لهؤلاء الكتاب ، فان الرفاء الاقتصادى يمكن ان يصل الى حده الأقصى اذا وزعت الموارد بطريقة مثلى ومعية . وعلى ذلك فان مهمة اقتصاديات الرفاء تتمثل فى تحليل الظروف التى يمكن ان تحقق أمثل توزيع للموارد . ومن الملاحظ ان هؤلاء الكتاب لايربطون أى معنى اخلاقى بكلمة الرفاهية . وسواء اردنا ذلك أو لم نرد ، فان الاقتصاد

الاسلامى لا يستطيع ان يقف موقف الحياد بين الحاجات المتعددة . وعلى ذلك فالانشطة المتصلة بانتاج وبيع المشروبات الكحولية مثلا قد تكون انشطة اقتصادية مفيدة فى النظام الاقتصادى الحديث . ولكنها لا يمكن ان تكون كذلك فى البلاد الاسلامية لانها لا تحقق الرغاية الانسانية — هذه الرغاية التى لاتقاس بمقياس النقود .

هى الاقتصاد الحديث تعتبر رغاية الفرد دالة متزايدة لحجم السلع والخدمات التى يرغب — حسب قيمه — فى الحصول عليها ، وكذلك متناقضة مع المجهودات والتضحيات التى يجب عليه ان يؤديها للحصول على هذه السلع والخدمات . اما فى الاقتصاد الاسلامى فان الفرد يجب ان يأخذ فى الحسبان تعاليم القرآن والسنة فى ممارسة نشاطه . فالرغاية الاجتماعية فى الاسلام تصل الى حدها الاقصى اذا وزعت الموارد بطريقة تجعل من المستحيل على أى فرد ان يحقق منفعة اضافية دون أن يضار أى فرد أو أفراد آخرون فى نطاق القرآن والسنة . وأى شيء لم يرد تحريمه فى القرآن أو السنة ولكنه يتفق مع الروح الاسلامية يعتبر مباحا ولا ضرر من السماح بمزاويلته . وبالرغم من أن الاقتصاد الاسلامى — كالاقتصاد الحديث — لايعنى فقط بذلك الجانب من النشاط الانسانى الذى يتصل بكسب النقود وانفاقها ، فان ذلك الجانب يمثل الجزء الاعظم من انشطتنا الاقتصادية . ومن المدهش حقا ان الاسلام قد حاول منذ ١٤ قرنا ايجاد توازن دائم بين الكسب والانفاق بهدف تحقيق أقصى فائدة اجتماعية . فلقد أكد الاسلام دائما على الكسب المشروع للرزق — أما كل الوسائل غير المشروعة لاكتساب الملكية فقد حرمت لانها تهدم المجتمع فى النهاية . ولذلك فقد أرسى الاسلام الاحكام والقواعد للانشطة الانسانية لكسب الثروة . والتى تتفق تماما مع سلامة وخير المجتمع ككل . ولا يجب ان تكون الانشطة الاقتصادية فى أية مرحلة مجردة من الاعتبارات الاخلاقية — وفى هذا الصدد يقول القرآن الكريم « يا أيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين » .

وهكذا نجد ان الدولة الاسلامية لا تشجع سوى النشاط الاقتصادي المشروع الذى يلاهم النفع الاجتماعى ، ويترتب على ذلك ان الاسلام يستنكر بشدة احتكار الموارد بواسطة بعض الرأسماليين ويحبذ دائما الانفاق المفيد للمجتمع فقط . فيقول القرآن الكريم :

« ان الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرا وعلائية يرجون تجارة لن تبور » .

وفى الواقع نجد الاسلام يندد بالاحتياز كصفة سلبية وهدامة لأنه يصبح عائقا أمام السمو الروحى — ومن جهة أخرى فان القرآن الكريم يقول « ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين » « ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » .

ان الله هو الرزاق . والناس بحاجة لفضله ، فالغنى العظام لا يتحقق عن طريق البخل ولكن من خلال الانفاق النافع فى سبيل الله .

وبهذه الطريقة يوائم الاسلام بين كسب النقود وانفاقها بما يحقق فى النهاية رفاهية المجتمع .

وهكذا يكون الاقتصاد الاسلامى — من ناحية — أكثر تحديدا ، ولكنه من ناحية أخرى أكثر شمولاً من الاقتصاد الحديث ، فهو محدد لأنه يتعلق فقط بهؤلاء الناس الذين يؤمنون بوحداية الله وتعاليمه الاخلاقية كما تنعكس فى القرآن الكريم والسنة النبوية . وهو أيضا محدد لأن الدولة الاسلامية لا تستطيع أن تشجع كل الأنشطة الاقتصادية ، فالأنشطة التى لا يمكن أن تزيد الرفاهية الانسانية ، لا تشجعها الدولة الاسلامية . ولكن مفهوم الرفاهية الانسانية ليس ساكنا فهو نسبى يتصل دائما بالظروف المتغيرة . المهم أن يتفق مفهوم الرفاهية مع المبادئ الاسلامية . تلك المبادئ التى ستبقى صالحة فى كل العصور القادمة .

وهو أيضا اقتصاد شامل لأن الاقتصاد الاسلامى لا يهمل العوامل غير الاقتصادية مثل العوامل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية • فهو — الى حد ما — أشبه بالاقتصاد التطبيقي الذى يأخذ فى الحسبان العوامل المالاقتصادية ويوازن بين القرارات العملية • ومن هنا يبدو أن مجال الاقتصاد الاسلامى يشمل تأمين وإدارة الموارد النادرة فى المجتمع البشرى على هدى من المفهوم الأخلاقى للرفاهية فى الاسلام • ويمكن أن نسجل هنا أن هذه الفكرة الأساسية لعلم الاقتصاد الحديث إنما ترجع أصولها الى الكتابات الممتازة لكثير من مشاهير الكتاب المسلمين أمثال الطوسى وابن خلدون •

فالطوسى يعطى لنا تعريفا جيدا لقيمة التبادل وتقسيم العُملِ ورفاهية المجتمع • وفى هذا يقول محمد بن حسن الطوسى (١٢٧٤ م) فى كتابه الشهير — أخلاقناصرى — الذى كتبه باللغة الفارسية : « إذا ظل كل فرد مشغولا بصنع طعامه وثيابه ومسكنه وأدواته وجميع حاجاته •• فإنه لن يبقى حيا بسبب عدم استطاعته تأمين قوته وضروراته خلال تلك الفترة (الطويلة) التى يتطلبها صنع الأشياء الضرورية سالفة الذكر •• ومع ذلك فإن تعاون الناس مع بعضهم وتولى كل فرد حرفة معينة ينتج منها أكثر مما يكفي لاستهلاكه الخاص وتبادل الفائض منها بين الافراد ، لما يجعل الوسائل والسلع الاقتصادية متاحة للجميع •• وهكذا نجد أن حكمة الله تعالى قد اقتضت تنويع أنشطة الناس وأذواقهم لكي يحترفوا منها مختلفة » • وهذا التقسيم للعمل من شأنه أن يخلق هيكلًا دوليًا ونظامًا اقتصاديًا للبشرية • وطالما أن وجود الانسان لا معنى اجتماعى له بدون التعاون المتبادل ، فإنه لا يمكن أن يتحقق بدون اتصال اجتماعى ، وبالتالي فإن الانسان بطبعه يعتمد على المجتمع •

وقد أعطى ابن خلدون (١٣٣٣ — ١٤٠٦ م) الباحث العربى الذى يعترف له العالم بأنه أبو العلوم الاجتماعية — تعريفا للاقتصاد أوسع

نطاقا من تعريف الطوسى ، فكانت رؤيته أكثر وضوحا من كثير من الاقتصاديين اللاحقين في اظهار العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والرفاهية الانسانية .

وفي اشارته الى « قواعد المنطق والأخلاق » ينظر الى الاقتصاد باعتباره علما وضعيا ومعياريا — كذلك فان استخدامه لكلمة « المجتمع » يدل على ان الهدف من دراسة الاقتصاد هو تشجيع رفاهية المجتمع وليس رفاهية الأفراد كالأفراد . وابن خلدون هو الذى اكتشف العلاقة المتداخلة بين العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والتربوية . وبالرغم من أن كتاب « المقدمة » يتكلم عن هذه العناصر كل على حدة ، فانه يعتبرها « أشكالا مرتبطة للحضارة التى يتأثر بها الناس .. فى نظامهم الاجتماعى » .

وبجانب الطوسى وابن خلدون ، هناك كثير من المفكرين الاسلاميين أمثال أبو يوسف (٧٩٨ م) ، يحيى ابن آدم (٨١٨ م) ، الحريرى (١٠٥٤ — ١١٢٣ م) — ممن ساهموا فى وضع علم الاقتصاد . وهم الذين حددوا معالمه ودرسوا مواضيعه على أسس علمية وانطلاقا من هذه النظرة ، يمكن اعتبار هؤلاء المفكرين الاسلاميين روادا للكتاب التجاريين والطبيين والتقليديين .

الفصل الثانى الإسلام والقوانين الاقتصادية

١ - مقدمة

ان الهدف الأساسى من دراستنا لهذا الفصل هو محاولة اثبات كيف أن الشريعة الإسلامية شريعة مرنة ومتطورة وتستطيع مواجهة القضايا والمشكلات المعاصرة فى العالم الإسلامى • ولقد كانت روح الشريعة الإسلامية ومبادئها سارية بالأمس وهى سارية الآن وستظل صالحة فى المستقبل ، وفى معظم الأحوال فان التشريع الإسلامى يترك التفاصيل للعقل البشرى • وبالطبع فان هذا العقل مرتبط بالوحى مع اعطائه مجالا كبيرا للقيام بوظيفته • وهذا الاغفال عن ذكر التفاصيل هو الذى أعطى الإسلام قدرا من المرونة لأنظيره فى الأنظمة الأخرى ، مما جعل الإسلام شريعة عالمية قادرة على التواجد فى كل الأزمنة • ونستطيع أن نرى نفس المبادئ سارية من خلال جميع تعاليم الإسلام • وكما نرى الجمع الرائع بين الندة واللين الذى تتميز به الشريعة الإسلامية ، نرى أيضا بعض أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين الإسلامية والقوانين الاقتصادية • وسنقتصر الآن على شرح طبيعة القوانين الاقتصادية •

٢ - طبيعة القوانين الاقتصادية

القانون الاقتصادى هو بيان يوضح العلاقة السببية بين مجموعتين

من الظواهر • وكل القوانين العلمية هي قوانين بهذا المعنى نفسه ، فإذا اتحد الهيدروجين والأكسجين — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — فإننا سوف نحصل على الماء • كذلك في الاقتصاد إذا ارتفع سعر سلعة ما قل الطلب عليها عادة ، هذا مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة • فإذا كان القانون الكيميائي قانونا طبيعيا ، فإن القانون الاقتصادي يماثل القانون الطبيعي بنفس المعنى • إلا أن القوانين الاقتصادية ليست قوانين دقيقة كقوانين العلوم الطبيعية • وهذا يرجع الى الأسباب الآتية :

أولا — ان الاقتصاد علم اجتماعي وباعتباره كذلك فهو يتعامل مع عديد من الأفراد تقودهم دوافع متعددة • وهذه الخصيصة هي التي تفسر لنا كيف أن القوانين الاقتصادية تعطي نتائج تقريبية •

ثانيا — ان المعلومات والبيانات الاقتصادية ليست حقائق مطلقة ولكنها متغيرة مع الزمن • ونظرا لتميز اتجاهات الناس ونزعاتهم وأذواقهم ، فإنه لا يمكن التنبؤ بدقة بمدى رد الفعل عند الأفراد إزاء تغير معين في ظروف معينة وعلى فترات مختلفة •

ثالثا — هناك عوامل كبيرة مجهولة ولا يمكن معرفة كل المعلومات والحقائق عنها ولذلك فإن التنبؤ على أساس الحقائق المعروفة لنا فقط قد ينهار ويتداعى أو قد تشوهه الحقائق غير المعروفة • ومع ذلك فإنه يمكن مقارنة القوانين الاقتصادية بقوانين المد والجزر أكثر من مقارنتها بقوانين الجاذبية البسيطة والدقيقة • فقوانين المد والجزر تشرح لنا كيف أن هناك ارتفاعا وانخفاضا في المد والجزر مرتين في اليوم تحت تأثير الشمس والقمر ، وكيف أن هناك جزرا ومدا شديدين عندما يكون القمر هلالا وعندما يصير بدرا ... الخ • ونجد في الأنشطة الانسانية كثيرا من الظروف غير المتوقعة ، قد تجعل المسار المتوقع للسلوك لا يستمر في الطريق المعتاد •

وكما يقول سيلجمان في كتابه (مبادئ الاقتصاد) فان « القوانين الاقتصادية قوانين افتراضية أساسا » . فجميع القوانين الاقتصادية يتضمن الشرط التالي : وهو « أن تظل جميع العوامل الأخرى على حالها » ، ومعنى ذلك أننا نفترض أنه انطلاقا من مجموعة الحقائق المفترضة ، فان نتائج معينة سوف تستخلص منها اذا لم تحدث تغيرات أخرى في نفس الوقت . ولكن العوامل الأخرى ليست متماثلة دائما ، وبالتالي فانه لا يمكن التكهّن بنتائج محددة فيما يختص بالاقتصاد انطلاقا من مجموعة الحقائق المفترضة . ومن هنا توصف القوانين الاقتصادية بأنها افتراضية لأن حقيقتها وعملها يتوقفان على عوامل كثيرة جدا متغيرة ، ولا يمكن التحقق منها على نحو يقيني .

غير أنه لا ينتج عن ذلك ان القانون الاقتصادي ، لكونه افتراضيا ليس واقعا أو أنه عديم الجدوى ، لأن قوانين جميع العلوم الأخرى افتراضية أيضا ، فكل علم يفترض أسبابا معينة ويستخلص مبادئ عامة وقواعد معينة من تلك الأسباب مفترضا ثبات جميع العوامل الأخرى على حالها . ومفضلا عن ذلك فان القوانين الاقتصادية ليست كلها افتراضية أساسا ، فهناك بعض القوانين الاقتصادية التي يمكن اعتبارها واقعية مثل قوانين الطبيعة (الفيزياء) وهناك قوانين أخرى حقيقية مثل البديهيات كما هو الحال بالنسبة لقانون تناقص الفلة . فالإقتصاد — على خلاف الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية — يعتمد على مقياس مشترك للدوافع البشرية يتمثل في شكل المال ، وعلى حد تعبير مارشال « فكما ان الميزان الدقيق الذي يستخدمه الكيميائي قد جعل الكيمياء أدق بكثير من أى علم آخر من العلوم الطبيعية ، كذلك فان ميزان العالم الاقتصادي — ونعني به مقياس المال للدوافع البشرية — رغم أنه تقريبي وغير دقيق ، قد جعل الاقتصاد أدق بكثير من أى فرع آخر من فروع العلوم الاجتماعية » . وهكذا نجد ان الاقتصاد وان يكن أقل دقة من علوم الفيزياء ، الا أنه أشد دقة من العلوم الاجتماعية

الآخري • وبوجه عام ، فان الاقتصاد لايعطينا مجموعة من النتائج والمبادئ المقررة ، وانما يكشف لنا بدلا من ذلك عن أداة عقلية وأسلوب للتفكير ، ويقدم لنا وجهة نظر وطريقة للفهم وللتبصر • فالتدرب على التحليل الاقتصادي والنظريات الاقتصادية يمكننا من أن نفهم على نحو أفضل مشكلات اقتصادية بعينها ، وبذلك يؤهلنا للمثور على حل علمي لمشكلاتنا • وبهذا التحليل المقتضب للقوانين يمكننا أن ننتقل لشرح المفاهيم الأساسية للقوانين الإسلامية وقدرتها على التطور لمواجهة مشكلات اليوم المتضاربة •

٢ — في ديناميكية القوانين الإسلامية :

تتمثل الميزة الفريدة للشريعة الإسلامية في شمولية مبادئها ، وصلاحها لكل البشر على مر العصور • والأسس العامة للشريعة الإسلامية ومصادرها ظلت كما هي كمعجزة خالدة — وهي معجزة لأن الشريعة الإسلامية لا يمكن فقط مقارنتها بقوانين المد والجزر بل مقارنتها أيضا بالقوانين الدقيقة للجاذبية الأرضية • لأنه بينما نجد أن الشريعة الإسلامية تسلم بالحقائق الجديدة والتيارات الحديثة في كل عصر وفي كل مستوى فإن الهدى جاء للبشرية عن طريق سلسلة من الأموال الأساسية والخالدة المنزلة من الله على رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) • ومن الضروري في هذه المرحلة أن نتعمق في مصادر الشريعة الإسلامية لنتحقق من أنها الهدى الباقي والخالد للبشرية على مر العصور القادمة ، وكلنا يعرف أن مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية أربعة :

- (أ) القرآن •
- (ب) السنة والحديث •
- (ج) الاجماع •
- (د) القياس والاجتهاد •

ولكننا سنحاول أن نشرح كلا من هذه المصادر من زاوية ما اذا كانت هذه المصادر تستطيع أن تفي بكل حاجات البشرية •

(١) القرآن الكريم :

المصدر الأصلي والخالد للشرعية الاسلامية هو القرآن الكريم وهو كلام الله نفسه بلسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) لهـداية البشرية • وهذا الكلام موجه للعالم أجمع وهو خالد وأساسى • ولكن هناك بعض الاعتقادات الخاطئة بين بعض الباحثين المسلمين وغير المسلمين بشأن المعنى الحقيقي للقرآن الكريم • الخطأ الأول ينشأ من الجدل حول ما اذا كان القرآن مخلوقا أو غير مخلوق وبدون الدخول في تفاصيل هذا الجدل أقول :

ان القرآن الكريم هو تسجيل عالمى للوحى الالهى المنزل على محمد (صلعم) الذى لم تكن لديه القدرة للسيطرة على عملية الوحى بارادته كما أن القرآن الكريم يعطى ويمنح دائما الهدى الذى تتوق اليه البشرية • ولقد كان ذلك واضحا أكثر من ثلاثة عشر قرنا ، وهذا فى حد ذاته ضمان بأنه سوف يستمر على مر العصور • ويعبر عن ذلك السيد « محمد ظفر الله خان » بقوله : « ان القرآن قد أعلن انه لن يتطرق اليه التزوير أو التفسير أبدا ، فكل الأبحاث فى الماضى وكل الاكتشافات والاختراعات فى المستقبل ستثبت صدق كلامه • فالقرآن يخاطب كل المستويات • فكلامه يمكن أن يصل لكافة العقول من خلال تمثيله بالرمز والتمثيل والتعليل والمنطق ، والملاحظة ودراسة ظواهر الطبيعة والقوانين الطبيعية والأخلاقية والروحية » •

ثانيا : فان بعض الباحثين المحدثين مازالوا تحت تأثير الانطباع الخاطيء بأن الجزء الأكبر من الوحى القرآنى نزل مسببا حسبا تتطلب الظروف ولم يقصد منه أبدا — كما هو الآن — أن يكون نظاما قانونيا متكاملًا •

ان اصطلاح « سبب » تعبير غير مقبول لأنه ضد مبدأ « عدم خلق القرآن الكريم » وضد الطبيعة الخالدة للقرآن الكريم . فاذا قيل أن الوحي القرآنى فى صورته العامة نزل مسببا ، فمعنى ذلك أن الناس على اختلاف نزعاتهم ، وكل حسب هواه وقيمه سوف يستطيعون مبادئ وقيما تتناسب مع متطلباتهم . وسيكون لهذا الرأى تأثير ضار ومدمر على الصورة العامة للوحى القرآنى ذى النزعة العالمية . والحقيقة أن الشريعة القرآنية يجب أن تنفذ كما نزلت . ولكن هذا لا يعنى أنه محظور علينا أن نستنبط مبادئ وقيما عن طريق القياس بالنسبة للمشاكل التى ليست لها عندنا حلول معلنة أو مدونة . فاذا كنا نعى بالقانون نظاما قانونيا وضعيا تبرره اعتبارات السيطرة والاستغلال من جانب فئة اجتماعية قبل فئة أخرى أو سياسة التمييز العنصرى أو ماشابه ذلك ، فإن القرآن لا يقدم لنا قانونا مثل هذه القوانين الوضعية .

ان القرآن بدلا من أن يسرد التفاصيل الدقيقة يتكلم عن المبادئ الأساسية ويوجه الأنظار الى الصفات الالهية واعجازها والوسيلة التى يستطيع الإنسان بها أن يستفيد من معرفته لها . والواقع أنه يقرر ويوضح بالشرح كل ما هو ضرورى لتحقيق الرفاهية الانسانية فى كافة الميادين ، سواء المتعلقة بالمبادئ أو المتصلة بالسلوك . ويزكرنا القرآن بقوله « يا أيها الناس قد جاعحكم موعظة من ربكم وشفاء لما فى الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين » . وفى هذا الاطار يكون الفرد حرا فى قبول الحقيقة على أساس الفهم السليم . ولذلك فإنه من الخطأ أن نفترض أن الايمان بالوحى الالهى منذ أربعة عشر قرنا يؤدى الى تجسيد الفكر . بل الأخرى انه ينبه العقل ويفتح كافة السبل أمام اتساع المعرفة . وان مايزخر به القرآن من نصائح دائمة ودعوات متكررة للتأمل فى حقيقة الظواهر الطبيعية لهو دعوة صريحة فى هذا الاتجاه .

وأخيرا ، وليس آخرأ ، فإن المفهوم الخاطىء عن القرآن ينشأ من الافتراض الخاطىء للسيد ن . ج . كولسن الذى أبدى الملاحظة

التالية • « ان الهدف الأساسى للقرآن هو أن ينظم العلاقة بين الانسان وخالقه لا العلاقة بينه وبين غيره من أفراد جماعته » • هذه الملاحظة لا تمثل سوى نصف الحقيقة كما تكشف عن جهل بروح الشريعة القرآنية التى تهدف الى الموازنة بين المتطلبات الروحية والمادية للحياة • فالآيات التى نزلت بمكة - وخصوصا القديمة منها - تدعو أهل مكة للإيمان بالبعث ويوم الحساب وبالجزاء وبالعقاب فى الدار الآخرة • بينما نجد أن الوحي فى الفترة الثانية يتصل بقانون الميراث وأحكام الزواج والطلاق ومسائل الحرب والسلام وعقوبات السرقة والزنا والقتل ... الخ • وهكذا فإننا نرى أن القرآن لا يدعو فقط الى ايجاد صلة بالله ولكنه يشرح أيضا كل ماتحتاجه مقتضيات الحياة الاجتماعية • وفى الواقع فإن القرآن يبدو كوثيقة تبحث من أولها الى آخرها فى تأكيد الروابط الأخلاقية الضرورية للسلوك الانسانى • وفى الحقيقة فإن محور اهتمام القرآن هو الفرد واصلاحه ، ولهذا فعلى الفرد أن يعمل أساسا فى اطار روابط معينة خلقها الله فيه • واضعا فى اعتباره انه لن يستطيع وضع قانون طبقا لهواه وان القانون الالهى انما جاء من أجله • ومن هنا فإن السمو الكامل لله وتعاليمه قد أكده القرآن بشكل واضح • أما النبى فقد قصد بارساله الى الناس أن يبلغ تعاليم القرآن ويقدم للعالم نموذجا للحياة العملية المثالية ، ولذلك فإن السنة بطبيعتها لن تتناقض مع القرآن ولن يتناقض القرآن مع السنة التى تعتبر المصدر الأساسى الثانى للشريعة الاسلامية •

(ب) السنة :

السنة بمعناها اللغوى هى « طريق ، عurf ، عادة من عادات الحياة » ، وهى تعنى فى محيط القوانين الاسلامية سلوك النبى (صلم) النموذجى الذى يستند الى حد كبير على السلوك القياسى للجماعة الاسلامية الأولى • وقد أصبح مفهوم السنة بحكم الظروف يعنى القاموس أو التقليد الذى فى كل جيل أتى بعد ذلك •

ومن رأى بعض الفقهاء أن كلا من السنة والحديث قد تلازما كشيء واحد في الفترة التي تلت وفاة الرسول (صلم) . ولكن يجب أن نفرق بين السنة والحديث الذي هو رواية شفوية وعادة ما يكون قصيرا ، بقصد الاخبار عما قاله الرسول وما فعله وما أقره وما لم يقره . ولذلك فإن الحديث كان نظريا بطبيعته بينما السنة تمثل معيارا للسلوك والمبادئ العملية التي يسير عليها المسلمون . فعلى حين كانت السنة أساسا ظاهرة عملية تمثل للسلوك الأمثل ، فإن الحديث كان الوسيلة للتعبير عن المبادئ التشريعية والعقائد والمبادئ الدينية على السواء .

وللإجابة على التساؤل « لماذا تعتبر السنة مصدرا للتشريع » ، فالجواب عليه في القرآن الكريم الذي يأمر المسلمين بأن يحذو حذو سلوك النبي (صلم) ، كما يطلب من النبي (صلم) أن يحكم في مشاكل المسلمين طبقا للوحي . فضلا عن ذلك فقد أعلن أن النبي (صلم) هو المفسر لنصوص القرآن الكريم . وعلى سبيل المثال فقد ذكر القرآن الصلاة والزكاة ولكنه لم يبين تفاصيليهما ، والنبي هو الذي قام بشرحهما لاتباعه بطريقة عملية . وأكثر من ذلك فقد وجه القرآن المسلمين لاتباع سلوك النبي الأمثل . ولذلك أصبحت السنة مصدرا أكيدا للتشريعة الإسلامية .

محاولة لاعطاء السنة مكانة عالية كمصدر للتشريع : هناك رأى يقول بأن السنة التي هي مكمل للقرآن تتقدم عليه في حالة تعارضهما . ونحن لسنا على استعداد لقبول هذا الرأي .

ويبدو من الضروري في هذه المرحلة أن نبين لماذا كانت السنة قادرة على معالجة المشاكل الحالية التي تنجم من تعقد الحياة . ففي الدولة المعاصرة هناك مفاهيم أخلاقية جديدة وتعميدات إدارية وتشريعية مختلفة تظهر باستمرار . وفي الواقع ثار كثير من الجدل بشأن وضع الدين والأخلاق في المجتمع الإسلامي الكبير . ولكن المفهوم عن السنة المثالية ظل كما هو .

ويقول الدكتور « فضل الرحمن » بحق « بعد عصر الصحابة لم يمكن الاستدلال على السنة من السلوك الفعلي للرسول ولكن استدلل عليها فقط من الأحاديث المنقولة . ولكن من الجدير بالملاحظة ، ومما له أهميته أيضا ، ان الاستدلال من الحديث عن طريق التفسير في أى فترة من الفترات كان يسمى سنة . ومن هنا يعقب أبو داود (المتوفى ٢٧٥ هـ / ٨٨٨ م) بعد أن روى أحد الأحاديث بقوله : « وفى هذا الحديث خمس سنن » أى أن هناك خمس نقاط لها طابع القواعد السلوكية العملية يمكن استنتاجها من هذا الحديث . لقد آن الأوان لتفسير الحديث ليس بحرفيته فحسب بل بروحه أيضا . فتفسير الحديث والسنة يجب أن يضع فى الحسبان الإطار التاريخى الصحيح للحديث والسنة والأهمية العملية لها فى سياق التاريخ . لأنه نظرا لاتساع المجتمع الإسلامى المتزايد فانه يتحتم أن يكون تفسير القرآن والسنة بمثابة دليل للفهم الواعى والانجاز الأخلاقى وليس لمجرد الشكليات الجامدة .

والحقيقة أن السنة من خلال التفسير الفردى للشرائع والعقيدة ، قد خلقت لنا مادة ومعلومات كبيرة ، والتي — بالرغم من أن غالبيتها متناسقة مع القواعد العامة باستثناء بعض آراء الضوارج والمذاهب المتطرفة — هى متناقضة فى تفاصيلها ازاء بعض القضايا . ولهذا كان من الضرورى أن يظهر مصدر ثالث لاتفاق آراء المسلمين وهو ما يطلق عليه الاجماع .

(ج) الاجماع :

الاجماع هو المصدر الثالث من مصادر الشريعة الإسلامية — فهو اتفاق الأمة أو اتفاق فقهاء الدين على أمر من الأمور . ووجه الاختلاف بين مفهوم السنة والاجماع يتمثل فى أن السنة محددة أساسا بتماليم الرسول وتمتد الى صحابته . باعتبارهم مصدرا لنقل هذه التعاليم ،

بينما الاجماع هو مبدأ تشريعى جديد ظهر كنتيجة للاجتهاد العقلى والمنطقى ازاء الاتساع المستمر للمجتمع وتعقد مشاكله :

ونجد تبريرا للاجماع كمصدر من مصادر التشريع فى القرآن أو السنة • يقول القرآن : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » • وفى حديث عن النبى « لا تجتمع أمتى على ضلالة » • والمقصود بالاجماع « ليس فقط الاتفاق على رأى فى الحاضر والمستقبل — بل أيضا ما تم الاتفاق عليه فى الماضى » •

ولذلك فانه يبدو أن الاجماع كان له الدور الأكبر فى حل غموض المعقدة ومشاكل المسلمين • وفى فترة من الفترات كانت شرعية الاجماع فى المقام الأول ، فإذا كان حكم الاجماع نهائيا فانه يعتبر نهائيا نسبيا فقط لأنه له القدرة على استيعاب وتوجيه ومسايرة متطلبات الحياة الحديثة • وهنا سر ديناميكيته فى الشريعة الاسلامية • وكما يرى السيد ن • ب • أجنيدز بحق — فان الاجماع لا سبيل الى الاطراف فى تقدير أهميته فى الشريعة الاسلامية ، فهو ليس فقط وسيلة لحسم الجدل بل انه أيضا يساعد المسلمين على مواجهة المشكلات والمواقف الجديدة التى قد تتعرض للشريعة الاسلامية • وهكذا يتأكد المسلمون أنهم لن يخرجوا عن المبادئ الأساسية والقديمة للشريعة • وبرغم أثر الاجماع فى توحيد الكلمة فقد توجد بعض الخلافات البسيطة فى الآراء فى بعض المسائل الثانوية وهذا الاختلاف — هو دليل على رحمة الله وحكمته • وهذا النوع من الاجماع مؤسس على قول الرسول عليه الصلاة والسلام ما معناه « ان الخلاف فى رأى بين أمتى هو دليل على رحمة الله » •

ويتلو ذلك أن هناك أمورا مقبولة لا تختلف عليها الأمة • هذا النوع من الاجماع المزم بطبيعته يعرف باجماع الأمة ، ومن ناحية أخرى هناك قواعد معينة يتلقى عليها فى اقليم ما ، ولا تتفق عليها الأمة

كلها ، وهذا ما يعرف باجماع الفقهاء • الذى يعتبر وسيلة لخلق نوع من التكامل بين الآراء المختلفة التى تظهر نتيجة للأحكام الفردية للقضاة •

ويتفق بعض العلماء مع رأى القائل بأنه من المستحيل التأكد من وقوع الاجماع وذلك بسبب صعوبة معرفة الآراء المختلفة فى الأمة • ولكن اذا كان من الممكن تكوين رأى عام فى بلاد ديموقراطية كبيرة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والهند • الخ • فاننى لا أجد هناك سببا لاستحالة التأكد من حدوث الاجماع بين الجماهير على شىء معين •

والدليل على وجود الاجماع ، قد يكون دليلا محتمل الظن كالقياس أو دليلا ثابتا كآية من القرآن أو السنة النبوية • ويبدو ان الاجماع الذى ينحى جانبا الآراء المنحرفة فى كل مجتمع انما هو قوة ديناميكية فى ذلك المجتمع ويجب على الأمة الاسلامية التى تريد أن تسير ركب التطور الحضارى أن تعطى أهمية للاجماع كمصدر من مصادر الشريعة الاسلامية لأنه يساعد على استنباط المبادئ أو قواعد السلوك من ممارسة لاجتهاد آخر أسس الفقه عليه •

(د) الاجتهاد :

المعنى الفنى للاجتهاد هو « بذل كل الجهد من أجل الحكم بشىء من الترجيح فى مسألة شرعية » وأثره القانونى هو أنه محتمل الصحة والخطأ ، على أن هناك مسائل لا تقبل الاجتهاد كأسس الاسلام ووحدانية الله وارسال الرسل والأنبياء • الخ • ويقول الماوردى أن مجال الاجتهاد بعد وفاة الرسول (صلعم) يشمل ثمانية موضوعات رئيسية منفصلة ، سبع منها تتناول تفسير النصوص المنزلة باستخدام بعض الأساليب مثل القياس ، أما الثامن فهو استنتاج المعنى من نصوص أخرى غير النصوص المنزلة كما يحدث بواسطة التعليل • ويستدل من ذلك ان الاجتهاد يؤمن من ناحية بعملية التفسير وإعادة التفسير ،

كما يؤمن من ناحية أخرى بالاستدلال القياسى عن طريق التعليل • فمن جهة نجد أن حياتنا تتمدد يوما بعد يوم مع تقدم الحضارة الانسانية ، ومن جهة أخرى فإن الأفق العقلى والفكرى يتسع أيضا مع تقدم المعارف الانسانية • والنتيجة هى أن الشريعة الاسلامية نشأت وتطورت مع ظهور مشكلات جديدة منذ عهد النبى (صلعم) وانها تكونت وأعيدت تكوينها ، وفسرت وأعيد تفسيرها تبعا للظروف المتغيرة •

ولما كان الاجتهاد يتناول أساسا المسائل الشرعية التى تنشأ فى المجتمع من وقت لآخر فإن أحكامه لا يمكن أن تظل كما هى بالنسبة للعصور التالية نظرا لأن متطلبات الحياة لا بد وأن تتغير مع الزمن — لذلك فإن عملية التفكير والاستنباط يجب أن يسمح باستمرارها ولكن بما يتفق وأسس وتعاليم القرآن الكريم والسنة •

وفى القرون الأولى من الاسلام — كان الرأى هو وسيلة الاجتهاد الأساسية — ولكن عند وضع مبادئ القانون استبدل الرأى بالقياس • وبلا شك فإن القرآن والسنة قد زودانا بالأحكام التشريعية التى تقوم عليها الحياة الفردية والاجتماعية فى الاسلام • ولكن تطور الحياة الانسانية وحركتها تتطلب قوانين متغيرة تتماشى مع تغير الظروف • ومن هنا جاءت أهمية الاجتهاد — ومع ذلك فإن الخلاف المعروف بين أهل الحديث وأهل الاجتهاد لم يكن فى صالح تطور الشريعة الاسلامية • وفى هذا الصدد يقول أجنيز :

كان فقهاء المدينة ومكة يعيشون فى المدن التى وجدت بها أصول الاسلام وشاهدت بداية ظهوره ، كما كانت تفيض بقرائن الاحاديث وملاساتها ، ولذلك فإنهم أولوا اهتمامهم للمحافظة على الاحاديث ودراستها وحسم المسائل القانونية التى تتعلق بها • وقد أمكنهم أن يشغلوا ذلك بسهولة لأن الاوضاع الفكرية والقانونية التى قيلت فيها تلك الاحاديث من قبل النبى « صلعم » كانت ما تزال على حالها من

الناحية العملية ولذا كانت الأحاديث والعرف المحلى كافيا لحل المشكلات القانونية التي قد تنشأ دون ما حاجة كثيرة للجوء الى استخدام القياس ، غير أنه لا يمكن القول بأن مثل هذا الوضع كان ينطبق على الفقهاء في البلاد المفتوحة خارج شبه الجزيرة العربية وخاصة العراق حيث كانت الظروف مختلفة ، وحيث كان الفقهاء يعيشون بعيدا عن موطن أهل الحديث ويواجهون مواقف جديدة ، ولذلك فقد لجأ فقهاء العراق منذ البداية ، وكان لزاما عليهم أن يلجأوا الى استخدام الرأي على نطاق واسع ، ومن ثم اطلق عليهم اسم أهل الرأي تمييزا لهم عن فقهاء الحجاز الذين عرفوا باسم أهل الحديث •

ولا يدهشنا ان هذا الخلاف لا يعدو أن يكون نوعا من التلاعب بالالفاظ إذ أن كلا الجانبين استخدم الرأي بحرية كاملة رغم ان القياس كان مسموحا به في معظم المدارس • ولدينا الدليل على أن أكثرية رجال الدين والفقهاء أقروا العمل بالقياس ليس فقط في الامور والمسائل العقلانية ولكن أيضا في مسائل الشريعة الاسلامية •

ونحن أيضا نشاركهم نفس الرأي « على الرغم من أن الشيعة والخوارج لم يسمحوا باستخدام القياس الا في مسائل الشريعة فقط ، وان المناهضة لم يجيزوا استخدامه الا فيما يتعلق بتطبيقات الفقه بحسب الحاجة على الحالات التي لم يرد بشأنها شيء في القرآن الكريم ، ولكنهم أنكروا شرعيته فيما يتعلق بتقرير القضايا الفكرية » •

ودور القياس هو أن يمتد مدلول القانون الوارد في أحد النصوص الى الحالات التي لا تدخل في صلب النص بسبب وجود علة مشتركة في كلتا الحالتين ولا يمكن فهمها من صيغة النص « فيما يختص بالحالة الاصلية » • غير أن توسيع مدلول القانون بالقياس — طبقا لما يقوله الفقهاء — لا يؤسس قاعدة قانونية جديدة ، وانما يساعدنا على اكتشاف القانون فحسب • ومثال ذلك أنه اذا كان فعل ما محرما في القرآن والسنة

فإن الأفعال الأخرى المماثلة لذلك الفعل وبسبب العلة التي صدر التحريم بصدددها ، تعتبر أفعالا محرمة بالمثل » • ولكن من الضروري ألا تكون الأفعال التي مد من أجلها مدلول النص مشمولة في سياق عبارة التحريم صراحة أو ضمنا ، لأنها تكون في هذه الحالة محرمة بحكم عبارة التحريم ذاتها وليس بحكم القياس عليها » •

وبزخر عهد الخليفة عمر بن الخطاب بالأمثلة التي توضح ديناميكية الشريعة الإسلامية • ومنها أحداثه لبعض التغييرات في طريقة جمع الزكاة كذلك رفضه توزيع الأراضي المفتوحة على الجنود — على نحو ما كان معمولاً به على عهد الرسول • وفي خلافة أبي بكر وأجراءات أخرى كثيرة تبين أنه عند اعتماد الاجتهاد يجب أن نضع في الاعتبار تغير الظروف والأوضاع ، وتلك هي أهمية عوامل التشريع عن طريق الاجتهاد •

وفي العصور الوسطى قيل أن باب الاجتهاد قد أغلق وأنه يجب اتباع المبادئ الفقهية المقررة سلفا — ولما كان الاتجاه الى التقليد الذي كان يعنى التسليم الكامل بالأراء السابقة بلا دليل سائد حينذاك — فإن الناس بدأوا يتبعون بعض الفقهاء أو بغض المدارس الفقهية • وقد يرجع ذلك جزئيا الى أن مؤسسى المدارس الفقهية كانوا رجالا لهم قدرة عظيمة على البحث والاستنباط ، وقد تناولوا في مباحثهم الفقهية جميع الجوانب المنطقية في اطار النصوص المنزلة • حقا أن الشفص المادى الذى ليست له القدرة على استنباط الحكم مباشرة من القرآن الكريم والسنة لا يجد أمامه سوى اتباع بعض المدارس الفقهية — ولكن هذا لا يعنى أن باب الاجتهاد قد أغلق نهائيا ، فإن عملية الاجتهاد تتطلب ان تعطى الاولوية لاصول القانون حسب مرتبتها •

ولحل مسألة شرعية يجب على المجتهد أولا أن يبحث لها عن حكم في القرآن والسنة فإذا لم يجد حلا لمسأله لجأ الى الاجماع فان لم يجد فله ان يجتهد برأيه • وتجدر الملاحظة بأن الاجتهاد لا يلزم أن يأتي

دائماً بالحكم الصحيح وعلى ذلك إذا اجتهد الفقيه للبحث عن الحكم
في مسألة معينة ولكنه لم يصل الى نتيجة فإن له أجراً بالرغم من ذلك •
وقد قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما معناه « من اجتهد منكم
وأخطأ فله أجر واحد ومن اجتهد وأصاب فله أجران » • وبهذا الحديث
ظل باب الاجتهاد مفتوحاً على مر العصور ولكن بشرط واحد : هو أن يكون
الشخص ملماً ومتفهماً في أصول الفقه والاستنباط من القرآن والسنة
وعلى معرفة كاملة بتماليمهما •

الفصل الثالث الإسلام والنظم الاقتصادية الأخرى

١ - مقدمة

شهد تاريخ البشرية نشأة وانحيار أنظمة كثيرة ، وإن أى برنامج لاصلاح المجتمع لا يمكنه أن يتجاهل ما يتضمنه نظامنا الاقتصادي بصفة عامة من نظم أساسية وخطة عامة للتنظيم - وقد ظهرت عدة نظم تدعو للتنظيم الاجتماعى منذ أزمنة بعيدة وحتى الآن وهى :

الفوضوية - القطاع - الرأسمالية - الاشتراكية - الشيوعية - الفاشية - الاسلام .

وكل منها يقدم نموذجا متميزا للتنظيم الاجتماعى - ويهمننا هنا عندما ن عقد المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية أن نقارن نواحي التطبيق فيها ونصل الى نتيجة موضوعية صالحة فى دراسة الأنظمة ، ينظر جميع المؤيدين للنظم الاقتصادية الى قبولها والتسليم بها بحكم المنطق . وأن خراستنا المقارنة للتطبيقات يمكن أن تحقق شيئين فقط هما :

أولا - تحديد المجال الذى يتفوق فيه كل نظام على الآخر من حيث تحقيق أهداف معينة .

ثانيا - الإشارة الى مدى التضحية بأحد الاهداف فى سبيل هدف آخر . وحيث أن التحليل ككل هو تحليل شخصى فلن نندمى حين نرى أن الذين يسمون لتحقيق أهداف مختلفة عن أهدافنا سوف يرفضون الأخذ بوجهة نظرنا .

٢ - الرأسمالية

ان مفهوم الرأسمالية قد تعدد في بداية الامر بكتابات بعض الكتاب
الفكرين الاشتراكيين ، وكانت كتابات « سومبارت » هي أول اعتراف
بالرأسمالية كمفهوم أساسى فى الفكر الاقتصادى ، فقد أثبت أن
الرأسمالية كنظام اقتصادى تتميز بسيطرة رأس المال • ومثل أى نظام
اقتصادى آخر فان الرأسمالية أيضا لها مقوماتها الاساسية التى تشكل
الروح أو المبدأ الاقتصادى أو جماع الاهداف والدوافع والمبادئ التى
تتركز على أفكار ثلاثة :

الربح - المنافسة - الرشد الاقتصادى

والهد فمن النشاط الاقتصادى فى ظل الرأسمالية هو تحقيق الربح
المالى • وفكرة زيادة مبلغ المال الذى يملكه المرء تتعارض تماما مع فكرة
الكسب من أجل العيش التى سادت النظم السابقة على الرأسمالية وخاصة
الاقتصاد الحرفى الامتعاى • وبينما نرى أن الربح هو الهدف الاساسى
للنشاط الاقتصادى ، فان المواقف التى تظهر خلال عملية الحصول
على الربح تشكل مضمون فكرة المنافسة • ويمكن أن نسمى هذه المواقف
بحرية الاكتساب من الخارج • ونظرا لتحرر الرأسمالية من النظم والقيود
التي كانت سائدة فى عهد التجارين فانها تعتمد أساسا على تأكيد الفرد
لقوته الطبيعية • مما جعل النشاط الاقتصادى يرتبط دائما بالمسابقة
الفردية • ويستطيع الفرد أن يسعى لتحقيق النجاح الاقتصادى بأية
وسيلة يختارها ، والقيود الوحيدة على حريته هو الا يتجاوز الحدود التى
وضعها القانون الجنائى • واذا كان النشاط الاقتصادى موجها فقط نحو
الكسب وتراكم الثروة ، فمن المحتم أن يقع الاختيار على أساليب السلوك
الاقتصادى التى تبدو أقرب الى الرشد الاقتصادى والتوافق مع الهدف

المطلوب وهو الربح • فالرشد الاقتصادي اذن هو المبدأ الأساسي
الثالث في النظام الرأسمالي •

وفي الحقيقة فان الرأسمالية كما نراها اليوم • انما تعنى عقيدة
النقد أو دكتاتورية الدولار • وكما يقول المفكر ه • ج • ويلز « هي شيء
من الصعب تعريفه ، وإن كان من الممكن أن نطلق وصف النظام الرأسمالي
على مجموعة من التقاليد المعقدة المضيعة للطاقة والحياة » • ولعله من
المستحسن ان نرى بعض خصائص النظام الرأسمالي •

عدم وجود التخطيط :

ان عدم وجود خطة اقتصادية مركزية هو من أبرز ملامح النظام
الرأسمالي • فالاقتصاد في الدول الرأسمالية ، يعتمد أساسا على الأنشطة
الفردية المستقلة — وإن كان بعضها يتوقف على البعض الآخر — ملايين
المشروعات الخاصة التي لا تكون منظمة بخطة مركزية عامة • فأسعار
السوق التي تتوقف عليها الحسابات والقرارات والوحدات الانتاجية
تتحدد بمعزل عن اشراف الحكومة أو في ظل ظروف المنافسة وعدم وجود
تخطيط مركزي لا يعنى بالطبع عدم تدخل الحكومة مطلقا في النشاط
الاقتصادي ، فعلى عاتق الحكومة يقع عبء الاستقرار النقدي وتنظيم
الائتمان وتحقيق اجمالي الطلب المناسب ، وكبح جماح القوى
الاحتكارية •

سيادة المستهلك :

ان عدم وجود تخطيط مركزي انما يعنى سيادة المستهلك في
الاقتصاد الرأسمالي • فلا يهدد هذه السيادة سوى وجود قوة مركزية
لان المسؤولين عن التخطيط سيحلون قراراتهم محل قرارات المستهلكين ،
ويدعى الاشتراكيون أن عبارة سيادة المستهلك لا معنى لها في الرأسمالية
بسبب عدم وجود عدالة في توزيع الدخل • فاذا دافع الرأسماليون عن

الديمقراطية باعتبارها تحقق سيادة المستهلك وان هذه الارادة هي التي توجه عملية الانتاج ، فان الاشتراكيين يردون عليهم بقولهم انه بالنظر الى عدم عدالة توزيع الدخل وتزايد عدد الاصوات التي يمكن للاغنياء الحصول عليها فانه ان يصبح هناك شيء اسمه ديمقراطية المستهلك •

حرية اختيار العمل :

تعتبر حرية اختيار العمل من السمات الهامة في النظام الرأسمالي ، وهي تتميز باعطاء أجور عالية لأغراء العمال وخاصة أولئك الذين تتوافر لديهم تخصصات فنية متميزة في صناعات معينة • ولذلك فان مبدأ حرية اختيار العمل لا يتفق مع وجود عدالة التوزيع في الدخل • ويجدر بنا أن نقول أن مبدأ حرية العمل لا يعنى الحق في العمل • وقد لا يكون هذا المبدأ مفيداً في ظل اقتصاد يعاني حالة من البطالة الدائمة • ذكر لنا كارل ماركس ان العامل في النظام الرأسمالي يتمتع بحرية مزدوجة • فهو باعتباره رجلاً حراً يستطيع أن يتصرف في قوة عمله باعتبارها سلطته ومن ناحية أخرى فهو لا يملك أى سلعة أخرى يعرضها للبيع • ولذلك فهو يفتقر الى كل ما هو ضروري لطلب عمله أى لاستثمار قوة عمله • • وفي الواقع فان فرص العمل بأجور مناسبة غير متوافرة أمام العمال الفرديين في ظل المنافسة الكاملة مما يتطلب وجود نقابات للعمال تطالب برفع الاجور بما يتفق مع وجود المنافسة الكاملة • وبالرغم من أن اتحادات العمال قد تكونت بتواطؤ من جانب تجار الايدي العاملة ، وبالتالي فانها تتميز بالطابع الظاهري للاحتكار ، فانه من غير المؤكد أن النقابة سوف تحقق أجوراً احتكارية • وقد تكون هناك ثمة قوى بحيلة لكي تحفظ توازن السوق ولكنه من ناحية أخرى لا يوجد الضمان لوجود مثل هذه القوى بشكل مستمر ودائم • ومع ذلك يشير ماركس الى أنه بمجرد أن يبيع العامل مجهوده فانه لا يصبح حراً خلال فترة العمل ولكنه يكون تحت تصرف رب العمل الرأسمالي •

المشروع الحر :

المشروع الحر هو سمة أخرى من سمات الرأسمالية ، وهذه الحرية للمشروع الخاص تستلزم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج المادية . وبدون وجود حقوق الملكية الخاصة فسوف يستحيل تصور وجود اقتصاد غير مخطط يؤمن أساسا بالدوافع الفردية . وإذا كانت الحكومة لا تعمل على التنسيق بين الجهود الانتاجية لمواطنيها فان التنسيق سوف يكون نتيجة حتمية لوجود نشاط المشروع الخاص . لذلك فان نظام الملكية الخاصة هو جزء من النظام الرأسمالي لان الحرية الرأسمالية تسمح للفرد باكتساب الملكية عن طريق الانتاج أو العمل أو المبادلة والتصرف فيها حسبما يشاء المرء طالما أنها لا تنتزع بالقوة من شخص آخر .

ولقد ذكر لنا كارفر في كتابه مبادئ الاقتصاد القومي بأن الملكية توجد بطريقة تلقائية وضرورية في كل جماعة يحافظ فيها على حقوق الفرد ضد العنف . . . وإذا كانت هناك حماية للفرد ضد العنف . . . فانه سوف يحتفظ بأى شيء في حوزته الى أن يرى أنه من الاوفى له أن يتنازل عنه طواعية واختيارا . وإذا حاول فرد ما أن ينتزعه منه عن طريق العنف ردعته الجماعة على الفور . ان هذا العمل من جانب الجماعة يحميه فيما احتازه ويساعده على تحويل هذه الحيازة الى ملكية . وقد تمسك البعض بالقول بأن الحرية تعنى الحق في الملكية ، لان الملكية ضرورية لحماية الاستقلال الشخصى . وهذا يعنى ان كل فرد يجب أن يحوز جزءا وان يمتلك شيئا ، وهو شرط غير متحقق في نظام الحرية والمشروع الخاص بل على العكس اننا نجد رجالا أغنياء مثل روكفلر ورجالا فقراء مثلنا لا يمشون جنبا الى جنب . . . مما يجعلنا نوجه النقد الى نظام الملكية بوضعه الحالي . فلام يمكن أن نقبل بدون تحفظ دفاع الرأسماليين عن نظام الملكية الخاصة ونظام المشروع الحر ، وعندما لا يصبح في الامكان تبرير الملكية الخاصة باعتبارها نوعا من الحق الطبيعي أو نتاجا لعمل حائزها فان هذا الحق سوف يكون عرضة للتجريح والنقد . وإذا كان نظام

الملكية الخاصة شيء مرغوب فيه كمبدأ عام لا يمكن إنكاره فإنه لا يجب أن يكون مقدساً بحيث لا يمكن المساس به .

حرية الادخار والاستثمار :

في النظام الرأسمالي نجد أن حق الادخار يدعمه ويشجع عليه حق توريث الثروة ، وهذا الحق في التوريث « أو الوراثة » لا يجيزونه بسهولة ويسر كبيرين في الانظمة الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق ملكية الحكومة لوسائل الانتاج المادية . فحرية الادخار والارث وتكديس الثروة هي حق يتميز به النظام الرأسمالي أكثر من تميزه بحق اختيار الاستهلاك أو حق اختيار العمل . وتكمن حرية الاستثمار فيما يتصف به الاقتصاد الرأسمالي من طابع اللا تخطيط ، فالمستثمرون الراغبون في الاستفادة من فرص الاستثمار في الاقتصاد الرأسمالي انما يسمعون الى استغلال مؤقت للأموال التي جمعها المدخرون مقابل دفع فائدة من عائد استثماراتهم ، وبهذه الطريقة ينشأ السعر الجارى للفائدة ، وفصلاً عن أهمية هذا السعر للمدخرين والمقترضين ، فإنه — طبقاً لما يقوله الرأسماليون — يشجع الحاجة الاجتماعية الى ايجاد حاجز يحمي الموارد الخاصة بأشباع حاجات الاستهلاك الحالي ويحول دون استنزافها من أجل المستقبل . غير أن حدوث تعارض بين الادخار والاستثمار أمر من المحتمل حدوثه في الاقتصاد اللا مخطط ، ويرجع السبب في ذلك الى حرية الاستهلاك والادخار والاستثمار ، كما يرجع الى أن من يدخرون هم — كقاعدة عامة — مجموعة مختلفة عن يستثمرون . حقا أنه من المفروض أن تحدث السوق توازناً بين الادخار والاستثمار ولكنها قد لا تفعل ذلك في ظل ظروف معينة ، ومن ثم فإن من واجب الحكومة أن تحرص على استمرار قدر كاف من الانفاق .

المنافسة والاحتكار :

النموذج الاقتصادي الرأسمالي هو نموذج تنافسي ، والمنافسة

ضرورية إذا ما أريد تنظيم عملية الانتاج والتوزيع عن طريق قوى السوق وتقوم الرأسمالية على أساس الاعتقاد بضرورة وجود المنافسة في الاقتصاد الرأسمالي للحفاظ على روح المبادرة ولحمائية المستهلك من الاستغلال ولتحافظ على نظام للأسعار يتوافر له قدر كاف من الرونة . وتدعى الرأسمالية كذلك أن المنافسة تجعل الفرد يختار أنسب الأوضاع التي يستطيع أن يعيش في مستواها . فالأشخاص الذين لديهم كفاءة قيادية ومقدرة على التنظيم الإدارى سوف يصبحون رجال أعمال ناجحين في المشروعات حيث يتاح لهم المجال لاستغلال هذه الصفات . أما رجال الأعمال غير الأكفاء فسوف يقصون من الميدان تحت تأثير الفشل . أما من يصلحون للعمل تحت توجيه شخص آخر ، فسوف يصبحون اجراء بالطبع . وسيدعو ذلك أصحاب العمل للتنافس على احتواء العمال الأكفاء مما يهيئ لكل عامل منهم مكانه المناسب في الصناعة ، التي يستطيع أن يستغل فيها قدراته بما يعود بأقصى فائدة على العمل ، وأن الاجور النسبية التي تدفع في الأعمال المختلفة ستغري العامل على تقديم أرفع مستوى من العمل على قدر طاقته . ولسوء الحظ فإن هذه الحجج والآراء قد ثبت عدم جدواها من الناحية التاريخية . فنظام المنافسة — إذا لم تقيد القوانين المنظمة له — لا يحمى المستهلك من الخداع أو الابتزاز ولا يحمى المستثمر من الغش والاحتيال بل ولا يحمى رجال الأعمال أنفسهم من التصرفات غير المشروعة لمنافسيهم . إن هذه الحماية لا يمكن توفيرها الا عن طريق الرقابة الجماعية . وقد يفترض البعض أن مثل هذه الرقابة الجماعية لا تتعارض بالضرورة مع مبادئ الرأسمالية لأن الرأسماليين أنفسهم يدعون الى تدخل الدولة كضرورة لتحقيق المنافسة الحرة والشريفة .

غير أنه في ظل الظروف الحديثة فإن الاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف تتطلب أجهزة تنظيمية ضخمة مما يجعلها تتعارض مع مبادئ

المشروع الحر في النظام الرأسمالي • ولقد كانت هناك ثلاثة أسباب وراء فشل نظام المنافسة في النظام الرأسمالي :

أولاً — ان رجال الاعمال المجريين من الضمير تنتقصهم الناحية الاخلاقية اللازمة لتحقيق منافسة شريفة •

ثانياً : ان المنافسة الحرة ليست بالضرورة منافسة عادلة • فمن الواضح أن من يملك رأس المال اللازم لبدء المنافسة يكون في موقف أفضل ممن لا يملكه ، وبعبارة أخرى فان المنافسة تعطي ثمارها للقوى والمحظوظ على حساب الضعيف وسوء الحظ ، مما يؤدي بالملاكمة التي يفترض الرأسماليون وجودها بين المكافأة والخدمة ... فالمخترع قد يعيش في فقر مدقع بينما يجنى الماويل الرأسمالي ثروة من تسويق اختراعه .. ونظرا لهذه الاعتبارات نجد أنه ليس من المؤكد بحال من الأحوال أن المنافسة تفتار فعلا الاصلح للاسهام في الرفاهية الاجتماعية •

ثالثاً : ان المنافسة شيء يخفى للمتنافسين فهم — ان عاجلا أو آجلا — سيحاولون التخلص منها عن طريق الاحتكار .. فالاحتكار لذلك سمة جوهرية في الاقتصاد الرأسمالي •

بعض الانتقادات على النظام الرأسمالي :

يستحيل أن يوجد المعيار الموضوعي لتقييم نظام اقتصادي اجتماعي ، ومع ذلك فان الانتقادات التي وجهها البروفسور هالم للنظام الرأسمالي تتمثل في أربع نقاط أساسية

١ — النقد التقليدي القديم المنصب على سوء توزيع الثروة والدخل ، فعدم وجود المساواة الاقتصادية يؤدي بالتالي الى عدم المساواة في القوة والسياسة أيضا •

٢ — كثيرا ما تعتبر الرأسمالية نظاماً أقل انتاجية من الانظمة الجماعية

التي تخطط بوعي من أجل التنمية ، وبصفة خاصة فان الربحية ليس من الضروري أن تتفق مع الانتاجية — كما أن المنافسة غالبا ما تكون مبالغا فيها •

٣ — وفي ذات الوقت فان الرأسمالية في رأى كثير من المراقبين ليست نظام منافسة بالقدر الكافى • فاشك أن حافز الربح بالاضافة الى صراع المنافسة مع تقدم الامكانيات التكنولوجية يؤدي الى نشأة اتجاهات احتكارية يبدو أنها تتعارض مع صميم المبادئ الفلسفية للرأسمالية •

٤ — الرأسمالية لا تستطيع دائما أن تحافظ على مستوى مرتفع من العمالة • ففي مرحلة الانكماش يكون هناك تبديد للموارد الانتاجية ويكون الدخل القومى في مستوى اقل من طاقته القصوى ويصرف النظر عن نقصان الانتاجية ، فان استمرار البطالة يمثل خطرا اجتماعيا على النظام الاقتصادى • وقد ذكر لنا البروفسور لاسكى : بأن النظام الرأسمالى الانتاجى الحالى منتقد من كافة التحليلات • ويجعل أغلبية الامة تحت سيطرة الاقلية • ويقضى على الآمال الانسانية في العيش في ظروف انسانية مناسبة •

وقد انتهى بروفسور هالم في كتابه «النظم الاقتصادية» الى مايلي: يجب أن نكون حذرين أشد الحذر عندما تبذل محاولات لاصلاح عيوب الرأسمالية على حساب الحريات التي هي أهم سمات اقتصاد السوق • وما كان ينبغي أن ننسى بأن الرأسمالية قد أثبتت اتفاقها مع الديمقراطية السياسية بينما تميزت كل النظم المخططة مركزيا بطبيعتها الاستبدادية • فهل من الممكن اذن أن نحافظ على الحرية الاقتصادية والسياسية عندما نسعى لتحقيق أهداف — من المعترف به — أنه لا يمكن للرأسمالية أن تحققها ؟

٣ - الاشتراكية

الاشتراكية كما تعرفها دائرة المعارف البريطانية هي السياسة أو النظرية التي تهدف في ظل سلطة مركزية ديمقراطية الى تحسين توزيع الثروة وبالتالي تحسين انتاجها أصلا . والاجراءات المختلفة التي تتطلبها الاشتراكية من أجل تطبيقها في المجتمع هي :

(أ) إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي ستحل محلها الملكية العامة والسيطرة على الصناعات والمرافق الرئيسية .

(ب) إخضاع الصناعة والإنتاج لخدمة حاجات المجتمع بدلا من خضوعها لحافز الربح .

(ج) القوة الدافعة في النظام الرأسمالي هي تحقيق الربح وهذه تستبدل في النظام الاشتراكي بحافز الخدمة الاجتماعية .

وجود التخطيط :

رأينا فيما سبق أن اقتصاديات الدول الرأسمالية تعتمد أساسا على الأنشطة الفردية لملايين المشروعات الاقتصادية الخاصة . ولكن في ظل الاشتراكية فإن تحديد كمية ونوعية الإنتاج الكلي لا يتقرر على ضوء اعتبارات الربح . وبدلا من تشغيل القوى الإنتاجية بطريقة عمياء فهناك تخطيط مركزي للنشاط الاقتصادي للدولة .

وتتولى هيئة التخطيط المركزية التنسيق بين مختلف فروع الإنتاج وتنمية هذه الفروع بطريقة متوازنة . وحيث أن هيئة التخطيط المركزية لديها معلومات عن ظروف العرض والطلب أفضل مما لدى عدد من رجال الأعمال الفرديين ، فإن الاشتراكيين يؤمنون بأنهم قادرون على أحداث توازن سليم في الاسعار بأسرع مما يستطيعه هؤلاء الافراد ، وبالإضافة

الى أن نظام الانتاج نظام فوضوى وأزماته الدورية لا تنتهى فى ظل النظام الرأسمالى ، فان الاقتصاد الاشتراكى يستطيع على المدى البعيد أن يتحكم فى تأثير الدورات التجارية بطريقة أفضل من خلال التخطيط المركزى ، وهذا يقلل من المخاطر الطارئة والمحتملة التى كثيرا ما تواجه المجتمع الذى يعيش فى ظل نظام المنافسة غير المحدودة . كذلك فان النظام الاشتراكى يتجنب الفساد الاقتصادى الذى يتصف به نظام التنافس .

وبالإضافة الى ذلك يقول الاشتراكيون أنهم لا يدعون بالضرورة الى الاستغناء نهائيا عن الحوافز المالية ، ويتوقع معظم الاشتراكيين أن تتراوح الاجور تبعا لانتاجية العامل بحيث يصبح هناك تفاوت فى الاجور مما يشجع الافراد على اكتساب المهارات وبذل الجهد . ومن جهة أخرى يبدو الاشتراكيون أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بالطبيعة البشرية من غيرهم فهم يعتقدون أنه سوف تسود فى ظل الاشتراكية زوح أفضل من التعاون وبذل المساعدة ، وأنه بعد القاء المنافسة سوف تصل محلها مستويات خلقية ومعايير أخلاقية جديدة . ولا سبيل لنا للحصول على جواب شاف فيما يتعلق بهذه النقطة الا عن طريق تجربة الاشتراكية .

توزيع الدخل :

لقد رأينا كيف أن طريقة توزيع الثروة والدخل فى النظام الرأسمالى هى طريقة غير عادلة وان امكانية تحقيق مساواة فى اطار المؤسسات الرأسمالية هى امكانية محدودة . فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج المادية وارتباط دخل الفرد بالتوزيع ولتجميع رأس المال الخاص ودافع الربح ، كل هذه السمات تجعل المساواة فى توزيع الدخل عملية صعبة . أما الاشتراكيون فهم يرون أن نظامهم سوف يقيم عدالة فى توزيع الدخل وهذا الادعاء مؤسس على حقيقة الملكية العامة لوسائل الانتاج المادية والتى ستمحو ما يسمى الدخل غير المكتسبة للأفراد ، كما سستجمل

الفوائد والأرباح والربح تعود الى الدولة • وقد أشار ه • ديكتسون الى أنه في النظام الاشتراكي لا يوجد ارتباط أساسي بين قيمة العمل والاجر النقدي الذي يدفع للعامل • وبعبارة أخرى فان الاجور ربما تستخدم لأغراض حسابية فقط بينما يقسم الدخل القومي في الواقع طبقا لمبادئ المساواة التامة أو التوزيع حسب الحاجة • وإذا كان مبدأ حرية اختيار المهنة في النظام الرأسمالي يؤدي حتما الى أن الفروق في الاجور تعمل على توزيع العمال بين الصناعات حيث مهاراتهم الخاصة تستعمل على أحسن وجه من الكفاءة الانتاجية ، فان الاشتراكية لا تؤمن بمبدأ حرية اختيار المهنة ، وتستخدم الفروق بين الاجور لجرد الأغراض الحسابية ، وهي ضرورية اذا خصص العمل بدون اجبار لإنتاج سلع يحتاجها المستهلك • ويرى أوسكار لانجى أن هذه الفروق في الاجور ستكون تافهة بالنظر الى أن اختيار المهنة التي تدر دخلا منخفضا — كما أنها ذات منفعة أقل — يمكن أن يفسر على أنه شراء لوقت الفراغ والسلامة بسعر يوازى الفرق بين المال المكتسب في تلك المهنة وفي غيرها ، وعلى أية حال فان غالبية الاشتراكيين يفضلون نظاما للاجور يتمدد حسب كفاءة العامل أو انتاجيته • وهذا اعتراف صريح بأن الفرد القادر على تأدية عمله أكثر من غيره يجب أن يحصل على عائد يفوق عائد هذا الغير مما سوف يسمح بوجود بعض الفروق • ومع الغاء الدخول من الممتلكات والسماح بالاجور فقط ، فانهم يعتقدون أن عدم المساواة في دخول الأفراد على أساس الفروق في قدراتهم ، سيكون أمرا عادلا ، كما أنه في نفس الوقت سيحمل كل فرد على أن يبذل أقصى جهده الا أن هذا الأساس لتحديد اجور لا يرقى من الناحية الاخلاقية الى مثالية نظام اعطاء الدخل لكل فرد حسب حاجته •

المشروع العام :

في ظل النظام الاشتراكي تسيطر على الصناعة مؤسسات عامة بدلا من أن تترك مشروعاتها في أيدي عدة أفراد • ومع ذلك فان وصف

الملكية العامة لا ينطبق على كافة الملكيات بل تنطبق فقط على وسائل الانتاج الرئيسية كالمساحات الزراعية الكبيرة والغابات والمناجم والسكك الحديدية والمرافق العامة الاخرى والصناعات التي تعتمد عليها الدولة والتي يخشى عليها من خطر استغلال الطبقة العاملة والمجتمع اذا ما تركت للرأسماليين . ويرغب الاشتراكيون فعلا أن يروا الصناعة في يد الطبقة العاملة وهو ما يطلقون عليه ديمقراطية الصناعة . وهم يؤمنون أن السيطرة الديمقراطية على الصناعة ممكنة وذلك بتسليم القوة السياسية للشعب بدرجة أكبر مما هو مطبق حاليا . ويؤمن الاشتراكيون بوجه عام بأن الملكية الجماعية يمكن أن تقوم عن طريق الديمقراطية بعد أن يكون الناخب قد أصبح يؤمن بالفكرة عن طريق التعليم والنشاط الاعلامي الموجه ، والتركيز على ممارسة الديمقراطية عند الاشتراكيين هو وجه الخلاف بينهم وبين النظام الشيوعي وخاصة نظام الاتحاد السوفيتي الذي يمثل الدكتاتورية الصارمة .

مبدأ المنافسة والاشتراكية :

يقال أن العقبة التي تحول دون الكفاءة الانتاجية في ظل النظام الاشتراكي ترجع الى أن انعدام المنافسة يقضى على مبدأ الاختيار الطبيعي في الصناعة . فجميع المناصب في مجال الصناعة في ظل النظام الاشتراكي تكون تحت رحمة المنازعات السياسية وتأثيرها المدمر . ولذا يقال أن المشروعات الجماعية تشتت بمعدم الكفاءة وتبديد الموارد ، فاذا لم يتطرق اليها الفساد ، فانها تموت تحت وطأة البيروقراطية والتحكم بالروتين والرسميات . ويقول خصوم الاشتراكية أنها بدلا من أن تزيد الانتاج وتحقق الاوضاع المثالية التي يتناها الاشتراكيون - تسفر في الواقع عن شل فاعلية الانتاج واحداث ركود صناعي . ويرد الاشتراكيون بقولهم أن الصناعة التي تعتمد على المنافسة أقل كفاءة مما يعتقد انصارها فالمشروعات الخاصة لا تخلو من استخدام النفوذ والمحسوبية . ويرى بعض الاقتصاديين أن مشكلة تحديد الاسعار في النظام الاشتراكي سوف

تثير صعوبات خطيرة ، لان الاشتراكية سوف تجد لزاما عليها أن تتدخل في الاقتصاد الطبيعي الذي ينطوي عليه نظام تحديد الاسعار على أساس المنافسة لان ايجارات الاراضى وسعر الفائدة ، والتي تدخل حاليا في حساب التكاليف ، سوف تستبعد الى حد كبير ، وكذلك من المفروض أن الاجور سوف تحدّد بمعدلات قصوى ودنيا بدلا من تركها تخضع فقط لقانون العرض والطلب . حقا أن بعض الاشتراكيين — تحت تأثير نظرية ماركس الخاطئة في قيمة العمل — قد صوروا الاقتصاد الجماعى على أنه اقتصاد تعتمد فيه الاسعار على كمية العمل التى يتطلبها انتاج السلع المختلفة مع اغفال شأن العوامل الاخرى . ولكن عددا من الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة الجوانب النظرية لهذه المشكلة أعلنوا في السنوات الاخيرة أن الاقتصاد الاشتراكى يمكنه أن يستخدم مبادئ النظام الحالى لتحديد الاسعار ، بل ويمكنه الإبقاء على الاسعار أقرب الى مستواها الطبيعى مما هى عليه بالفعل في ظل النظام الرأسمالى ، لأن الفوائد والايجارات لن تتحول الى ملاك الاراضى والمستثمرين ، وانما ستؤول الى الدول التى تستخدم هذه العوائد في تنفيذ مشروعات الرفاهية الاجتماعية المختلفة مثل التعليم والعلاج المجانى والبحث العلمى وتشجيع الفنون . الخ . وبهذه الطريقة يمكن الإبقاء على العناصر الرئيسية في عملية تحديد الاسعار على أساس مبدأ المنافسة .

وقد ذكر أوسكار لانجى في معرض تعدادة لزايا الاشتراكية شمولية البنود التى تدخل في نظام تحديد الاسعار . وعلى غرار ما فعله ببجوفانه قد أوضح أنه كثيرا ما يكون هناك اختلاف بين النفقات الخاصة التى يتحملها رجل الاعمال وبين التكلفة الاجتماعية للانتاج . فحساب التكاليف عنده لا يشمل سوى البنود التى يدفع عنها ثمنا . بينما لتسجيل البنود الاخرى مثل اعالة العمال العاطلين عندما يستغنى عن خدماتهم ونفقات ضحايا امراض المهنة وحوادث العمل . الخ . ومن جهة

أخرى يحدث في بعض الحالات أن يقدم المنتجون خدمات لا تدخل ضمن سعر السلعة المنتجة •• فالاقتصاد الاشتراكي يمكنه أن يضع في اعتباره كافة الاختيارات والبدائل وبذلك يمكنه تقييم جميع الخدمات التي يقدمها الانتاج وأن تدرج في حسابات التكاليف جميع الاجراءات البديلة التي تمت التضحية بها ، ونتيجة لذلك يمكنه أيضا تحويل النفقات الاجتماعية غير المباشرة الى الثمن الاصلى ، وبهذه الطريقة يتلافى الكثير من النقص الاجتماعي الذي يقترن بالمشروع الخاص •

الحافز والاشتراكية :

يعتقد الاشتراكيون أنه في وسعهم إقامة قدر أكبر من المساواة في الدخول عن طريق القضاء على دخول الملكيات الضخمة وتقليل الفوارق في الاجور بحيث لن يوجد شخص فقير للغاية أو شخص واسع الثراء — غير أنه من أقوى الانتقادات التي يمكن أن توجه ضمن أى برنامج اشتراكي أنه سوف يقضى على الحافز الذي يتوافر حاليا في النظام الرأسمالي •

ومع ذلك فإن كثيرا من الاشتراكيين يدركون تمام الادراك مشكلة انعدام الحوافز في ظل الادارة البيروقراطية • وعلى سبيل المثال ، يؤكد أوسكار لانجى أن الخطر الحقيقي الذي يهدد الاشتراكية يتمثل في صبغ الحياة الاقتصادية بالصيغة البيروقراطية ، وليس في استحالة معالجة مشكلة تخصيص الموارد • وان كان لانجى يقدم هذا التنازل لنقاد الاشتراكية لاعتقاده بأن الخطر نفسه ، ان لم يكن خطرا أمدا ، لا سبيل الى تلافيه في ظل الرأسمالية الاحتكارية ، فهو يقول أن الموظفين الذين يخضعون للرقابة الديموقراطية يبدون أفضل من مديري المؤسسات والذين لا يخضعون لاحد في الواقع •

وفضلا عن ذلك فلقد رأينا من قبل ان الاشتراكيين لا يدعون

بالضرورة الى الاستغناء عن الحوافز المالية نهائيا ، كما أنهم يعتقدون
أن روحا من التعاون وبذل العون سوف تسود في ظل الاشتراكية •

٤ - الشيوعية

مفهوم الشيوعية :

لم يظهر اصطلاح الشيوعية المشتق من اللغة اللاتينية الا في سنة
١٨٤٠ - بالرغم من أن مضمون هذا المفهوم قديم قدم الحضارة نفسها
- عندما عرفتها الجمعيات الثورية السرية في باريس فيما بين ١٨٣٤ -
١٨٣٩ • وهذا المعنى يقصد به بصفة عامة الاعتقاد والممارسة
للمراقبة الجماعية على الحياة الاقتصادية بما في ذلك الملكية الجماعية •
وهي تتميز عن الاشتراكية من حيث أنها تشمل بصفة عامة بعض أو كل
السلع الاستهلاكية المنتجة •

وقد أضيف الى هذا المعنى التاريخي والعام لاصطلاح الشيوعية
معنى جديد في الفترة ١٨٤٠ - ١٨٧٢ فأصبحت الشيوعية تعنى أيضا
استعمال الثورة والعنف لهدم المجتمع الرأسمالي •

ويندرج تحت المفهوم العام للشيوعية ثلاثة مذاهب رئيسية :

أولا - مذهب الفطرة الطبيعية الذى ساد الفكر القديم والحديث
ابتداء من عصر النهضة حتى منتصف القرن التاسع عشر • وهذا المذهب
مثالى وعقلانى ويدعو للسلام •

ثانيا - مذهب المانوية التى تعتبر تاريخ الانسان بمثابة صراع دائم
بين قوتين عظيمتين : الخير والشر - النور والظلام - الروح والمادة •

ثالثا - المذهب الماركسى - أو النظرية الاقتصادية المتعلقة بنهضة
وتطور القوى الانتاجية في المجتمع الرأسمالي ، وبميوله الكامنة نحو

الجماعية والصراع الطبقي باعتباره القوة البشرية المحركة للحضارة .

والشيوعية جزء أساسى من الخرافة القديمة عن العصر الذهبي
والتي يتصور بها الانسان البدائى فى صورة مثالية . وتطورت الشيوعية
بحيث أصبحت — بدلا من خرافة الرومانسية النظرية — غاية عملية
وبرنامجا فى قالب الاشتراكية الماركسية ، مدفوعة بالجماعات الاشتراكية
الدولية التى نظرت اليها باعتبارها الخطوة الحتمية التالية فى التطور
الاجتماعى والتى تقوم بها طبقة ذات مصلحة لتحقيق نوع من التنظيم
الاقتصادى والاجتماعى .

فلسفة الشيوعية :

النظام الشيوعى أشد تطرفا من النظام الاشتراكى ، ولكى تعرف كيف
شرح الشيوعيون فى أداء مهمتهم فانه من الضرورى أن تعرف نظريتهم
عن التطور الاجتماعى . فالشيوعية الماركسية تؤمن بالتفسير الاقتصادى
أو المادى للتاريخ . فقد وصف ماركس النظام الاقتصادى للمجتمع
(أساس البناء) والدين والقوانين والأخلاقيات وغيرها من النظم
الاجتماعية بأنها تمثل البناء العلوى ، وكما يقول ماركس فإن الاشتراكية
كتحليل مباشر ستكشف عن تأثير البناء السفلى كعامل متحكم ، أما
الديانات والأخلاق بالنسبة له فهي اختراع لفقته الطبقات المسيطر على
تدعم مصالحها ، ولهذا فإن كل الديانات والأخلاقيات السائدة بين البشر
حتى اليوم هى محل شك . وإن الأفكار التى تتحدث عن الحقيقة الأبدية
والعدالة الاجتماعية والتى لا وجود لها فى الواقع قد اختلقتها الطبقات
المسيطرة لكى تبقى على نفوذها .

ويمكن تلخيص الاقتصاد الماركسى فى خمسة مبادئ :

١ — قانون التركيز .

٢ — فائض القيمة .

٣ — الصراع بين الطبقتين •

٤ — فائض الانتاج أو نظرية الكساد •

٥ — الثورة الاجتماعية •

لقد عاصر ماركس المرحلة الانتقالية التي سبقت الثورة الصناعية والتي شاهدت تركيز الصناعات وتحول الصناعات المحلية الى مصانع ضخمة ، وهو يرى أن التركيز على الصناعة سيستمر حتى يقضى على أصحاب الحرف الصغيرة ويجبرون على العمل لدى أقلية من القوى الرأسمالية • وهكذا سينقسم المجتمع الى طائفتين هما الرأسمالية وطبقة البروليتاريا أو الطبقة الكادحة • كذلك — طبقا لنظرية فائض القيمة — فإن الثروة تأتي عن طريق العمل لأن العمال يأخذون فقط ما يوازي حد الكفاف المعيشي • وسيكون هناك فائض يستولى عليه صاحب العمل وهو ما لا يستحقه لأنه لم يبذل جهدا في انتاجه ، ولذلك فإن أرباحه تأتي عن طريق الاستغلال • وقانون ماركس للتركيز صاحب مذهب في فائض القيمة، وسيؤدي حسب رأى ماركس هتما الى حرب طبقية بين الطائفتين ولن يمكن التوفيق بينهما بل سيزداد الموقف سوءا بتقدم المجتمع • وما دام العمال الذين يمثلون السواد الاعظم من المستهلكين لا يأخذون ثمن جهدهم في الانتاج فانهم يكونون غير قادرين على شراء هذا الانتاج مرة أخرى من الرأسماليين وهذا الانتاج يمثل ثروة اضافية جاءت نتيجة مضاعفة جهود العمال في الانتاج • والنتيجة حدوث فائض عام في انتاج السلع يعقبه انهيار صناعي • وهكذا يدمر النظام الرأسمالي نفسه بنفسه • ومن المعتقد أنه عندما تقع هذه الكارثة سوف تنشعب ثورة تؤسس فيها طبقة البروليتاريا الواعية بحقيقة قدراتها نظاما جديدا للمجتمع لا يملك فيه الرأسماليون مقدراته • ثم تأتي بعد ذلك فترة تعرف بدكتاتورية البروليتاريا — ويعنون بها الاقلية البذكية أى الحزب الشيوعي — وعليها أن تحافظ على السلطة بأي ثمن وتحكم بيدمن حديد حتى تتمكن من اقامة الاشتراكية وتعلم الناس مثاليتها • وعندما

يكون الشعب مهياً لها فإن الدكتاتورية سوف تفسح المجال لقيام المجتمع الاشتراكي الذي يعتبر المرحلة الدنيا للشيوعية . حيث ستكون كافة وسائل الانتاج في أيدي الحكومة الديمقراطية . وباختصار فإن هذه المرحلة هي مرحلة اشتراكية الدولة ، وأخيراً سوف يتطور المجتمع الاشتراكي الى المجتمع الشيوعي الذي يعتبر أعلى مراحل الشيوعية والهدف النهائي للحزب الشيوعي . وعندما تأتي هذه المرحلة فإن تكون هناك حاجة الى سلطة الدولة القهرية ومن ثم سيسود المبدأ الشيوعي «من كل حسب قدرته والى كل حسب حاجته» . إن أقوى عوامل الاغراء في الشيوعية موجه الى رغبة الإنسان في كفاية حياة أفضل للفقير والضعيف ، ويتخذ هذا الاغراء شكل الرفقة العالمية للإنسان . فالإنسان ليس هو الغاية ولكن الغاية الحقيقية هي الكل أي المجتمع . وصحيح ما يعتقد الشيوعيون من أنه اذا ما تحققت السعادة فإن الهدف من الشيوعية يكون قد تحقق، ولكنهم في الواقع لا يعمرونه اهتماماً لانهم لا ينظرون اليه الا من خلال الجماعة . ويمكن أن نسجل هنا أن الشيوعية الحديثة المثلة في الاتحاد السوفيتي تختلف تماماً عن الشيوعية المثالية ، فهي تهدف الى تطبيق المبادئ الشيوعية على النطاق القومي بما يضمن السلطة للحزب الشيوعي عن طريق الثورة المسلحة اذا اقتضى الامر .

التخطيط في الشيوعية :

الشيوعية هي البديل الكامل للرأسمالية ، فهي من الناحية العملية لا تستخدم المشروع الخاص والملكية الخاصة ، كما لا نجد للثالث الرأسمالي « سيادة المستهلك ونظام تحكم الثمن وتحقيق الربح » مجالاً فسيحاً في ظل الشيوعية السوفيتية إذ أن هناك دعائم اقتصادية تقدر بشكل عام مدى فائدة الموارد المحدودة ، لذلك فهي تحد الى حد ما من سيادة المستهلك ، ويسير الانتاج حسب خطة مرسومة تغنمها الدولة مثل الانتاج الحربي ورفع المستوى العام للمعيشة ، وهكذا لا يسمح للثمن أو حركات الدخل أن تتظم عملية الانتاج . ومنذ أن اختيرت هذه الاهداف

كاستراتيجية عامة يسلكها الحزب فان الدولة أو الشعب والتخطيط الاقتصادي حلت محل المنظم الذي يعتبر محور الاقتصاد الرأسمالي .
وفي ظل الشيوعية فان الاستهلاك وكذلك الانتاج محكومان بواسطة الجماعة ، أما النقود والائتمان والاجور والتبادل الحر فلا وجود لهما .
فالتنظيم الجماعي هو الذي يقرر ما يجب أن ينتج وبأى كمية ويوزع الانتاج من خلال نظام مدروس كأفضل ما يكون التوزيع وعلى حد تعبير الشيوعيين « من كل حسب قدرته وإلى كل حسب حاجته » .

تقييم الشيوعية :

الشيوعية نظريا وتطبيقيا تبسيط غير معقول يؤدي الى تشويه الحقيقة . هذا التبسيط يبدو في المثاليات الاقتصادية ويتجاهل التعقيد الهائل للطبيعة الانسانية ورغباتها . فالشيوعيون يطمون طريقة واحدة وبسيطة وهى الجماعية التى ستخلق الانسان السعيد الراضى .. وهم يفعلون ذلك اما بتجاهلهم الكامل لبعض الرغبات الانسانية الاخرى أو بتأكيدهم ان الجماعية ستكون سببا فى القضاء على الرغبات الاخرى ، فمثلا تعلم الشيوعية أن مشاكل العمل يمكن حلها بتأميم المصانع . هذه التناقضات الواضحة نعرف عنها الكثير فى الحياة الصناعية الحديثة فيبدو بوضوح أن مشاكل كمشاكل الاجور وشروط العمل وعلاقات الافراد فى المصنع أكثر أهمية للمعال من مسألة الملكية الخاصة ، هذه المشاكل كلها تجاهلها الشيوعيون ويصرّون على أن كل شيء سيمير على ما يرام بمجرد تأميم المصانع . وأيضا فان المادية التاريخية هى نتيجة للتبسيط الشيوعى الماركسى للدوافع الانسانية والتاريخ الانسانى . فهو يتناول فقط جزءا من الحقيقة . وحاول أن يوهم الانسانية بأن هذه هى الحقيقة الكاملة أو الحقيقة الأساسية . صحيح انه يوجد دائما خلال كل مجتمع انسانى صراعات خفية أو ظاهرة تعارض اتجاهاته ولكن الشيوعية الماركسية تبسط الموقف الانسانى العام باعلان أنه يوجد فقط طبقتان من البشر هما المستغلون والمستغل بهم . وهذا الصراع بين هاتين الطبقتين

هو الذى يضع ويفسر التاريخ • غير أن الدوافع الانسانية ليست بهذه البساطة • وإذا تناولنا النظرة الواقعية للتاريخ فسوف نجد أن المجهود المختلفة والجماعات الانسانية المختلفة كانت تحركها مجموعة من البواعث ، فمنها مثلا ألباعث الدينى الذى يعتبره الماركسيون انعكاسا للبواعث والصراعات الاقتصادية ، ولكننا إذا طالعنا التاريخ الدامى للصراعات الدينية فسندخل حين نعلم أن الصراع بين الديانات المتنافسة سببت اندلاع الحروب أكثر من أى سبب آخر • ويلاحظ «جود» فى كتابه «ماركس» أن ماركس يعتقد أن الصراع بين الديانات المتنافسة كان مسؤولا عن الحروب أكثر من الأسباب الفردية الأخرى • وإن أعنف تلك الحروب وأعظمها مانشب بين الطوائف التى تمثل صورا مختلفة من دين السلام « المسيحية » • وينبغى لنا أن نفترض أن نطاق الباعث الاقتصادى سوف يمتد ليعطى توقعات الفوائد المالية فى العالم القادح كما فى هذا العالم ، والأفان التحليل الماركسى لما يسمى بأسباب الحروب الدينية سوف ينهار • وإننى شخصيا أشك فى أن ماركس سيستمر فى هذا الرأى فهو لم يؤمن بالسماء حيث اعتبرها اختراعا بورجوازيا •

والى جانب الصراعات الدينية قد عانى المجتمع الانسانى من حروب لا حد لها كانت تنشب بين الاسر المالكة أو كان سببها غريزة المجد والعظمة • والواقع أن كل هذه المحاولات لتفسير التاريخ الانسانى خلال مفاهيم اقتصادية انما يؤدى الى انكار دور الرجال العظماء الذين شكلوا قدر البشرية ، وهم يؤكدون أن التاريخ الفرنسى أو الاوروبى كان سيأخذ نفس الطريق بواسطة نابليون أو بدونه بمعنى انه لو لم يظهر بوناپرت لكان لابد من ظهور شخص آخر ليقوم بنفس الدور • ولكن إذا كان الدين هو أفيون الشعوب أو أنه اخترع بواسطة الطبقات المستغلة كوسيلة لضمان استعباد من يستغلونهم • إذن كيف يفسرون فلسفة المسيح الذى لم يكن أميرا ولا اقطاعيا ولا رأسا لمالبا، وانه لما يدعو للسفرية أن يؤكّدوا أن المادية التاريخية جاءت بالنبي محمد (صلعم) وأن النبى كان لسان حال

انصرافات الطبقة الاقتصادية ، فلقد ظل العرب على حالتهم لمدة ألف عام وكانوا سبيسترون على عهدهم القديم لو لم يأت روجل كالرسول يوجه طاقات الناس في طريق جديد تماما • ولقد وجد محمد عليه السلام قدرا كبيرا من الاستغلال والظلم الاقتصادي ، وقد حاول أن يعالجه علاجا جذريا وكانت العقيدة هي التي تسير الاقتصاد ، ولم توجد العقيدة نتيجة لحدوث تغير في الانتاج أو في طرق التبادل التجاري أو التوزيع •

ونفس التبسيط يظهر في المسائل الأخلاقية فكل ما يخدم الحزب الشيوعي وهدفه الوحيد يكون موضع اعتبار كبير ، وكل ما يعارضه يعتبر شيئا كريها • ويتصرف الشيوعيون كما لو كان كل شيء في هذا العالم أما أبيض وأما اسود ، ولكن التجربة الانسانية تبين أن الحياة ليست كلها حسنة وليست كلها سيئة ولذلك فان الشيوعيين آحاديون في تصورهم لها ، فهم يؤمنون بأنه لا يوجد سوى قيمة مطلقة واحدة وهي انتصار الحزب ••• أما القيم الاخرى فانها قيم نسبية لمحسب •

ويدعى الشيوعيون أنفسهم أن مذهبهم قائم على العلم • ولكن في الحقيقة من الصعب تبرير ادعائهم • لأن الشيوعية غير قائمة على التجربة ، ولكنها على الاصح تعتبر نوعا من مبدأ الرهبانية • وهي أيضا تكبت النقد الحر وتمنع التعبير عن أى رأى آخر غير رأيها ، كما تعتقد بأنها مبدأ أبدي وغير قابل للتغيير •

وعندما نأتى على الجانب الاخر من الصورة فسنجد أن نظرية العمل في القيمة — التي طور ماركس على أساسها نظريته في فائض القيمة — نظرية غير مقنعة على الاطلاق ، لانكليس من الممكن أن نجعل العمل كله في مرتبة واحدة كما حاول ماركس وأنصاره • وفضلا عن ذلك فالسلع التي لا نحتاج في انتاجها لأى عمل لها أيضا قيمة بشرط أن تكون نادرة

بالنسبة للطلب عليها • وأكثر من ذلك فإن النظرية تتجاهل جانب الطلب
كليـسة •

وفيما يتعلق بفائض القيمة فإنه من التعسف القول بأن رأس المال
الثابت لا ينتج أى فائض للقيمة • وفي الواقع تبين الملاحظة أن الارباح
تبلغ هذا الاقصى حينما يستخدم رأس المال بمعدل كبير — وذلك على
العكس من نظرية ماركس كما وضعها بنفسه •

وأيضاً فإن اتجاه التطور الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المختلفة
لا يبدو أنه سلك الطريق الذى حدده له الشيوعيون الماركسيون • حقا أن
سيطرة رأس المال أصبحت الآن أكثر تركيزاً من خلال مبدأ رأس المال
المشترك عما كانت عليه عندما كتب ماركس نظريته • ولكن ملكية رأس
المال أصبحت أكثر تبعثراً فى شكل الاسهم البسيطة التى يملكها عدد كبير
من الناس الذين تنتمى أكثريتهم الى الطبقة العاملة • وقد ازدادت الاهمية
النسبية للطبقة المتوسطة بدلا من أن تقل • وأكثر من ذلك فإن أسرة الطبقة
المتوسطة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تتمتع بمستوى معيشة أعلى
كثيراً من مستوى حد الكفاف المعيشى • وقد اكتشفت الوسائل التكنيكية
للحد من — ان لم يكن للقضاء على — النشاط الواسع للتقلبات الدورية •
ولا توجد أية بادرة تدل على أن النظام الرأسمالى يسير نحو مصيره
المحتوم كما توقع ماركس • فقد صمدت المجتمعات الرأسمالية أمام
أنكوارث الكبرى كالحروب العالمية والكساد الكبير •

• — الفاشية

سواء نظرنا الى الفاشية نظرة ايجابية أو سلبية ، فسوف نجد أن
هناك عناصر مشتركة بينها وبين الأنظمة الأخرى فى التنظيم الاجتماعى ،
فاذا عرفناها بأنها مجرد مذهب سلبى ينكر الحرية والبرلمانية ، فإنها
لن تختلف كثيراً عن الشيوعية والايديولوجيات الأخرى التى تعارض
المعتقدات القديمة للديموقراطية • ومن ناحية أخرى اذا فسرنا

إيجابيا بأنها السيادة المطلقة للدولة على كل مراحل النشاط القومي فإنها تقترب بذلك من القومية .

وعندما ينظر إليها باعتبارها ظاهرة إيطالية خاصة فإن جوهر الفاشية يتحدد بوضوح ، فهي جزء لا يتجزأ من الكيان الإيطالي في فلسفتها ونشأتها وتطورها وبنائها السياسي ومتطلماتها الفكرية . وقد ظهرت الفاشية في أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى كرد فعل لانتشار الروح الجماعية . وفلسفتها أن تستبدل الديمقراطية بدولة شمولية تتحول فيها حقوق الفرد إلى واجبات ، وهي تنادى بالتفوق العنصري والتوسع القومي والاكتفاء الذاتي والاستعداد العسكري والنمو السكاني . ومع بداية زحف موسوليني على روما سنة ١٩٢٢ انتشرت الفاشية بسرعة في وسط أوروبا وامتد تأثيرها حتى أمريكا الوسطى والجنوبية وهي مازالت سائدة في إسبانيا والارجنتين .

فلسفة الفاشية :

الفاشية هي نتاج الظروف التي سادت فترة ما بعد الحرب والتي سادتها الأساليب الانتهازية والنزعة المناهضة للفكر ، وعندما يدافع أنصارها عن معارضتهم للديمقراطية فإنهم يبرزون ما تنسبهم من تردد ومناورات حزبية ومناقشات عقيمة . فالدولة لدى الفاشيين هي كل شيء . وهي غاية في حد ذاتها ، وعندهم أن كل شيء من أجل الدولة ولا شيء ضد الدولة ولا شيء خارج الدولة . وهكذا يؤكدون سيطرتها الكاملة على التعليم والديانة والنظم التعليمية والعلمية والفنية ، وكل النظم والمؤسسات القومية تقوم على خدمة الدولة وحدها — والالتزام الأسمى للفرد وواجبه هو تأكيد قوة الدولة ووحداتها ويفنى ذاته في كيانها ، أما الحق الوحيد الذي يملكه الفرد فهو حقه في أن يساعد من أجل تقوية الدولة . وبعبارة أخرى فإن الفرد ليس له من حقوق إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع سيادة الدولة . فالحزب الفاشي يتغلغل في الطبقات الأفقية في المجتمع الذي يشد

بإحكام على أطرافه بمساندة حكومة الدولة الاستبدادية • وكما هو الحال في الاتحاد السوفيتي فإن الحزب يعمل على التطفل في جميع مجالات الحياة الحديثة من خلال الجماعات المساعدة ونقابات المظنين واتحادات الطلاب ورجال السكك الحديدية وغيرهم • فالفاشية تؤكد الفضائل القومية البحتة وتكشف في كثير من الحالات عن شعور عنصري حاد • والفاشية تحتقر السلام وتمجد الحرب والعمليات الحربية • أما العلاقات الدولية فلا تقوم على أساس من الأخلاق والقانون الدولي ولكنها تقرر بواسطة القوة المسلحة • والقوة وحدها هي التي تمنح الدولة الحق في امتلاك الأراضي • وهكذا فإن الفلسفة الفاشية تؤدي باتباعها إلى السعي وراء التوسع القومي المستمر الذي يبرره مفهومها لسياسة القوى •

والتشريع الفاشي يجعل التعليم الديني أمراً إجبارياً في مدارس الدولة • وبالرغم من أن علاقة الفاشية بالكنيسة الكاثوليكية هي علاقة معقدة من وجوه كثيرة فلا جدال في أن الحركتين تشتركان بوجه عام في عدة سمات منها على سبيل المثال كراهية النزعة التحريرية والمصلحة الوثيقة بالطبقات المتوسطة وبصفة خاصة في الريف •

الفلسفة الاقتصادية للفاشية :

الفلسفة الاقتصادية للفاشية تسير على هدى الفلسفة الأساسية للدولة • وبالرغم من أنها تدعو إلى الإبقاء على وضع الملكية الخاصة التي تهددها الشيوعية فإن الحرية الرأسمالية تخفتى تماماً من الناحية التطبيقية في ظل الفاشية • بينما يكون المشروع الخاص هو أكثر الطرق فعالية للإنتاج والتوزيع كما يعتبر تدخل الدولة بالتنظيم على نطاق واسع أمراً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية • وإذا كان كل شيء من أجل الدولة فإن المشروع الخاص يعتبر مسؤولاً أمام الدولة من ناحية إدارة الإنتاج • وعندما يبدو عجز المشروع الخاص عن إنشاء مشروعات أخرى أو يكون غير فعال في إدارة

الانتاج للدولة الحق في التدخل • وأكثر التدخل شيوعا هو التدخل في حرية العمال من جانب الدولة التي تسعى لتركيز السلطة في النقابات ، اذ تعمل على انشاء تنظيم نقابى يضم المهن المختلفة في البلاد هدفه تنظيم جميع العلاقات المتعلقة بالعمل وبالرغم من أن هذه الخطوة يصاحبها حملة من التربية القومية والمعنوية بين الاعضاء فان التنظيمات ملزمة للجميع • وتمشيا مع التشديد على سيادة الدولة ، تبذل محاولة لتجنب الآثار الاقتصادية والسياسية الخطرة الناتجة عن صراع الطبقات عن طريق التأكيد على تضامن رأس المال والعمال في عملية الانتاج • وفي واقع الامر مازال هناك انقسام حاد بين نقابات العمال ونقابات أصحاب الاعمال مما يفسح المجال للصدام بين مصالح الفريقين • ولكن اذا كانت الاضرابات واغلاق المصانع محظورا فان مثل هذه المنازعات يجب أن تحل عن طريق جماعات التحكيم • وللدولة السيطرة ليس فقط في مجال الانتاج ولكن أيضا في مجال التوزيع • وهكذا فان الدولة تحتفظ لنفسها بالحق في توزيع العناصر الأساسية للانتاج وتوجيه حركة المواد الخام والائتمان وتحتفظ أيضا لنفسها بالحق في تثبيت الأجور والربح ونسبة سعر الفائدة وتحديد الأسعار في حالات معينة • والفائضية في هذا الصدد تتشابه الى حد ما مع اشتراكية الدولة وان كانت تختلف عنها من حيث أن الأخيرة تعمل بطريقة ديمقراطية وتسمى لتحقيق رفاهية العمال • وتفقد مسألة المبادأة الفردية معناها عندما تعلم أن الهدف الرئيسى للنشاط الاقتصادى في ظل الفائضية لا يهتم بتحقيق أعلى مستوى للمعيشة كما هو الأمر في الرأسمالية والجماعية ولكن يهتم بزيادة القوة العسكرية للدولة • ومن أجل هذا فان الدولة الفائضية تعمل دائما على أساس اقتصاد الحرب • ولذلك فان الموارد الهائلة تضيق سدى وأيضا فانها تهدد للحضارة الانسانية لأنها تشجع على تزايد السكان من أجل بناء جيش قوى فاسين أن العالم يعاني من مشكلة الانفجار السكانى ، كما يخصصون جزءا كبيرا من الدخل القومى للانفاق على جيش قوى وتمويل المغامرات الامبريالية • وتزايد السكان الذى جاء نتيجة تشجيع النسل انما يؤدى الى الهبوط المستمر في

الانتاج • فالحافز الوحيد للفاشية هو التمجيد القومي للدولة • وتعتبر
الفاشية الطلق الناري شيئاً أهم من رغيف الخبز الذي هو رمز الحياة
للإنسان •

نظرة سريعة على الفاشية :

الفاشية والشيوعية هما أعراض مرض واحد ، وكثيرا ما تدرجان
معا تحت بند النظم الاستبدادية ، ويتشابهان في أن الحكومة في كل منهما
ديكتاتورية تعتمد على الحزب الواحد الذي يحافظ على نفوذه بيد من
حديد ، والحريات المدنية مكبوتة فيهما • ولعل صفة الشمولية تنطبق
عليها معا لأن فلسفة وسياسة كل منهما تعتبر قيما عليا يجب أن تتحكم في
ولاء الشعب ولها الأفضلية على ولائهم للكنيسة بل وحتى لأفراد أسرهم •

ومع هذا فإن لكل منهما مفهوما مختلفا تماما عن الدولة • فبالنسبة
للفاشيين فإن الدولة هي السلطة العليا وهي غاية في حد ذاتها — وبالنسبة
للشيوعيين فإن الدولة أداة لقمع الطبقة والتي ستلاشي في النهاية •
والفكرة الفاشية هي فكرة قومية قائمة على التوسع عن طريق الاعمال
العنصرية على الدول الأخرى — ففي ظل الفاشية فإنهم يضمنون هذه
الفعالية ، فالتمجيد الفاشي للحرب أجبر الدكتاتوريات وكذلك
الديمقراطيات على تبديد جزء كبير من مواردها الإنتاجية في صناعة
الأسلحة وذلك على حساب تقدمها الاجتماعي •

وتعتبر هذه الانظمة مسئولة الى حد ما عن الانهيار العام الذي
منيت به التجارة العالمية والذي ادى الى الكساد الذي سيطر على العالم
خلال الحربين العالميتين •

ان الفاشية التي أصبحت نسيا منسيا يمكن وصفها بأنها نظام
استبدادي شامل • والمثل الأعلى عند الفاشية يتمثل في التوسع الطويل
عن طريق العدوان على الدول الأخرى ، فكل شيء من أجل الدولة ولا شيء
ضد الدولة ولا شيء خارج الدولة •

٦ - الاسلام والمذاهب الاخرى

ان مقارنة الاسلام والمذاهب الاخرى كالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية والفاشية يستدعى منا تحليلا دقيقا ومركبا . ويواجه الاسلام الآن تحديات تجعلنا في حاجة الى مثل هذا التحليل الذى يحدد المجالات التى يتفوق فيها الاسلام عن المذاهب الاخرى في تحقيق بعض الغايات والاهداف . ولما كان التحليل العام تحليلا شفصيا فلا ينبغي ان ندعش حين نجد ان من تختلف اهدافهم عن اهدافنا أو يختلف تقديرهم لنفس الهدف يرفضون وجهة نظرنا .

ان الاسلام يسمى من أجل تحقيق نظام ضمن مفهوم اسلامي يقوم على خمسة مبادئ هي :

- (أ) المذهب القرائى للتاريخ .
- (ب) تنفيذ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .
- (ج) الاخوة العالمية للانسان .
- (د) المبدأ الخالد للتعاضد .
- (هـ) سيادة القدرة الالهية .

وفي مقارنتنا بين مختلف الانظمة الاقتصادية سوف نقتصر في المناقشة على نطاق هذه المبادئ السابقة .

(أ) المذهب القرائى للتاريخ

قبل دراسة المذهب القرائى للتاريخ أود ان اتناول التفسير المادى الماركسى للتاريخ والذي يعتبر العنصر أو الحدث الاقتصادي عاملا مسيطرا على الحياة الاجتماعية والسياسية . وحقيقة أنه في كل مجتمع انساني توجد دائما مراعات ظاهرة وخفية بين الاتجاهات المتعارضة .

ولكن ماركس يحاول ان يوحى لنا بوجود طبقتين فقط : المستغلين والمستغل بهم (المالكين وغير المالكين) وان الصراع بين هاتين الطبقتين هو الذى يخلق ويفسر التاريخ . ويؤمن ماركس ان التطور الاجتماعى قد مر بالنسبة للانتاج والتوزيع بمراحل الاسترقاق والسخرة فالقطاع فالرأسمالية ثم الاشتراكية . وعند ماركس ان كل مرحلة هي خطوة الى الامام بالنسبة لسابقتها ولكن النضال الثورى وجه اساسا ضد الرأسمالية التى يأخذ فيها العمال - كما يرى - فقط الاجر المثلل للكفاف . لذلك يتولد فائض القيمة الذى يأخذه الرأسماليون لانفسهم . فأرباح الرأسماليين ما هي الا ثمرة الاستغلال ، وقانون ماركس فى التركيز مقرونا بمبدأه فى (فائض القيمة) لآبد وأن يؤدى الى حرب طبقية بين فئتين والتى ستنتهى حتما بانهيار الرأسمالية وقيام دكتاتورية البروليتاريا .

هذه الفكرة فى حتمية العملية التاريخية والتى ستؤدى الى هذه النهاية المحتومة لن تجد لها نظيرا فى الاسلام من ناحيتين على الاقل :

أولا : أن القرآن يسلم بوجود طبقات مختلفة بين الناس فى المجتمع كما يسلم أيضا باختلافهم فى المواهب واختلافهم فى الدخل من أجل تقدم ورخاء المجتمع . وسيؤدى هذا مباشرة الى انكار مبدأ سيادة البروليتاريا الذى وضعه ماركس وهو يعنى بذلك أن الأغلبية البروليتارية ستشكل مجرى التاريخ فى المستقبل . والمفهوم القرآنى للتاريخ أكثر واقعية وعملية بمعنى أن القرآن باعترافه بتمدد الدوافع والمشاعر الانسانية - وضع فى الاعتبار دور الرجال العظام امثال النبى محمد صلى الله عليه وسلم والمسيح وغيرهما ممن غيروا مجرى التاريخ ومصير الامم . ولكن ماركس استبدت به النظرة الى العلاقة الاقتصادية باعتبارها العامل الوحيد الذى يحدد اتجاه التاريخ الانسانى بما ينكر تماما دور الصراعات الدينية والحروب الكثيرة وأهمية القواد العظام باعتبارهم رجالا صنعوا مستقبل البشرية . فالواقع أن أقلية من الاشخاص المفكرين ذوى العزم

هى التى تتولى قيادة أى حركة حتى حركة البروليتاريا فى ظل الشيوعية •
بينما تتبع الأغلبية الساحقة من الناس هذه الأقلية القائدة •

ثانيا : لايؤيد المفهوم القرآنى للتاريخ حتمية صراع الطبقات
المؤدى فى النهاية الى انتصار البروليتاريا على الرأسمالين كما قال
ماركس • وحقيقة أن القرآن وعد نبيه بالنصر على اعدائه - كما جاء فى
الآية الكريمة (هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله وكفى بالله شهيدا) الفتح (٣٨) ولكن النصر الموعود هنا بوضوح
هو انتصار الاسلام بمبادئه المعادلة على المشركين واليهود والمسيحيين •
وقد تحقق وعد الله فى حياة الرسول • من هذه الآية الكريمة لايمكننا
التسليم بأن نجاح الاسلام مكحول بحركة التاريخ ، فاذا لم تتبع الامة
الاسلامية الطريق الذى حدده القرآن الكريم والسنة فانها قد لا تستطيع
القوة والسيطرة التى وعد بها القرآن • حيث قال :

(وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) •
الاسراء (٨١) فالاسلام وهو الحق لابد وأن يفتصر على الباطل ، ولذلك
فان هذا الانتصار ضرورة اخلاقية وليس ضرورة تاريخية الا بقدر
ما تؤثر الضرورة الاخلاقية على حركة التاريخ التى تتحكم فيها الى حد
كبير الطبيعة الاخلاقية للانسان •

ويستند هذا المفهوم العالمى للاخلاق على المبدأ القرآنى القائل
بالتوحيد : ان الحياة كلها وحدة واحدة ولا يستطيع أى مخلوق أن يدعى
أنه مستقل عن سائر المخلوقات طالما أن الحافز الاخلاقى والروحي هو
الذى ينسق • ولذلك فان القرآن لايقدم مجموعة من القوانين يمكن أن
يقال انها تتحكم فى العملية التاريخية ، ولكنه يظهر فقط أن سمات معينة
فى الطبيعة الانسانية تعبر عن نفسها فى تاريخ جميع المجتمعات الفاسدة ،
بينما تظهر سمات أخرى من خلال تاريخ المجتمعات النامية • وفى نفس
الوقت فان القرآن يخبرنا على السنة الأنبياء عن أى نوع من التعاليم
الاخلاقية والمعتقدات والقيم الاجتماعية الاقتصادية - والتى تندمج مع

القوانين وتستطيع ان توقف عملية الانحلال والتدهور الاجتماعى وتحقق
للأمة القوة الروحانية والمادية . وعلى ذلك فمن الممكن أن يفسر انتصار
الاسلام وسقوط الامبراطورية الرومانية من خلال المفهوم القرأنى
للتاريخ الذى يقوم على فهم عميق بطبيعة النفس البشرية ، ولكنى
اتساءل كيف يمكن للتفسير المادى للتاريخ (كما فى الشيوعية الماركسية)
ان يفسر كل هذه الاحداث التاريخية .

وهذا يقودنا الى مناقشة معنى « المادة » ودورها فى تاريخ
الانسان . وقد بدأ ماركس بانكار وجود الله . ومثل كل الماديين فقد سلم
ماركس بأن المادة لا أهمية لها فى نشاط المجتمع الانسانى ولكنه يستعير
فكرة « هيجل » الذى قال بأن المادة بالرغم من أنها عديمة الادراك
وعديمة الجدوى ، فانها تحتوى بطريقة ما على خاصية خلق قيم الحياة .
لأن « الصراع الطبقي » كما تصوره ماركس ليس له معنى اذا لم يخلق
قيما فى الحياة . ويعلمنا القرآن ان خلق العالم له معنى ومهدف
« وما خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا
فويل للذين كفروا من النار » . ولذلك فان المادة أيضا ليست بلا غاية .
وفى الواقع فان كل مظاهر الحياة الطبيعية انما تأتى منها وتنتهى اليها .
فالمادة والحياة والفعل يدلون على تنويع وعظم الكون وأن كل ما هو
كائن صحيح وحقيقى .

ولن نتجاوز اذا ذكرنا هنا أنه لا الرأسمالية ولا الفاشية استطاعت
ان تعطينا أية قوانين يمكن ان يقال أنها تحدد حركة التاريخ . فان المبادأة
الفردية المطلقة والصراع الضار بين الاغنياء والفقراء من المرجح أن يعددا
شكل المستقبل الاجتماعى والاقتصادى فى ظل الرأسمالية . وأيضا
فالفاشية التى تعتبر نتاج الظروف الخاصة لفترة ما بعد الحرب هى حركة
مناهضة للفكر الى حد كبير وانتهازية فى اساليبها ، واذا كان لها قانون
فهو قانون القومية العسكرية التى يمكن أن يقال أنها تحكم حركة
التاريخ الدموى فى ظل الفاشية .

الدين :

من الجوانب الهامة الأخرى في المفهوم القرآني للتاريخ دور الدين في عملية التطور الاجتماعي . والشيوعية الماركسية لاتعترف بالدين . فالدين عند ماركس هو أفيون الشعوب واخترعته الطبقة المستغلة بها . وحقيقة أن ماركس وجد قدرا كبيرا من الاستغلال والظلم الاقتصادي يمارس باسم الدين ولكن هناك دائما اختلافا أساسيا بين الدين والعبادة تماما مثلما ان هناك فرقا بين المشكلة الأزلية للسكان والطريقة التي يمكن بها علاج هذه المشكلة . فالمشكلة الأولى أزلية والثانية نسبية تتصل بحاجات الجماعة وكذلك فان المبادئ الأساسية للدين أبدية ، أما العبادة فانها عرضة للتغير . ولكن ماركس خلط بين الدين والعبادة فندد بالدين — واعطانا مفهوما ماديا للتاريخ . وأنه من السفه قوله بأن المادية التاريخية هي التي أتت برجال مثل النبي محمد والمسيح وغيرهم . وفي الفاشية لا مكان للدين الا بقدر ما تؤكد به قوة الدولة . والرأسمالية ، مثل الاشتراكية ، لاتعادي الدين — وقد ازدهر الدين بطريقته الخاصة في هذه المجتمعات — ولكن هنا أيضا انفصلت الديانة عن الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع ، وفي مثل هذا المجتمع يكون الدين أسما على غير مسمى . وقد انساق المجتمع نحو المادية مهما لدور الأخلاقيات والروحانيات التي تقوم بالتوفيق بين الحاجات المتعارضة للحياة المادية . ولكن المفهوم القرآني للدين يقوم على وحدانية الله رمزا ومعنى . أي أن الحياة كلها واحدة وأن الدين الاسلامي يحدد كل مقومات النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والحيوي ويحقق التوازن في المجتمع . وبهذه الكلمات نتقدم الى الجزء الثاني من هذا التحليل المقارن .

(ب) مفهوم الملكية الخاصة :

هناك اختلاف كبير بين النظم الاجتماعية من ناحية مفهوم الملكية

الخاصة • أما الاسلام فإنه يوازن بين الأضداد المتطرفة • وتؤمن
الرأسمالية بالمشروع الخاص الذى يلزم لوجوده الملكية الخاصة لوسائل
الانتاج المادية • وفى النظام الرأسمالى نجد ان حق الادخار وحق
الاستثمار وحق الارث وحق تكديس المال هى حقوق تختص بها
الرأسمالية أكثر مما تختص بحرية اختيار الاستهلاك والعمل — وفى مثل
هذا النظام الاجتماعى نجد تفاوتاً كبيراً فى الدخل حيث يعيش بعض
الناس فى قصور فاخرة بينما البعض الآخر يعيش فى أكواخ وخيام ،
وتبحث الشيوعية عن بديل كامل لعملية تخصيص الموارد الاقتصادية
والتي تتحدد فى النظام الرأسمالى بواسطة نظام الائتمان والدخول والتي
ترتبط بالتالى بمبدأ سيادة المستهلك وبالقرارات التي يتخذها العدد
الهائل من رجال الأعمال ، ولهذا السبب فإن الشيوعية تدعو الى تصفية
المشروع الخاص والملكية الخاصة • والقرارات الحكومية الالزامية
للمعامل فى ظل الشيوعية هى ثمن عال يدفعونه مقابل بعض الحساء • وفى
الحقيقة فإن الشيوعية فى هذا الصدد تمتنع نظرة أكثر تطرفاً من
الاشتراكية التي تؤمن هى الأخرى بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج •
وهنا نجد ان طبيعة ونطاق الصناعة والانتاج يجب ان يكونا خاضعين
لحاجات المجتمع وليس لحافز الربح • وبالرغم من أنها تتجنب عيوب
نظام المنافسة الا أننا نجد فيها أيضاً نفس المشكلة الخاصة بالحوافز
والحرية الفردية • كذلك فإن الفاشية تدعو فى نظريتها الى الإبقاء على
الملكية الخاصة • ولكن فى التطبيق وجد ان الحرية الاقتصادية الرأسمالية
تكاد تختفى تماماً فى ظل الفاشية ، فنظراً لأن كل شئ من أجل الدولة ،
فإن المشروع الخاص يفضح فى ادارته للدولة حيث يتلقى التوجيهات التي
تحدد الانتاج • فالفاشية تحتفظ بالحق فى تثبيت الأجور والربح والفوائد
وأسعار السلعة فى بعض الأحيان • وفى هذا الصدد فإن الفاشية تشبه فى
بعض النواحي اشتراكية الدولة ، ولكن بدون ديموقراطيتها أو اهتمامها
برعاية العمال • وهنا تفقد المبادأة الفردية عندما يثبت ان الهدف
الاسمى للنشاط الاقتصادى فى ظل النظام الفاشستى ليس تحقيق أعلى

مستوى من المعيشة كما تدعى بذلك كل من الرأس مالية والنظم الشيوعية — وأنها هو زيادة القوة العسكرية للدولة على الدوام •

أما في الاسلام فان الملكية التامة لكل شيء هي لله وحده • فيقول تعالى « ولله ملك السموات والارض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير » المائدة (١٧) • وهذا يقودنا الى أن ملكية كل هبات الطبيعة — كالارض والماء وخسيرانهما — لا تخص أى فرد ، فالجنس البشرى يحوزها حيازة مشتركة وهو قيم عليها • وهذه الوديعة مشروطة بمعنى ان جميع الافراد ينتفعون منها بالتساوى ، ولا يجب ان يستبعد أى فرد من هذا الانتفاع أو يستغل بعض الافراد أفرادا آخرين • وهكذا فان الاسلام يسمح بالملكية الخاصة ولكنها مقيدة بأن تكون هذه الملكية من أجل المصالح العام • كما يشجع اكتساب الملكية الخاصة للمال ولكن يشترط ان يكون اكتسابه بوسائل تعود بالخير على الامة ككل • ومجمل ذلك أنه بينما يسمح الاسلام للفرد أن يهتم بمصلحته الا أنه ينبه الى أنه جزء من الجماعة ويذكره بضرورة الاهتمام بأفراد جماعته • وقد جاءت التعاليم الاخلاقية لتخلق الشعور بالمسؤولية ومحاسبة الضمير •

ومجمل القول أن هذه التعاليم الاخلاقية — الايجابية منها — والسلبي — انما توضح الملاك بما يأتى :

- ١ — أن يستنلوا المال الى أقصى حد بما لا يتعارض مع مصالح الجماعة •
- ٢ — أن يدفعوا الزكاة •
- ٣ — أن ينفقوا في سبيل الله •
- ٤ — أن يمتنعوا عن تقاضى الفوائد •
- ٥ — أن يتجنبوا الاحتيال والنش في معاملاتهم كاحتياز الأموال والاحتكار •

من التحليل السابق يمكن أن نقول ، أن الرأسمالية تؤمن بالاقتصاد غير المخطط الذى طالما يؤدي الى الأزمات الدورية ، والشبوعية تؤمن بمركزية التخطيط الشامل بلا اعتبار للحرية الفردية ، والاشتراكية تؤمن بالتخطيط الشامل مع ماينطوى عليه ذلك من ضرر بلبغ بالحرية الشخصية والفاشية تؤمن بالتخطيط العسكرى الذى يهدف الى زيادة القوة العسكرية للدولة بلا اعتبار على الاطلاق لرفاهية الشعب . أما الاسلام فانه يقدم اثتلافا واقميا بين التخطيط عن طريق الاقتناع والتخطيط عن طريق الادارة والتوجيه .

ويمكن ان ننتقل الآن الى الجزء الثالث من دراستنا المقارنة عن المبادئ العالمية للاخاء .

(ج) مفهوم الاخاء :

يتميز الاسلام عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى بمفهومه عن الاخاء فى مجالات الحياة المعنوية والاجتماعية والاقتصادية . فمن الناحية الأخلاقية فان الصلاة لها دور حاسم . فالتقرب الى الله فى الاسلام له طرق عديدة أهمها الصلاة التى تؤدى خمس مرات يوميا . ويفضل أن يؤم المصلين أكثرهم علما وفهما للقرآن . فلا رهبانية ولا كهنوتية فى الاسلام — وكل مسلم يستطيع أن يؤم جموع المصلين .

وبمعنى آخر فان الصلاة تضع كل فرد — الغنى والفقير والرفيع والوضيع والمتسول — على قدم المساواة . وفى الواقع فان الصلاة تعلمنا مساواة الانسان بالانسان وكرامته ومكانته . هذه النظرة هى جزء من الدين الاسلامى لأن المصلى فى صلاته يتفكر باستمرار فى عظمة الله سبحانه وتعالى ويدعوه أن يهديه الصراط المستقيم . هذا العمل المتكرر من تنقية الروح والتواضع والصدق لابد وأن يترك أثره فى عقل وروح المصلى وينقيه من كل الشوائب ويذكر القرآن « ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم ماتصنعون » العنكبوت (٢٥) .

وهكذا فإن الصلاة تصبح غير مجدية إذا لم تهذب الطباع والرغبات بما يتفق مع متطلبات الرفاهية الاجتماعية • وهذا المفهوم الاسلامى للاخاء من الفاحية الاخلاقية غير موجود فى الشيوعية أو الاشتراكية أو الرأسمالية أو الفاشية لسبب أو لآخر • فهو غير موجود فى الشيوعية التى تنكر الاديان وتركز على التطور المادى للحياة وتمحو مشاعر الاخاء من نفوس الناس • وهو غير موجود فى الرأسمالية لأن الرأسمالية كالاشرائية تقصر نطاق الدين والأخلاق على أركان الكنيسة الأربعة • والتفاعل الديناميكي بين النظم الدينية والدنيوية ليس له وجود فى المجتمع الرأسمالى أو الاشتراكي • وهو غير موجود فى الفاشية لأن الفاشية تعتبر الأمة غاية فى حد ذاتها وليست وسيلة لغاية • ولذلك فانها تتجاهل كل مشاعر الأخوة فى نفوس الأفراد •

ومن جهة أخرى فإن مفهوم الاخاء الاسلامى فى اطاره الاجتماعى ينبثق من حركة روحية وليس من جراحة اجتماعية • والتى تعتبر المصدر الأساسى لتحقيق الضمان الاجتماعى فى النظام الشيوعى • لقد ذكر لنا القرآن الكريم ان الله قد قسم الجنس البشرى الى شعوب وقبائل لى يتعارفوا • وعند الله ان الفضل الحقيقى للانسان هو الاستقامة فى الحياة بصرف النظر عن الجنس أو القبيلة التى ينتمى اليها الانسان • وقد قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى خطبة الوداع ما معناه « الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربى على عجمى الا بالتقوى » •

ويؤكد الاسلام ان علاقات الاخاء الحققة تؤسس فقط على علاقات الافراد بعضهم ببعض من خلال ايمانهم بالله • وقد دعا القرآن الى الرحمة والعطف ليس فقط بالنسبة للأطفال وبقية أفراد العائلة ، وانما أيضا بالنسبة للجيران • وقد ذكر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الناس بواجبهم تجاه الجار ، فقال الرسول مازال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه • كذلك دعى الاسلام الى رعاية المحتاجين وابناء السبيل ووجه غاية خاصة الى رعاية اليتامى • فأملك اليتيم يجب

الاهتمام بها ولا يجوز أن تفار بالتعامل أو بأى نوع من الاشتراك مع ملكية الوصى عليه .

وهذا المفهوم الاسلامى للاخاء يفرض على الناس — أغنياء وفقراء على السواء — التزاما بأن يساعد كل منهم الآخر ماديا وشخصيا . وقد تختلف الاحكام فى تفاصيلها ولكنها تحافظ فى النهاية على المبدأ العالمى وهو تبادل المساعدة بين الاخوة المسلمين . هذه الاخوة مطلقة تجمع كل الناس من كل لون وجنس فالاسود والابيض والاصفر كلهم ابناء آدم فى البشرية وكلهم يحملون ومضة النور الالهى . ومن المستحيل فى المجتمع الاسلامى الخط من قدر الانسان باسم الاسلام على نحو ما نراه من امتهان اجناس بأسرها أو طوائف بأكملها فى كثير من المجتمعات غير الاسلامية .

ولم يعرف الاسلام نظيرا لما حدث فى أوروبا فى العصور الوسطى ، ولن تجد فى تاريخ أسوأ الحكام المسلمين أى مثال على التعصب الأعمى والكراهية العنصرية التى ألقت ظلالا قاتمة على تاريخ الاستعمار الأوروبى الحديث . ويوسع الاسلام أن يدعى — سواء من واقع القرآن الكريم والسنة أو على أساس سلوك الحكومات الاسلامية — انه قد تمكن من حل مشكلة التعصب العنصرى بفاعلية أكبر مما استطاعه أى نظام أو فلسفة عرفها الانسان قديما أو حديثا . وليس هذا بالأمر الهين كما يعرف أولئك الذين يعلمون أنه حتى فى أكثر الدول تقدما ما تزال الاضطرابات العنصرية تهدد الحياة البشرية فيها .

وهكذا يهدف الاسلام الى ادماج كل فئات المجتمع فى أمة واحدة حتى يشعر الجميع أنهم أفراد أسرة واحدة . وفى هذا يقول الدكتور « والا » فى كتابه عالمنا الكامل : الاسلام وحده بين كل أديان العالم متحرر من التعصب اللونى . وهو يرحب بالمسلمين بذراعين مفتوحيين

سواء أكانوا زنجوا أو سفرا • ويدون تحفظ يمنحهم حقوقهم وامتيازاتهم
ويدخلهم في دائرته الاجتماعية تماما كما أدخلهم في الدين • وفي كتاب
مؤلفي التاريخ لاحظ « ه • ج • ويلز » ان الاخوة الاسلامية جعلت
الاسلام من أكبر القوى الحضارية في العالم المعاصر •

وفي المجال الاجتماعي لا تستطيع الاخوة الصادقة أن تنمو في ظل
الشيوعية والرأسمالية والاشتراكية والفاشية • لأن الشيوعية تهتم
بالتقدم التكنولوجي في مجال الشؤون الاجتماعية عن طريق الصراعات
الطبقية وأساسها البغض والتنافر • كذلك فان القضاء على الدافع
الفردى في الشيوعية قد هدد رغبة الفرد من أجل رفاهية اجتماعية
غير تقدمية •

وقد ذكر لنا « كارل مانهايم » في كتابه فحص الزمن المعاصر :
« اذا كانت هناك دروس يجب أن نتعلمها من تجارب الدول
الاستبدادية فهي ان حشد الناس بلا هوادة في تشكيلات وتنظيمات
صارمة تؤدي الى استعباد المواطن وان المفهوم الميكانيكي للمساواة
يهزم نفسه بنفسه » • ونفس هذه التنظيمات الصارمة نجدها — ولكن
بدرجات متفاوتة — في كل من الاشتراكية والفاشية • ففي الحالة الأولى
نجدها تحت اسم رفاهية الجماهير وفي الثانية تحت اسم الدولة • ولذلك
فان هذه النظم الاجتماعية لا تساعد على ازدهار معنى الاءاء • كذلك
نجد في المجتمع الرأسمالى طبقة الاقطاعيين وطبقة المعدمين لا يعيشون
جنباً الى جنب كما نجد أيضاً التفرقة البغيضة بين الانسان والانسان على
أساس من اللون أو الجنس أو العقيدة • فالصراع العنصرى في الولايات
المتحدة والسياسة العنصرية في جنوب افريقيا وحكم الأقلية في
روديسيا كلها أمثلة حية لهذه الحقيقة • واننى أعجب كيف يستطيع
المفهوم العالمى للاءاء أن ينمو في مثل هذه المجتمعات •

وفي المجال الاقتصادى ينفرد المفهوم الاسلامى للاءاء بأنه يجرم

كل الأنشطة الاقتصادية الهادمة للمجتمع والتي لا تؤدي الى الرفاهية العامة • وعلى ذلك فالاحتكار وأعمال المضاربة ممنوعة في الاسلام لأنها تتعارض مع الصالح العام ولأنها تستغل الآخرين • واكتناز المال مكروه لأنه يجرد الثروة ويحرم صاحبها والأمة من فائدة استخدامها • كذلك بتحريمه للفائدة فإن الاسلام لا يساعد بذلك على زيادة الانتاج والعمالة فحسب ولكنه أيضا يرسى معانى الاخاء على أقدام ثابتة • فالأخاء بين الناس سيتبخر بالتأكيد عندما يتناضون الفاسدة عن القروض • والأفضل منها دفع الزكاة — التي تمثل جزءا حيويا في الدين الاسلامي • فالتهذيب الروحي الذي تقوم به الصلاة سيضيع معناه العملى اذا لم يدفع المسلمون الزكاة لاستئصال المظالم الاقتصادية والاجتماعية • وأكثر من ذلك ففى مجال ممارسة النشاط الاقتصادى المشروع يجب أن تكتب العقود أيا كان حجم النشاط الاقتصادى وأن يحدد فيها كافة الشروط التى اتفق عليها المتعاقدون بنزاهة • وعلى سبيل الاحتياط نص أيضا على أنه اذا كان أحد أطراف العلاقة طفلا قاصرا أو معتوها وجب على الوصى أن يقوم باملاء الشروط • والخلاصة انه في كل الأنشطة الاقتصادية المسموح بها في الاسلام لا توجد ذرة من الاستغلال أو التفاعلات الظالمة التى يمكن أن تعترض طريق الاخوة الانسانية الصادقة • ولكن الاسلام يعترف بأن المساواة المطلقة في الحقوق الاقتصادية شيء لا يمكن تحقيقه • ولهذا فإنه يسمى الى اقامة نظام اذا ما اتبع بدقة فإنه يقلل الى الحد الأدنى من خطر استغلال فرد لآخر أو جماعة لجماعة أخرى مثلما يحدث في المجتمع الرأسمالى •

ولاشك في أن هذا أكثر أهمية وفائدة من السعى لاقامة نظام يهدف في الظاهر الى غرض المساواة الاقتصادية المطلقة ثم ينتهى به الأمر الى احباط الدوافع الانسانية الأساسية مثلما يحدث في ظل الشيوعية والاشتراكية • فالمساواة الاقتصادية في بلاد كثيرة قد أدت الى

تنمية عبادة الفرد برفع بعض الأفراد الى درجة الالهوية مما يحط من كرامة الانسان ويقلل من احترامه لنفسه . وهكذا نجد أنه حتى في المجال الاقتصادي لا تتحقق الأخوة الحقة بين البشر في ظل الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية والفاشية . مثل هذه الأخوة لن تتحقق في ظل الشيوعية لأن التقدم الاقتصادي في ظلها لا يمثل الصراع الطبقي فحسب بل يمثل أيضا الاستئصال التام للحرية الفردية . فمشاعر الفرد وملكانته العقلية والمعنوية تذوب في دوره كأداة اقتصادية، يولن نجدها في النظام الرأسمالي لأن الرأسمالية هي ذروة النشاط الاقتصادي الذي لا يفضح لأية نظم أخلاقية أو دينية ، ولذلك فإن جميع الأنشطة المفاضة للجماعة مثل الاحتكار والمضاربة واكتناز المال وغيرها من النظم غير المحرمة في الرأسمالية تحت شعار حرية الفرد ، انما تصول دون ظهور الاخوة البشرية . كذلك لا نجدها في ظل الفاشية لأن الفاشية توكل للدولة مهمة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي . فاذا كان الفرد لا يستطيع أن يؤثر في السياسة أو أن يغير الأشخاص الذين يسيطرون على الجهاز التنفيذي في بلاده ، وإذا اضطرت له لامثال لما تقرره الأقلية الحاكمة فانه سيفقد كيانه الوطني . وبذلك لن يظهر الاخاء الانساني في ظل النظام الفاشيستي . وإذا كانت هناك أوجه للتشابه بين الاسلام والعقائد الأخرى في المجال الاقتصادي فهو يتشابه مع الاشتراكية فيما عدا القيود القاسية التي تفرضها لكبح جماح الصوافز والدوافع الفردية . وننتقل الآن الى دراسة مقارنة على أساس من التعايش السلمي .

(د) التعايش السلمي :

على خلاف أى عقيدة أخرى فان مبادئ التعايش السلمي ترجع أصولها الأولى الى القرآن الكريم والسنة . فبينما يطلب القرآن الكريم من المسلمين أن يعملوا من أجل السلام حيث يقول « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة » نجد النبي (صلعم) نفسه قد طبق هذا المبدأ

القرآنى فى تصرفاته وأعماله • فيقول القرآن الكريم « واصبر على ما يقولون » وقوله « ولا تفسدوا فى الأرض بعد اصلاحها » وقوله « ولا تبغ الفساد فى الأرض ان الله لا يحب المفسدين » • ولكنه فى نفس الوقت يدعو الى القوة وعدم الضعف فى حالة الدفاع عن النفس فيقول « ان الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص » •

لذلك فان الاسلام يستتكر كل الأسباب التى يمكن أن تعكر صفو السلام والنظام كاعتداء جماعة على جماعة أخرى فى النطاق المحلى أو دولة على دولة فى النطاق الدولى • كذلك فانه يحرم الاستتغال الاقتصادى فى أية صورة مما قد يشكل تهديدا للسلام • فيقول القرآن الكريم « ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ••• »

• وكثيرا ما تثار المشاكل الدولية بسبب الاختلاف بين السياسات والنوايا المعلنه والسلوك الفعلى ، ونجد ذلك واضحا فى الاحتلال العسكرى الهندى لكشمير برغم ماأعلنته فى منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ عن عزمها على اجراء استفتاء حر وعام •

ان الدولة الاسلامية الحقيقية لا يمكن أن تتصرف بهذه الطريقة • فالقرآن يؤكد على الصدق فى السلوك بما يطابق القول والنية المعلنه • فيقول تعالى « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تعملون » • ومن جهة أخرى يحرم الاسلام التدخل فى شئون الدولة الأخرى أو البحث عن حجاج لخلق المنازعات بين الدول • وحتى الحرب ضد أى شعب لا يجب أن تكون دافعا للمسلمين أو الدولة الاسلامية لى تعمل أفعالا ضدهم دون مراعاة العدالة أو المساواة فيقول تعالى فى كتابه الكريم « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجر منكم شئآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون » •

ولا شك ان الاسلام يضع في اعتباره الاختلاف ما بين الأمم والشعوب ، ولكن لأن الله تعالى هو سيد الكون كله لذا فالمثل الأعلى للدولة في الاسلام هو اقامة اتحاد فيدرالى أو كتفدرالى (تماهى) بين دول مستقلة استقلالاً ذاتياً تتحد مع بعضها البعض من أجل الدفاع عن حرية الضمير والحفاظ على السلام والتعاون لتدعيم الرفاهية الإنسانية في جميع أنحاء العالم .

وفي الحقيقة ان موقف الاسلام من الوثنية — رغم انكارها لوحيدانية الله — انما يدل على تأكيده لمبدأ التعايش السلمى . فيقول تعالى « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم » . الأنعام (١٠٨) وهذا المبدأ يرى أنه حتى المذاهب المفسدة والآراء الهدامة طالما أن هناك من يؤمن بها يجب أن يوضح في الاعتبار أن لها تأثيراً على من يعتقدونها ، ومن ثم يجب الامتناع عن أى عمل يثير الاستفزاز . وهذا التسامح يعتبر ميزة فريدة من الاسلام في مجال العلاقات الدولية . وهذا التعبير الواضح عن مبدأ التعايش السلمى في الاسلام لا نجد له نظيراً في العقائد الأخرى فهو غير موجود في الشيوعية لأن الشيوعية تؤمن بالثورة العالمية من خلال التقدم المادى . كما أنها ذات نزعة وطنية في حقيقتها . وهذا التأكيد الشديد على الرفاهية المادية سيزيد قطعاً — من الرغبات الجشعة والمدمرة للإنسان . وهذا الجشع على المستوى الوطنى يؤدي في النهاية الى التصادم مع مصالح الدول الأخرى مما ينجم عنه نشوب الصراعات الدولية .

كذلك فان مبدأ التعايش السلمى غير موجود في النظام الرأسمالى . لأن الرأسمالية بتشجيعها للملكية المطلقة لوسائل الانتاج وتحقيق الربح الخاص تؤدي في النهاية الى الاستعمار الذى يظهر نتيجة الحاجة الى الأسواق لتصريف البضائع والحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة وهذا يعنى استغلالاً فاحشاً للدولة الفقيرة من جانب الدولة الغنية . ويحدث هذا الاستغلال في ظل الرأسمالية اما تحت اسم تمويل برامج

التطور للأمم الفقيرة أو باسم « المصلحة الذاتية المستتيرة » ومهما كانت التسمية فإن الرأسمالية كنظام وما يتمفخض عنها من حتمية الاستعمار هي انكار صريح لبدأ التعايش السلمى — كما أنه من الواضح أن القومية العسكرية في ظل الفاشية لا تستطيع على الأتمل أن تعطى لهذا العالم الملىء بالصراعات الأيديولوجية درساً في التعايش السلمى واضحا تمام الوضوح • لأن الباعث في النظام الاشتراكى هو الخدمة الاجتماعية بلا اعتبار لباعث الربح الخاص • ولقد يبدو ذلك في الظاهر نظاما مثاليا ولكنه غير عملى ولا يمكن تطبيقه • وأننى لأتساءل كيف يمكن تحقيق التعايش السلمى في مثل هذه النظم الاجتماعية •

(هـ) مفهوم السيادة :

يختلف الاسلام اختلافا أساسيا عن جميع النظم الأخرى في مفهومه عن السيادة • فالسيادة لله وحده في كل شئ، وليست لأحد غيره • وليست للملوك ولا للدولة ولا حتى للشعب • لكن الشعب هو الأمين على هذه السيادة ، هذا هو معنى السيادة • أما في الرأسمالية والشيوعية لا يؤمنان بسيادة الله • فالديمقراطيات الغربية للمجتمعات الرأسمالية تؤمن بما يسمى بسيادة الشعب • كذلك فإن السيادة في ظل الشيوعية هي سيادة طبقة البروليتاريا بلا اعتبار لرغبات الطبقات الأخرى وأخيرا فأن الفاشية تؤمن بسيادة الدولة التى تعتبر — في نظرهم — غاية في حد ذاتها وليست وسيلة الى غاية • أما المفهوم الاسلامى للسيادة فإنه يسمو على كل هذه المفاهيم الموجودة في هذه النظم على الأقل من ناحيتين :

أولا — يتجلى سموه في الايمان بالله والخوف من الخروج على النهج الأخلاقى للسلوك كما حدده الله تعالى في القرآن الكريم الذى وأم بين الحاجات المتعارضة للحياة المادية • هذا الخوف من الله من

المتوقع أن يضمن تصرف الحكومات الإسلامية في حدود الديمقراطية والعدالة بمعانيها الحقيقية . وطالما أن السيادة المطلقة لله فإن الديمقراطية الإسلامية هي أكثر من ديمقراطية الشعب أو ديمقراطية البروليتاريا ، لأنه عندما نصف تأثير الأشخاص على الشعب ، يتطرق الوهن أيضا الى تأثيرهم الفكري على عقول الناس . أما الله تعالى ، والذي لا يشاهده أحد ، فإن سلطانه يظل ثابتا على مر الأزمان .

ثانياً — أن المفهوم الاسلامي للسيادة أكثر وضوحا وبساطة من مفهومها في أى نظام آخر . فالمفهوم الغربي للسيادة مبهم وغير واضح ، لأن هناك عشرات من المدارس تؤمن كل منها بنظريتها الخاصة فيما يتعلق بطبيعة ونطاق ومركز السيادة . ومازال الصراع ناشبا بين القائلين بوحدة السيادة والقائلين بتعدد السيادة . كذلك فإن هذا المفهوم عن السيادة يبدو مضللا الى حد ما ، لأن الشعب لا يستطيع أن يمارس حقوقه في السيادة لأن سيادة الشعب لا تستطيع أن تكفل له الرفاهية . مثلما يحدث في ظل الرأسمالية حيث نجد أن ارادة الشعبية نادرا ماتعنى حق ارادة الشعب كله . كذلك فإن معنى السيادة في ظل الشيوعية غير واضح . لأنها من الناحية النظرية تؤمن بسيادة الشعب ولكنها في التطبيق تؤمن بسيادة البروليتاريا التي تطمس الحرية الفردية فكرا وشعورا . أما المفهوم عن سيادة الدولة فكان مجردا الى حد أن الأفراد الذين وجدت الدولة من أجلهم فقدوا ذاتيتهم .

أما المفهوم الاسلامي عن السيادة فهو بسيط وواضح ويتفق مع طبيعة الأشياء ومع مكانة الجنس البشري في الكون ومع مركز الفرد في المجتمع ومع مآطوره من أهداف أخلاقية واقتصادية وسياسية للحياة .

وفي الحقيقة فإن النظام السياسي في الاسلام هو نظام رئاسي ديمقراطي يختار فيه رئيس الدولة — الخليفة أو الامير — باجماع

المواطنين • وهو الرجل الاول في الدولة ولكن بدون امتيازات خاصة ويخضع لكافة القوانين في البلاد • وهو رئيس دستوري للدولة ولم يكن دكتاتورا ، ويجب على الناس طاعته طالما كان يتبع مبادئ القرآن والسنة •

وما أن يخرج على أحكام القرآن والسنة فان للشعب الحق في عدم طاعته • وهنا يكمن دور المعارضة في الدولة الاسلامية • وقد قال الخليفة أبو بكر في أول خطاب القاه « أطيعوني ما أمتعت الله والرسول فيكم ، فان عصيت الله والرسول فلا طاعة لي عليكم » • والمعارضة في هذه الحالة يجب أن تكون معارضة سياسية وليست معارضة عقائدية «أيديولوجية» ، ففي النظام الاسلامي لا يتصور وجود ولاء للحزب على مثل هذا النحو فإذا كان الحق مع الجانب المعارض فلا بد من الاعتراف به • وهكذا فالاحزاب في الدولة الاسلامية تختلف كثيرا عن الاحزاب في النظام الشيوعي أو الفاشستي • فالديمقراطية الغربية في الاقطار الرأسمالية تؤمن بما يسمى الولاء للحزب أكثر مما تؤمن بالعدالة والحق • وحتى عندما يكون الحق في جانب الطرف المعارض فان الحزب الآخر لن يعترف له بذلك عادة • وهذا يحدث حتى في أكثر بلاد العالم عراقة في الديمقراطية مثل إنجلترا • والشيوعية مثل الفاشية تعتقد فيما يقوله الحزب وشعارهم هو «حزبي •• على الصواب أو الخطأ » • كذلك فان مبدأ مساواة الناس أجمعين أمام الله هو أحد فضائل الاسلام على الانسانية فنحن لانجد شيئا جديدا في النظرية الحديثة في سيادة القانون - فبكتالة الامن في الحياة وحق الملكية ، قدم الاسلام لكل الدساتير الأساس الاخلاقي في التشريع • كما أن الاسلام بنبذه المفهوم الضيق للوطنية انما يهاجم أسباب المشاكل والفلاتات المعاصرة ويقدم للشيوعيين مفرجا في نزاعهم الحالي داخل كيانهم السياسي •

وبينما تطلق الشيوعية وصف حكومة الاثرياء على الديمقراطية الغربية حيث يسيطر رأس المال مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وحيث

يستغل العمال ، فان النظم الرأسمالية الغربية تطلق على الشيوعية أو على ما يسمى الاشتراكية وصف النظم الشاملة الاستبدادية حيث تسود سيطرة الحزب الواحد مما يقضى على حقوق الأفراد الأساسية ، أما الاسلام فهو لا يتماثل مع النازية أو الفاشية كما يختلف عن حكومة الاقوياء وعن الحكومة الاستبدادية الشاملة . فهو انساني وعالمى ، وهو يحمى الحقوق الكاملة في التعبير عن رأى لجميع أعضائه ويصرف النظر عن انتمايتهم لاديان مختلفة أو أجناس مختلفة أو ألوان مختلفة أو لغات مختلفة أو طبقات مختلفة . وهنا لا تستطيع الاغلبية أن تقهر وتضطهد الاقليات باسم الأمن القومى . ففي الدولة الاسلامية لا يستطيع رأس المال أن يتحكم كما لا يسمح باستغلال العمال ، كما لا يحرم الأفراد من حقوقهم الانسانية الاساسية . فهذه هى الديمقراطية الحقبة حيث أن كل الافراد بصرف النظر عن أجناسهم وعقائدهم ينظر اليهم باعتبارهم متساوون أمام القانون . فالهدف الاساسى هو تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية العامة .

ومن ناحية أخرى فالاقليات تعتبر أمانة مقدسة في الدولة الاسلامية بل أن وضع الاقليات قد يكون أكثر امتيازاً من وضع المسلمين أنفسهم . لانهم يتمتعون بنفس مزايا المسلمين دون أن يلتزموا بما يلتزم به المسلمون . كما أنه في الدولة الاسلامية لا يمكن أن تقع الاقلية تحت رحمة الاغلبية ، لان الاغلبية لم يخول لها القرآن الكريم أن تضع أى قانون تمييزي لا يحقق الرفاهية لجميع السكان بغض النظر عن اديانهم ولوانهم وعقائدهم .

أما في الديمقراطية الغربية فان مصير الاقلية يخضع كلية لاهواء ما يسمى بالاغلبية ، والتي يمكنها أن تصنع أى قانون ما عدا تصويل الرجل الى امرأة والمرأة الى رجل ، بل أننا نجد عمليات اباداة كاملة لبعض الاقليات في هذه البلاد تحت دعوى اللون والجنس .

وقد ذكر لنا « جون ستراشي » في كتابه « خطر الفاشية » أن الحرية في النظام الرأسمالي تشبه تماما ما كان يحدث في المجتمعات الجمهورية الاغريقية القديمة حيث كانت الحرية يتمتع بها ملاك العبيد . أما عبيد الاجر في العصر الحديث فان الفقر والحاجة تطحنهم بفعل الرأسمالية الاستغلالية بحيث أصبحت الديمقراطية لا تعنى شيئا بالنسبة لهم . فالسياسة بالنسبة للعبيد الجدد لا تعنيهم وهذا ما يفسر كيف أن غالبية السكان ممنوعة من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية . وتحدث نفس التضحية بالغالبية أيضا تحت ظل النظام الشيوعي ولكن تحت شعارات الأيديولوجية والصراع الطبقي ، أما بالنسبة للفاشية فاننا نجد الدولة تضطهد الاقلية تحت شعار مجرّد الدولة . أما الاسلام فانه لا يفعل كما تفعل تلك النظم التي تصفى الانسان وتفرض عليه أن يكرس نفسه لتحقيق أغراض غير عادية في سبيل مجد المجتمع الشيوعي . ولكن عندما لا يصبح الانسان كيانا مستقلا فان المجتمع الذي يسعى لبنائه سوف ينتهي هو الآخر وهذا هو التناقض العميق . وعندما نفكر في هذه النقاط كلها فاننا نستطيع أن نستنتج في النهاية أن المبادئ الاسلامية للنظام الاجتماعي والتي تتأسس على العقيدة هي مبادئ « صالحة للانسانية في كل العصور » ولاشك في أن كثيرا من الامراض الاجتماعية في العالم المعاصر الذي تتصارع فيه الايديولوجيات سوف تختفي اذا طبقنا المبادئ العالمية للإسلام في أنظمتنا الاجتماعية الاقتصادية .

لقد كتب « حنيس سارو » في كتابه « تاريخ الاديان » ان الاسلام مجهز لان يبقى في العالم الحديث . فمبادئه الكبرى بسيطة ومعقولة . ولكن المشكلة الاساسية التي تواجه الدول الاسلامية تتمثل في كيفية تطبيق هذه المبادئ العظمى في الحياة الاجتماعية القائمة حاليا والمؤسسة على الاستغلال بدرجات متفاوتة .

الفصل الرابع

الاستهلاك والإنتاج في الإسلام

١ - مبدأ الاستهلاك في الإسلام

الاستهلاك يعنى الطلب والإنتاج يعنى العرض ، وان حاجات المستهلك - الحاضرة والمستقبلية - هى الدافع الرئيسى للنشاط الاقتصادى . وهى لا تمتص دخله فحسب بل أنها تدفعه أيضا لزيادته . وهذا يدل على أن مناقشة الاستهلاك مسألة أولية ، وأنه عندما يثبت الاقتصاديون مقدرتهم على تفهم وشرح مبادئ كل من الإنتاج والاستهلاك يحق لهم وضع قوانين القيمة والتوزيع وغيرها . والاختلاف بين الاقتصاد الحديث والاقتصاد الإسلامى بالنسبة للاستهلاك يكمن فى موقف كل منهما من قضية إشباع حاجات الإنسان ، فالإسلام لا يعترف بالاتجاه المادى البحت الذى يسير عليه النمط الحديث فى الاستهلاك .

وكما ارتقينا فى مدارج الحضارة كلما طغت العوامل النفسية على حاجتنا الفسيولوجية . فالميل الفنية والدوافع الاستعراضية - كل هذه العوامل تلعب دورا مسيطرا فى تمديد الصورة الخارجية لحاجاتنا الفسيولوجية . وفى المجتمع البدائى - فان الاستهلاك يكون غاية فى البساطة لان الحاجات ذاتها بسيطة ولكن المادية الحديثة قضت على البساطة الجميلة لحاجاتنا . فالحضارة المادية الغربية يهملها أن تكثر وتنوع من الحاجات ويحيث تقاس رفاهة الإنسان الاقتصادية بمسدى تنوع الحاجات التى يحاول إشباعها عن طريق جهوده الخاصة .

هذه النظرة للحياة وللتقدم تتعارض مع المفهوم الاسلامي للقيم .
فأخلاقيات الاقتصاد الاسلامي تهتم بالتقليل من الحاجات المادية الحاضرة
والمفرطة للإنسان من أجل توفير الطاقة الانسانية للجهاد الروحي ،
فالسمو الداخلي لا التوسع الخارجي هو المثل الأعلى للإنسان في الحياة ،
وبالرغم من أن المثاليات الغربية الحديثة لا تقلل من الحاجة الى السمو
الداخلي ، الا أنها أولت الاهتمام الأكبر لتحسين الأوضاع المادية للحياة ،
فالتقدم يعنى الان مستويات أعلى وأعلى للمعيشة بما يدل على توسيع
نطاق الحاجات وزيادة السقط والاستياء من الاوضاع القائمة والتلطف
على مزيد من الاستهلاك . ومن هنا نجد أن تقدم الأمة — من وجهة
النظر الحديثة — انما يقاس بحجم حاجاتها المادية وطابع هذه الحاجات .

٢ — تعاليم الاسلام فيما يتعلق بالقوت

بعد هذا العرض العام — يمكننا الان أن ننتقل الى تحليل أولى
للتعاليم الاسلامية فيما يتعلق بالاستهلاك والتي تقودها المبادئ الخمس
التالية :

- (أ) مبدأ المشروعية .
- (ب) مبدأ النظافة .
- (ج) مبدأ الاعتدال .
- (د) مبدأ الاحسان .
- (هـ) مبدأ الاخلاق .

والمبدأ الاول فيما يتعلق بالاستهلاك تتضمنه الآية الكريمة « يا أيها
الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا » . وتعنى هذه الحالة بالكسب
المشروع والذي لا تحرمه الشريعة .

وفي أمر الطعام والشراب فإن المحرمات هي : الدم والميتة ولحم
الخنزير ولحم الحيوان الذي أهل لغير الله مما يفيد بأنه يقدم كضحية
للإصنام أو غيرها من المعبودات أو قربانا للقسيسين أو غيرهم من
المخلوقات غير الله . وقد حرمت الأصناف الثلاثة الأولى لأضرارها
بالجسم . وما يضر الجسم فإنه يضر الروح . أما التحريم الأخير فإنه
يتصل مباشرة بشيء ضار روحانيا وأخلاقيا . حيث أنها تجعل مع الله
آلهة أخرى ، وقد أبيح ذلك للفرد الذي تجبره الضرورة والذي ليس
لديه وسائل عاجلة تمكنه من الطعام ، فيمكنه أن يتناول المحرمات من
الطعام بما تقتضيه ضرورة حاجته العاجلة .

والجداً الثاني ذكر في القرآن والسنة وفيه يشترط أن يكون الطعام
صالحا للأكل فيكون نظيفاً ومقبول المذاق . ولذلك فليس كل ما أبيح
يصلح كطعام أو شراب في كل الظروف . فالذي يصلح منها فقط ما يكون
نظيفاً ومفيداً للصحة . وقد جاء في حديث للرسول « عليه الصلاة
والسلام » أن النظافة تدعو إلى الإيمان ، والإيمان مع صاحبه في الجنة،
وعلاوة على ذلك يطمنا الرسول ألا ننفض في الطعام أو الشراب ، فمن
أبى قتاده الحارث أنه قال « قال رسول الله (صلعم) إذا شرب أحدكم
فلا يتنفس في الاناء » كما أن الله سبحانه وتعالى قال « ولا تلقوا بأيديكم
إلى التهلكة » وتعنى أنه لا يحل للمسلم أن يتناول من الأطعمة أو الأشرية
شيئاً يمرض أو يقتل الاكثار منه .

والجداً الثالث الذي يوجه سلوك الإنسان فيما يتعلق بتناول الطعام
والشراب هو الاعتدال الذي يعنى أيضا عدم الإفراط فيها ، فيقول
تعالى « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين » .
كذلك يقول « يا أيها الذين آمنوا لا تهرموا طبيبات ما أهل الله
لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » .

وتتمثل معانى هذه الآيات الكريمة في انه اذا كانت قلة التغذية تؤثر

في بناء الجسم والعقل ، فان الافراط في الطعام يحدث أيضا نفس الاثر .
وان حرمان النفس من أنواع معينة من الطعام هي شيء مكروه في
الاسلام .

والمبدأ الرابع هو مبدأ الاحسان . وهكذا فان التعاليم الاسلامية
تقرر أنه لا ضرر ولا مفسدة في تناول طيبات الطعام والشراب التي أنعم
الله بها علينا من فيض احسانه طالما أن الهدف هو تدعيم الحياة والصحة
بغرض تنفيذ ارادة الله عن طريق الايمان القوى بهديه والسلوك المستقيم
الذي يتناسب مع تعاليمه القويمة . وهنا نجسد تدرجا مرنا يضع في
الحسبان الحاجة العاجلة والهدف النهائي من الطعام والشراب ، أما
المواد الضارة بصفة عامة فانها محرمة تماما . وعلى ذلك فالشراب المسكر
غير مسموح به حتى ولو كان بكميات قليلة . وفيما عدا المخصص للاغراض
الطبية بهدف انقاذ الحياة ، والتي من أجلها أباح القرآن استعمال الاطعمة
المحرمة فيقول تعالى « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » . .

والمبدأ الاخير فيما يتعلق بالاستهلاك هو الشرط الاخلاقي ، فيجب
أن يوضع في الاعتبار الهدف المباشر من الطعام والشراب والهدف الاسمي
ونعني به تدعيم القيم الاخلاقية والروحية . فالمسلم عندما يبدأ في تناول
طعامه يجب عليه أن يذكر اسم الله ثم يحمده بعد أن ينتهي منه . وهكذا
فانه يحس بالوجود الالهي عند اشباع رغبات جسده وهذا أمر له مغزاه
حيث أن الاسلام يهدف الى المزج بين المادية والروحية في الحياة .

والمشروبات المسكرة كلها محرمة . فمن المعروف أن بعض الناس
يمكن أن يحصلوا على شيء من اللذة أو الفائدة من استخدام الكحوليات
أو المحرمات الاخرى . ولكنها حرمت لان الضرر الذي يمكن أن ينجم
عنها أكبر من اللذة أو الفائدة التي يمكن أن تجنيها منها . ومع هذا فقد
جاء التحريم واضحا وشاملا . ويشير القرآن الى أن الانغماس في تعاطي
المسكرات يؤدي الى ايجاد الشقاق والخصومة . هؤلاء الناس الذين
ينغمسون فيها عرضة لأن يغفلوا عن الصلاة وذكر الله .

كذلك ، فإنه في شهر رمضان - وخلال فترة الصيام فإن الامتناع يكون حتى عن تناول الطعام والشراب المشروع والمسموح.والذى يحفظ الحياة والجماع الذى يحافظ على استمرار الجنس البشرى . انه أشبه بتعهد رمزى يقطعه العبد على نفسه ، ومعناه أنه اذا ما طلب منه أن يعرض حياته للخطر أو أن يضحى بمصالح ذريته في سبيل خضوعه لله تعالى فإنه لن يتردد في الاقدام على ذلك .

٣ - الحاجات والترتيب الاسلامى الاولويات

درجت المادة على تصنيف الحاجات الانسانية الى ثلاث فئات
هى : الضروريات ، الكماليات ، و سلع الترف .

وفيما يتعلق بترتيب الاولويات ، فإن تعاليم الاسلام حول الطعام والشراب يجب أن تكون هى المبدأ القيادى والارشادى في هذا المجال ، وقد ناقشناه بشيء من التفصيل .

وبالنسبة للسؤال الاخر عما اذا كان يجدر بالدولة الاسلامية أن تشجع انتاج سلع الترف في ظل الاطار الاجتماعى الرأسمالى الحالى للدول الاسلامية ، فإن جوابنا على هذا السؤال سوف يكون نسبيا على أى حال . فترى احدى المدارس الفكرية أن الدول الاسلامية لا يمكنها حتى - في ظل الظروف الحالية - أن تشجع انتاج سلع الترف وذلك لأن استهلاك سلع الترف تبجيد اقتصادى ، كما أن استهلاكها لا يزيد من كفاءة الانسان بل انه قد ينقص هذه الكفاءة في بعض الاحوال .

وبمنظرة ايجابية ، فإنه يكون ضارا من الناحية الاجتماعية - على حد قولهم - من حيث أنه يمتص كثيرا من عناصر الانتاج فيصرف وأعمال لا جدوى منها ، كان يمكن استخدام أربابها في انتاج السلع والخدمات الضرورية والمفيدة . غير أن هذا التحليل ليس سليما كما يبدو في

الظاهر ، لأنه يتجاهل حقيقة هامة وهى ان التوظيف يعتمد على حالة الطلب الفعلى ، وأنه من المستحيل أن نضيف جديدا الى خط الانتاج الموجود من السلع الضرورية والنافعة دون اتخاذ خطوات مسبقة لتمويل الفائض من القوى الشرائية الموجودة فى ايدى فئة قليلة من الاغنياء وتحويلها الى جيوب الكثرة من الفقراء . فان مجرد تحريم انتاج واستهلاك سلع الترف اذا لم يقترن بتخفيض لاعداد توزيع الثروة والدخل ، ليس من المحتمل بأى حال من الاحوال ان يخفف من حدة المشكلة الاقتصادية التى تعاني منها الجماهير ، بل ان ذلك من المرجح أن يؤدي الى حدوث تعقيدات جديدة . وفى الوقت الحالى وفى ظل النظام الرأسمالى لجميع الدول الاسلامية تقريبا فان جزءا كبيرا من الحجم الكلى للقوة الشرائية ما زال مركزا فى ايدى الاغنياء . وهكذا فان الطلب على سلع الترف من جانب الاغنياء يمثل جزءا كبيرا من مجموع الطلب الفعلى الاجمالى فى المجتمع بوجه عام . فلو حرم استهلاك السلع الكمالية ولم تبذل جهود لجعل الاغنياء أقل فقرا ، فان البطالة سیتسع نطاقها وسوف يزداد الفقراء فقرا .

وذلك فاذا توقف استهلاك وانتاج سلع الترف نهائيا فسوف يزداد ذلك من حجم البطالة اللارادية الموجودة اصلا . ولن تجز هذه القوى التى كانت تعمل فى انتاج سلع الترف مصادر تشغيل أخرى . والنظرة التقليدية القائلة بأن عناصر الانتاج المحرة « الطليقة » سيتم امتصاصها تلقائيا فى أوجه أكثر فائدة للمعالة تقوم على افتراض تحقيق المعالة الكاملة بصفة دائمة أو فى المدى الطويل ولكن هذا الافتراض لا يستند على أى أساس علمى أو تجربى .

ينتج من ذلك ، أن استهلاك سلع الترف ليس كله مضيعة للجهد والموارد من الناحية الاقتصادية ، وان كانت صلاحيتها تتعلق فقط بالهيكل الرأسمالى الموجود فى الدول الاسلامية التى تتسم بوجود التفاوت الفاحش فى الثروة . وفى جميع الدول الاسلامية المتخلفة تقريبا فان

عنصر الاحتكار موجود بدرجات متفاوتة في جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً . ولذلك فإذا تغير الوضع الاقتصادي وقام نظام أكثر مساواة في المجتمع الاقتصادي على أساس من القيم الإسلامية ، فإن عناصر الانتاج المخصصة لانتاج سلع الترف حالياً ، ستتحوّل تلقائياً الى انتاج السلع المفيدة التي سيزداد عليها الطلب الفعلي بشكل ملحوظ .

وعندى أن منع استهلاك سلع الترف في النظام الاقتصادي الإسلامي ليس أمراً مهماً وذلك لسبب بسيط هو أن أحداً لن يقدم على انتاج مثل هذه السلع التي لا يوجد لها سوق . ولكن من واجب الدول الإسلامية أن تهيئ بيئة مناسبة لتعميق الشعور بالمسؤولية بين الناس ، وفي المرحلة الانتقالية يمكن للدول الإسلامية — عند الحاجة — اتّخاذ إجراءات صارمة من أجل المصلحة الكبرى للمجتمع ككل .

٤ — مبدأ الانتاج : الرفاهية الاقتصادية

إن المبدأ الأساسي للاستهلاك الذي سبق شرحه يجب أن يعكس أثره على نظام الانتاج في الدولة الإسلامية ، لأن الانتاج يعنى خلق المنافع مثلما يعنى الاستهلاك تدميرها . فكل ما يستطيع الانسان أن يفعله لكي يجعل الأشياء نافعة ومفيدة يقال أنه « منتج » بالمعنى الاقتصادي . ويمكننا الآن أن نقتصر على دراسة مبدأ الانتاج بإيجاز شديد .

والمبدأ الأساسي الذي يجب أن نضعه نصب أعيننا في عملية الانتاج هو تأكيد مبدأ الرفاهية الاقتصادية . وحتى في النظام الرأسمالي تتردد الدعوة لانتاج السلع والخدمات على أساس مبدأ الرفاهية الاقتصادية . وينفرد مفهوم الرفاهية الاقتصادية في الاسلام بأنه لا يتجاهل الاعتبارات الأساسية للرفاهية العامة التي تشمل مسائل الأخلاق والتربية والدين وأشياء أخرى كثيرة . وفي الاقتصاد

الحديث فان الرفاهية الاقتصادية تقاس بلغة النقود • وكما يقول الاستاذ بيجو : « الرفاهية الاقتصادية يمكن تعريفها بأنها ذلك الجانب من الرفاهية الذى يمكن تحقيقه بالقياس الى وحدة النقود » واذا كانت الرفاهية الاقتصادية مادية بطبيعتها فانه من الضرورى أن نحدد نطاقها في حدود طبيعتها الاساسية •

وعندما نفعل ذلك فاننا نتجه بطبيعة الحال نحو المجالات التى تبدو فيها الوسائل العلمية أفضل الطرق لاعطاء أحسن النتائج • وأداة القياس الواضحة في الحياة الاجتماعية هي النقود • ومن هنا فان مجال بحثنا ينحصر في هذا الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذى يمكن اخضاعه بطريق مباشر أو غير مباشر لمقياس النقود • ويمكن تسمية هذا الجزء من الرفاهية بالرفاهية الاقتصادية • وفي ظل النظام الاسلامي للانتاج فان مفهوم الرفاهية الاقتصادية يتضمن زيادة الدخل الناتج عن زيادة انتاج السلع النافعة فقط من خلال اقصى استخدام للموارد البشرية والمادية كذلك من خلال مساهمة أكبر عدد ممكن من الناس في عملية الانتاج • وهكذا فان تحسن النظام الانتاجي في الاسلام لا ينصب فقط على زيادة الدخل الذى يقاس بلغة النقود بل أيضا على تحقيق أقصى اشباع ممكن بأقل جهد ممكن واضعين نصب أعيننا تعاليم الاسلام بشأن الاستهلاك • لذلك فان مجرد زيادة حجم الانتاج في دولة اسلامية لن يكتل أقصى رفاهية للشعب • فعند تحديد طبيعة الرفاهية الاقتصادية لا بد أن نضع في الاعتبار نوعية السلع المنتجة في ضوء تعاليم القرآن الكريم والسنة •

ولهذا فيجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا النتائج غير المرصية التى قد تترتب على التنمية الاقتصادية لبعض المواد الغذائية والمشروبات المحرمة • فتحريم المشروبات الكحولية كان له آثار ضخمة على زراعة الكروم • والواقع ان مزارع الكروم الجيدة قد اختفت من جميع الاقاليم الخاضعة للنفوذ السياسى للإسلام وأصبحت زراعة الاعناب المخصصة

للأئمة حرفة يختص بها سكان الجبال • لقد تراجعت هذه الزراعة من السهول الى الجبال ومن الحقول الى العدايق الخاصة •

وأخيرا فالدولة الاسلامية لن تهتم فقط بزيادة حجم الانتاج ولكن ايضا بضمان اسهام أكبر عدد ممكن من الشعب في عملية الانتاج • ونجد في الدول الرأسمالية الحديثة تفاوتاً كبيراً بين الحقل ، لمجرد أن طرق الانتاج تتحكم فيها قلة من الرأسماليين • بل أن كثيراً من الدول الاسلامية لا تسلم من نفس النقد • لذا فعلى كل دولة اسلامية ان تتخذ جميع الخطوات المعقولة للتقليل من هذا التفاوت في الدخل الناتج من تركيز القوى الانتاجية في أيدي قليلة • والسبيل الى ذلك يكون عن طريق :

(أ) اتباع نظام الضريبة التصاعدية على الدخل •

(ب) فرض ضريبة على التراكب بنسب تصاعدية •

(ج) توزيع الضرائب المتحصلة أساساً من الطبقات الغنية عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة في الأمة •

ومجمل ذلك ، أن النظام الانتاجي في الدولة الاسلامية يجب أن يسترشد بكل المعيارين الموضوعي والشفهي ، وسينعكس المعيار الموضوعي في شكل الرفاهية التي يمكن قياسها بمقياس النقود • والمعيار الشفهي ينعكس في شكل الرفاهية التي يمكن قياسها بمقياس الاخلاقيات الاقتصادية القائمة على تعاليم القرآن والسنة •

• — مفهوم الملكية الخاصة في الاسلام :

يفرد المفهوم الاسلامي للملكية الخاصة في أن شرعية الملكية تتوقف على الصفات الاخلاقية المرتبطة بها • وهنا أيضا يبرهن الاسلام على أنه انسى من الرأسمالية والشيوعية حيث أن أيهما لم تنجح في تحقيق التلازم بين الفرد والكيان الاجتماعي ، فالملكية الفردية هي عصب الحياة

في الرأسمالية ، كما ان الغامع هو حجر الزاوية في العقيدة الاشتراكية .
والملكية المطلقة في ظل الرأسمالية يصعب اعفاؤها من النقد لأنها سبب
التوزيع الجائر للثروات والدخول . ولما كان الاتجاه الفعلي للتطور
الاقتصادي في ظل الرأسمالية في كل المجالات أنما يزيد من قوة وتأثير
الاحتكارات الضخمة بأنواعها المختلفة ، فان هذه الملكية المطلقة قد جعلت
الاغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا . وهنا نجد مبدأ سيادة المستهلك
وطغيان الاثمان والرغبة في تحقيق أقصى قدر ممكن من تحقيق الأرباح .
ولذلك يطلق الاستاذ هارولد لاسكي العالم السياسي البريطاني المعروف
بقوله :

« ان النظام الحالي للانتاج الرأسمالي محل للاستنكار من كل
زاوية في التحليل ، فهو من الناحية النفسية غير ملائم لأنه باستنارته
لباعث الخوف — يعوق عن التحلي بالصفات التي تثرى الحياة — كذلك
فهو غير ملائم اخلاقيا لأنه يمنح حقوقا لمن لا يبذلون جهدا للحصول
عليها مما يهدم القيم الاجتماعية . وهذا يجعل جزءا من الامة يعيش
على حساب الباقيين . كما انه يضاعف الفرصة للحياة في مستوى انساني .
وهو أيضا غير ملائم اقتصاديا لأنه فشل في توزيع الثروة بما يضمن
الحقوق الضرورية للحياطين لاء الذين ينتجونها ويعتمدون على مواردها» .

أما الشيوعية — التي قامت على مبدأ الجماعية أو ملكية الدولة لكل
شيء — فهي تؤمن بتصفية الملكية الخاصة . ومع ان التخطيط الشامل
بوحى من مفهوم الملكية الجماعية قد يساعد على القضاء على البطالة
وعلى سوء توزيع الدخل والثروات وعلى كثير من مساوئ الرأسمالية ،
فانه يعانى من بعض القيود الفطيرة التي تتركز حول مسألة الحوافز
الفردية والحرية الشخصية . ان الطريق الذى تسير فيه التنمية
الاقتصادية في ظل الشيوعية قد جعل الانسان كالآلة . نفس الشيء يمكن
ان يقال بالنسبة للنظام الفاشى ، فهو يكفل المد الأدنى لمعيشة الفرد
(حد الكفاف) ولكنه يقضى أولا على كيانه المستقل وذلك بادماجه في

الكيان القومي الألى ، فالفرء على ان ىءف الثمن غالفا نظفر ءرءة من الءساء . وهءذا نءء الشفوعفن ففءشون من أءل « البرولفءارففا » والفافشفن ففءشون من أءل الءولة . وهءه ءلها أءراض مرض واءء . ولكن الاسلام ففقى على ءالة الفوازن بفن المواقف المءطرءة لأنه ففءترف بالملءكة الءاصة ءما أنه ففضمف أفصل نظام لفوفزفء الفروة من ءلال الفظم الفى اقامها ومن ءلال ءمالفمه ومواعظه . وفءضء ذلك بصورة أءثر ءلاء اذا ما ءمنا بفءسفر القاءة الأساسفة والقواعد الفمائففة المءءءة فى الشرففة والفى ءءعلق بالفء فى الملءكة الءاصة وطرق الانءفاع بها .

القاعدة الاساسفة :

فقر القرآن باءبارء أصل الشرففة الاسلامفة ءلها - بأن الملءكة الماطلة لءل شئ هى لله وءءه ، وما الانسان الا ءلففة الله على هءه الارض . ولكن هءا الءق الماطل للملكفة لافعنى أن الله ءء ءلء ءل شئ لاءل ءائه . وفؤءء هءا المعنى الآفة الءرفمة « هو الذى ءلء ءلء ما فى الارض ءمفمعا » .

وهءه الآفة فؤءء ان ما ءلءه الله ءعالى انما ففءم المءءمف الانسانف ءله بصورة ءماففة . والاسلام ففءترف بالملءكة الفافسة الشرففة وفءمفمها ، ونعمف بهءه الملءكة الءق فى الامءلاك والءمءم بالملءكة ونقلها على ان ءفءم الملءكة للانءزام الاءلاقف الذى فءعو الى ان ءمفمف اقسام المءءم - بل ءءى الءفوافاء - لها نصفب فى الفروة . ان ءانباف من هءا الانءزام ءء أففى علفه الشءل الشرفى وطبق بشءل فعمال عن طرفق قوافن ءشرففة وءزاءاء . أما ءانباف الأكبر من هءا الانءزام فقء ءرك للاراءة الافءارففة الفى ءطبق من ءلال الرءبة فى ءءقق أسمف الفضائل الاءلاقفة والروءبة بالنسبة لءل من فمفمفم هءا الأمر . والواقء ان ءءملة الانءزاماء الشرففة الفى ءءقق الءء الاءنى بالءزاماء اءلاقفة

يتم تنفيذها عن طريق الجهود الاختيارية على هذا النحو ، إنما هو نظام معمول به في كافة قطاعات المجتمع الاسلامى .

القواعد الثمانية في الشريعة الاسلامية :

سندرس الآن بشئ من التفصيل المبادئ الثمانية في الشريعة الاسلامية التي تحكم الملكية الخاصة .

١ - الانتفاع في الممتلكات :

القاعدة الاولى التي اقرتها الشريعة هي ان عدم الانتفاع بالممتلكات غير مسموح به في الاسلام . فيقول الرسول عليه الصلاة والسلام « ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين » . هذا المبدأ طبقه الخليفة عمر الذي قيل انه استعاد بعض الاراضى التي اعطاها الرسول صلى الله عليه وسلم الى « بلال بن الحارث » لأنه لم يستغل جميع الاراضى التي اعطاها له الرسول صلى الله عليه وسلم وبذلك وجه الاهتمام والتشجيع الى زراعة الارض البور .

والحكمة من هذه السياسة جليلة واضحة حتى اليوم . لأنه ما تزال هناك في كثير من البلاد الاسلامية مساحات شاسعة من الاراضى غير المزروعة أو المستغلة لسنوات طويلة . ويرجع ذلك أساسا الى سوء نظام هيازة الاراضى الذى يشجع على نمو الاقطاعيات أو ما شابهها . ولما كان عدم استغلال الممتلكات تهديد للثروة الفردية والقومية ، فإن الدولة الاسلامية تستطيع ان تتدخل وتحرمهم من ملكية الاراضى غير المستغلة . وقد تدفع لهم الدولة تعويضا عن نزع هذه الملكية اذا كان الحصول عليها قد تم بطرق مشروعة أصلا . واذا ما اتبعت هذه السياسة ، فقد يؤدي ذلك الى زيادة في الانتاج الزراعى نتيجة لاتساع الرقعة الزراعية ، وتحل بذلك مشكلة الطعام التي تتفقد عقبة أمام كل دول العالم الاسلامى . وتطبق قاعدة استمرار الانتفاع بالملكية أيضا الى كيفية الانتفاع .

فتعاليم الاسلام تطلب من المنتفع أن يقوم بالانتفاع بالأراضى الى أقصى درجة ممكنة ، فإذا ما استغل المالك ملكه بطريقة سفيهة وغير منتجة أو إذا ركر الناس على طلب نوع معين من الملكية مع إهمال الأنواع الأخرى كالصناعة والاستثمار ، أو إذا ركزت الثروة في أيدي قلة من أفراد الشعب بما يضر بمصلحة الأمة ، فإن الدولة الإسلامية لها الحق في التدخل لضمان التوازن بين المصالح والأنشطة الاقتصادية .

ولا يؤيد الاسلام توازن النمو فحسب بل يدعو الى توازن توزيع الثروة أيضا . وفي الحقيقة فإن هدف النظام الاقتصادي الاسلامي هو ضمان أكبر توزيع للملكية عن طريق التنظيمات التي يقررها وتعاليمه الأخلاقية . فالثروة يجب أن تظل متداولة بين جميع طبقات الأمة وألا تصبح احتكارا للأغنياء . والقاعدة العامة أن الممتلكات يجب أن تستخدم باستمرار وبطريقة شرعية من أجل فائدة الفرد وفائدة الجماعة .

٢ - آيتاء الزكاة :

القاعدة الثانية التي أقرتها الشريعة فيما يتعلق بسلوك المالك للمال خاص هو أنه يجب أن يدفع الزكاة بما يتناسب مع المال المملوك كالذهب والفضة والمملات الأخرى والمحاصيل الزراعية والماشية والمشروعات التجارية ، وكل ما يملكه الإنسان خلال حياته يعتبر مالا يستوجب الزكاة . كذلك فإن أى شخص ليس لديه ما يكفي حاجاته الضرورية ولا يستطيع العمل ، هو انسان فقير ومحتاج ويستحق هذه الزكاة . وأخيرا فإن كل ما ينفق من أجل فائدة المسلمين وليس من أجل أرضاء حاجات شخصية إنما هو « انفاق في سبيل الله » وهو المقصود بالزكاة .

والواقع أنه لا يجب أن نسلم بأنواع الممتلكات التي تحددت في أوائل عهد الاسلام على أنها مطلقة أو جامعة مانعة والسبب هو أن أشكال الملكية المعروفة في العصور الحديثة تختلف من وجوه كثيرة ، كما انها أكثر

تمقيدا من الاشكال التي كانت معروفة منذ ١٤ قرنا من الزمان • وقد ناقش هذه المشكلة مجموعة من الفقهاء الاسلاميين البارزين في تقرير شامل عن التضامن الاجتماعي في العالم العربي قدم الى اجتماع عقدهته الجامعة العربية في دمشق في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وقد خرج المجتمعون بوجهة نظر معينة وهي ان الزكاة واجبة على كل انواع الملكية حتى التي لم تكن معروفة في العصور الاولى للاسلام • فهناك ممتلكات مثل الآلات الصناعية والاوراق النقدية وأرباح المهن والحرف والريع ، يجب أن تفرض عليها الزكاة •

٣ - الاستخدام النافع :

القاعدة الثالثة فيما يتعلق بسلوك المالك المال خاص تؤكد على استخدام المال استخداما نافعا • ويعنى ذلك انفاقه « في سبيل الله » مما يعنى بالتالى كل الاسباب النافعة للجماعة ككل والتي تحقق لها الرفاهية والرخاء •

والهدف من الاستخدام النافع للمال يتمثل في صور عديدة يحسن تقديرها التقدير الصحيح بترتيبها الوارد في القرآن ، وتتضمن الآيات التالية الفلسفة العامة للاتفاق وكيفية استغلال الملكية وهي غنية عن التعليق :

فيقول تعالى :

(أ) مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم •

(ب) الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون •

نفس المعنى عبرت عنه آيات أخرى في القرآن • كما تؤكد احاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) نفس هذه المعاني • ونظرا لأن الشيء النافع للامة أنما يرتبط باحتياجاتها التي تتغير بتغير الظروف فإنه من الصعب وضع قواعد ثابتة في هذا الصدد • وكانت الزكاة فيما مضى — وبخاصة في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) — تلبى بجميع احتياجات المجتمع ، أما الآن فإن الدخل من الزكاة لم يعد كافيا لأن مفهوم الرفاهية قد تغير مع تغير قيم الحياة الحديثة • والاهم بالنسبة لنا هو ألا نعارض التغيرات الاجتماعية لأن التغير يتفق مع روح الاسلام الأصلية • لذلك فإن الاستخدام النافع للملكية لا يمكن تفسيره على أنه مجرد التزام بانفاق حصة محددة من المال من أجل رفاهية الامة •

فالالتزام لا يمكن ان يكون مطلقا فهو يرتبط دائما بحاجات المجتمع وقيم الحياة • وفي رأينا ان الطريق الامثل لانفاق المال « في سبيل الله » هو ان ننتهج سياسة مالية تفرض على الأغنياء الضريبة الواجبة عليهم ليستخدم عائدها في المصلحة العامة • فالواقع ان العالم الاسلامي عالم فقير ومتخلف • ولذلك فإن انفاق المال في سبيل الله له أهمية عظمى لأننى أعتقد ان ذلك سيقود الامة الاسلامية نحو الرخاء ، فإذا كانت الدول الاسلامية تريد اقامة دولة الرفاهية بمعنى الكلمة ، فإن على قادة العالم الاسلامي ان يستخدموا موارد بلادهم وثروتها في أغراض نافعة •

٤ — الاستخدام غير النافع :

عندما أكد الاسلام على الاستخدام النافع للمال فإنه فرض على المالك واجبا وهو ألا يستخدمه بطريقة تسبب الضرر للآخرين أو للجماعة • فالملكية التامة لكل شيء هي لله وحده ، وكل فرد غنيا كان أو فقيرا له الحق في استخدامها ، فإذا ما لحق ضرر بالآخرين نتيجة لهذا الاستخدام فإنه يعد اعتداء وهو ماحرمه الشريعة • روى عن أبى هريرة

رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا » لذا فإن ملك الاراضى الواقعة على ضفاف المجارى المائية مطالبون بأن يسمحوا بمرور فائض المياه لأراضى الآخرين أو حتى مرورها الى المساحات القاحلة كى ينبت بها العشب وتصبح مراعى للماشية . وهذا بمثابة التذكير والتحذير لهؤلاء الذين لا يسمحون بامرار المياه الى غيرهم بعد أن يستوفوا حاجتهم منها . والواقع أن الاسلام قد حض المسلمين على التزام الحرص الشديد فى كل ما يتصل بحقوق الآخرين فى الارض .

وفى الوقت الحاضر فاننا نجد فى كثير من الدول الاسلامية أن حرية الملكية قد أدت فى بعض الحالات الى تركيز الثروة فى أيدي قلة من الملاك، ومن المؤكد أن مثل هذا الوضع لا يتفق مع التطبيق السليم لتعاليم الاسلام . لذا فإنه يقع على عاتق الحكومات فى هذه الدول اتخاذ خطوات فعالة لمنع تركيز الثروة فى أيدي هذه القلة اما عن طريق الضريبة التصاعدية أو عن طريق التشريع ، فلا توجد قاعدة ثابتة فى هذا الصدد ولكن البدأ العام هو أن الملكية يجب ألا تكون امتيازاً تختص به قلة من الناس ، فالشريعة الاسلامية تعطى الأفضلية لمصلحة الأمة الكبرى .

وفى هذا الموضوع يقول الامام ابن القيم : « اذا فكر المرء فى القوانين التى سنها الله تعالى لعبيده ، فسوف يجد أنها تهدف كلها الى توازن المنافع ، وأنه عند حدوث أى تعارض فإن الأفضلية تكون للأهم على المهم . وكذلك تهدف الشرائع الى منع حدوث الضرر ، ولكن عندما يكون الضرر لأمير منه فالأفضلية لأهون الشرين .. تلك هى المبادئ التى تتضمنها شرائع الله التى تتحدث ببلاغة عن حكمة الله ورحمته » .

وأساس هذه القاعدة هو الشعار الذى رفعه الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى حديثه « لأضرر ولا ضرار » . وقد وضعت عدة قواعد

فرعية على أساس هذا المبدأ ، وقد شرح الفقهاء الفروق بين أنواع الضرر المختلفة ، ومنها على سبيل المثال الضرر الذى يحقق بالامة كلها ، والضرر المتعمد ، والضرر غير المتعمد ، والضرر الجسيم ، والضرر البسيط ، والضرر الذى لامناص منه ، والضرر المرجح وقوعه . الخ . . وفى كل هذه الحالات يجب اقامة توازن بين المصالح المختلفة على أن يكون الهدف الاسمى هو تحقيق المنفعة ومنع الضرر .

ويدعم الاسلام هذا الوازع الاخلاقى بفرس الخوف من الله فى النفوس والذى يعنى فى التطبيق العملى تجنب السلوك الضار للمجتمع فى كل صورة واشكاله . ان ميثاق الاخوة الانسانية الذى أعلنه الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى خطبة الوداع اسمى بكثير مما جاء فى البيان الشيوعى . وقد شد اهتمام المفكرين الغربيين ذلك الاهتمام الكبير الذى أولاه الاسلام للمسئوليات الاسلامية الملقاة على عاتق صاحب الممتلكات فيقول البروفيسور ماسيتون : من مفاخر الاسلام أنه يدعو لمفهوم قائم على المساواة التامة حول أسهام كل مواطن فى موارد الامة وهو يعارض اطلاق المبادلات ومصادر الربح المصرفية وقروض الدولة والضرائب غير المباشرة على السلع الاساسية والضرورية . ولكنه يؤيد حق الأب والزوج فى الملكية الخاصة ورأس المال التجارى . فالاسلام اذن يمثل مركزا وسطا بين مذهب الرأسمالية والشيوعية البلشفية .

• — الحياة المشروعة :

القاعدة الخامسة التى تحكم سلوك المالك تتضمنها فى الآية الكريمة « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم » . بهذه الآية يحرم القرآن الكريم الوسائل غير المشروعة لكسب الملكية لأنها تقضى على الناس فى النهاية . فاكتمال المال أو الحصول على السلع عن طريق الاحتيال يندرج تحت نفس الوصف .

كذلك من غير المشروع اكتساب الملكية عن طريق الحصول على حكم قضائي نتيجة شهادة الزور أو بالرشوة • ونظرا لأن المجتمع أخذ يتجه نحو المادية فإن كثيرا من الناس يلجأون الى أساليب معينة كالغش والاحتكار والربا وذلك من أجل اكاثر الثروة • وتعطى الشريعة الاسلامية للدولة السلطة الكاملة لمحاربة الأنشطة غير الشريفة • فبالنسبة للاحتكار فإن الاسلام ينص على عقاب من يكتنز المال أو يحتكره لأنه يمنع تداول الثروة ويحرم المالك والامة من فائدها • فيقول القاضى أبو يوسف وهو رفيق الامام أبى حنيفة مؤسس المذهب الحنفى « اذا ما تسبب حبس أى شئ عن الجماعة في ضررهم فإن هذا العمل يعد عملا غير مشروع ، سواء أكان ذهابا أم فضا • هذا الاكتناز هو اساءة لاستخدام حق الملكية فاختزان الاقمشة لا يقل ضررا عن اختزان الطعام • والسبب الذى من أجله حرم الاختزان والاحتكار هو الضرر الذى سيلحق بالامة من جراء ذلك فالجماعة حاجات مختلفة وحرمانها من أى منها يعتبر عملا غير مشروع » •

٦ - الاستخدام المتوازن :

والقاعدة السادسة في الشريعة فيما يتعلق بسلوك مالك المال تنص على وجوب استعمال هذا المال بطريقة متوازنة • وهذا يعنى ألا يكون المالك مبدرا أو مقترا في انفاقه • ويقول القرآن في هذا الصدد :

« ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » • كذلك يقول في محكم آياته « ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا • الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله واعتدنا للكافرين عذابا مهينا » •

وبهذه الطريقة يعمل الاسلام على تحقيق التوازن في انفاق المال • وفيما يتعلق بالتبذير يمكن القول بأن السلع والاموال المشروعة هي فضل

من الله يجب ان نرعاها ولا نبنددها بالاهمال • فالشخص السفيه يجب منعه من تحديد مورد رزقه ويجب ادارتها بالنيابة عنه والاتفاق عليه من دخلها ، واتخاذ هذا الاجراء من اختصاص الامة أو الدولة عادة • وان كان الاسراف لايغنى بالضرورة السعة وعدم تقدير المسؤولية لما تحتاجه الجماعة من حاجات ملحة •

وفيما يتعلق بالبخل — من ناحية أخرى — فهو يجمل بعض الناس يغفلون أيديهم بدلا من أن يسفروا ثرواتهم من أجل منفعة وخدمة الآخرين غير محركين ان غل اليد يزيد المرء فقرا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة لأنه يثبت سفهه عندما يضع ثروته بعيدا عن الاستخدام المثمر والمفيد • ويهذونا القرآن الكريم من التمسك بالبخل حين يقول « ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يجب كل مختال فخور • الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ومن يقول فان الله هو الغنى الحميد » •

ورغم أنه من الصعب محاربة البخل بطريقة فعالة الا أنه يمكن محاربته عن طريق فرض الضريبة التصاعدية ، التي ربما تقنع البخلاء بأنه لا جدوى من البخل واكتناز الثروة • وعندما يصبح البخل معادلا للاحتكار والاختزان للسلع الأساسية فان للدول كل الحق في محاربته اما بسن القوانين أو بالتصرف المباشر •

٧ — الفائدة المستحقة :

القاعدة السابعة في الشريعة تؤكد على استخدام المال بما يعود على مالكة بالفوائد التي يستحقها ، ويجب ان نسلم من واقع التجربة ان كثيرا من الناس يستخدمون اموالهم طمعا في تحقيق فوائد لا يستحقونها سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد مع اغفال المصلحة العامة للجماعة ، ومن الواضح ان ذلك سيتعارض مع روح الاسلام •

ففي كثير من الدول الاسلامية والدول العربية ، وبالرغم من الغاء

شرط الملكية ان يمارس حق الانتخاب فما زال في امكان أصحاب الثروة الحصول على منافع ومميزات خاصة لهم في المجالات السياسية والحكومية.

ويبدو أن للفقود تأثيرها الفعال في التأثير على أصوات الناخبين وفي منعهم من الاتداع على أفعال معينة . والرقابة التي تمارسها الاقلية التي تحوز الثروة على مختلف المصادر الاقتصادية الاساسية للمجتمع ، كثيرا مانسمح لها بممارسة ضغط من أجل الحصول على مزايا أنانية في السياسة والحكم . أما في الاسلام فان على الدولة أن تتأكد من ان الملكية لا تستخدم اطلاقا لتحقيق مثل هذه الأغراض الشخصية فالقانون عليه ان يحمي الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى لا تخضع لرأس المال .

٨ — القاعدة الاخيرة في الشريعة :

هذه القاعدة التي تؤكد على الاهتمام بمصالح الاحياء ، فطالما أنه ليست هناك مشكلة بخصوص الاشراف على ثروة المتوفى وتوزيعها ، فلا بد من ضمان مصالح الاحياء عن طريق تنفيذ قوانين الميراث التي جاء بها الاسلام .

من ذلك كله — وبالنظر الى كل هذه العوامل يمكن ان نكرر القول بأن المفهوم الاسلامي للملكية ينفرد بما يرتبط به من تعاليم اخلاقية وهي تعاليم تهيم الفرص امام الدولة الاسلامية لتنظيم مفهوم الملكية الخاصة . فالدين الاسلامي يضمن مبادئ — لو أنها فهمت وطبقت بحق — فانها يمكن أن تمثل الطول لساوى الرأسمالية والشيوعية وتضمن للناس السعادة والملكية والنظام والمدالة .

الفصل الخامس عناصر الإنتاج

١ — الأرض كمصدر من عناصر الانتاج

لقد أعترف الاسلام بالأرض كمصدر من عناصر الانتاج ولكن ليس تماما بالمعنى الحديث لهذا المصطلح . وقد كانت الكتابات التقليدية تنظر الى الأرض باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الانتاج يشتمل على كل الموارد الطبيعية المستخدمة في العمليات الانتاجية مثل سطح الأرض ، وخصوبة التربة ، وخصائص الهواء والماء والموارد المعدنية . حقيقة أنه لا يوجد ما يثبت أن الاسلام لا يقر هذا التعريف للاقتصاديات المعاصرة . وإذا كان الاسلام قد أعترف بالأرض كمصدر من عناصر الانتاج ، فإنه يعترف بخلق المنافع التي يمكن أن تحقق المد الأمثل من الرفاهية الاقتصادية للجماعة تلك الرفاهية التي تأخذ في الحسبان المبادئ الأساسية للاخلاقيات الاقتصادية الاسلامية . ولا شك في أن القرآن الكريم وأحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) صريحة وواضحة في هذا المجال فطرق استغلال الأرض كمصدر من عناصر الانتاج في الاسلام ذات طابع فريد في بابه .

ويشدد كل من القرآن الكريم والسنة على وجوب زراعة الأرض . فالقرآن الكريم يوجه الاهتمام الى ضرورة تحويل الاراضى الجرداء الى بساتين وراقة وذلك عن طريق اصلاح الاراضى وتنظيم ريها ، وفي هذا

المجال يقول القرآن الكريم « أولم يروا أنا نسوق الماء الى الارض
الجزز فنخرج به زرعاً تأكل منه انعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون » •
وحيث ان الاسلام يعترف بملكية الارض لمن لا يزرعها ، فإنه أباح
تأجيرها لشخص آخر ليزرعها مقابل الحصول على جزء من غلتها أو
ريعها - ولكنه في نفس الوقت أوصى القادرين من الملاك أن يعطوا
الارض بدون ايجار الى اخوانهم الفقراء •

ويطلق الاسلام أهمية كبيرة على الرى من أجل زيادة الانتاج
الزراعى • ولذلك فقد أكد الاسلام بأن من يملك أرضاً تطل على قناة
فان له الحق فى رى حقوله منها ولكن يجب عليه أن يدع المياه تمر الى
اراضى غيره بعد أن يستوفى حاجته منها • حتى حفر البئر فإنه يعتبر عملاً
عظيماً يستحق التقدير •

ومن المدهش حقاً ان نسجل انه منذ ١٤ قرناً من الزمان أدرك
الاسلام الحاجة الى التوازن الاقتصادى ، وبصفة خاصة الموازنة بين
التنمية الزراعية والتنمية الصناعية • ففى الاسلام يجب أن تستخدم
الأرض - باعتبارها عنصراً من عناصر الانتاج - بطريقة تضمن تحقيق
الهدف وهو تحقيق نمو متوازن فى المدى الطويل • وتقضى الشريعة بأنه
إذا ما اهتم الناس بحرفة معينة وأهملوا الحرف الأخرى بما يسبب
الضرر للجماعة ككل ، فلدولة الحق فى التدخل لتغيير هذه العادات •
فإذا ما اهتم الناس بالحصول على الاراضى الزراعية واحترفوا الزراعة
فقط وأهملوا ما عداها من الحرف كالصناعة والتجارة • فان الدولة
تستطيع ان تضع الاحكام التى من شأنها ان تضمن نمو وانتشار ثروات
الناس بالتساوى بين الانشطة الاقتصادية كالصناعة والتجارة بما يعود
على الجماعة - على المدى البعيد - بالخير والفايدة •

٢ - نظام حياة الارض فى الاسلام

نجد فى الاقتصاد الذى يغلب عليه النشاط الزراعى ان حياة

الأرض أو العلاقات القانونية والعرفية القائمة على الأرض ذات أهمية كبرى من زوايا الانتاج والتوزيع ، لأنها تؤثر في دوافع الانتاج والاساليب الفنية في الزراعة ، كما تؤثر على أنماط الملكية والحياسة والتأجير . فالاسلام هو دين ودنيا ودستور للحياة . وليس مجرد مذهب من المذاهب . ولهذا فان أحكام القرآن الكريم والسنة قد وضعت بعض المبادئ الموضوعية الاساسية التي يمكن ان يستنبط منها نظم لحياسة الأرض بما يلائم حاجات الدول الاسلامية المختلفة .

الشريعة القرآنية وملكية الفلاح للأرض :

لا مراة في ان شريعة القرآن تؤيد ملكية المزارعين للأرض . فطبعا لشريعة القرآن ، يجب ان تقسم الأرض بين جميع المزارعين بما يحقق أقصى فائدة للمجتمع الانساني ، ولذلك فان ملكية الأرض والسيطرة عليها بطريقة تقتصر فائدتها على أقلية من الناس وليس على اغليبتهم ، هي ضد روح الشريعة القرآنية . وفي ظل الاسلام ، لا يستطيع أحد أن يدعى الملكية المطلقة للأرض لأنها لله وحده . فجوهر الشريعة الاسلامية العدالة في توزيع الأرض بين كل المزارعين الحقيقيين . ويقول القرآن في محكم آياته « قال موسى لقومه استمعيوا بالله واصبروا ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين » .

والله سبحانه وتعالى هو الذي يوفر الرزق للجميع ، فكل ما على الأرض مخلوق من أجل خير البشرية ، اذ يقول تعالى « وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها » . كذلك يقول تعالى « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا » . ويجب ان يشترك الجميع في خيرات الأرض ومواردها كما تنص على ذلك الآية الكريمة « وجعل فيها رواسي من فوقها ويمارك فيها وقدر فيها اقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين » .

وهكذا فان موارد الميشتة هيأها الله للبشر بحيث يكون كل فرد

حرا في أن يحصل نصيبه منها بجهد الخاص • وشريعة الله هي أنه لا ينال فرد أكثر مما يحقّقه بسعيه •

وكما يختلف الأفراد في قدراتهم البدنية والعقلية فإنهم يختلفون أيضا في قدراتهم على كسب العيش •

نظام ملكية الأرض في عصر عمر :

من الضروري في مرحلتنا الحالية اعطاء صورة واضحة لنظام ملكية الاراضى في عهد سيدنا عمر « لأن نظام الاراضى الذى وضعه يعتبر الدليل القاطع على ان نظام ملكية الارض الذى يقوم على الروح الصادقة للاسلام ، ليس مجرد ضرب من الخيال ولكنه نظام عملى تماما • وفى الحقيقة أن هذا النظام جدير بأن تستلهمه الدول الاسلامية الحديثة فى العالم والتي تلتزم معظم الشرائع القرآنية المتعلقة بالأرض قولاً لا عملاً.

وبالرغم من ان شبه الجزيرة العربية لم تكن بلادا زراعية ، الا أنه نشأت الحاجة الى نظام دائم للأرض فى عهد الخليفة « عمر » وذلك نتيجة لفتح العراق وسوريا وإيران ومصر • والخطوة الجريئة التي اتخذها عمر لتحريم شراء المسلمين القادمين للأراضى فى سوريا والعراق أنما يبرهن على رغبته فى تجنب مساوئ الاقطاع فى المجتمع الاسلامى • والواقع أن الولاة اللاحقين هم الذين منحوا الجنود اقطاعات كبيرة بلا ايجار حيث أنه لم يكن فى مقدورهم دفع رواتب ثابتة لهم • فجاء هذا العمل متناقضا مع سياسة عمر الجريئة وساعد على قيام الاقطاع فى المجتمع الاسلامى •

ويقول أمير على فى معرض الحديث عن سيدنا عمر ، أنه أدرك بنظره الثاقب ان استقرار الدولة الاسلامية وتقدمها المادى أنما يعتمد على ازدهار طبقة الزراعة • ولكى يضمن تحقيق هذا الهدف فإنه حرم بيع

الاراضى الزراعية فى البلاد التى تم فتحها ، وأتخذ خطوة أخرى لمنع العرب من انتهاك هذا القرار فأمر بأنه لايجوز لعربى ان يحصل على أراض من أبناء البلاد الاصلين ، كما أولى اهتماما كبيرا لتحسين حال الفلاحين وتنمية التجارة فى البلاد التى فتحها . ويسجل تاريخ الاسلام وقائع كثيرة فى عهد الخليفة عمر توضح فلسفته الاقتصادية ازاء نظام الأرض . فعندما طلب الجنود من القائد «سعد بن أبى وقاص» بعد فتح العراق ان يوزع عليهم الاراضى المستولى عليها ، كتب سعد الى عمر الذى رد عليه قائلاً « أننى تسلمت كتابك فالقوم يطلبون منك توزيع الارض والغنائم عليهم . عليك ان توزع الغنائم بين المسلمين ولكن الاراضى والمقنوتات تبقى للولاة ليدفعوا ريعها للمسلمين . فاذا نحن وزعنا الاراضى الآن ، فلن نترك شيئاً للأجيال القادمة » .

وقد ظهر نفس الخلاف أيام فتح مصر حينما طلب الناس من « عمرو بن العاص » المنتصر أن يوزع الأرض ، فأرسل يطلب رأى الخليفة . وما كتبه القاضى أبو يوسف يبين ان خلافاً ثار لأن عبد الرحمن ابن عوف وبلالا والبعض الآخر كانوا يميلون الى توزيع الأرض . وأخيراً دعا سيدنا عمر عشرة من الرجال البارزين من الانصار وقال لهم « لقد سمعتم عن الناس الذين يقولون بأننى أحرمتهم حقوقهم ، ولكن أظن أنه بعد أرض (كسرى) ان تبقى أرض يمكن فتحها » . لقد وهبنا الله ثروتهم وأرضهم ولقد وزعت الثروة على المسلمين ، ولكى أرى ان تبقى الأرض لأصحابها لأننى سأفرض عليهم الخراج والجزية التى تمكننا من تدبير نفقات الجيش ونفقات أطفال المسلمين والأجيال القادمة . وهما أنتم ترون الحدود وأننا نحتاج الى جيش يحميها ، كذلك ترون المدن الكبيرة التى تحتاج الى جيش يتقاضى رواتب ثابتة لحمايتها ، واذا أنا وزعت الأرض عليكم ، كيف سنحصل اذن على هذه النفقات » .

وعندما استرد عمر بعض الاراضى التى كان النبى قد اعطاها لبلال ابن الحارث ، قال عمر لبلال « ان رسول الله لم يعطك الارض لكى

تحبسها عن الناس • ولكنه اعطاها لك لكي تستخدمها • لذا فطليكَ أن تأخذ فقط ما تتقدر على استغلاله وتترك الباقي » • والحكمة من هذه السياسة واضحة وجلية • فالغرض منها هو الانتفاع بالارض الى أقصى درجة • لأن من المعترف به من الناحية النظرية أن ملكية الارض للجماعة ، ومالك الارض الذي لا يستغلها لمنفعته ومنفعة الجماعة ككل ، لا يستخدم الارض كما أمر الله • ومع ان الرسول الكريم قام بتوزيع الارض بين المسلمين « كأرض خيبر » فإن مساحات هذه الاراضى كانت من الصغر الى حد انها لم تتطو على أدنى احتمال لنشأة الاقطاع • ولكن الأرض التي استولى عليها المسلمون بعد فتح العراق وسوريا كانت من الضخامة بحيث يؤدي توزيعها بين جنود المسلمين الى ظهور الاقطاع بكل مساوئه •

ومما يثير الاهتمام هنا ان نسجل هنا أن عمر كان مقتنعا بأن تحسين الانتاج الزراعى يتطلب وضع نظام أفضل للملكية الارض ، وقد ادخل اصلاحات كثيرة في مجال الزراعة ، فشق قنوات الري في البلاد التي فتحها ، وأنشأ دائرة حكومية كبيرة لاقامة السدود وبناء الخزانات وحفر القنوات لتوافمة بوابات لتوزيع المياه • ويقول المقرئى انه في مصر وحدها كان يعمل ١٢٠٠٠٠ عامل يوميا على مدى العام في هذه الانجازات ويتقاضون أجورهم من الخزانة العامة • كما بنيت كثير من القنوات في مناطق « خوزستان والاهواز » باذن من الخليفة عمر ، وكان لها الفضل في استصلاح كثير من الاراضى للزراعة • وهكذا حفرت مئات من المجارى المائية التي مازالت شواهدا باقية في كتب التاريخ •

اشكال حيازة الارض في خلافة عمر :

وقد انتشرت أنواع مختلفة لنظام ملكية الارض في الامبراطورية الاسلامية خلال حكم الخليفة عمر بن الخطاب نوجزها فيما يلى :

الاقطاع أو نظام الملكية الفردية :

الاقطاع نظام ترجع أصوله التاريخية الى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) وكان لهذا النظام آثار بعيدة المدى على نظام الارض في شبه جزيرة العرب التي لم تعرف الملكية الفردية للارض بحكم الحياة البدوية فيها . فالاقطاع يعنى منح أو تخصيص قطعة من الارض . لذا فهو يد لعل اعطاء أرض الدولة الى أفراد معينين . ولقد منح النبي الكريم قطعا من الارض للأشخاص مختلفين في أوقات مختلفة لكي يهيئ لهم سبل العيش بعد أن تركوا ديارهم وأهلهم وممتلكاتهم أيضا في معظم الحالات وبين الحين والآخر . فإن هذه الهبات كانت تعطى تطبيقا لمبدأ « تأليف القلوب » . حتى يعم السلام وتختفى الصراعات السياسية . وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) في بعض الأحيان يمنح الاقطاعات قبل أن يتم فتح أية بلاد بعينها . والاقطاعية التي وهبها الى « تميم الداري » في فلسطين مثل واضح لهذا النوع من الهبات . وقد خولت هذه الاقطاعات الموهوبة حقوقا في الملكية لأصحابها . وبهذا صارت هذه الاقطاعات تمليكا لهم وأصبح المالك حرا في استعمال أرضه بالطريقة التي يفضلها كما ورثت حقوق الملكية هذه الى سلالاته أيضا .

وهناك خلاف حول ما اذا كان الخليفة عمر بن الخطاب قد أتبع عادة النبي في منح الاقطاعات ، والحقيقة أن هناك قرائن تدل على أن عمر قد اتبع النبي . فقد منح الاقطاعات حتى قبل فتح البلاد التي غزاها . ولكن الآراء تجمع على أن عمر لم يشجع فكرة منح الاقطاعات ، لخوفه أن يؤدي ذلك الى ظهور نوع جديد من الاقطاع في المجتمع يمكن أن ينتج عنه هبوط الانتاج الزراعي . ولذا فقد شدد على ضرورة أن يزرع الفرد أرضه خلال مدة ثلاث سنوات ، والا يفقد حقوقه في ملكية هذه الارض . وبالفعل فقد طبق ذلك على بعض الشخصيات المعروفة مثل « بلال » الذي كان عمر يخاطبه باسم (سيدنا بلال) وائنا نشعر ان العالم

الاسلامى المعاصر يمكن ان يأخذ درساً من هذه الخطوة الجريئة التى اتخذها عمر في محاولته لتحسين احوال الفقراء .

نظام ارض الحمى :

وهو يعنى الارض المملوكة لقبيلة أو أكثر وتزرع أو تستغل لمنفعتها الجماعية . فالملكية الفردية لم تكن معروفة للبدو . وهذا الحق المحدود للبدو فى الأرض - ربما كان النواة الاولى لظهور المحازل الجماعية - حيث كان هذا الحق مطلقاً للقبيلة المستفيدة ، بينما تلتزم القبائل الأخرى بعدم الاعتداء على هذه الأراضى . ولقد كان الماء والعشب دائماً هما أساس نظام أرض الحمى وهو دائماً يرتبط وجوده بوجود الينابيع والآبار . ويظهر الطابع البدوى للنظام فى أن تلك الأراضى كانت تتروك بدون فلاحه عادة . وفى بادىء الامر لم تكن امتيازات الحمى امتيازات دائمة بطبيعتها ، ولكنها اذا ظلت فى حوزة القبيلة لفترة طويلة تتحول الى حق خالص لها . وفى المساحات الكبيرة غالباً ما تشترك عدة قبائل فى حمى واحد .

وكانت الحميات يدفع عن انتاجها ما يسمى « بالعشر » وإذا لم يدفع هذا « العشر » فإن اصحابها يفقدون ملكيتها ويحل محلهم أصحاب جدد . والحكومة أيضاً لها حماياتها الخاصة بها ففى بعض الاحيان كانت الحكومة تستولى على الحسابات الضرورية للاغراض العسكرية أو لاغراض النفع العام .

اقتطاع الدولة :

ازدهر نظام اقتطاع الدولة مع الفتوحات الاسلامية . ففى ظل هذا النظام كانت الاراضى مملوكة للدولة التى تقوم بتأجيرها الى الزراع الذين لم يكن لهم عليها حق الملكية فلا يستطيعون نقل ملكيتها أو بيعها . وقسمت هذه الاراضى الحكومية الى « سواقي » و « الفى » . اما

السواقي فكانت في الواقع ملكية عامة ولم يكن من الممكن التصرف فيها بأي حال من الأحوال . فالمستأجرون يزرعون الارض ويدفعون عنها مقدارا معيناً من المال يعرف «بالخراج» ولا يمكن اخراجهم منها ، وان لم تكن لدينا معلومات قاطعة في هذا الصدد ولكن يحتمل أنه قد وجد اتجاه الى توريث هذه العقود الايجارية لتلك الاراضى ، ولكن لا يمكن التصرف في هذه الارض بالبيع عن طريق المستأجرين أو الولاية .

والنوع الآخر الذى يندرج أيضاً تحت أراضى التاج هو ما عرف بالفىء ، وقد ظهر الفىء بالفعل في أيام الرسول . وكان يشمل الاراضى التى وضعت تحت تصرف الرسول ليستخدمها طبقاً لما يراه . ولقد كانت أراضى بنى النضير وخيبر أولى «الفئات» . وبعد ذلك في عصر الخلفاء الراشدين امتدت الفئات لتشمل أراضى الدولة التى كان يمكن استخدامها بالطريقة التى يراها الخليفة وكانت الاقطاعات تمنح أحياناً من هذه الاراضى .

وهناك صورة أخرى من أراضى الدولة عرفت بـ « الدية » . وهى مساحات تخص الدولة . والفرق بين السواقي والدية أن الأخيرة هى أراضى مملوكة للدولة ملكية خاصة بينما السواقي كانت من الاملاك العامة .

وهذه الاراضى الحكومية — سواء السواقي أو الفىء (باستثناء الاقطاعات) أو الدية أو الوقف كانت جميعها تدفع الخراج . والخراج كان أقرب الى الايجار منه الى الضرائب . لأن المستأجر بغض النظر عن ديانته — كان يدفع الخراج . حتى ولو اعتنق الاسلام فانه كان يدفع الخراج ، وان كان يعفى من دفع الجزية في هذه الحالة . وفي هذا النظام كانت الاراضى مملوكة للاقطاعين الذين كانوا يستعينون بالمستأجرين لزراعتها . وقد كان هذا النظام سائداً في الجزيرة العربية ومصر وسوريا .

ومن المدهش حقاً أنه حتى في عهد خلافة عمر تطور مفهوم ملكية

الدولة للاراضى الى حد بعيد • ولعل الفكرة الحديثة عن اخضاع الثروة القومية لسيطرة الدولة ترجع الى هذا المفهوم • فاذا لم يتجاوب الناس في احدى مناطق البلاد مع التطور الزراعى فان الدولة الاسلامية لها كل الحق في التدخل •

ملكية الزراعة :

في هذا النظام فان الملك أنفسهم يقومون بفلاحة الارض • ولقد كان هذا النظام شائعا في الجزيرة العربية وخاصة في الأجزاء المنزرعة والخصبة منها • أما في سوريا فانه توجد بعض القرائن تثبت أن بعض الزراع الصغار كانوا يزرعون كما كانوا يملكونها • ولقد ادى نظام ملكية الارض في بعض الاجزاء والاقاليم الى ظهور الطبقات الآتية :

١ - طبقة الملك في الزراعة :

وتمثل الملك الذين يملكون الارض ويقوم بزراعتها آخرون • وفي بعض الحالات كانت تمثل الملك الاقطاعيين ولقد ظهرت هذه الطبقة في كل من سوريا ومصر • ومن ناحية أخرى كان هناك ملاك لمساحات صغيرة جدا من الارض ولكنهم لم يستطيعوا زراعتها لسبب ما • ويمثل هذه الفئة سكان المدن بالجزيرة العربية والجنود الذين وهبت لهم الاقطاعيات • وكانوا يشاركون في المحصول على أساس الحق المشروع دون أن يساهموا في عملية الانتاج • ولا ينبغي ان تغيب عنا حقيقة أن هذه الطبقة لا تعادل الطبقة الحالية من الملك الذين يقيمون بعيدا عن املاكهم الزراعية • لأن الخليفة عمر لم يكن يسمح لهم بامتلاك مثل هذه المساحات الكبيرة من الاراضى •

٢ - المزارعين في الملك :

وتمثل هذه الطبقة المستأجرين ممن كان يستخدمهم الملاك في

مقاطعاتهم سواء من الأحرار أو العبيد • وقد وجدت هذه الطبقة في
منازل أنحاء الإمبراطورية •

٢ - طبقة المزارعين الملك :

ويطلق عليهم أيضا اسم الفلاحين الملك وكان لهم كافة حقوق
الملكية في الأراضي التي كانوا يملكونها ويزرعونها • وتختلف هذه الطبقة
عن طبقة كبار الملك الإقطاعيين من ناحية حجم الملكية • وتشمل هذه
الطبقة من كانت لهم حقوق حيازة الأرض مثل المزارعين الذين كانوا
يزرعون الأرض المملوكة للدولة •

٣ - تنظيم الأسرة في الإسلام

يدل اتباع سياسة التحكم في عدد السكان على أن الوضع
الديموجرافي القائم لا يبعث على الرضا وأنه يمكن تحقيق وضع أفضل
باتباع هذه السياسة - ويمثل تنظيم الأسرة عن طريق ضبط النسل جزءا
لا يتجزأ من السياسة الشاملة للتحكم في عدد السكان ، والتي لا تهدف
الى منع زيادة السكان المستمرة ، وإنما تهدي الى التوازن بين الزيادة
السكانية والنمو الاقتصادي للإمة ككل • وقد تكون أهداف تنظيم الأسرة
كما يلي :

(أ) المحافظة على صحة النساء وجمالهن عن طريق مرور فترة
بين انجاب طفل وآخر •

(ب) الإبقاء على مسئولية الأسرة ضمن نطاق المقدرة المالية
للأبوين •

(ج) تجنب مسئولية إعالة أسرة كبيرة العدد عن طريق مورد دخل
غير مشروع •

ومن خلال الدراسة البسيطة التى تمت بها ، وجدت ان مسألة تنظيم الاسرة مسألة خلافية فى الاسلام . فهناك من يؤيد فكرة ضبط النسل وهناك فريق آخر لا يرى ذلك . وبدون الدخول فى تفاصيل هذا الخلاف، فاننى أود أن أحل هذه المشكلة تحليلًا هادئًا .

يقول المعارضون لتنظيم الاسرة أن الناس يلجأون الى ضبط النسل بدافع من الاعتبارات الاقتصادية لأن مشكلات القسوت والمكان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بميلاد الاطفال الجدد ، وهذا الدافع نفسه لتنظيم الاسرة ليس من الاسلام فى شئ . فالآية القرآنية الكريمة تقول « ولا تقتلوا اولادكم خشية اطلاق نحن نرزقهم واياكم » . ويؤسسون رأيهم على أن الله هو الخالق وهو الرازق ، وكل محاولة للتحكم فى النسل بطريقتة صناعية فانها تعتبر — لذلك — كفرا ببركته ونعمته . وهم يرون أن المشكلة العالية للطعام هى مشكلة غير طبيعية وستختفى قطعا اذا ما بذلنا جهدا صادقا . وبمكس ذلك ، فان المؤيدين لتنظيم الاسرة يعترفون بقدرة الابوين المادية واثرها فى اتباعهم لتحديد النسل . وفوق ذلك فانهم يردون على معارضى تنظيم النسل بأنهم لم يلتفتوا الى ما تعنيه الآية القرآنية الكريمة « أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . هذه الآية — طبقا لرأيهم — تنكر فكرة الجبرية وتؤكد حرية الانسان فى الاختيار . فحرية الارادة هذه هى التى تميز الانسان عن الحيوان وفيما يتعلق بالغريزة الجنسية فان هذا الدافع الطبيعى يخضع لارادة الانسان على عكس الحال عند الحيوان . ولذلك فانهم يرون بأن الانسان يمكن أن يسخر دوافعه الجنسية من أجل انتاج قوى عاملة بما يتلاءم مع حاجاته ومقدرته المالية .

كذلك واجه تنظيم الاسرة اعتراضا على أساس أن « العزل » الذى كان يحدث أيام الرسول كوسيلة للحد من النسل كأنه وسيلة غير اسلامية فالعزل كلمة عربية يقصد بها ابعاد الشئ . وهو فى العلاقات الجنسية يقصد به انزال السائل المنوى خارجا بعد عملية الجماع . وقد لقي

معارضة شديدة • فيروى عن أبى سعيد الخدرى قال: أصبنا سبائيا فكنا نعزل ، ثم سألنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن ذلك فقال لنا : « وانكم لتقطعون ؟ وانكم لتفعلون ؟ وانكم لتفعلون ؟ مامن نسمة كائنة الى يوم القيامة الا هي كائنة » • بهذا وبعض الأحاديث استشهد معارضو تحديد النسل كى يبرهنوا على أن أية محاولة للحد من زيادة السكان بطرق صناعية انما هي كفر بالله • بينما ساق المؤيدون لتحديد النسل عددا من الاحاديث التى تؤيد عملية « العزل » رويت فى الصحيحين عن جابر • ونظرا لتعارض الاحاديث المؤيدة والمعارضة للعزل أو تحديد النسل ، فاننى أرى اننا يجب أن نحكم على صحة هذه الاحاديث بأعمال الفكر بدون تمييز عقلى وهو « الاجتهاد » ، واضمين فى اعتبارنا آراء أكثرية المفسرين لأن التاريخ اثبت لنا عددا كبيرا من الاحاديث المزيفة وضعها مدعو النبوة والمناقضون واغتلطت بالاحاديث الصحيحة •

ويرى كثير من العلماء ان الاطفال ليسوا ملكا مشتركا للأسرة التى أنجبتهم لحسب ، وانما هم عدة المجتمع بأسرهم • بينما يزي كثيرون غيرهم أن الاطفال يمكن أن يصبحوا عبئا على المجتمع اذا لم ينالوا قسطا مناسباً من التعليم والتدريب وهى عملية باهظة التكاليف فى عصرنا الحاضر •

وللاحظ النقاد المحدثون لتحديد النسل أن التطورات الفعلية ناقضت « نظرية مالتس » التى تؤكد ان السكان يزيدون بمتواليات هندسية (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٨ - ١٦) بينما يزيد الغذاء بمتواليات عددية (١ - ٢ - ٣ - ٤) • ويقولون ان مالتس لم يكن يتوقع التطورات الثورية العظيمة التى كان لابد من حدوثها فى أساليب الانتاج الزراعى وفى مجال النقل الدولى فكل انسان لاياتى الى العالم بمعدة جائعة فقط ولكنه يملك ساعدين أيضا ، فالزيادة السكانية التى تعنى الزيادة فى الايدى العاملة تخلق امكانية لتقسيم العمل والتوزيع بطريقة أفضل • ومن هنا تصبح المشكلة ليست فى النسبة بين الغذاء والسكان ، ولكنها مشكلة التناسب بين الثروة والسكان •

ويرى النقاد أيضا أن اتفاق آلاف الروبيات على برنامج تنظيم الأسرة. إنما يمثل تبديدا واضحا للموارد ، وأن المجهود البشرى والوقت اللذين يبذلان من أجل الترويج لبرنامج تنظيم الأسرة كان من الممكن استغلالها بطريقة مثمرة من أجل التخفيف من وطأة الملل الاقتصادية التى يعانى منها الناس . وبالعكس يقول انصار تنظيم الأسرة بأن الهدف من تنظيم الأسرة ليس إيقاف النمو المستمر للسكان ، بل انه يهدف الى التحسين النوعى للقوة العاملة والمساعدة على التنسيق بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى .

ومن المتفق عليه ان تحديد النسل بطرق صناعية قد خلق مشكلة اجتماعية خطيرة تتعلق بالعلاقات خارج اطار الزوجية والتي أدت الى انتشار الزنا فى المجتمع وما يترتب على ذلك من زيادة عدد الاطفال غير الشرعيين ، وخصوصا فى الدول الغربية ، ولكن مؤيدى تنظيم الأسرة يرون أن ازدياد العلاقات غير الزوجية فى المجتمع لا يرجع سببه الى استخدام وسائل منع الحمل فحسب ، وإنما يرجع السبب أيضا الى انحطاط القيم الاخلاقية والروحية وتغير فلسفة الحياة .

وأخيرا وليس آخرا ، هناك الحجة التى تساق ضد تنظيم الأسرة ومؤداها أن الفئات الغنية والمتعلمة من المجتمع هى التى تهتم بتنظيم الأسرة لانهم أكثر احساسا بمستوى معيشتهم . فمع ارتفاع مستوى المعيشة أصبح من الصعب على الناس أن يحققوا دخلا مرتفعا الا فى مرحلة متأخرة من حياتهم . ومن هنا سيضطرون لتأخير سن الزواج . كذلك تقل لديهم الرغبة فى تكوين أسرة كبيرة ، لأن ذلك يعنى هبوط مستوى معيشتهم وسنجد التساؤل لدى الزوجين الشابين « طفلا أم سيارة » وغالبا ما يفضلون السيارة . ونتيجة لذلك سيقول عدد الاطفال لدى الاغنياء والمتقنين وهم الفئات التى يمكنها انجاب قوة عمالة فعالة عن طريق توفير افضل سبل التعليم والتدريب لابنائهم . وهذا بالطبع سيؤدى الى عرقلة تقدم المجتمع . وهذا فى الواقع اعراض خطيرة ضد تنظيم الأسرة برغم أن

انصاره يرون أن برامج تنظيم الأسرة إذا ما نفذت كما يجب ، فانها ستحد من المعدل المرتفع الحالي لزيادة السكان ، وسيساعد على تضيق الفجوة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي بما يعود بالخير على الشعب في نهاية الامر .

وفي الحقيقة ، ان الدولة الاسلامية عليها رسالة وواجب بأن تؤديه هذا الواجب هو تحقيق العدالة الاجتماعية . فاذا ما تسبب الانفجار السكاني في وجود عنق الزجاجة الذي يعوق تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية فان للدولة الاسلامية الحق في المعالجة بالطريقة المناسبة .

٤ - رأس المال في الاسلام

ان النظام الاقتصادي الاسلامي كما هو معروف يجب أن يتحرر من الفائدة . وفي مثل هذا النظام لا يسمح للفائدة بأن تمارس آثارها الضارة على العمالة والانتاج والتوزيع . ولهذا السبب احتل رأس المال مكانة خاصة في الاقتصاد الاسلامي . وفي الواقع ان رأس المال يأتي نتيجة بذل واستخدام الموارد الطبيعية . وهو على حد تعبير « فيكسل » كتلة واحدة مترابطة من قوى العمل المدخرة والأرض المدخرة والتي تتراكم على مدى السنين . ومن ثم ففي المجتمعات المتحررة من قيود الفائدة يختلف مفهوم رأس المال عنه في المجتمعات الرأسمالية .

ان رأس المال ينمو من المدخرات التي تمكن من انتاج السلع الرأسمالية . ولكن انتاج هذه السلع يتوقف على وجود نقيضين هما : التقليل من الاستهلاك العالي وتوقع زيادة الانتاج مستقبلا . وهكذا كما يطلق كينز يجب أن يتذكر مغزى قصة النمل « فتمتعة المد لا غنى عنها مطلقا لتبرير قبر اليوم » .

والسؤال الذي يثور الآن هو لماذا يمتنع الناس في ظل النظام

الاقتصادي الإسلامي المتحرر من الفائدة عن استهلاك جميع السلع الاستهلاكية المتاحة لهم • كاتباً مثل « مارشال » قرر أن سعر الفائدة يعتبر أحد العوامل التي تحدد حجم الادخار ، فكلما ارتفع سعر الفائدة أى كلما ازدادت المكافأة على الادخار كلما ازداد الميل للادخار والعكس صحيح •

ولكن كثيراً من الكتاب أمثال « لورد كينز » اثاروا الشك في وجود صلة بين سعر الفائدة وحجم الادخار • فمن رأيهم أن ارتفاع سعر الفائدة سيقلل من الانشطة الاقتصادية التي تؤدي بالتالى الى التقليل من حجم الاستثمار مما يسبب نقص مجموع الدخل النقدي الذي يسبب — ومع وجود نفس الميل الى الادخار — انخفاض في حجم المدخرات ، والحقيقة انه اذا تصرف الافراد منطقياً ، فانهم سيقبلون على الادخار طالما ارتفع سعر الفائدة • فارتفاع سعر الفائدة ، يعنى عائداً أكبر للمدخرات وبالتالي ولأسباب منطقية بحتة سوف يزداد اقبال الناس على الادخار • ولكن فما أكثر الدوافع التي تغري الفرد على الادخار ، فبدافع من التدبر وبعد النظر يمكن أن يدخر ليكون رصيذاً يقيه شر الطوارئ التي ليست في الحسابان أو يدخر لكي يعلم أطفاله في المستقبل أو يدخر ليزوج بناته — أو يدخر لمواجهة شيخوخته • أو يدخر ليصبح في عداد الاغنياء يوماً ما ويتمتع بنفوذهم وهيبته • وأخيراً فقد يكون مدفوعاً بروح البخل والامسك عن الانفاق على أى شئ، وهو دافع الجشع • وهذه الدوافع يمكن اجمالها فيما يلي : التدبر وبعد النظر والرغبة في التحسين والمشاعر الاسرية والزهو والجشع •

وفي المجتمعات الحديثة نجد أن جزءاً كبيراً من المدخرات يأتي من مؤسسات مثل الشركات المساهمة الرأسمالية • فالمستثمرون عن هذه المؤسسات يدخرون بدافع التدبر والانفاق على المشروعات •

ان النقطة التي نثيرها هنا هي أن رأس المال يمكن أن ينمو حتى في

ظل المجتمعات المتحررة من الفائدة • ولا يجب أن ننسى أن الاسلام يبيع الربح الذى يعتبر أيضا دافعا للادخار • وأكثر من ذلك فإن الاقتصاد الاسلامى وحده هو الذى يستطيع أن يستخدم رأس المال استخداما نافعا • لأنه فى ظل النظام الانتاجى الرأسمالى نجد أن مزايا التقدم التكنولوجى الذى حققه العلم تعود فقط على المجتمعات الغنية نسبيا والتى ترتفع بدخلها فوق مستوى الكفاف • أما من يعيشون عيشة الكفاف فقد حكم عليهم بأن يعيشوا فى الفقر الى الأبد حيث انه لا يمكننا أن نحقق تيارا متزايدا من الانتاج للغد دون أن نقلل من الاستهلاك الحالى • ولن نستطيع ذلك الا اذا كان دخلنا الحالى يزيد عن الحد الأدنى للبقاء • وهكذا نجد أن المجتمعات الغنية نسبيا تتمتع بمركز متفوق يتيح لها أن تزداد ثراء ، بينما نجد المجتمعات الفقيرة نفسها فى حلقة مفرغة من الفقر لا تجد منها مفرجا ، ولكن حتى الجماعات الغنية لديها من المشاكل ما لا يقل عن مشاكل الجماعات الفقيرة • فحيث تسود نظم الملكية الخاصة والمشروع الخاص ، فإننا نجد هناك اتجاها نحو التركيز الشديد للثروة فى أيدي حفنة من الاقلية الصغيرة ، وطالما ان الاستهلاك لا يزيد بنفس السرعة التى يزداد بها الدخل ، فلن يتحقق الشرط الثانى لتكوين رأس المال ونعنى به توقع زيادة الاستهلاك فى المستقبل بنسبه مساويه للزيادة فى الدخل • وهذا العنصر يوضح لنا بجلاء لماذا لا تجنى الجماعات الغنية نفسها من التقدم التكنولوجى الفائدة الكافية ، ولماذا تزداد البطالة بالرغم من كفاية الموارد لتشغيل جميع عوامل الانتاج المعطلة •

ولكن الاسلام يرمى مصالح الفقراء بفرضه مسئولية اخلاقية على الاغنياء لكى يرفعوا الفقراء وفى نفس الوقت ومع ان الاسلام يعترف بنظام الملكية الخاصة — ولكن بصورة مقيدة — فإنه يستتكر أى اتجاه لتركيز الثروة فى أيدي حفنة قليلة من الافراد • ومن هنا نجد القرآن الكريم يحث الاغنياء على انفاق أموالهم من أجل صالح المجتمع لأن الثروة يجب أن تتم المجتمع • قال تعالى :

« ... وانفقوا مما رزقناهم سرا وعلائية يرجون تجارة لن تبور »
وقال سبحانه « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » • وفى نفس الوقت
فان القرآن الكريم يستنكر التبذير فيقول الكتاب الكريم : « ولا تسرفوا
انه لا يحب المرفين » •

بهذه الصورة يعطينا الاسلام تسوية عادلة بين تناقضات تكوين رأس
المال التى تتمثل فى الاقلال من الاستهلاك الحالى وزيادة الاستهلاك فى
المستقبل ، ويسمح لرأس المال أن يؤدى دوره الحقيقى فى عملية الانتاج •

• — العلاقة الحديثة بين العمال ورأس المال وموقف الاسلام منها

طبيعة العلاقة الحديثة بين العمال ورأس المال :

ان الصراع بين العمل ورأس المال هو طريق العالم الرأسمالى •
ولذلك اقترن نمو منظمات العمال وأرباب العمل فى الاحقاب الاخيرة
بزيادة ملحوظة فى عدد الاضرابات واتساع نطاقها •

واذا كان الاضراب لا يعدو أن يكون امتناعا عن العمل بهدف
العودة الى نفس الوظيفة تحت شروط أحسن من تلك التى يعرضها رب
العمل وقت الاضراب ، فان هذا لا يؤثر فقط على المستهلكين والمنتجين
ولكنه يؤثر أيضا على العمال أنفسهم • فالمستهلكون سيتأثرون من جراء
الندرة المتعلقة فى عرض المنتجات مما يؤدى الى ارتفاع فى الاسعار •
أما المنتجون فسيتأثرون بسبب تعطل الانتاج • كذلك فان توقف العمل
بسبب الاضرابات يعنى بالنسبة للعامل أن يفقد عمله وأجره •

كذلك فان اغلاق أصحاب العمل لمصانعهم كرد على اضراب العمال
يعتبر نوعا من ايقاف نشاط المشروع بواسطة رب العمل بهدف فرض قرار
معين على العمال • وبالمطبع فان اغلاق المصانع سوف يؤدى الى توقف
الانتاج وخلق مشكلة البطالة • وهكذا فان الازمة الصناعية الناتجة عن

الاضرابات وأغلاق المصانع انما تضر بمصالح المستهلكين والمنتجين معا • ولا سبيل الى المبالغة في آثارها الاقتصادية الاجتماعية • وقد بذلت محاولات كثيرة لايجادتسوية دائمة بين العمال ورأس المال • ولكن — لسوء الحظ — فشل النظام الرأسمالى فى تحقيق نتائج هامة فى هذا الصدد •

ولكن ماركس — أبو الاشتراكية العلمية الحديثة — يقدم اعتراضا قويا ضد الموقف الرأسمالى من مشكلة العلاقة بين العمال ورأس المال • وقد وضع ماركس نظريته الشهيرة للقيمة وفائض القيمة متبعا فى ذلك سميث وريكاردو • وطبقا لنظريته فى القيمة — فان قيمة أى سلعة تعمل كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها • وهكذا فانه يرى أن رأس المال باعتباره تجسيدا لخدمات العمال السابقة هو « تجميد للعمل » فالرأسمالى يبيع السلع فى السوق بقيمة توازى كل الجهد المبذول فى انتاجها ولكن العامل يحصل فقط على حد الكفاف لمعيشته • وما زاد على ذلك هو الفائض الذى يدخل جيب الرأسمالى — وهذا يمثل مدى استغلال رأس المال للعمال — مما يؤدى فى النهاية الى فقر وتعااسة طبقة البروليتاريا • وسوف يجد العمال الوقت المناسب ضد مستغليهم وسيقتضون عليهم • وهكذا سوف يظهر مجتمع بلا طبقات مما يضع هذا للصراع الطبقي •

ولكن نبوءة ماركس بشأن هذه العلاقة بين العمال ورأس المال تتناقض معجى التطور الاقتصادى فى البلاد الرأسمالية المختلفة • وأكثر من ذلك — وبدون الدخول فى التفاصيل — يمكن القول أن نظرية القيمة نفسها ليست مقنعة على الاطلاق • لأنه ليس من الممكن أن نضع كافة العمال فى درجة واحدة — كما حاول أن يفعل ماركس وغيره • فالنظرية التى تعمل جانب الطلب كلية ولا تعترف بدور رأس المال الثابت فى انتاج فائض القيمة لا يمكن أن تحل مشكلة الصراع بين العمل ورأس المال •

ومن ناحية أخرى فان الاسلام لا يقر استغلال رأس المال للعمال ولا يقر القضاء على الطبقة الرأسمالية واقامة مجتمع لا طبقي • فالاسلام

يعترف باختلاف القدرات والمواهب بما ينتج عنه اختلاف أنصبة الناس في الرزق والمكاسب المادية . كما أنه لا يقر التطبيق الجامد للمساواة في توزيع الثروة الذي لا يتلاءم مع الحكمة من اختلاف الناس في مواهبهم وقدراتهم وطبيعي أن يعترف الاسلام بوجود العمال ورأس المال في المجتمع . أما المبدأ أن اللذان أرساهما الاسلام في هذا الصدد فقد وردا في القرآن والحديث ، وهما أن على العامل أن يبذل في عمله جهدا صادقا وعلى صاحب العمل أن يدفع له أجره كاملا .

السبب النفسي ووجهة النظر الاسلامية :

في ظل النظام الرأسمالي المعاصر — يؤمن العمال أن المحكمة والشرطة والسلطات الادارية الأخرى لا تنصفهم ويتقف دائما الى جانب أرباب العمل فإذا ما ثار نزاع أو ترددت الدعوة للقيام باضراب فانهم يأخذون جانب صاحب العمل الرأسمالي . فحقوق الملكية تبدو أكثر تقديسا من حقوق الانسان — وهذا أيضا يبقى عاملا سببا للصراع الاقتصادي .

أما في الاسلام فان الملكية التامة لكل شيء لله وحده . والانسان هو خليفة الله في أرضه ، وهكذا فانه يعترف بالملكية القانونية للفرد تحت التزام أخلاقي وهو أن جميع قطاعات المجتمع وحتى الحيوانات لها حق في المشاركة في الثروة . والواقع أن تكملة الالتزام القانوني بالتزام أخلاقي ينفذ طوعية واختيارا مبدأ يسود كل نواحي النظام الاسلامي . وأكثر من ذلك فان سيادة الدولة أيضا لله . واحتقا للحق فان المساواة بين الناس أجمعين امام الله أوجدت نوعا من الحكم الشرعي تميزت به الدولة الاسلامية عن باقي الدول العثمانية . وفي مثل هذا المجتمع الاسلامي لا تستطيع المحكمة أن تفسر القوانين على هواها . ولا يمكن للمجالس التشريعية أن تصدر أي قانون بمجرد موافقة الاغلبية . فالواقع أن السلوك العام للدولة يجب أن يقوم على أسس من تعاليم القرآن الكريم والسنة . وفي ظل هذا الوضع لا نجد الاستغلال أو المظالم . ولذلك فان

مصلحة العمال بل مصلحة الانسانية كلها ستراعى كأفضل ما تكون الرعاية

الاسلام ومصلحة رب العمل :

يهتم الاسلام كذلك بمصلحة أرباب العمل كما يهتم ايضاً بمن يساهمون بشكل ايجابى فى تحقيق الرفاهية للمجتمع . فمصلحة أرباب العمل — بل ومصلحة المجتمع ككل — يمكن حمايتها كأحسن ما تكون الحماية فى الحالات الآتية :

(١) اذا ماتصرف الموظفون — حكوميين كانوا أم صناعيين — بالخلاص وأمانة .

(ب) اذا عمل الموظفون بشعور عميق بكرامة العمل .

وإذا كان المجتمع الحديث منساقاً نحو المادية مع التجاهل المطلق للقيم الاخلاقية والروحية فى الحياة ، فانه من الصعب — بل من المستحيل — أن ينتسب العمال بروح التنكشف التى يتطلبها العمل والشعور بكرامة العمل . ومن الواضح أن هناك صراعاً أبدياً بين الطبقات فى المجتمع الحديث . فالاسلام يدعو الى نمو المجتمع بطريقة متوازنة ومن أجل ذلك يعتبر قيام علاقة طيبة بين السيد والمسود شرطاً جوهرياً . ولذلك سعى الاسلام الى اقناع الطبقة العاملة ككل بأن تعمل باخلاص وأمانة ويشعور عميق بكرامة العمل .

ومن هذا التحليل السابق يمكن ان نقول ان الاسلام حاول ان يوجد نوعاً من التسوية الدائمة بين العمال ورأس المال ، بأن أعطى مسألة العلاقة بينهما نزعة اخلاقية وبأن فرض التزامات اخلاقية على كل منهما ، جعلها جزءاً من العقيدة . وهنا أيضاً أثبت الاسلام تفوقه على الطمانينة التى لم تستطع التوفيق بين العمال ورأس المال فى الكيان الصناعى .

الفصل السادس

توزيع الدخل والثروة في الاسلام

١ - مقدمة

ان مشكلة توزيع الدخل القومي قد اثارت وما تزال تثير اوسع المجالات بين مختلف الفئات في المجتمعات الديموقراطية في الوقت الحالي، نظرا لأن الرفاهية الاقتصادية لجماهير الشعب تعتمد بصورة حيوية على الطريقة التي يوزع بها الدخل القومي . فالنظرة السليمة توحى بأن نظرية التوزيع يجب ان تعالج مشكلة توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات الشعب . كما يجب ان تكون في مركز يسمح لنا بتفسير الظاهرة السائدة وهي ان قلة من الناس غنية بينما السواد الأعظم يمانى من الفقر . ول سوء الحظ فان العرف جرى بين الاقتصاديين المحدثين على معالجة مشكلة التوزيع ليس باعتبارها مشكلة التوزيع الشخصي ، ولكن باعتبارها مشكلة التوزيع الوظيفي . والنظرية الحديثة في التوزيع هي نظرية تثمين الخدمات الانتاجية ، وفي هذا الصدد فان نظرية التوزيع لاتعدو أن تكون امتدادا للنظرية العامة للتثمين . ومشكلة التوزيع الشخصي ربما يمكن حلها اذا ما بحثنا في مشكلة ملكية عناصر الانتاج . اما نظرية التوزيع الوظيفي فانها تساعدنا في تحديد اثمان الخدمات التي تقدمها عناصر الانتاج المختلفة - كالارض والعمال والتنظيم .

ولكن في ظل الاقتصاد الرأسمالي يمكن للفرد ان يحصل على الربح

فهو باعتباره من العمال يحصل على أجر • وباعتباره رأسماليا فإنه يستطيع أن يحصل على الفائدة ، وباعتباره منظما فإنه يستطيع أن يشارك أيضا في الربح • والآن حان الوقت لبحث كيفية حصول الشخص على دخل من مصادر مختلفة وبصفات مختلفة في ظل النظام الاقتصادي الاسلامي ، وذلك بتحليل المكاسب التي تعود من الأرض — أى الربح ، ومن العمل — أى الاجور في المقام الأول •

٢ — الربح والاجور في الاسلام

بتدر معرفتي — لا يوجد أى دليل يبرهن على أن الربح بمعناه الاصطلاحي الحديث كان معروفا اثناء حياة الرسول — ومن المحتمل ان الاراضى لم تكن تعاني من الندرة ولكن الحاجة الى نظام ثابت ودائم للأرض ظهرت في عهد الخليفة عمر نتيجة لفتح العراق وسوريا وايران ومصر • ومن رأينا أن مفهوم الربح بشكله الصريح قد تطور ليس فقط كنتيجة للخطوة الثورية التي اتخذها عمر بتحريم شراء المسلمين للأراضى المفتوحة بل أيضا من إيقاف توزيع هذه الاراضى بين المسلمين وبذلك أتاح للسكان الاصليين أن يزرعوا اراضيهم مقابل دفع الخراج والجزية •

ولكن السؤال الرئيسى الذى يلح على اذهان كثير من الباحثين المسلمين وغير المسلمين ليس هو ما اذا كان مفهوم الربح قد تطور خلال عهد الخليفة عمر أو خلال العصور التالية في التاريخ الاسلامي — ولكن السؤال هو — ما اذا كان المعدل الثابت للربح الذى ظهر كمرادف للمعدل الثابت للفائدة قد أباحه الاسلام أم لا ؟ • وقبل أن نجيب على هذا السؤال يجدر بنا أن نناقش المفهوم الحديث للربح الاقتصادي بايجاز شديد • فطبقا لرأى ريكاردو • فإن الربح هو ذلك الجزء من انتاج الأرض الذى يدفع لاصحاب الأرض مقابل استخدام الممتلكات الاصلية غدير القابلة للتدمير • فالربح كما يرى ريكاردو — هو فرق القيمة — وهو الفرق بين الانتاج في أجود الاراضى والانتاج في أردأ الاراضى • والربح يمكن

أن يأتي أيضا نتيجة ندرة الاراضى من ناحية الطلب . وهكذا يملق
الاستاذ مارشال بقوله « التفرقة بين ريع التفاضل وريع الندرة هي تفرقة
مجازية » .

فالريع الذى يأتى من قطعة أرض يمكن أن يعتبر « ريع التفاضل »
إذا ما قارنا عطاها بقطعة أرض أقل مستوى ، وذلك عند زراعة كل من
القطعتين بنفس الادوات الانتاجية . ومن ناحية أخرى فإن الريع الناتج
عن نفس هذه المساحة يمكن أن يعتبر « ريع الندرة » ، الذى ينتج بسبب
ندرة العرض العام بالنسبة للطلب لهذا النوع من الاراضى . فالاراضى
الجيدة تغل قدرا كبيرا من ريع الندرة وذلك بسبب محدودية العرض العام
للالراضى بالنسبة للطلب العام عليها . وبالتبادل فإن الاراضى الجيدة
تحقق ريعا أكبر بسبب الفرق الكبير بين انتاجها وانتاج الاراضى الرديئة .
وفى الواقع أن جوهر مفهوم « الفائض » الذى تحققه وحدة معينة من
وحدات الانتاج ، علاوة على الحد الأدنى من الكسب الضرورى لحملها
على أداء عملها .

ويرتبط هذا المفهوم من الناحية التاريخية واللفظية ، ارتباطا وثيقا
بفكرة « هبات الطبيعة المجانية » التى يعبر عنها الاقتصاديون بلفظ
« الارض » فإذا كانت الارض لا تدين بوجودها للجهود الانسانية فإن
مجموع العائدات التى تغلها الارض يمكن أن يعبر عنه بلفظ « الريع » .
بالمعنى الاقتصادى على أساس انها من هبات الطبيعة التى لا يدفع شئ
فى مقابلها .

ولكن ليس هناك ثمة سبب لافتراض ان الريع يرتبط بالارض
وحدها ، فالوحدات الخاصة لعناصر الانتاج الأخرى كراس المال والتنظيم
والعمال يمكن أيضا أن تغل ريعا كلما كان عائدها أكبر من الضد الأدنى
للملزم لاستمرار ذلك العنصر فى وظيفته المالية .

الربيع والفائدة :

بالرجوع الى التساؤل عن الفرق بين الربيع والفائدة ، يمكن القول بأنه نظرا لعدم وجود عرف واضح فيما يتعلق بدفع الربيع ، فان كل الاسئلة التي تتعلق بالربيع لابد من فحصها بتطبيق الشريعة الاسلامية . وبالنظر من زاوية الشريعة الاسلامية ، فان دفع الربيع لا يبدو متعارضا مع الاخلاقيات الاقتصادية في الاسلام بسبب الفارق الكبير بين الربيع والفائدة . أما من الناحية السطحية فان كلا من الربيع والفائدة يبدوان كأنهما شيء واحد . لأنه يقال بأن الربيع يختص بالارض أو الممتلكات ، أما الفائدة فانها تختص برأس المال الذي يمكن تحويله الى أية ممتلكات أو أرضة . لذا فانه يقال بأن الحق في ملكية الارض لا يعنى حقا مطلقا في تأجير هذه الارض مثلما أن حق تملك النقود لا يعنى الحق في ممارسة الربا . وبرغم هذا التشابه الظاهري ، فان المعاملات والعائدات في كل من الحالتين يختلفان اختلافا كبيرا من نواح متعددة .

أولها أن الربيع يأتي نتيجة المبادرة الفردية والكفاءة ، وهو يتحقق بعد عملية محددة لايجاد القيمة ، لأن صاحب الممتلكات أو الارصة يظل مهتما بطريقة استغلال ممتلكاته . ولكن الامر يختلف بالنسبة للفائدة لأن الدائن لا يعبأ بطريقة استغلال القرض ما دام قد ضمن دينه والفائدة عليه .

ثانيا - أنه في حالة الربيع فان الجهد الانتاجي يكون ضروريا في عملية ايجاد القيمة لأن الجهد الاقتصادي يبذله مالك رأس المال عن طريق تحويله الى ممتلكات أو أرضة . وهكذا فان عنصر المنظمين يبقى واضحا ونشطا في انتاج أى سلع وخدمات ، أما الفائدة فقد تعوق عملية انتاج القيمة . وطالما أن الدائن لا يهتم باستغلال القرض ، فان عنصر المنظم يظل غائبا تماما .

ثالثا - فانه في حالة الربيع ، فان المالك لرأس المال نفسه يقرر نمط وحجم واستخدام الانتاج . ولذلك فانه يقتصر على استغلال محدد ذي غرض معين ، بينما في حالة الفائدة فان المالك الحقيقي لا يبدو مهتما باستخدام الاقتصادى لرأس ماله . ولذلك فان رأس المال يصعب عرضة لاساءة استخدامه .

رابعا - فان الربيع لا يدخل ضمن الثمن من بعض النواحي . فالقمح ليس غاليا لان الربيع قد دفع ، ولكن الربيع يدفع لان القمح غالى الثمن . أما الفائدة فانها تدخل ضمن الثمن وتعمق العملية الامتاجية ويتضرر المستهلكون الفقراء بشدة نتيجة لذلك .

وأخيرا - نظرا لأن عنصر الخسارة واضح جدا في حالة الربيع ، فان استغلال رأس المال من قبل المالك من أجل الحصول على الربيع لا يخلق أية طبقة عاطلة في المجتمع ، بينما عنصر الخسارة يختفى نهائيا في حالة الفائدة التى تستطيع أن تجعل الغنى أكثر غنى والفقير أكثر فقرا .

الأجور في الاسلام :

سننتقل الآن الى مسألة الأجور في الاسلام . ماهى الأجور ؟

انها تشير الى مايكسبه العمال ونستطيع أن ننظر الى الأجور من ناحيتين : الأولى النظرة النقدية ، والثانية النظرة غير النقدية . فكمية النقود التى يكسبها العامل للعمل خلال فترة من الوقت - ولنقتل - شهرا أو أسبوعا أو يوما ، انما تعنى الأجور الاسمية للعامل . أما الأجور الحقيقية التى تعتمد على قطاعات مختلفة مثل حجم الأجور النقدية ، والقوة الشرائية لهذه النقود ... الخ فيمكن أن يقال انها تتكون من كمية ضرورات الحياة التى يكسبها العامل فعلا من عمله . فالعامل يكون غنيا أو فقيرا ويحصل على أجر مجز أو بخس بالقياس الى القيمة

الحقيقة لا الاسمية لعمله ، كما يقول آدم سميث . والنظرية المقبولة
عموما عن الأجور هي النظرية الانتاجية الحديدية .

وطبقا لها فان الأجور تتحدد عن طريق التوازن بين قوى الطلب
والعرض . وبافتراض أن عرض العمال يكون في فترة طويلة ثابتا ، فان
الطلب على العمال - في ظل المجتمع الرأسمالي - يأتي من رب العمل
الذي يوظف العمال والعناصر الأخرى للإنتاج من أجل الحصول على
ربح .

وطالما أن الناتج الصافي للعمل أكبر من معدل الأجور ، فان
صاحب العمل سوف يستمر في توظيف وحدات أكثر وأكثر من العمال .
وبالطبع فانه سيتوقف عن توظيف العمال الإضافيين عندما تصبح
تكلفة استخدام العامل مساوية ، أو أقل قليلا في الواقع من الأضافة
التي سوف يسهم بها في قيمة الناتج الصافي الاجمالي . فصاحب العمل،
شأنه في ذلك شأن المستهلك الفردي ، يستأجر من العمال المحدد الذي
يعادل الناتج الحدي للعمال بالنسبة لمعدلات الأجور السائدة . والطلب
من جانب جميع أرباب العمل في مجموعه بالنسبة الى العرض المفترض
هو الذي يحدد الانتاج الحدي للعمل ككل ومعدل الأجور في السوق .

وهتى اذا سلمنا بالنظرية الانتاجية الحديدية التي تعرضت لانتقادات
كثيرة ، فانها لن تكون صحيحة الا في حالة المنافسة الكاملة . ومع ذلك
فانه من الناحية الفعلية فان المنافسة لا يمكن أن تكون كاملة . وقد
تندعم المنافسة بين أرباب العمل . فنحن نعرف ان العمل هو أول ما يبلى
من السلع ، ويقابل ذلك ان صاحب العمل في هذه الحالة يكون في وضع
مميز . ويقول الأستاذ مارشال « يجب ألا يغيب عن الذهن أن الشخص
الذي يوظف ألفا من الناس هو في حد ذاته مجموعة مؤلفة تماما يصل
مجموع أفرادها ألفا من الوحدات من بين المشتريين في سوق العمل ،

ونظرا لضعف مركز العمال في مجال المساواة ، فمن المحتمل أن يحصلوا في ظل الرأسمالية على أجور تقل كثيرا عن انتاجهم الحدى .

هذا الاستغلال للعمال بواسطة أرباب العمل شيء لا يعرفه الدين الاسلامى .

والحقيقة أنه في شرع المجتمع الاسلامى فان الأجر المناسب ليس امتيازاً ولكنه حق أساسى واجب الأداء بكل ماتملك الدولة من قوة، وما أن يتم ويتحقق هذا التوجيه لموقف الدولة حتى يصبح التثبيت الفعلى للأجور والصيغ الانتاجية مسألة تتعلق بالقضاء السليم . وفى كل دول العالم الاسلامى فان هناك حاجة أولية الى تأكيد المثاليات التقدمية التى يجب أن تحكم قوانين العمل ، والقول بمبدأ حقوق العمال المعترف به عالميا ومنها حق الحصول على أجر عادل والضمان الاجتماعى والمشاركة فى الربح ... الخ . وتطبيق هذه الحقوق لايعنى أن العمال لهم مطلق الحرية فى عمل أى شيء وكل شيء .

والدولة الاسلامية لها الحق فى مقاومة الأنشطة الهدامة للمجتمع من قبل العمال . وفى الواقع فان الاسلام يعمل على نمو المجتمع بطريقة متوازنة ، والذي يعتبر شرطاً لقيام تفاهم بين العمال ورأس المال . ونحن نعتقد انه اذا ماتشبع العمال وأصحاب العمل بالقيم الاسلامية ، فان تحريم الاضراب وغلق المصانع فى وجه العمال سسيكونان غير ضروريين ، فالمشكلة الأساسية التى تواجه الدول الاسلامية ليست هى كيفية تعقيد الاضرابات ولكنها كيفية احوال القيم الاسلامية فى العلاقة القائمة بين العمال ورأس المال .

الفروق فى الأجور :

عند هذه المرحلة يبدو من الضرورى أن نحل ما اذا كان الاسلام يعترف بالفروق فى الأجور ، حيث أن هناك افتراضاً ضمنياً حتى الآن

بأن جميع العمال يجب أن يتقاضوا نفس المعدل من الأجر ، غير أننا نشاهد في الحياة الواقعية فروقا شاسعة في الأجور . ويرجع هذا الى وجود عدم التجانس بين العمال ، الا أن هناك فرق بين من يعملون بفكرهم وبين من يعملون بأيديهم وبين العمال المهرة والعمال غير المهرة . على أن مستوى التوازن في الأجور لكل من هذه المجموعات يتحدد طبقا لقوانين العرض والطلب لكل مجموعة .

وقد تنشأ الفروق في الأجور أيضا بسبب وجود فروق في ظهور المميزات غير النقدية ، فبعض أنواع العمل أكثر قبولا ، أو هي أقل نفورا من غيرها ، وكثيرا ماتكون الفروق في تكلفة التدريب سببا للفروق في الأجور . وقد ترجع الفروق في الأجور الى مجرد الجهل والجمود . وعلى أية حال فإن الاسلام يعترف بتلك الفروق التي توجد بين مختلف مستويات العمال ، لأن القرآن يعترف باختلاف القدرات والمواهب مما يؤدي الى الفروق في الكسب والعائد المادى . فالاسلام لا يؤمن بالمساواة المطلقة في توزيع الدخل لأن أى تقدم اجتماعى بمعناه الحقيقي يتطلب اتاحة أقصى الفرص لتنمية الملكات والمواهب والتي تتطلب بدورها الاعتراف بمبدأ الفروق في الأجور وهذا المنهج الاسلامى في تحديد الأجر مع مراعاة المواهب والقدرات لهو واحد من أبرز الإضافات في سبيل تقدم الحضارة الانسانية . والشروط الأساسية التي وضعت في هذا الصدد سواء في القرآن والسنة تقوم على ضرورة أن يدفع أصحاب العمل للعمال أجورهم كاملة عن الخدمات التي قدموها - وأن يؤدي العمال أعمالهم باخلاص تام وبأحسن ما يستطيعون ، وأى مخالفة أو تقصير في تطبيق هذه الشروط ينظر اليه باعتباره قصور أخلاقي من جانب أصحاب الأعمال والعمال يحاسبهم الله عليه . أما في النظام الرأسمالى فإن أحدا لا يحاسبهم أيضا نجد أن الاسلام يثبت تفوقه على الطمانينة في معالجة أمور الدولة .

٣ — الربا والفائدة والربح

ان تحريم الاسلام للربا تحريم واضح ومطلق — وعلى قدر معرفتنا — فان احدا لا ينازع في ذلك ، ولكن الخلاف ظهر حول التمييز بين الربا والفائدة . فهناك مدرسة من الفكر تعتقد أن الاسلام حرم الربا وليس الفائدة ، تقابلها في ذلك مدرسة أخرى تعتقد انه ليس ثمة اختلاف أساسى بين الربا والفائدة . ومن هنا ، فان السؤال الاول الذى يجب الاجابة عليه هو معرفة ما اذا كانت هناك فروق بين الربا كما جاء في القرآن والفائدة في العالم الرأسمالى — ثانيا — اذا كان كلاهما شيئا واحدا ، فهل من الممكن اقامة مجتمع متحرر من الفائدة . وأخيرا وليس آخرا هناك سؤال يحتاج الى عناية خاصة ، وهو يتعلق بالفرق بين الفائدة والربح المادى .

الربا والفائدة :

لكى نعطي اجابة حول ما اذا كانت الربا والفائدة شيئا واحدا — يجب ان نعرف المعنى الصحيح للربا في اطاره التاريخى الصحيح . فالمعنى العقلاني لهذا اللفظ يعنى الزيادة أو النمو . هذا المعنى لايساعدنا في تحليلنا لأن أى زيادة يمكن ان تحصل عليها من التجارة مثلا أو الصناعة ليست محرمة — ولكن استخدام أداة التعريف «أل» في كلمة « الربا » يشير الى عادة الحصول على زيادة في قيمة الدين من المدين ، والتي كانت سائدة بين العرب ومعروفة لهم وقت نزول القرآن ومن الواضح أنه لا بد أن يكون كذلك لأن التحريم الذى يتعلق بالمعاملات اليومية للناس يأتى باللغة المألوفة لهم ، ونتيجة لذلك فان العلماء بصفة عامة يقبلون هذا المفهوم — ويجدر بنا أن نعرف أى نوع من الربا كان منتشرا بين العرب حينذاك . وقد حاول عدد من الفقهاء تعريف الربا في الجاهلية فيعرفه « مجاهد » (١٤٠ هـ) « الربا في الجاهلية والذى حرمه الله — هو عندما يقترض شخص من آخر مبلغا ويقول له أنا سوف

أعطيك أكثر إذا أعطيتني مهلة من الزمن » • وقال فيه الامام مالك (١١٩ هـ) « كان الربا في الجاهلية يتمثل عندما يعطى شخص قرضا لغيره لفترة معينة ، وعندما تنتهي المدة فإن الدائن يسأل مدينه فيما اذا كان سيرد الدين أو يزيد المبلغ ، فإذا دفع الدين تقبله وإذا لم يدفعه فإن قيمة الدين تزيد ، ويمنح المدين مهلة » • وقال فيه أيضا ابن جرير الطبري (١١٩ هـ) « في تفسير للآية الواردة في سورة البقرة ، ان الدائن يسمى « المربى » لأنه يضاعف قيمة الدين ، وفي تفسيره للآية الواردة في سورة آل عمران ، والتي يحرم فيها الله مضاعفة الفائدة مرتين أو أربع مرات قال « ان ذلك هو الربا في الجاهلية » - وهناك تفسيرات مشابهة عبر عنها الامام الرازي (٩٠٦ هـ) والبيضاوي (٦٨٥ هـ) • وطبقا للامام الرازي فإن الناس في الجاهلية كانوا يعملون على زيادة ثقتهم ويحصلون على الربا شهريا دون المساس بالمبلغ المدفوع أصلا ، وعندما يأتي وقت السداد يطالبون بالمبلغ الاصلى المقترض ، وعندما يعجز المدين عن الدفع ، فإن الدائن يزيد المبلغ لصالحه في مقابل اعطاء المدين مهلة من الزمن • وهذا ما كان يتبعه العرب في الجاهلية في معاملاتهم الخاصة بالفروض • وأخيرا يقول لنا البيضاوي « اذا كان شخص مامستحقا لدين بعد مدة معينة ، فإنه يستمر في زيادة مبلغ الدين الى ان تمتص كل ممتلكات المدين مقابل مبلغ بسيط اقترضه أصلا » • من كل هذه التفسيرات للعلماء في مختلف الأزمان ، يمكننا أن نقول ان الربا الذى كان سائدا فيما قبل الاسلام ، يتمثل في الزيادة التى تدفع على الدين الاصلى مقابل اعطاء مهلة من الزمن بحيث كان المدين يدفع في نهاية المدة ضعف المبلغ الذى اقترضه أو أكثر من ضعفه ، ومن هنا فأننا اذا حكمنا عليه بأى مستوى من مستويات الاخلاق الاجتماعية الاقتصادية فأننا نجد أن معدل هذا الربا كان مرتفعا جدا • وقد حرم القرآن الكريم الربا في قوله تعالى : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا • فمن جاءه موعظة

من ربه فانتهمى فله ماسلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . »

ونتكلم الآن عن الفائدة — فقد لاحظ « هابرلر » في كتابه « الرخاء والكساد » أن تفسير وتحديد معدل الفائدة مازال يثير خلافات بين الاقتصاديين تزيد عن أية خلافات أخرى تتعلق بفروع النظرية الاقتصادية الأخرى ، وسوف نرى فيما بعد أن كل نظريات الفائدة قد فشلت في أن تجيب على السؤال لماذا تدفع الفائدة ؟ وإن كانت الآراء تجمع على أن الفائدة هي الأضافة المحددة على رأس المال المقترض ، ويقال أن هذه الأضافة المحددة هي ثمن معقول (استخدام النقود في العمليات الانتاجية) . بينما معنى الربا الفائدة على قروض غير منتجة ، وهو ما كان سائدا فيما قبل الاسلام ، عندما كان الناس لا يعرفون القروض الانتاجية ، وتأثيرها على النمو الاقتصادي . غير أننا نرى أنه إذا كان هناك أى فرق بين الربا في القرآن والفائدة في المجتمع الرأسمالى فهو فرق في الدرجة وليس في النوع ، لأن الربا والفائدة يمثلان الزيادة في رأس المال المقترض . حقا ان الربا يعتبر نظاما بسيطا بالمقارنة الى الفائدة . ولكن تسمية الربا أو المزاباة باسم الفائدة لا يغير من خصائصه . ويجب علينا ان نأخذ كلمة « الزيادة » بمعنى نسبى لأن ما يعتبر زيادة معقولة اليوم يمكن ان يعتبر زيادة فاحشة في المستقبل ، وكانت كثير من الجمعيات التعاونية في الهند والباكستان تتقاضى فائدة تتراوح ما بين ١٢٪ الى ١٥٪ ، وفي ذلك الوقت كان ينظر الى هذه الاسعار باعتبارها معقولة . أما الآن فانها تعتبر فاحشة ، فتحريم الربا يعنى تحريم كل أنواع الزيادة الفاحشة على رأس المال المقترض مهما كانت التسمية التى تطلق عليها كالربا أو الفائدة أو كسب أو عائد رأس المال . وفي الواقع أن رأس المال المستثمر في التجارة يمكن ان يحقق زيادة تسمى بالربح وهو متغير بطبيعته ويحتمل الخسارة أيضا . ولكن رأس المال المستثمر في المصارف يحقق فائدة وهي محددة ولا تتضمن أية خسارة على الاطلاق . كذلك فإنه ليس صحيحا ما يقال أنه فيما قبل الاسلام لم تكن

القروض تمنح من أجل أغراض إنتاجية ، فهناك من الدلائل ما يشير الى ان يهود المدينة كانوا يقدمون المال ليس من اجل أغراض استهلاكية فحسب وانما من اجل التجارة أيضا . فوجود المضاربة أو المشاركة بالتوصية بين العرب لا يدل على ان الفائدة الانتاجية لم تكن منتشرة بينهم . وفي الواقع فان الفرق بين القروض المنتجة والقروض غير المنتجة هو فرق في الدرجة . فاذا كانت الفائدة على القروض الاستهلاكية هي شيء ضار فلا بد ان تكون الفائدة على القروض الانتاجية ضارة ، لانها تدخل في نفقة الانتاج ، وبالتالي في السعر ، والمستهلك هو الذي يتحمل في النهاية ارتفاع الاسعار . لذلك فأنا نجد في التحليل النهائي ان الربا في القرآن والفائدة في البنوك الحديثة وجهان لعملة واحدة . وبعد هذا التحليل فان السؤال الذي ينبغى الاجابة عليه هو لماذا تدفع الفائدة ؟

لماذا تدفع الفائدة :

لا توجد اجابة محددة واضحة على هذا السؤال ، فقد اختلفت آراء الاقتصاديين فيما يتعلق بنظرية الفائدة — فكثير من المفكرين القدماء كانوا ينظرون الى دفع الفائدة باعتبارها أمرا غير عادل . ويقارن أرسطو في كتابه « السياسة » النقود بالدجاجة العقيمة التي لاتضع بيضا ، ومن ثم فان قطعة النقود لا يمكن ان تخلق قطعة أخرى . أما افلاطون فهو يستنكر الربا في كتابه « القوانين » وقد كانت الامبراطورية الرومانية ضد تقاضى الفائدة في مراحلها الاولى ، ورغم ان الفائدة بدأت في الظهور مع ظهور الطبقة الرأسمالية ، فان الرومان فرضوا قيودا قاسية باصدار قوانين تحدّد معدلات الفائدة . وفي العصور الوسطى ، حرمت الكنيسة المسيحية دفع الفائدة . وكان تقاضى الفائدة مخالفا للقوانين والمبادئ العامة . وقد أوصى كثير من التجارين الاوائل بتحديد سعر منخفض للفائدة ، ولكنهم لم يطيعوا على السؤال لماذا تدفع الفائدة ؟

كذلك فان حجة التقليديين القائلة بأن معدل الفائدة يشجع على

زيادة الادخار ، أنتقدتها بشدة كثير من الاقتصاديين ومن بينهم كينز ، فهذا الاخير يرى أن مستوى الدخل وليس معدل الفائدة هو الذى يحقق المساواة بين الادخار والاستثمار ، وهو يرى ان الادخار لا يتوقف على الفائدة بقدر ما يتوقف على مستوى الاستثمار والعمالة . فالمنظرون — وليس المدخرون — هم الذين يمكن ان يخطوا بالتوازن ، كما انهم يمكن ان يحققوا ديناميكية النمو الاقتصادى . وهذا ما يفسر الزيادات الهائلة فى الادخار والتى حدثت فى القرن الحالى بالرغم من الانخفاض الشديد فى معدل سعر الفائدة .

وهناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين حاولت ان تجيب على هذا السؤال من جانب العرض — وقد كان « سينيور » هو أول من أشار الى ان عرض رأس المال أو الادخار ينطوى على تضحية أو تقشف . ولكن فكرة التقشف قد انتقدت بشدة على أساس أنها توحى بوجود قلق ايجابى ، بينما كثير من الاغنياء يدخرون دون ما تعلق أو انزعاج على الإطلاق . وقد أئندد الكاتب الاشتراكى « لاسال » آراء (سينيور) بقوله « ان ربح رأس المال هو أجرة التقشف » . وهذه الانتقادات هى التى جعلت « مارشال » يستبدل كلمة التقشف بكلمة « الانتظار » . وطبقا له « عندما يدخر الفرد فهو لا يحرم نفسه من الاستهلاك فى جميع الاوقات وإنما هو يؤجل الاستهلاك الحالى الى موعد آخر فى المستقبل . ومن ثم يجب أن يكون هناك بعض الدوافع التى تشجع على مثل هذا التأجيل أو الانتظار ، وهذا الدافع هو الفائدة . ولكن كل تأجيل للاستهلاك الحالى أو الانتظار للاستهلاك المستقبل لا يحتاج الى حافز الفائدة . وثانياً فإنه من المستحيل أن نوجد معياراً واحداً يحدد لنا سعر الانتظار . وفضلاً عن ذلك فان هذا التفسير يهمل جانب الطلب ، ومن ثم فهو جزئى وغير كامل .

وحتى نظرية الانتاجية فشلت هى الاخرى فى تبرير الفائدة . فالأؤيدون لهذه النظرية يعتبرون الانتاجية احدى الخصائص الكامنة فى

رأس المال ، تماما كما أن الأرض منتجة للمحاصيل • وهم يرون أن الفائدة توجد لان رأس المال يؤدي الى زيادة الانتاج الذي لايمكن ان يتحقق بدون رأس المال • ولا يوجد شئ يعارض القول بأن رأس المال منتج - ولكن ذلك لايفسر لماذا تعدد معدلا معيناً للفائدة ، فإذا كانت الفائدة تدفع بسبب انتاجية رأس المال لوجب ان تكون متغيرة ، حيث ان الانتاجية ذاتها تختلف من صناعة الى أخرى في نفس البلد الواحد في فترة معينة • وفضلا عن ذلك ، اذا كان رأس المال يساعد العمال على انتاج المزيد ، فكذلك من هذا الانتاج الاضافي يمكن ان ينسب الى رأس المال وما مقدار ما يمكن ان ينسب منه الى العمال طالما أن رأس المال بدون العمال لاينتج شيئا • بالاضافة الى ذلك فان القروض الاستهلاكية لا تعتبر منتجة ومع ذلك فالفائدة تدفع عنها • وليس من الواضح ، لماذا ندفع معدلا محددا لسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والتي قد تستخدم في مجموعات مختلفة من الاستهلاك • فالرجل الغنى قد يستخدم القرض في شراء سيارة ، بينما الرجل الفقير قد يستخدم القرض في الحصول على الاحتياجات الضرورية في الحياة • وفي الحقيقة فان كل نظريات انتاجية سعر الفائدة بما في ذلك نظرية الانتاجية الحديثة نظريات بلا ابعاد ، فلقد تجاهلت هذه النظريات على ما يبدو ان النظام الاقتصادي هو نظام ديناميكي ، فالمرکز المتوازن الجديد يفتل دائما مع التغيرات التي تحدث في الأذواق وفي السكان والادخار وفي انماط الاستثمار وتغيرات القيم ومستويات المعيشة ، وفي النشاط الاقتصادي ، وكل هذه المتغيرات ذات اتجاهات تراكمية ودائرية ولها ردود فعل الواحدة قبل الاخرى وتعمل في نطاق نظام مركب ، وأن اهمال تحركات هذه المتغيرات يعنى اغفال الحقائق الاساسية عن تغير النظام الاقتصادي •

كذلك ، فان المدرسة الاقتصادية الفمساوية وعلى رأسها « بوم باورك » قد استحدثت فكرة التفضيل الزمني في محاولة تبرير لماذا تدفع الفائدة ؟ • وعنده ان الفائدة تظهر لأن الناس يفضلون السلع الحالية

على السلع المستقبلية ، ولأن الاتساع المستقبل عندما يحكم عليه من وجهة نظر الحاضر فهو يعنى الخصم ، والفائدة هى هذا الخصم . وقد أورد لنا هذا المؤلف ثلاثة أسباب لتحديد لماذا يفضل الناس الاتساع المستقبل ، هذه الأسباب هى :

- (أ) عدم القدرة على تقدير المستقبل .
- (ب) الندرة النسبية للسلع الحالية بالمقارنة بالسلع المستقبلية .
- (ج) التفوق الفنى على السلع المستقبلية .

أما الاقتصادى الأمريكى « إيرفينج فيشر » فقد قبل الافتراضين الأولين « لبوم باورك » ولكنه انكر صلاحية الافتراض الثالث . وهو يرى أن التفضيل الزمنى يمثل الحقيقة الرئيسية فى نظرية الفائدة . فالفرد يفضل الدخل الحاضر على حساب الدخل المستقبل . وقد لاحظ فيشر أن التفوق الفنى للسلع الحاضرة هو محض تضليل ، وهو فى الواقع صورة بارزة لنظرية الانتاجية . وعلى هذا النحو تتسخها المغالطة التى تتضمنها .

وإذا كانت الموارد تتحول أكثر فأكثر من الاستخدامات الحاضرة الى الاستخدامات المستقبلية فسوف يكون هناك فائض نسبى فى التمويل للمستقبل ، وعجز نسبى فى التمويل بالنسبة للحاضر ، فالسلع الحالية سوف تصبح نادرة ، وسوف تزداد قيمتها عن السلع المستقبلية بغض النظر عن احتمالات سوء تقدير المستقبل . وقد انتقد لورد كينز هذه النظرية التقليدية على أساس أنه لا توجد أى حاجة لدفع مكافأة مقابل القيام بالادخار . فالناس يدخرون عندما يسمح لهم دخلهم ومستوى معيشتهم بذلك ، أو يدخرون لمواجهة الايام القاسية ، بهرف النظر عن المكافآت التى يمكن أن يحصلوا عليها من هذا الادخار . وبعبارة أخرى فالادخار يمثل عملاً لا ارادياً ، ومن ثم فلا حاجة لدفع أى مكافأة أو حوافز . وهذا مايفسر لماذا لا تنطبق نظرية « بوم باورك » ونظرية التفضيل الزمنى لفيشر على حالة المدخرات وخاصة فيما يتعلق بالدول المتقدمة . أما

النظرية التقليدية الحدية لسعر الفائدة هي لا تتجوز من هذا النقد الكينزي فهي تعتبر معدل الفائدة العامل الذي يحقق التوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة في الادخار . وكما ان سعر السلعة يتحدد بالضرورة عند النقطة التي يتساوى فيها العرض مع الطلب فان سعر الفائدة يتحدد بالضرورة عند النقطة التي يتساوى فيها حجم الاستثمار مع حجم الادخار . كذلك فان سعر الفائدة يتحدد بالضرورة عند النقطة التي تتعامل فيها كمية الاستثمار لذلك السعر مع كمية الادخار عند ذلك السعر ، ولذلك فان سعر الفائدة — طبقا للنظرية التقليدية الجديدة — يتحدد عن طريق عرض وطلب الاموال القابلة للاقراض . وجميع النظريات النقدية لسعر الفائدة — بما في ذلك نظرية الاموال القابلة للاقراض تبدو وكأنها تخطئ بين مشكلة التبادل الصرف وبين مشكلة التوزيع — فاذا كانت نظرية الاسعار تشير الى مشكلة التبادل ، فان نظرية الفائدة تشير الى مشكلة التوزيع قوة جديدة .

وأخيرا وليس آخرا سنتكلم عن مساهمة « كينز » في نظرية الفائدة . واذا كان هناك اتفاق عام على ان فكرة تفضيل السيولة عند كينز تقدم لنا متغيرا جديدا في النظرية التقليدية للفائدة ، فان هناك عزوفا عن قبول ادعاء كينز بان النظرية الجديدة تصل محصل النظرية التقليدية في سعر الفائدة . ومع أن نظرية كينز تتجاهل التأثير المزدوج لفكرتي الاقتصاد والانتاجية ، فان هذه النظرية تشبه الى حد ما نظرية باورك في سعر الفائدة . فان ما يسميه الاخير « باهتمام بخس تقدير المستقبل » وما يطلق عليه فيشر « التفضيل الزمني » يطلق عليه كينز « الميل للاستهلاك » . وكلاهما يفتقد في الواقع من انطباع شخصي يتمثل في تفضيل السلع الحاضرة على السلع المستقبلية . ان احدهما يعتبر الفائدة بمثابة علاوة على سعر السلع الحاضرة والاخر يعتبرها بمثابة مكافأة مقابل التنازل عن السيولة . والحقيقة ان كل هذه الافكار تعني نفس الشيء .

ومن هذا العرض الموجز لجميع النظريات في الفائدة ، يبدو أن

الاقتصاديين قد فشلوا في اعطاء اجابة حاسمة ودقيقة للسؤال « لماذا تدفع الفائدة ؟ » وبدلا من ذلك اكتفى بعضهم بشرح كيفية تمديد مداها دون ان يضع في اعتباره ان تحديد معدل الفائدة مقدما يؤثر في حركة الانتاج والنمو .

النظرية الاسلامية لرأس المال :

ان الاسلام ^{ينظر} يعترف برأس المال وبدوره في عملية الانتاج - كما يعترف بنصيبه في الثروة القومية فقط بمدى اسهامه فيها ، وتحدد هذه المساهمة باعتبارها نسبة مئوية متغيرة من الارباح المتحققة وليست كنسبة مئوية ثابتة من رأس المال نفسه . وبعبارة مصددة فان النظرية الاسلامية لرأس المال لاتعترف بالافكار التقليدية في الاقتصاد والانتاجية فحسب ، بل تعترف أيضا بالافكار الكينزية المتعلقة بتفضيل السيولة ، حيث انه في الاسلام ، يعتبر رأس المال منتجا بمعنى ان العمال بمساعدة رأس المال ينتجون أكثر مما ينتجون بدونه . وهكذا فان الارباح المسموح بها في الاسلام هي نتيجة للاستثمار في الانتاج . فمدافع الربح هو الذي يجعل شخصا ما يقبل على الادخار والاستثمار ، وبذلك يؤجل الاستهلاك الحالي الى موعد آخر في المستقبل ، ومن ثم فان النظرية الاسلامية لرأس المال هي أكثر واقعية وأكثر شمولا وأكثر اخلاقية من النظريات الحديثة في رأس المال ، فهي واقعية لان انتاجية رأس المال المعرضة للتغير ترتبط فيها بواقع الانتاج الذي يفترض بأنه يتحرك في الاطار الديناميكي للنمو أو هي أكثر شمولا لانها تراعى جميع المتغيرات المؤثرة مثل السكان والاختراعات والعادات والأذواق ومستويات المعيشة وتختلف الزمن . وهي أخيرا نظرية اخلاقية لأن نصيب رأس المال المتغير في الدولة الاسلامية يجب ان يكون عادلا ومتساويا ومتحررا من استغلال عناصر الانتاج الاخرى التي تساهم في خلق الثروة القومية - ولذلك فانه في الكيان الاسلامي الاجتماعي ، لا يسمح للفائدة الثابتة على رأس المال بأن تمارس آثارها الضارة على الاقتصاد ، وبعبارة أخرى ، فالاسلام يؤمن بمجتمع متحرر من الفائدة .

والسؤال الذى يثور الآن هو : هل هذا ممكن ؟؟ دعنا نحاول الاجابة
على هذا السؤال الهام .

امكانية وجود اقتصاد متحرر من الفائدة :

ان القيم الاقتصادية الاسلامية الحققة لم تجرب بطريقتة سليمة
حتى الآن فى العالم الاسلامى الحديث ، ومع ذلك فان هذه القيم لم تفقد
قوة حجتها واقناعها مع مرور الزمن ، لأن الاسلام لا يبيح مرور الزمن ،
ومن هنا نجد أنه رغم ان اساسيات القيم الاقتصادية الاسلامية سوف
تبقى صالحة لكل العصور ، فان التفاصيل يمكن ان تتغير عن طريق ممارسة
الاجتهاد . وفى اعتقادى انه فى المجتمع الحالى ، من الممكن ان نكون
اقتصادا متحررا من الفائدة . ولذلك فاننا نعتقد بأنه من الممكن حتى فى
عصرنا الحالى اقامة كيان اقتصادى متحرر من الفائدة ، وهو كيان سيكون
بالتاكيد أفضل مما يسمى بالنظام الاقتصادى الرأسمالى والاشتراكى .
فالاقتصاد المتحرر من الفائدة فى الاسلام سوف يحقق الحد الاقصى
للانتاج بأبغائه على واقع العمل من خلال حافز الربح وبذلك يحتفظ
بواحدة من السمات الاساسية فى النظام الرأسمالى . ومن ناحية أخرى
سوف يضمن توزيعا عادلا للدخل القومى . وذلك عن طريق تحرير الفائدة
الثابتة على رأس المال وعدم السماح بنمو الطبقة الرأسمالية فى الاقتصاد،
وبذلك يحقق الاسلام ما يدعو اليه النظام الاشتراكى .

وليس هذا مجرد حل وسط ، فالاقتصاد المتحرر من الفائدة كما
اقترحه الاسلام أكثر من مجرد حل وسط بمعنى أنه يعتبر الانسان كائنا
حيا اجتماعيا اخلاقيا كاملا ، وليس مجرد مخلوق اقتصادى . وهو يقدم
لنا نظاما متناسقا الى حد يمكن الانسان من ان يحقق كسلا من قيمه
الروحية وقيمه الدنيوية ، ويفضل عزيمة الانسان وتصميمه نجد لدينا
الاقتصاديين الرأسمالى والاشتراكى يتعايشان رغم ما بينهما من تعارض
متناقض تام . والافتقار التام الى هذا العزم والتصميم هو السبب فى أن

أيا من الدول الإسلامية لم تحاول في أى وقت من الاوقات اقامة نظام اقتصادى متحرر من الفائدة ، وإذا كانت القوانين في كثير من الدول الإسلامية تجيز دفع الفائدة فإن هذا دليل على انها ماتزال تخضع لتأثير الرأسمالية السيء على نحو ما ، فالواقع ان الاقتصاد المتحرر من الفائدة أن ينجح الا اذا نبت من ايمان المجتمع به ولم يكن مفروضا عليه من الخارج . ولذلك يجب بذل جهود مخلصه وشريفة لتعليم الناس قيم الاسلام . لان أى تنظيم أو نظام انما يعكس أفكار الانسان السائدة في فترة معينة من الزمن ، ومن ثمفانه من البلاءة أن تقدم أية دولة اسلامية على تنفيذ مبادئ النظام الاقتصادى المتحرر من الفائدة في اطار النظم القائمة حاليا ، دون أن يسبق ذلك غرس الروح الإسلامية في النفوس . وبغير ذلك فكأننا ننشئ بناء لجامعة ضخمة دون أن توفر لها المدرسين ، ولكن عندما تصبح الدولة الإسلامية في مركز يسمح لها بغرس روح الاسلام وفلسفته ، يمكنها أن تمشي قدما في سبيل تنفيذ مشروع اقامة نظام اقتصادى متحرر من الفائدة . ومن الضروري عند هذه المرحلة ان نشرح السبب في ان الاقتصاد المتحرر من الفائدة أفضل من الاقتصاد الذى يعتمد على الفائدة ، ونحن نقترح مناقشة هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية :

(أ) الفائدة والرأسمالية .

(ب) الفائدة والعلاقة بين الادخار والاستثمار .

(ج) الفائدة والبطالة .

(د) الفائدة والكساد .

(هـ) الفائدة ونعمة الموارد .

(و) الفائدة ومشكلة نظام الديون .

(ز) الفائدة والبلاد المتفلة .

(ح) الفائدة والسلام العالمى .

(١) الفائدة والرأسمالية :

تعتبر الفائدة في التحليل النهائي هي السبب في نمو الرأسماليين في المجتمع ، أما في المجتمع الاشتراكي ، فلا مجال لدفع الفائدة لأن كسل الادخارات هي ادخارات جماعية تقوم بها الدولة قبل ان يتم توزيع الدخل بين العمال . وفي الاقتصاد الرأسمالي اللا مخطط توجه الادخارات من خلال اغراءات الاوراق المالية والفائدة بصفة عامة لتكوين رأس المال سواء على مستوى الفرد أو المشروع أو الحكومة . ويبدو ان ظهور هذه المجموعات من الافراد ترجع أصوله للصدفة التاريخية الى حد كبير حيث انهم هم الذين بدأوا بمض الانشطة الاقتصادية التي لقيت نجاحا والتي تميل بدورها الى احداث تأثيرها بطريقة تراكمية ودائرية بحيث تتفاعل مع بعضها البعض في نمط معقد من النمو الاقتصادي . وعندما تستثمر هذه الطبقة القوية من الرأسماليين رؤوس اموالها بالاضافة الى أموال الناس الاخرين فانها تحصل لنفسها على نصيب الأسد من الانتاج . ان الرأسمالي بعد ان يرضى المساهمين الحقيقيين في رأس المال باعطائهم سندات ونسبة ضئيلة من الفائدة يصبح حرا في تنظيم توظيف رأس المال ويستولي على كل ما يحققه من عائد ، وغالبا ما يكون ذلك على حساب العائد المباشر لنفس عناصر الانتاج التي وضعت اموالها امانة في يديه . ومن خلال عملية الانتاج تصبح الطبقة الرأسمالية قوية جدا بحيث تسيطر على كل قطاعات الحياة . وهي تفسد الحياة الاجتماعية لانها تجعل الانسان أنانيا مزهوا بنفسه حيث ان كل نشاط يكون الدافع اليه هو الحصول على النقود فقط . وهي تفسد الحياة الاقتصادية لأن الرأسماليين عن طريق سيطرتهم على جميع وسائل الانتاج لايتورعون في سبيل الحصول على أكبر قدر ممكن من الارباح عن خلق طلب غير طبيعي على سلع ضارة للغاية مثل الخمر والسجائر . . الخ فحسب وانما يعملون أيضا على تكوين احتكارات وكرتيلات . وعندما يحاول السياسيون تحت وطأة الضغط الشعبي الشديد للتقليل من سيطرة الرأسماليين بمختلف

الاجراءات ومن بينها الضرائب التصاعدية ، فان الرأسماليين قادرون على التخلص منها عن طريق التهرب من دفع الضرائب أو التخزين أو السوق السوداء أو غش المنتجات التي هي من ضروريات الحياة نفسها . وأخيرا فان الرأسماليين يفسدون الحياة السياسية في الامة من خلال سيطرتهم الديكتاتورية على الحياة الاقتصادية للامة . ففي البلاد الرأسمالية الحديثة نجد أن التنافس على منصب الرئاسة عملية باهظة النفقات ، وبالرغم من الضغط الشعبي فان السياسيين لا يبد لهم من ممالاة الطبقة الرأسمالية والتعاون معها ، وفي مثل هذا النظام لا يمكن سوى لرأسمالي أو شخص يسانده الرأسماليون ان يجرؤ على خوض معركة الوصول الى منصب سياسى أو تقلده ، ولذلك فان الجماهير المتعسة الفقيرة في المجتمع تعيش في بؤس غير انساني وتترك تحت رحمة الرأسماليين .

ان المجتمع المتحرر من الفائدة والذي ينادى به الاسلام هو الحل الوحيد الذي يخفف مما يمانيه البشر في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي ، اذ أن جانبا كبيرا من الاقتصاد سوف يخضع لتخطيط الدولة — كما ان جزءا كبيرا من الادخارات سوف يتمثل في شكل ادخارات جماعية تقوم بها الدولة من أجل مصلحة الناس وحدهم ، ولن يعترف بنصيب رأس المال الا من خلال فكرة الربح العادي — وبهذه الطريقة يتم القضاء على طبقة الرأسماليين غير الطبيعية . كما يتم تطهير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بروح التعاون وهسن الفية .

(ب) الفائدة والعلاقة بين الادخار والاستثمار :

يقال ان غياب الفائدة سوف يؤدي الى عدم تعبئة الادخارات لأجل تكوين رأس المال . ولهذا فان الحاجة الى رأسمال يعطى فائدة نشأت مع نمو الصناعات الضخمة والتجارة الواسعة النطاق ، ولقد وجه كينز أعنف الانتقادات الى هذا الرأي حيث انكر ان الادخارات على هذا النحو لاحتياج أى تشجيع في شكل الفائدة ، فأغلب الادخارات هي ادخارات

اجبارية في طابعها وهي بذلك لا تحتاج الى أية مكافأة خاصة عن طريق الفائدة . وحتى اذا سلمنا بأن معدل الفائدة يؤثر الى حد ما على الادخار الجدى ، فان التفسير التقليدى الحديث يعطله افتراض ثبات الدخل . وقد حاول كينز ان يثبت ان الادخار والاستثمار متعادلان دائما وبالضرورة وان هذا التعادل يتحقق عن طريق التغيرات فى مستوى الدخل الناشئة عن الاستثمار .

وحتى فى غياب حافز الفائدة فمن المحتمل ان يزداد الادخار والاستثمار وان يزداد الدخل بالتالى ، ويرجع ذلك الى اغراء حد الربح المرتفع من ناحية ، كما يرجع الى ضالة احتمال الخسارة من ناحية اخرى . ونظرا للاسهام المباشر من جانب الناس فى عملية الانتاج فان عائد الاستثمار من المحتمل ان يكون مناسباً وعادلاً دون ان يحصل الرأسمالى على نصيب الاسد منها . ومن ناحية ثانية فان توسيع نطاق عملية اتخاذ القرارات على هذا النحو بحيث يسهم فيها عدد كبير ، سوف يقلل من احتمالات الاستثمار غير الحكيم والمحفوف بالمخاطر مما يقلل من خطر الخسارة الى الحد الأدنى . وأكثر من ذلك فمن المؤكد ان انتاج السلع والخدمات — مع مراعاة المنفعة الاجتماعية فى ظل تخطيط الدولة القائم على التعاون بين الناس — سيكون أفضل كثيراً من الانتاج غير الموجه للسلع والخدمات فى ظل النظام الرأسمالى .

(ج) الفائدة والبطالة :

قد يبدو غريباً بالنسبة لكثير من المفكرين المحدثين الذين تسيطر الآراء الرأسمالية على تفكيرهم ان الفائدة تعترض طريق الاستثمار الكامل للموارد وبذلك تخلق البطالة فى المجتمع ، فهي تخلق البطالة سواء من وجهة نظر العرض أو الطلب على الاموال المستثمرة . وحتى لو سلمنا بأن السعر الحقيقى للفائدة (وليكن ٥٪) يشجع المخبرين الحديين على الادخار فان هذا يعنى ان هذه الطبقة من المخبرين لن

تشارك في أى نشاط يدر عائدا يقل عن السعر الجارى للفائدة (وليكن ٥٪) ولذا ليس من الممكن مع وجود الاقتصاد الرأسمالى ان تستغل خدمات هذه الطبقة من المدخرين والتي لايفترض فيها ان تساهم في العمليات الانتاجية .

وبالمثل فان الطلب على رأس المال يتحكم فيه ما يغله الاستثمار من ربح بالنسبة لسعر الفائدة . فرجل الاعمال — واضعا امكانياته ووسائله نصب عينيه — سوف يدفع باستثمارات أمواله الى الحد الذى يبدو له أنه قد بلغ به الربح الحدى لرأس المال ، هذا الحد ليس نقطة ثابتة ولكنه عبارة عن خط حدود يقطع كل خطوط الاستثمار الممكنة الواحد بعد الآخر ويتحرك بطريقة غير منتظمة في كسل الاتجاهات متى كان هناك هبوط في سعر الفائدة يمكنه من الحصول على رأس مال اضافي . ويتبع ذلك ان الفائدة تعوق الاستثمار في الانتاج كما ان الكفاية الحدية لرأس المال نفسه يضعفها سعر الفائدة .

وقد لاحظ كينز في كتابه « النظرية العامة » أن سعر الفائدة على النقود يلعب دورا خاصا في وضع حد لمستوى العمالة طالما أنه يحدد المستوى الذى يجب ان تبلغه الكفاية الحدية للارصدة المالية اذا اريد انتاجها من جديد .

(د) الفائدة والكساد :

ان الطبقة الرأسمالية لا تبذل أى مساهمة فعلية في الانتاج ومع ذلك فهي تنمو وتغتنى ليس فقط على حساب عناصر الانتاج الأخرى وانما أيضا على حساب الطبقات المستهلكة الفقيرة . انها طريقة واضحة سافرة للدخل غير المكتسب تثير سخط العامل الذى يعتبرها وسيلة لحرمانه من جزء من عمله ، ويمتد الاستغلال أيضا الى المستهلكين ، حيث ان الفائدة تدخل في حساب تكاليف الانتاج وبذلك تعوق الانتعاش عندما يصيب

الكساد التجارة والصناعة والمعاملات • وقد اوضح لنا •س• ميتشل في معرض شرحه لتعاليم فبلن ، كيف تلعب الفائدة دوراً حيويًا في أحداث الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي • فهو يقسول انه في أوقات الرخاء ، ترتفع الاسعار وتزداد الارباح ويقترض رجال الاعمال كما يشاءون ويوسعون نطاق انتاجهم ولكن مثل هذا الانتعاش فيه ما يقضى عليه • فالضمان الحقيقي للقروض يتمثل في صافي العائد المنتظر محسوبا بالسعر الجارى للفائدة ، وعندما يرتفع سعر الفائدة ، وهو ما يحدث في اوقات الانتعاش فان القيمة الرأسمالية لدخل صافي معين تنخفض وتصبح القروض بالتالى اقل ضمانا وأمنا • وأكثر من ذلك فان العائد الصافي في كثير من الحالات يكون اقل مما كان متوقعا في غمرة التهاؤل الذى كان سائدا في أيام الرواج والازدهار الجديد • اذ لايمكن أن يستمر ارتفاع الاسعار الى ما لا نهاية ، حيث ان التكاليف سوف تزداد وهذا ما يؤثر على الارباح ، كما أن احتياطي البنوك سوف يقل وهذا يجعل من الصعب تحقيق أرباح اضافية • وعندما نضيف الارباح المتضائلة الى الفائدة المرتفعة فان الدائنين يصابون بالقلق والتوتر ، وفي مثل هذا الموقف المتوتر ، فان الارتباك الذى تعاني منه قلة من المؤسسات البارزة سوف يطيح بالكيان غير المستقر والذي كان يبدو صرعا مهيبا ، ويبدأ الطلب على السيولة وينتشر بسرعة الى رجال الاعمال الذين يتعرضون لضغط لكي يدفعوا فيضغطون على مدينيهم لكي يوفوا بالتزاماتهم • وهكذا فان الانتعاش والازدهار ينتهى الى أزمة يعقبها الكساد •

(ه) الفائدة ونذرة الموارد :

يقال أن الحاجة الى دفع الفائدة تنشأ من ندرة الموارد لاسيما اذا استخدمنا الموارد الرأسمالية في انتاج مجموعة معينة من السلع والخدمات مغايرة من سحبها من انتاج مجموعة أخرى ولذا يقال أن نظرية سعر الفائدة ليست عديمة الجدوى حتى في الدولة الاشتراكية ، وهذا

المنطق خداع لان الاسلام يعترف بنصيب رأس المال في العمليات الانتاجية . ولكن الذى لا يقره الاسلام ويصده فهو ذلك العائد الثابت لرأس المال بغض النظر عن اسهامه في الانتاج . ونظرا لأن الموارد ليست عديدة فإن الدولة لها الحق في تخصيص مواردها الكليّة بين مختلف المجالات بطريقة تنازلية تراعى فيها مقدار الربح في كل منها .

فالمشروعات التي تحقق الحد الاقصى من العائد يجب أن تكون لها الأولوية على أن يخصص فائض الموارد للمشروعات التي تأتي في المحل الثانى في سلم الربحية . ومن المؤكد عمليا أن كل الموارد سوف تستنفذ قبل أن يتم تنفيذ كافة المشروعات المعدة . وفي مثل هذا الاقتصاد تتوافر جميع الاحتمالات لتحقيق أقصى استغلال للموارد والوصول الى الحد الاقصى للعمالة . والحقيقة انه اذا زاد ثراء الامة نتيجة الاستخدام التام لمواردها ، وإذا اقترن ذلك بنمو ثابت أو متناقص في عدد السكان فإن ميلها للاستهلاك سوف ينقص ، كما أن نسبة الدخل التي تنفق في الاستهلاك تميل الى التناقص بينما تميل نسبة الادخار الى الازدهار مع زيادة الدخل الاجمالي .

ومن المحتمل أن يؤدي ذلك الى اضعاف الطلب الاستهلاكي الحالى وكذلك اضعاف الطلب على الاموال المخصصة للاستثمار . ومن ثم فإن سعر الفائدة من المحتمل أن ينخفض حتى يصل الى الصفر في مجتمع منظم تنظيما جيدا . وفي مثل هذا الاقتصاد يوجد مجال كبير لكسب المال بواسطة المشروعات . وكما لاحظ كينز فإنه على الرغم من أن صاحب الربح سوف يخفى ، فسوف يظل هناك مجال للمشروع والمهارة في تقدير الموائد المنتظرة والتي قد تختلف حولها الآراء . وهذا القول يتعلق أساسا بسعر الفائدة الصافي بصرف النظر عن أى احتمال للمخاطر أو ما شابهها ، ولا يتعلق بالعائد الاجمالي للارصدة بما في ذلك العائد بالنسبة للمخاطر ، وهكذا نجد أنه ما لم يثبت السعر الصافي للفائدة عند رقم سالب ، فسوف يبقى هنالك عائد للاستثمار الماهر في الأصول

الشخصية التي يكتنف الشك عائدها المنتظر شريطة أن يكون هناك قدر من العزوف عن خوض المخاطر ، وسوف يتحقق أيضا عائد صاف من مجموع هذه الاصول خلال فترة من الزمن . ولكن ليس من غير المحتمل في مثل هذه الظروف ان التلطف على الحصول على عائد من خلال استثمارات مشكوك فيها سوف يزداد بدرجة تحقق عائدا كليا سلبيا في المجموع . وقد سبق أن أشرنا انه في المجتمع الاسلامي المتحرر من الفسائدة فان امكانية مثل هذا العائد الصافي السلبى تصل الى حدها الأدنى بسبب الجهود التعاونية المشتركة التي تبذلها جميع قطاعات الاقتصاد .

(و) الفائدة ومشكلة خدمة الدين :

ليس من الصعب ان نبين ان سعر الفائدة يعتبر عائقا في سبيل التنمية الجيدة في العالم . فما تزال مشكلة تقديم الديون تمثل لغزا يواجهه البلاد النامية مثل باكستان واندونيسيا والهند وغيرها . ومن المتفرق به عالميا ان القروض والمساعدات تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في جميع البلاد المتخلفة ، ولكن في التحليل الاساسى نجد ان القروض تقتضى تصدير الموارد من البلاد المقرضة بمقدار يعادل حجم القرض بالاضافة الى الفائدة ، اذا كان القرض محملا بفائدة . وبالتالي فان القروض الاجنبية تثير تساؤلات حول قدرة الدول المقرضة على التصدير الى الدول المقرضة للحصول على النقد الأجنبي الضرورى . ولا تنتهى القصة عند هذا الحد ، فارتفاع سعر الفائدة يعنى أيضا ارتفاع أسعار القروض — وقد بدأت الدول المقرضة تكتشف ان ارتفاع أسعار الفائدة يبتلع الجانب الاكبر من أى تمويل جديد يمكنها أن تحصل عليه . وعلى سبيل المثال فان باكستان دفعت حوالى ١٠٩ مليون دولار لاجزاء الكونسوريتوم صاحب القرض بشكل فوائد واستهلاكات والتي تكون أكثر من ربع النفقات من موارد الكونسوريتوم في عام ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ، أما الهند بما عليها من ديون ضخمة في الخارج فهي مهددة باستنزاف

طاقاتها الاقتصادية — مجرد تسديد فوائد الدين الحالي وعليها أن تسير بأقصى سرعة لكي تظل في نفس مركزها الحالي ، ومن هنا نجد أن مشكلة دفع الدين مصدر قلق كبير لجميع البلاد النامية مثل الباكستان والتي تعتمد على جانب كبير من المعونة الدولية ، والمرجح أن القروض المخصصة للتنمية بدون فوائد سوف تعمل على تحسين النمط الحالي للتجارة العالمية والانتاج العالمي والتعاون العالمي . وكنتيجة لذلك يحتمل حدوث تحسن كبير في الوضع الاقتصادي للبلاد الأقل تقدماً إذ أن قروض التعمير أو التنمية بدون فوائد ستؤدي على المدى الطويل الى توسيع قاعدة الانتاج وامكانيات التصدير في الدول التي تحصل على هذه القروض مما يزيد بالتالي من قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية . ان النمط الجديد من التجارة الدولية والاستثمار من خلال التعاون ، والذي سوف يسجل في حسابات موازين المدفوعات سوف يحدث تعديلاً بالنسبة للفترات اللاحقة ، ليس فقط في البلاد التي تحصل على هذه القروض وانما أيضاً في البلاد التي تعطي هذه القروض وغيرها من الدول . وهكذا فان الإنسانية ككل سوف تحصل على الحد الأقصى من الخير من جراء الاستخدام الامثل للموارد الانسانية والطبيعية التي منحها الله للبشرية .

(ز) الفائدة والبلاد المتخلفة :

ان كافة البلاد المتخلفة بصفة عامة والبلاد الاسلامية بصفة خاصة يمكن أن تتحول الى الاقتصاد المتحرر من الفائدة على مراحل مخططة تخطيطاً جيداً نظراً لافتقارها الى نظام متطور متكامل للنظم المالية . ومن المعترف به أن التدفق الكمي للأموال على المجالات التي تتفق مع برنامج مخطط للاستثمار يحتاج الى وجود نظم مالية متطورة يمكن من خلالها تحقيق هذه المهمة . ومن هنا فان الدور المحدود الذي تلعبه سياسة سعر الفائدة في البلاد الاسلامية المتخلفة يمكن أن يفهم من خلال هذه الحقيقة وهي أن الشروط الضرورية لتحقيق فاعلية وجود سعر من

لفائدة مثل وجود سوق متطور للاوراق المالية وسوق عام للخصم
والاجهزة المصرفية الحساسة الرشيدة • ومعظم هذه الادوات يتمتع
وجوده على الاطلاق أو انه موجود على نحو الفائدة •

أما في النظم المتقدمة للإدارة النقدية فإن الزيادة الصغيرة في
الانفاق الاستهلاكي سوف تؤدي الى زيادة كبيرة نسبيا في الانفاق
الاستثماري وهي توصي بقدر من الحساسية في الانفاق الأخير مما
تسمح للسلطات النقدية — من خلال الرقابة غير المباشرة على سعر
الفائدة — أن تلعب دورا قياديا في إدارة حركات الدخول ، ولكن مثل هذه
الحساسية غير موجودة على الإطلاق في البلاد المتخلفة ومن ثم فإن
سياسة سعر الفائدة عديمة الجدوى كأداة للرقابة في هذه البلاد • ولذلك
فإن ما نحتاج اليه هو إدارة مباشرة بدرجة أكبر على كافة أسواق
السلع ابتداء من الانتاج حتى التوزيع حتى يمكن تثبيت الاسعار
ويستطيع المنظّمون الحصول على التمويل الضروري للاستثمارات
الكامنة • وبدون تقليد أعمى للدول المتقدمة فإن الدول الإسلامية المتخلفة
يجب عليها أن تواجه بقوة مشاكلها الاجتماعية الاقتصادية لكي تضع
النظم التي تلائمها والتي تقوم على أساس الفلسفة الاقتصادية للإسلام
وبذلك تقدم للعالم حلا أفضل لكافة المشاكل الاقتصادية التي تعاني
منها البشرية •

(ج) الفائدة والسلام العالمي :

لقد ناقشنا حتى الآن عدم فاعلية سياسة سعر الفائدة في دفع
عمليات النمو من وجهة النظر الاقتصادية البحتة • وسوف نناقش الآن
كيف يمكن لسعر الفائدة على القروض أن يكون عقبة في سبيل خلق
عالم أفضل • أن الحاجة الى القروض تنشأ أساسا من احتياجات من
لا يملكون شيئا ، فالمجتمعات المالكة هي فقط التي تستطيع تقديم القروض
للمجتمعات غير المالكة ، ومن ثم فإن تفاخي فائدة على القروض بأي شكل

من الاشكال هو انكار للمبدأ العالمى للاخاء والتعاون بين البشر • ويسدو كما لو أن الانسانية بأسرها قد ضاعت فى بحر المادية • فالفائدة تقتل جذور الانسانية وتقضى على روح التعاطف والمساعدة المتبادلة وتفرس فى الانسان الاثره والانانية • وفى مثل هذ المجتمع نجد أن جميع أفرادهم يعيشون فى صراع دائم دافعه الوحيد هو المال ، وما ينطبق على المستوى الوطنى ينطبق بالمثل على المستوى الدولى ، فها نحن نرى اليوم كيف تقبض الدولة المقترضة على عنق الدولة المقترضة من خلال القروض الماحشة الربا ، وهذا القول ليس بالكلام النظرى وانما هو حكم التاريخ • فقد ادى دفع القوائد على هذه الديون الى جلب البؤس لهذه البلاد فى فترة سادها انكماش دولى لم يسبق له مثيل ، اذ أن معظم هذه الدول ان لم يكن كلها كانت تمسأى من انكماش جزئى أو كلى • وهكذا نجد أن هذا النوع من الاستغلال سواء على النطاق الداخلى أو النطاق الدولى يؤدى حتما الى سيطرة للمستغلين على المقترضين ويتطور الى خطر يهدد السلام •

لقد انتبهينا حتى الآن من تحليل الآثار الضارة للفائدة على نظام المجتمع الحالى • وبوجه عام يمكننا أن نقول ان الفائدة لو ألغيت فاننا يمكن أن نتصور قيام نظام اجتماعى واقتصادى أقرب ما يكون الى المثالية والكمال •

الربح والفائدة :

بعد أن توصلنا الى هذه النتيجة نبدا الآن فى المرحلة النهائية من مناقشاتنا حول الفرق بين الربح والفائدة • وقبل أن نتعرض لهذه النقطة نود أن نتحدث بايجاز عن نوع الربح المسموح به فى الاسلام • فالاسلام يعترف بالربح بمعنى محدود فقط لأن الربح المطلق وغير الطبيعى الذى يحصل عليه الرأسمالى يعتبر استغلالا صارخا للمجتمع • وهذا النوع من الربح هو بصفة عامة نتيجة للاحتكارات والتي تعتبر

الآن أبرز ملامح الاقتصاد الرأسمالي • ولكن الاحتكارات والتحكم في السلع وسحب المنتجات من الأسواق توقعا لارتفاع الاسعار محرم في الاسلام لأن ذلك يناقض المنفعة العامة • ولهذا فالاسلام يؤيد الربح العادي الذي لا يظهر عنده ميل لدى شركات جديدة للدخول في تجارة معينة أو لدى الشركات القديمة للانسحاب منها ، غير أن هذا الميل ليس كافيا ، فالمبدأ الاساسى الذى يجب أن يظل نصب أعيننا هو ألا يهرم أى قطاع من قطاعات المجتمع من نصيبه المشروع في عمليات الانتاج •

وإذا كان الاسلام قد اعترف بالربح الطبيعى العادل فانه قد حرم الفائدة • فلو أمعنا النظر فسوف يتضح لنا أن المعاملات والعوائد في كلتا الحالتين تختلف في طبيعتها ، ففي الحالة الاولى لا يهتم المقرض بالطريقة التى يستخدم بها القرض بعد اعطائه ضمان الفائدة المقررة عليه • أما فى حالة الربح فان صاحب المشروع لا يكف عن الاهتمام بكيفية استخدام القرض من البداية الى النهاية • ويتبع ذلك ان الفائدة ليست نتيجة لاي مجهود انتاجى بينما الربح يأتى نتيجة لبذل ذلك المجهود ، ونظرا لأن المقرض لا يقوم بأى جهد انتاجى على الاطلاق في حالة الفائدة ، فان عنصر المنظم لا يوجد في هذه الحالة • أما في حالة الربح فان هذا العنصر يظل نشطا خلال عملية الانتاج والتسويق ، ومن هنا نجد أنه في حالة الفائدة فان المالك الحقيقى لرأس المال لا يظهر بصفة عامة في العملية الانتاجية بينما في حالة الربح فان صاحب رأس المال الحقيقى هو الذى يحدد الاستخدام الاقتصادى لرأسماله • فالمنظم يتبنى الاختراعات الجديدة ويسعى الى خلق انماط جديدة بهدف زيادة أرباحه ، فالربح هو جائزة التقدم • وفي النهاية فانه في حالة الفائدة فان عنصر الخسارة غير موجود لان الفائدة محدودة ومؤكدة • أما الربح العائد الذى يحصل عليه المنظم مقابل مجابهته للاخطار فهو غير مؤكد لأنه يعتبر عنصرا احتماليا بطبيعته • فالربح يدفع مقابل الخطر وهو غير معروف لان المنظمين الاقوياء يمكن ان يحصلوا على ارباح مرتفعة عن

طريق قدرتهم التنظيمية وعن طريق قدرتهم العقلية والطبيعية بالمقارنة
بمن هم أقل منهم • وبسبب هذه الفروق الشاسعة فقد أقر الاسلام الربح
وحرَم الفائدة • ومن المؤكد أن الله قد أحل التجارة وحرَم الربا •

٤ - الميراث في الشريعة الإسلامية ومعناه الاقتصادي :

لقد أحدث قانون الميراث في الاسلام ثورة هائلة في الفلسفة العامة
لتوزيع الثروة ، وقدم أسلوباً جديداً لم يعرف من قبل لزيادة الثروة
القومية عن طريق اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي ، ولكن السؤال
الذي يتوارد الى الذهن • ماهو الميراث ؟

طبعا لما جاء في دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن الميراث هو
حلول الاشخاص الاحياء في امتلاك ممتلكات الاموات ، ويوجد نظام
الميراث بشكل أو بآخر حيثما يكون نظام الملكية الخاصة هو أساس النظام
الاقتصادي والاجتماعي • ولكن الصور الفعلية للميراث والعرف والقوانين
التي تحكمه تختلف اختلافاً بينا من بلد لآخر ومن زمن لآخر • لأن تغير
وسائل امتلاك الممتلكات واستخدامها سوف يحمل معه على المدى الطويل
تغيراً في القوانين والعرف المتعلق بتوارث الثروة •

غير أن قانون الميراث الاسلامي من المفروض أنه يقوم على أساس
آيات معينة وردت في القرآن الكريم ، وكونها غير وافية هو دليل على
اعتراف الاسلام بدور العقل • وإذا جردنا قانون الميراث الاسلامي من
الخلافيات الطائفية ومجادلات الفقهاء فسوف نجده في عصرنا الحالي
نظاماً علمياً ثابتاً متناسقاً •

المفرد الاقتصادي :

الشريعة الإسلامية في الميراث تبدو مناهضة للرأسمالية في اتجاهها ،
ففي ظل هذا النظام لا يجوز للفرد أن يتصرف في أكثر من $\frac{1}{3}$ ماله

بالوصية • مع أنه يجوز له وهو يتمتع بكامل صحته أن يتصرف فى ماله بحرية مطلقة فى نطاق الالتزامات الاخلاقية بالطبع ، ولكنه لا يستطيع ذلك عن طريق الوصية أو الهبة إذا أصابه مرض يفضى به الى الموت • وبستطيع بمثل هذا التصرف أن يوصى بميراث لاصدقائه أو لخدمه أو لى تتفق فى أبواب الاحسان • ويجب أن يقسم باقى الميراث على الورثة الشرعيين بأنصبة محدودة • ولا يجوز له أن يوصى بأى جزء من الثلث المقرر للوصية لاحد من الورثة الشرعيين مما يضر بباقى الورثة فكل وريث يحصل على نصيبه المقرر فقط لا غير ، وكذلك لا يمكن حرمان أى وريث من كل نصيبه أو من جزء منه ، فهناك شبكة واسعة من الورثة • ويتولى النظام الاسلامى للميراث عملية توزيع الثروة بحيث يستفيد من التركة اكبر عدد ممكن من الورثة فلا تكون قصرا على شخص واحد أو عدد معين يأخذون نصيبا كبيرا ولا يتركون للباقى شيئا •

ويذهب بعض النقاد الى أن تطبيق هذا القانون يفتت ملكية الاراضى الزراعية بطريقة غير اقتصادية • ولكن هذه المشكلة يمكن التغلب عليها بسهولة عن طريق الزراعة التعاونية التى تعتبر أمرا حيويا لتحقيق التنمية الزراعية فى البلاد الاسلامية • ولذلك فاننا لا نرى بأسا اذا ما وضعت الدولة الاسلامية حدا أعلى للملكية الزراعية كما هو مطبق الآن فى جمهورية مصر العربية •

وفى الحقيقة ، فان الاشكال الحديثة للتنظيم الاقتصادى تقضى على الفكرة الجماعية للملكية لأنها تسمى الى تحقيق دخل من ممتلكات يمكن تقسيمها دون الحاجة الى تقسيم الممتلكات ذاتها ، وهكذا عندما تتكون الممتلكات من أسهم وأرصدة ، تضعف الحجة المعارضة للتقسيم •

وفى الشركات والمؤسسات العامة فان توزيع أسهم ملكيتها على عدد كبير من المساهمين لا يؤثر كثيرا على الادارة ، وحتى فى حالة المؤسسات التى تملكها أسر معينة ، يمكن أن تفرض من الرسوم على صافى دخول

مختلف أفراد الاسره ، وعندما تتحول هذه المؤسسة الى شركة خاصة يتم اصدار اسهم فعلية ويستمر نشاطها دون أى تغير فى سياستها •

وفى المجتمعات الصناعية الحديثة ، حيث أصبح مفهوم الملكية فرديا الى حد كبير ، وحيث أصبحت الأسرة تمثل نظاما اجتماعيا ولم تعد تمثل نظاما اقتصاديا فان الاتجاه هناك هو تحرير الميراث من القوانين التى تسنها الدولة بقدر الامكان • ولذلك فقد اتسع باستمرار حق الهبة بلا قيود • ولذا نجد ان معظم الدولة التى تتحدث الانجليزية قد تركت للأفراد حرية كبيرة بل هى حرية تامة من الناحية العملية ، فى تنفيذ رغباتهم • ولكن فى ظل التشريع الاسلامى للميراث ، فليس للفرد الحق بأن يوصى بأكثر من ثلث ماله ، والسبب هو ضمان معيشة كريمة لورثته بعد موته ، مما يمكن أن يساعد على حل مشكلة البطالة والتخلف •

وقبل « ميل » كانوا ينظرون الى مسألة الميراث — فيما عدا الاشتراكيين — فقط من زاوية علاقتها بتجميع رأس المال والاستخدام النفعي للموارد الانتاجية ، ولم يكن ينظر الى هذه المسألة مطلقا على أنها مشكلة تتعلق بالعدالة الاجتماعية • وعند « ميل » فان وجهتي النظر تتعارضان • ومنذ عهد أصبحت مسألة الميراث تبحث من خلال هاتين الوجهتين فى النظر • فمن ناحية نجد من يدافعون عن الميراث وحرية الوصية باعتبارها حافزا ضروريا للادخار ووسيلة لاستخدام رأس المال بطريقة اشد فعالية وكفاءة ، حيث يقال أن اطلاق حرية الوصية سيجعل الناس يتجهون نحو تنمية رؤوس اموالهم بوسائل أكثر فعالية • ومن ناحية أخرى يتعرض الميراث للنقد باعتباره احد الاسباب الرئيسية للتفاوت الطبقي والاقتصادى بين الناس ، وتساق الاقتراحات لتقييده بل والمائه كلية من اجل ضمان توزيع أفضل للدخل • ولكن الاسلام يعتبر شريعة الميراث وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية • ولذا يسمى الاسلام الى حد المسلمين ممن يملكون الثروة على الا يوصوا بشئ من ممتلكاتهم لاهل من ورثتهم بحيث يزيد نصيبه ولوبدوهم واحد عن أنصبة باقى

الورثة ، وهى الانصبه التى يجب أن توزع على دائرة واسعة من الورثة .
واكثر من ذلك للفرد ان يوصى للاصدقاء والخدم ولاعمال الخير في نطاق
الثالث المسموح به في التركة . وبينما تؤكد شريعة المواريث على العدالة
الاجتماعية ، فانه لا يمكن أن يكون سببا في وجود تفاوت اقتصادى .
ولذلك فقد استنكر الاسلام أية نزعة نحو الغاء الميراث .

والواقع أنه لا سبيل الى الدعوة الى مثل هذا الالغاء بوصفه
اصلاها ذاتيا كافيا للدولة عند وفاة صاحب التركة ، وهذا هو ما يعنيه
الغاء الميراث ، فسوف يكون لزاما على الدولة اما أن تستغل التركة من
اجل الانتاج تحت اشراف جماعى أو أن تمهد بها الى افراد تتوسم فيهم
النكفاء لاستغلالها . والاتجاه الاول هو الحل الاشتراكى الكامل ، اما
الحل الثانى فانه يحرم الورثة الشرعيين . ويتبع الاسلام طريقا وسطا ،
فهو يستنكر الاشتراكية المتطرفة لانها تعنى انكار مبادئ الحضارة
البشرية . ومع أن الاسلام يجيز للورثة الشرعيين أن يتمتعوا بالممتلكات
فانه يفرض مسؤولية اخلاقية كبرى على عاتق من ينعمون بالثروة .

الفريضة على التركات :

من الممكن بالطبع فرض قيود شديدة — فيما عدا الالغاء — على
حقوق الوصية والارث عن طريق فرض نوع من ضرائب التركات . فقد
اتخذت هذه الضرائب أشكالا عدة في مختلف البلاد، ولكنها تتضمن عادة
قدرا من التدرج طبقا للقيمة الاجمالية للتركة ، ويمكن للدولة الاسلامية
الاستفادة من طابع الالزام في النص على تخصيص جانب من ثروة المرء
لاغراض الاحسان . فاذا ما وجدت ضرورة لا يمكن أن يشور اعتراض
على تحديد وتثبيت ما تركه الاسلام مرنا وأن يكن الزاميا تماما . فمن
حق المسلمين باعتبارهم خلفاء الله في الارض سن التشريعات التى تهدف
الى نصرة سبيل الله . ويمكنهم أن يحددوا أى نسبة من ضريبة التركات
طلبا انها لا تتجاوز الثلث الذى حرم الرسول تجاوزة .

ويجب أن لا ننسى أن الحاجة الى تركيم رأس المال الخاص لا تظهر بشكل كبير في المجتمعات الحديثة • ولسوف يجد الميراث من يدافعون عنه على أساس أنه يحقق هذه الغاية ، مع التسليم بأن أية قيود شديدة على حق الميراث سوف تخفض معدل تراكم رأس المال ما لم تستخدم الدولة الإسلامية العائد من هذه القيود بمثابة رأسمال • فالسؤال هو الى أى مدى ستؤثر ضريبة التركات الفادحة على رغبات الافراد في تركيم رأس المال • هذا السؤال يجب أن تضعه الدولة الإسلامية في اعتبارها عند تحديد مقدار الضريبة على التركات • ومما له أهمية أيضا في هذا الصدد أن نذكر أن الادخار عند الاغنياء في الجماعة الحديثة يعتبر اوتوماتيكيا الى حد كبير من حيث أنه يمثل فائضا في الدخل أكبر من الرغبة في الانفاق، ومن الواضح أن ادخارا من هذا النوع لن يتأثر بالضريبة الجديدة على التركات الا بقدر تشجيعها لاعطاء الهدايا وهبات الاحسان • ولكن هذه المشكلة الخاصة بالدولة الحديثة يمكن للدولة الإسلامية أن تعالجها بطريقة أفضل عندما تستفيد من الممتلكات التي يهبها المرء لأعمال الخير •

الفصل السابع

التجارة في الإسلام

لا تتمثل الاستقامة في الاسلام في السمو الروحي فقط ولكنها تتمثل أيضا في الحياة الدنيوية القائمة على العدالة والسلوك السليم . ومن هنا وردت توصيات عديدة بشأن الاعمال الدنيوية في القرآن والحديث . فيقول القرآن الكريم : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » ، ولذلك فقد اعترف الاسلام بكل الانشطة الاقتصادية المشروعة والتي تتسجم مع الروح الاسلامية . فالتجارة والمشاركة في الاعمال التجارية والتعاونيات والشركات المساهمة كلها أنشطة وعمليات مشروعة ، غير أن الاسلام قد وضع عدة تنظيمات للأنشطة التجارية توصلنا الى ممارستها بأمانه وشرف . فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم أن التاجر الصادق الأمين مع النبيين والشهداء والمصدقين .

١ - المبادئ الأساسية

تعتبر المبادئ الأساسية التي ارساها الاسلام بشأن التجارة مثلا أعلى في الاستقامة والأمانة ولوان جماعة التجار في الدول المتحضرة اتبعت هذه المبادئ لاختلفت كثير من العيوب التي تعاني منها الاسواق في عصرنا الحاضر ، وقد انعكست هذه المبادئ الخاصة بالتجارة في تعاليم القرآن والسنة في صدد عدة امور أهمها حظر الكذب في اليمين وعدم الانقاص في الميزان وخلق جو من الثقة في المعاملات التجارية .

الكسب في اليمين :

يحاول التجار بصفة عامة في عصرنا الحاضر اقناع المشتريين بحلف الايمان التجارية . وقد يرجع ذلك الى عدم اكتراث الناس بالقيم

الاخلاقية والروحية في الحياة من ناحية كما يرجع الى عيوب اقتصاد السوق حاليا • ولقد استتكر الاسلام حلف اليمين كذبا •

الميزان العادل :

ثانيا لا سبيل الى التقليل من أهمية الموازين والمكاييل المضبوطة في التجارة • ولكن الاسلام اكد على الوفاء في المكاييل والموازين المضبوطة منذ أربعة عشر قرنا من الزمان • وتوجد في القرآن والسنة تعاليم صارمة في هذا الصدد • فيقول تعالى « الذين اذا اکتالوا على الناس يستوفون • واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون • الا يظن أولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم • يوم يقوم الناس لرب العالمين » •

توافر الثقة :

وأخيرا فلم يؤكد الاسلام على الوفاء في الكيل والميزان فحسب ولكنه اكد أيضا على ضرورة توافر حسن النية والثقة في المعاملات التجارية التي تعتبر أساس المعاملات الحديثة • وتكشف الملاحظة الدقيقة عن أن سوء العلاقات في مجال المعاملات التجارية انما ينشأ أساسا عن فشل الأطراف في تسجيل شروط تعاملهم كتابة وبطريقة واضحة وعادلة • وقد تضمن القرآن الكريم تعاليم واضحة بصدد هذه المشكلة فيؤكد على ضرورة كتابة العقود وتوضيح جميع الشروط كتابة منمسا لاية خلافاً بعد ذلك ، فيقول تعالى « ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله • ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى الا ترتابوا » ويجب أن تتضمن الكتابة الشروط المتفق عليها ، وعلى سبيل الاحتياط أيضا يشترط أن يقوم الشخص الذي يتحمل مسئولية العقد باملاء شروطه بنفسه ، واذا كان هذا الشخص قاصرا أو غير متمتع بقواه العقلية فان الوصى عليه أو من يمثل مصالحه يجب أن يقوم باملاء شروط العقد •

من التحليل السابق نجد ان التجارة في الدولة الاسلامية تختلف

اختلافا أساسيا عن المفهوم الحديث للتجارة • فبينما الأولى تشمل بالقيم الاخلاقية في الحياة نجد أن الاخيرة ليست كذلك • ومن ثم نجد أن كل المعاملات التجارية التي تتعارض مع المصلحة لا يمكن أن تكون اسلامية • وللدولة الاسلامية كل الحق في تحريم المعاملات التي تهدف الى الاستفادة من يؤس الفقراء واحتياجاتهم •

وقد ناقشنا حتى الآن المبادئ الاساسية التي أوردها الاسلام في شأن التجارة • وسنحاول الآن مناقشة بعض جوانب التجارة الحديثة — بشئ من التفصيل — في ضوء الروح الاسلامية •

٢ — المقايضة

أتى حين من الدهر كانت المقايضة فيه هي عماد التجارة • وبرغم أن حجم تجارة المقايضة — بعد ظهور الاقتصاد النقدي — قد قل إلى حد كبير ، فإن أهمية المقايضة حتى في الوقت الحالي لا يمكن تجاهلها • ولقد اعترف الاسلام أيضا بتجارة المقايضة على أن تخضع لتعاليم القرآن والسنة • وفي الواقع فقد أكد الاسلام على وجوب عدم تبادل السلع الممينة في مقابل سلع طيبة • وإذا كانت السلعة المعروضة بها عيب ما فيجب اظهاره للمشتري •

وأكثر من ذلك فقد حرم الاسلام نوعين من البيع كانا سائذين قبل الاسلام وهما « المناذرة » و « الملامسة » وفيهما يحرم المشتري من فرصة فحص السلعة — ذلك أن المفروض أن تعرض البضائع والسلع المعدة للبيع في سوق مفتوحة • وعلى البائعين أن يتركوا الفرصة الكافية للمشتريين أن يفحصوا السلعة قبل شرائها • ولا ينبغي أن يؤخذوا على غرة حتى لا يستغل التجار جهلهم بحالة السوق والاسعار الجارية ، وقد أوضح الرسول صلى الله عليه وسلم كل هذه الامور •

كذلك حرمت التجارة في الاصنام والاشياء التي حرم أكلها أو شربها مثل الخمر ولحم الخنزير ، كذلك الميتة وإن كان من الممكن الانتفاع

بجلدها وببعمه بعد موتها • ومن ثم فان المقايضة أو الاتجار فيها ليس
محرما ويمكن أن تطبق نفس القاعدة في أشياء محرم أكلها مثل عظام
ودهون وجلود الحيوانات الميتة ... الخ •

٢ - أعمال الاحتكار

سننتقل الآن الى مناقشة موضوع الاحتكار وأعمال المضاربة في
الدولة الاسلامية • ان الهدف الاول والاخير للنظام الاقتصادي في
الاسلام هو تحقيق أقصى فائدة اجتماعية • ولذلك فان أى نشاط اقتصادي
يعوق تحقيق هذا الهدف لا يقره الاسلام • واستنادا الى معايير الخير
ورعاية من لا يملكون شيئا ، لا يمكن للاسلام أن يشجع على أعمال
الاحتكار والمضاربة ذلك لأن المحتكر يتقاضى ثمنا أعلى لانتاجه نظرا لان
الاحتكار يؤدي الى تركيز الانتاج في جانب واحد ، ومن هنا فان مسألة
الاستغلال تتصل اتصالا وثيقا بالاحتكار • فالمنتج الذي يعمل في إطار من
المنافسة يزيد من ربحه الى حده الأقصى عن طريق المعادلة بين التكلفة
الحدية وبين السعر ، وطالما أن السعر محدد ، فانه سوف يستمر في زيادة
انتاجه الى ان تتعادل تكلفته الحدية مع السعر • أما في حالة الاحتكار
فان الايراد الحدي لا يعادل السعر وانما يقل عنه دائما • وطالما أن الطلب
على منتجاته ليس مرنا بالقدر الكافي ، فان الاحتكاري يأمل في أن يتمكن
من بيع المزيد من انتاجه بأسعار أقل • ويزداد دخله الاجمالي اذا أنتج
المزيد لأن سعر الوحدة الاضافية سوف يضاف الى دخله الاجمالي • وعلى
عكس ذلك فان دخله الاجمالي سوف ينخفض لأنه سوف يضطر الى بيع
جميع الوحدات السابقة من انتاجه بسعر أقل • وعلى ذلك فان الايراد
الحدي قد يصبح سلبيا بسهولة حتى لو كان السعر ايجابيا •

ولما كان الوضع الامثل بالنسبة للاحتكار يتمثل في حجم الانتاج
الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية مع الايراد الحدي ، فان الاحتكار سوف
يجد انه من الانسب له أن يوقف انتاج المزيد قبل أن يصبح الايراد الحدي

سلبيا • وطالما ان الايراد الحدى سيظل اقل من السعر فان انتاج الحد الاقصى من المنتج ليس ممكنا ، وهذا الوضع قد يؤدي الى عدم استغلال الموارد استغلالا تاما ونشر البطالة •

وفي الحقيقة ان الفضائل النظرية لنظام المشروع الخاص تعتمد على افتراض وجود منافسة حرة • ولكن لسوء الحظ أن واقع الرأسمالية قد زاد من قوة وتأثير الاحتكارات الضخمة • أما المستهلكين الفقراء والكادحين وحتى المجتمع بوجه عام فانهم يصابون بأضرار كثيرة من جراء مثل هذا النظام الاقتصادي الذي يسيطر عليه الاحتكار وهو النظام الذي يفترق الى الانسجام بين المصلحة الخاصة ومصلحة المجتمع • والنقطة التي تهمنا هنا أن سيادة الاحتكار في المجال الاقتصادي تعتبر انكارا لمبدأ تحقيق أقصى حد في المنفعة الاجتماعية التي تتمثل الدولة الاسلامية على تحقيقها • ولذلك فان الدولة الاسلامية ترفض هذا النمط الاقتصادي ويجب أن تسيطر على الاحتكار اما عن طريق سن القوانين أو عن طريق التخطيط الاقتصادي الشامل •

٤ - أعمال المضاربة

كما يستنكر الاسلام الاحتكار فانه يستنكر أيضا المضاربة • ولكن المضاربة التي نعنيها هي أساسا ظاهرة شراء شيء ما بسعر رخيص في وقت ما ثم بيعها بثمن مرتفع في وقت آخر • فعندما يكون من المتوقع ارتفاع السعر في المستقبل عما هو عليه الآن يقوم المضاربون على الشراء بهدف بيع السلعة بسعر أعلى في المستقبل ، وبالمثل اذا كان المتوقع أن ينخفض السعر في المستقبل عما هو عليه في الوقت الحاضر يقوم المضاربون على بيع ما لديهم من سلع تجنباً لبيعها بسعر أقل في المستقبل ، ويقال أن المضاربين يسدون خدمة جليلة للمستهلكين وأصحاب المصانع لأن نتيجة نشاطهم هي تسوية جميع الفروق في الاسعار ورفع الاسعار الحالية الى مستوى أسعار المستقبل ، واذا كانت المضاربة تقدم خدمة اجتماعية بمساعدتها للإنتاج وضبطها للتذبذب المفاجيء في الاسعار ،

فإنها تتفق مع روح الاسلام . ولكن بالبحث الدقيق نجد أن المضاربين يهتمون أساسا بالكسب الخاص بصرف النظر عن المصلحة العامة للمجتمع . ولما كانت المضاربة الكاملة المثالية تدمر نفسها بنفسها فإن معظم المضاربين يوجدون ندرة غير طبيعية في السلع والبضائع عن طريق وسائل غير مشروعة . وبذلك يخلقون خسروا تضخمية على الاقتصاد تدفع ثمنه الجماهير الكادحة . ولذا يستنكر الاسلام المضاربة وذلك من أجل المصلحة العامة .

ولقد نفر الاسلام من أعمال المضاربة بإضافة الصبغة الاخلاقية على المسألة كلها . وحتى في المجتمع الرأسمالي بذلت محاولات عدة للحد من أعمال المضاربة ، فقد اقترح الأستاذ ليرنر في كتابه « اقتصاديات الرقابة » بأن مساوئ المضاربة يمكن الحد منها عن طريق المضاربة المضادة وهي أن تنشئ الحكومة وكالة لتقدير الاسعار المناسبة ثم تستخدم مواردها من أجل الوصول بالاسعار الفطرية الى هذه المستويات .

وإذا دعت الحاجة ، فإنه يجب على الدولة الاسلامية أن تتبع هذا الأسلوب من أجل حماية جماهير الشعب بل المجتمع بأسره من استغلال المضاربين الطامعين .

ونظرا لأن الدولة العثمانية الحديثة تنحو منحى المادية ، فإنها قد فشلت في حل المشكلة رغم ما بذلته من جهود مضيئة في هذا السبيل . ولعل هذا هو ما دفع البروفسور توسنج الى أن يلتمس الحل لهذه المشكلة في تحسين أخلاقيات الناس ، فهو يقول : « أن الحل الناجح هو تحسين المستويات الاخلاقية في مجال الأعمال التجارية واثارة الرأي العام ضد جميع أنواع القامرة » . وهو بهذا يقترب من وجهة النظر الاسلامية تجاه هذه المشكلة . فالواقع ان مبادئ الاقتصاد الاسلامي تجمع بين القيم الاخلاقية والمادية .

وكما هو الحال في المضاربة ، فإن الاسلام لا يشجع ، بصفة عامة ، الصفقات التجارية التي تمعد مقدما ، لأن الاسلام يعتبر أمثال هذه المعاملات ضارة بالمجتمع . مثل الدورات التجارية التي تمزق أوصال النظام الرأسمالى المعاصر وهى نتيجة لأمثال هذه المعاملات التجارية التي تمعد مقدما . ولذلك يحذرنا الاسلام من الوقوع فيها .

• — التجارة الدولية والاغراق

بعد أن ناقشنا بعض جوانب التجارة المحلية والداخلية من وجهة النظر الاسلامية ننقل الآن الى مناقشة بعض المبادئ العريضة للتجارة الدولية من وجهة نظر الاسلام .

ان المقائى التاريخية توضح لنا أن الاسلام قد شجع التجارة الدولية . وبدراسة تاريخ القانون التجارى نجد أن التجار المسلمين المستثمرين فى المغرب أقاموا تجارة واسعة مع المشرق من برشلونة وأماكن أخرى . فقد أنشئت محطات تجارية وقنصليات ، كما قامت تجارة واسعة مع القسطنطينية ووصلت حتى موانئ الهند والصين وامتدت على طول السواحل الأفريقية حتى مدغشقر . ويجدر بنا أن نسجل هنا أنه فى أواسط القرن الثامن عندما كانت أوروبا ترزح فى الظلام ظهر رجال مسلمون عرب فى الاندلس أمثال « ابن القاسم » وآخرين كتبوا أبهائنا فى مبادئ القانون التجارى . وفى الحقيقة فقد شجع الاسلام على التجارة الدولية ليس فقط من أجل التعاون الاقتصادى ولكن أيضا من أجل ارساء مبدأ الاخاء العالمى من خلال تبادل الافكار والمعلومات ومما لا شك فيه أنه نشأت مبادرات وأساليب مختلفة بين مناطق التجارة الاسلامية من أجل أحكام المعاملات التجارية ، وهذه المبادرات والأساليب لابد لها أن تتغير بتغير الزمن والظروف .

والآن ، فإن السؤال الذى يثور هو أى نمط من السياسة التجارية

يفضى أن تتبعه الدولة الإسلامية ؟ هل هو سياسة التجارة الحرة أم سياسة الحماية ؟ يؤيد الاقتصاديون التقليديون سياسة حرية التجارة ويمارضون سياسة الحماية لأنها تعوق تحقيق كفاءة توزيع الموارد على المستوى الدولى . صحيح أنه من وجهة النظر الاقتصادية البحتة يمكن أن تصلح سياسة حرية التجارة منهجا للدولة الإسلامية . لأن النظام الإسلامى يؤيد حرية التجارة ويؤمن بأن كل دولة ستعمل على تحقيق الانتاج الذى يتناسب مع امكاناتها الطبيعية أو المكتسبة ، وأنها سوف تنتج ما يفيض عن حاجتها ويمكنها أن تتبادل الفائض مع الدول الأخرى بسلع لا تستطيع انتاجها .

وبعبارة أخرى فإن الإسلام يؤمن بالمبدأ الخالد فى التكاليف المقارنة الذى هو أساس التجارة الدولية . ولكن إذا كانت المنافسة الضارة السائدة الآن فى مجال التجارة الدولية ، وأريد مراعاة المصالح القومية العليا للدول الإسلامية المتخلفة ، فإننا نؤيد أن تنتهج الدولة الإسلامية سياسة الحماية . فليس هذا مما يتعارض مع الإسلام .

والواقع أن نظام الرسوم الجمركية والمكوس ترجع أصوله الى عهد الخليفة عمر عندما بدأت الدول المجاورة التى كانت الدولة الإسلامية تتعامل معها تجاريا ، فى فرض رسوم وعوائد على التجار المسلمين ، وعندما قام أبو موسى الأشعرى بأشعار الخليفة عمر بهذه الواقعة ، أمر بأن تفرض على التجار الأجانب نفس الرسوم التى كانت تحصل من التجار المسلمين وكانت نسبتها تقدر بـ ١٠٪ ، وأدى ذلك الى نشأة نظام العشور ، وبالتالي أصبحت هذه الضريبة تشمل المسلمين والذمين أيضا بنسبة ٢٪ و ٥٪ على التوالي .

ويرجع الفرق بين معدل الرسوم المفروضة على المسلمين والتى كانت تفرض على الذمين الى أن المسلمين يدفعون الزكاة على تجارتهم سواء أكانوا يدفعون العشور أم لا يدفعونها . أما الذمين فما كانوا

يدفعون سوى نسبة ٥٪ عندما كانوا يسافرون من أجل التجارة • ومن هنا فان الفرق بين المعدلين يجعل التجار الذميين والمسلمين على قدم المساواة كون أن تتميز إحدى الفئتين على الفئة الأخرى •

الافسراق :

ان الكلام على التجارة الدولية لا يكون مستكملا الا اذا أشرنا الى موضوع الاغراق في مجال التجارة • ولكن ماهو الاغراق ؟ انه يحدث عندما يقدم المنتجون « وهم عادة الاحتكاريون » في بلد ما على بيع انتاجهم في بلد آخر بأسعار أقل من التي يحصلون عليها من المستهلكين في دولهم الاصلية • قد يكون الهدف من الاغراق ما يلي :

(أ) التخلص من المخزون السلمي نتيجة سوء التوقعات للطلب •

(ب) اقامة علاقات تجارية جديدة عن طريق الحصول على اثمان منخفضة •

(ج) اقضاءالمنتجين المنافسين من السوق الاجنبية سواء الاجانب منهم أو الوطنيين •

(د) الافادة من اقتصاديات الانتاج الكبير •

وأيا ما كان الهدف من وراء الاغراق فان الهدف النهائي هو اقامة نظام اقتصادي يسوده الاحتكار عن طريق اقضاء المنتجين الوطنيين أو الاجانب من المجالات الوطنية والدولية • ومن ثم استغلال جماهير الناس •

وهذا كله يتعارض مع المنفعة العامة وكل من يلجأون الى هذه الاجراءات انما يسعون الى الاستفادة من حاجة مواطنهم ، ومن ثم فان

الاغراق ينافي روح الاسلام ، فالدولة الاسلامية لا يمكنها أن تشجع
الاغراق ، ومن حقها أن تقيم الحواجز الجمركية في وجه الاغراق
ولاسيما اذا كان يؤثر على صناعاتها المحلية .

ولا تنتهي القصة عند هذا الحد ، فأسوأ مظاهر الاغراق اللانسانية
هو تدمير السلع بعد انتاجها لا لسبب سوى الحيلولة دون انخفاض
أسعارها ، وقد صور جون جونتير في كتابه « داخل أمريكا اللاتينية » قصة
البن البرازيلي . فقد كان من أعقد المشكلات التي واجهتها البرازيل في
عام ١٩١٤ هو كيف تعدم أربعة ملايين كيس من فائض البن لمنع
انخفاض سعره . ومرة أخرى في عام ١٩٣٤ أغرقت مليون برتقالة في
مياه البحر في ميناء لفربول حتى لا يؤدي توريدها الى خفض سعر
البرتقال في السوق ، وكانت البرتقالة حينذاك تعتبر ترفا لا يطعم الفقراء
من أطفال لفربول في الحصول عليه .

وهذه الحقائق تتحدث عن نفسها وهي غنية عن أى تعليق من وجهة
النظر الاسلامية ، فلا يمكن أن يقر الاسلام مثل هذا النوع من التجارة
الذي ليس له من هدف سوى تحقيق أرباح ضخمة عن طريق عدم
السماح بانخفاض الاسعار . ان الاسلام يحرم كل أشكال تبديد الموارد
سواء البشرية منها أو المادية . ولذلك يجب على الدول الاسلامية أن
تتأهب للاغراق .

٦ - التجارة والفائدة

في هذه المرحلة ينبغي علينا أن نحاول البحث عن الاسباب التي
تدفع الاسلام الى تحريم الفائدة وإباحة التجارة فيقول تعالى : « وأحل
الله البيع وحرم الربا » ولكنه حتى اليوم مازال كثير من الناس يتساعلون
عن السبب الذي من أجله تحرم الفائدة في المعاملات التجارية مع أنها
ترقى الى مستوى الاتجار في رأس المال . ويقال ان رأس المال المستثمر

في التجارة يدر فائضا يسمى الربح ، وإذا استثمر في المصارف فانه يدر الفائدة • ولقد حرم الله الزيادة في واحدة وأحلها في الاخرى •• فما هو الفرق بينهما ؟ وهذه المسئلة ناقشها كبار الفقهاء بالتفصيل في مؤلفاتهم سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الأخلاقية • واننا هنا سنحاول ان نناقشها من وجهة النظر الاقتصادية •

(أ) ان عنصر المخاطرة هو الذى يفرق بين التجارة والفائدة • فالمخاطرة هى قوام التجارة العادية التى أباحها الاسلام ، بينما الفائدة هى شئ ثابت ومضمون ولا تتعرض للتقلبات كما هو الحال في الربح •

(ب) عندما يدر رأس المال المستثمر في التجارة ربعا فانه يأتى نتيجة المبادأة والكفاءة ، ولا يطبق ذلك على حالة الفائدة ، لأن الدائن يحصل لنفسه على قدر معين من النقود لديه بغض النظر عن الكسب أو الخسارة التى يتعرض لها المدين أو المستثمر •

(ج) انه في اللحظة التى يتم فيها استبدال سلعة ما مقابل ثمنها ، فان التعامل التجارى ينتهى عند هذا الحد ومن ثم لا يعطى المشتري أى شئ للبائع بعد ذلك • ولكنه في حالة التعامل بالفائدة فان الدائن لا يكف عن طلب الفائدة (طالما ان أصل الدين لم يرد اليه) • ولذا فان هناك حدودا للربح الذى يتوقعه المرء من التجارة ، بينما لا توجد أية حدود للفائدة التى يحصل عليه الدائن •

(د) اذا كانت التجارة منتجة ويحصل الشخص منها على فائدة نتيجة لعمله وعرقه ومهارته فان ذلك يعمل على تحقيق ظروف المعاملة الكاملة والنمو الاقتصادى • ولقد أحدث نظام الفائدة آثارا ضارة للغاية خلال فترة الكساد الكبير في الفترة ما بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، مما حصد بالآلاف في الدول الرأسمالية الى نبذ النظريات الاقتصادية التقليدية ووضع نظريات جديدة تدمو الى إلغاء الفائدة من النظم الاقتصادية ،

فكتب كينز في (النظرية العامة للعمالة : الفائدة والنقود) يقول : « ان السعر النقدي للفائدة يعرقل الاستثمار في انتاج السلع الأخرى عن طريق تحديده للمعدل بالنسبة لسعر الفائدة على هذه السلع الأخرى وذلك دون ان يكون قادرا على تشجيع الاستثمار لانتاج النقود والتي لايمكن انتاجها فرضا » ثم يقول كينز في صفحة ٢٢٢ : « يبدو أن سعر الفائدة على النقود يلعب دورا هاما في وضع حد لمستوى العمالة ، لانه يحدد مستوى لابد ان تبلغه الكفاءة الحدية لرأس المال اذا أريد انتاجها من جديد » . . والواقع ان الفائدة تخلق الأزمة وتضاعف من حدتها وهو مالا تفعله التجارة .

(هـ) وأخيرا وليس آخرا فان التجارة يمكن ان تمثل أحد العناصر الهامة في عملية بناء الحضارة عن طريق التعاون وتبادل الآراء . بينما الفائدة تخلق في الانسان نزعة البخل الذميمة والانانية وعدم التعاطف وهكذا فانه من وجهتي النظر الأخلاقية والاقتصادية ، فان الفائدة تقوض أسس الانسانية وتبادل المساعدات وتعوق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي . أما التجارة في الدولة الاسلامية فانها تحقق الرواج والازدهار للمجتمع .

الفصل الثامن الأثمان في الدولة الإسلامية

١ - مقدمة

كان نتيجة للتشبع بما يسمى بالافكار الرأسمالية والاشتراكية أن بعض الباحثين - ومنهم بعض المسلمين - يقولون بأن الاسلام ليس له أى نظام اقتصادى متميز . وهذا المفهوم - بل سوء الفهم - جاء نتيجة لعدم تقدير القيم الاسلامية . والحقيقة ان الاسلام هو الدين الوحيد الذى وضع المبادئ الاساسية التى تشمل كل جوانب الحياة الانسانية ، وليس القيم الاقتصادية فقط . ولما كانت هذه المبادئ أساسية وعالمية وصالحة لكل العصور ، فان النظام الاقتصادى الذى يقوم على أساس هذه المبادئ لا يمكن ان يضع كل التفاصيل كشكل منحنى الطلب مثلا أو أن يضع سياسة سوق السمك أو اللحوم يوما بيوم وقد وضع الاسلام اطارا عريضا يقوم على تكافؤ الفرص الاقتصادية والعدالة يسترشد به المسلمون فى حياتهم الاقتصادية الطبيعية . وقد أبيع استخلاص المفاهيم التفصيلية من سياق هذه المبادئ العريضة عن طريق الاجتهاد . وهذا النص على ممارسة الاجتهاد دليل على الديناميكية الاسلامية فى المجال الاقتصادى فى الحياة . ولذلك لا ينبغي أن ندهش حين نعلم أن الاسلام قدم لنا عددا من المبادئ العريضة حول موضوع الاثمان التى لو طبقت بطريقة سليمة ، لاختفت كثير من المشكلات التى نعانى منها الآن فيما يتعلق بهذه المسألة .

وفى الاقتصاد الحر يحدد العرض والطلب على السلع الثمن العادى الذى يقيس الطلب الفعلى الذى يتحدد بمقدار ندرة عرض السلع . ان

أى زيادة فى طلب سلعة ما سيؤدى الى رفع ثمنها ويدفع المنتج الى انتاج كميات أخرى منها • وتتسأ مشكلة التسعير بسبب عدم التوافق بين الطلب والعرض • ويرجع مشكلة التسعير بسبب عدم التوافق بين المنافسة غير الكاملة فى السوق • وتتسأ المنافسة غير الكاملة عندما يكون عدد البائعين محدودا أو كان هناك اختلاف فى نوعية الانتاج • والنقطة الأساسية هى أن المنتج لا يستطيع أن يقبّل الثمن كسئء مسلم به • فالمنافسة الكاملة التى تفترض وجود السوق المثالى حيث يتفاعل العملاء — الذين تتكون منهم السوق — بنفس الطريقة تجاه الاختلافات فى الأسعار التى يتقاضاها البائعون المختلفون ، لا تعدو أن تكون مجرد أداة نظرية لتحليل الثمن ، لانه فى ظل المنافسة الكاملة تتكون الصناعة وهى فى ظل التوازن الكامل ، من عدة منشآت ذات حجم أمثل ، ويكون الثمن مساويا للتكاليف الحدية وكذلك لمتوسط التكلفة عند النقطة التى تكون فيها متوسط التكلفة عند هذه الأدنى • والواقع أن حالتى الاحتكار الخالص والمنافسة الكاملة تعتبران ظاهرتين نادرتين • حيث أننا نشاهد فى واقع الحياة المنافسة غير الكاملة فى معظم الحالات • لانه فى ظل المنافسة غير الكاملة يتحدد انتاج كل شركة عند النقطة التى يتقاطع فيها منحنى التكلفة الحدية مع الايراد الحدى •

٢ — أسس نظرية الثمن الاسلاميه

بعد هذه الملاحظات العامة يمكننا الوقوف على أسس نظرية الثمن فى الاسلام • ولعلنا ليس ثمة خلاف مسوء من وجهة النظر التحليلية البحتة أو من وجهة النظر الاسلامية على وجوب ضبط أو تنظيم الاتجاهات غير الاجتماعية للتنميرات فى الائمان والتى تكون فى غير صالح جماهير الشعب • وعندى أن الاختلافات الأساسية تنشأ من حقيقة أنه فى الدولة الاسلامية يأتى الدافع لهذا التنظيم والتوجيه من داخل المجتمع الذى تشبع بالقيم الاسلامية لذلك فان تأثيرها يكون دائما وحاسما ،

بينما في الدول التي تسمى بالرأسمالية أو بالاشتراكية ، فإن هذه التنظيمات تفرض على الجماعة فرضا والجماعة قد تقبلها أو ترفضها بطريقة ارادية وفعالة .

وعلى أية حال فلعله من الممكن نظريا ان نتصور وجود دولة اسلامية مثالية خالية من النقص والعيوب ، غير أن هذا الهدف بعيد المنال لا لسبب سوى ان الانسان نفسه ليس كاملا ولا يمكن أن يبلغ حد الكمال وحتى مع التسليم بأوجه النقص في المجتمع ، لا يمكننا ان نقر التدور الذي تلعبه « النظرية الحدية » في تحديد الاسعار في ظل الاقتصاد الرأسمالي . ولقد درجنا على أن نولى أهمية كبرى لبدأ « النظرية الحدية » في التنافس الاحتكاري ، وبذلك نقلل من أهمية الدور الذي تلعبه وحدات الانتاج دون الحدية . أما في النظرية الاسلامية فاننا نميل الى القبول بنظرية « المتوسط » بدلا من النظرية الحدية .

وإذا كان من المستحيل تجاهل اختلاف المواهب والقدرات ، فإن مبدأ المساواة يتصل بالجهد المبذول فيقول القرآن « وان ليس للانسان الا ما سعى » . والواقع ان الثمن العادل في نطاق المجتمع الاسلامي ليس امتيازاً أو تنازلاً وإنما هو حق جوهري واجب التنفيذ بقوة القانون الذي تصدره الدولة . وما ان يثبت هذا التوجيه لموقف الدولة ، فإن التثبيت الفعلي للاسعار سيكون مجرد مسألة قضائية لان النظرية الاسلامية للثمان تقوم على أساس مبدأ التعاون والمنافسة الشريفة بدلا من التنافس الاحتكاري كما هو الحال في ظل الرأسمالية . وأتينا لا نغنى هنا بالمنافسة الشريفة المنافسة الكاملة بمعناها الحديث ولكن نغنى المنافسة البعيدة عن المضاربة والتهريب والاحتكار .. الخ . ومع ذلك فإنه فور تحديد الثمن العادي باجماع الآراء لن تنشأ مسألة رقابة الدولة الا لتحديد مفهوم « العادي » . ولكن نطلق ظروفا للتعاون الصحيح بين المنتجين والمستهلكين على المدى الطويل فإن الأمر يحتاج الى غرس روح القيم الاسلامية وفهم السلوك العملي في مجال التجارة والصناعة عن

طريق التعليم النظامى • أما على المدى القصير فانه يبدو من الضروري أن تشجع الدولة تشكيل جمعيات للمستهلكين على غرار جمعيات المنتجين الموجودة حالياً في مجتمعنا • وعلى الدولة الاسلامية أن تضمن لهم أن شكاواهم سوف تصل الى الجهات المعنية الصحيحة • ولو اقتضى الامر فانه يجب الاعتراف بصلاحيية المستهلكين في أن يطالبوا بسحب رخص العمل • وفي نفس الوقت يجب أن تشجع الحكومة أيضا انشاء جمعيات تعاونية للمستهلكين تتفرع لكي تشمل مزيداً من المجالات حيث يتحكم الاستغاليون والاحتكاريون في الاسعار •

٣ - الأثمان في التحليل الحديث

والآن سنناقش المشكلة التي تنشأ عن المنافسة غير الكاملة في الاقتصاد المعاصر تحت العناوين الآتية :

- (أ) الثمن الاحتكارى •
- (ب) الارتفاع الحقيقى في الاسعار •
- (ج) الارتفاع المفتعل في الاسعار •
- (د) ارتفاع أسعار الضروريات •

(أ) الثمن الاحتكارى :

ربما كانت أفضل طريقة لمناقشة مشكلة التسعير في ظل المنافسة غير الكاملة هي الاستعانة بالتحليل الاحتكارى • فمن المفترض بصفة عامة أن الثمن الاحتكارى يكون أعلى من الثمن في ظل المنافسة ، وأن الانتاج الذى ينتجه المحتكرون يكون أقل من الانتاج في ظل حالات المنافسة المثالية •• وذلك رغم خطر المنافسة الكامنة واحتمالات استهلاك البدائل واحتمال تدخل الدولة • ان منحني الطلب الذى يواجه

كل بائع في سوق تنافسي طلبا مرنا بحيث يستمر الانتاج وبيع الانتاج
الاضافي الى أن يصبح الايراد الحدى مساويا للثمن ، بينما يواجه
الاحتكارى منحني طلب غير مرن نسبيا بحيث أنه كلما أنتج وباع
الانتاج الاضافى فان الثمن سينخفض في السوق • وعندئذ سيكون الدخل
الحدى أقل من الثمن ، ولكن المحتكر سيقبل على الانتاج حتى النقطة
التي تتساوى فيها التكلفة الحدية مع الايراد الحدى • ومن هنا فانه
بصفة عامة يكون الانتاج الاحتكارى أقل من الانتاج التنافسى ويكون
ثمنه أعلى من الثمن التنافسى •

ومن هنا نجد أنه عندما ترتبط قلة الانتاج في ظل الاحتكار بفكرة
عدم استغلال الموارد الاستغلال الكافي وما يترتب على ذلك من انتشار
البطالة في المجتمع ، فان الاسعار المرتفعة التي يتقاضاها الاحتكارى
تخفض بوضوح من الدخل الحقيقي للعمال والجمهير الفقيرة بصفة
عامة • وكلا الموقفان لا يتفقان مع روح القرآن والسنة لانهما ضد المجتمع
ويضرمان الفقراء بل الامة بأسرها من الاستخدام الخير الصحيح لفضل
الله • وفي اعتقادنا أن الدولة الاسلامية لها الحق كل الحق في أن تتظلم
وتراقب الاسعار والارباح الاحتكارية ، ويمكن تحديد الحد الاقصى
للأسعار ، كما يمكن بذل محاولات ومساعدى لادخال حافز جديد في عملية
الانتاج كمكافأة عوامل الانتاج بطريقة تخلق ظروفًا قريبة من ظروف
المنافسة بحيث لا يكون من مصلحة الاحتكارى تحديد انتاجه والتناقص
عن تشغيل العوامل الانتاجية • والمشكلة هنا تتمثل في الوصول الى
مستويات صحيحة للأسعار وعائد عوامل الانتاج • وهذا أمر يمكن تحقيقه
إذا تم تشكيل الجهاز المناسب لهذا الغرض وإذا اتحنا الفرصة لطريقة
التجربة والخطأ بأن تصل الى الاسعار الصحيحة • وإذا اقتضى الامر
ذلك يمكن اللجوء الى تأميم الاحتكارات كخطوة متطرفة لان المالك الشرعى
لشركة أو مؤسسة ما — كما يقول القرآن الكريم — ليس الشخص
الوحيد الذى يحق له الاستفادة منها • فالمحتاجون لهم حق في ممتلكات

الاغنياء نظرا لان الثروة كلها هبة من عند الله ، ويتم الحصول عليها من خلال استخدام الموارد التي وهبها الله للبشرية كلها •

(ب) الارتفاع الحقيقي في الاسعار :

ان أسباب الارتفاع الحقيقي في الاسعار هي :

١ - زيادة عرض النقود •

٢ - انخفاض الانتاجية •

٣ - زيادة نشاط التنمية •

٤ - الاجراءات المالية والنقدية المختلفة •

حقيقة ان التوسع في زيادة عرض النقود يؤدي الى زيادة الطلب • ولكن كل زيادة في النقود لا يقابلها زيادة ماثلة في الانتاج بسبب اختلال التوازن بين توافر السلع والطلب على النقد ، ومن ثم تنشأ الضغوط التضخمية • كذلك فان التوسع في عرض النقود أيضا يساعد على زيادة أعمال المضاربة على نطاق واسع لذلك فعلى المسؤولين عن النقد في الدولة الاسلامية أن يعلموا أنه في الاقتصاد النامي يوجد دائما مجال لاستخدام طريقة تمويل المعجز حتى ولو كان الهدف هو استقرار الاسعار •

أما أين تكمن هذه النقطة بالضبط فمثلك مسألة ترجع الى التقدير العملي • وتنشأ هذه المشكلة من جراء التوسع في الانتاج والزيادة في الاحتياجات النقدية بحسب وحدة الانتاج نظرا لسرعة تضائل الدخل وازدياد سك النقود وهي المظاهر الطبيعية للاقتصاد النامي • وعند معالجة هذه المشكلة الخاصة بتمويل المعجز هناك عامل هام آخر ينبغي ان يوضع في الاعتبار وهو ان الفائدة على القروض لن يتاح لها ان تمارس آثارها السيئة على الانتاج والتوزيع والمعاملة •

ثانيا إذا كان ارتفاع الأسعار مرجعه عدم كفاية الزيادة في الانتاجية والناجمة اما عن عوامل موسمية أو دورية أو غير ذلك من العوامل فإن الدولة الاسلامية تستطيع ان تعمل الكثير لتمنع ارتفاع الثمن اما عن طريق تغيير السياسات النقدية أو المالية أو عن طريق تقنين السلع الاستهلاكية الاساسية والتصريح باستثمارات جديدة • فالبدء الذى تهتدى به الدولة الاسلامية هو الاهتمام برفاهية الشعب •

وهذا يؤدى بنا الى مناقشة دور الدولة الاسلامية فيما يتعلق بارتفاع الاسعار الناجمة عن زيادة نشاط التنمية • ففى الاقتصاد النامى الذى يجرى فيه تنفيذ برامج ضخمة للتنمية — مما يتضمن تصولا رئيسيا للموارد بعيدا عن أنشطة وأساليب الانتاج التقليدية — فإن الاسعار ترتفع جزئيا بسبب النظم الاقتصادية والاجتماعية السارية على النمط التقليدى ، كما ترتفع من ناحية أخرى بسبب اعتمادها الاساسى على النمط الزراعى للاقتصاد حيث لا يمكن ادخال تعديلات سريعة كما هو الحال فى الصناعة ، ومن جهة ثالثة يرجع الارتفاع فى الاسعار الى تزايد الشكوك فى القروض والمعونة الاجنبية ويكون من آثار ذلك كله فرض ضغط تعجز السلطات النقدية عن التغلب عليه • ومن رأينا ان موافقة الدولة الاسلامية أو اعتراضها على هذه الزيادة فى الاسعار مسألة تتوقف على نوع الاهداف التى تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق تنفيذ برامج التنمية • فاذا كان نشاط التنمية فى بلد ما يجلب الثروة لقلّة من الافراد مع اغفال جماهير الشعب الفقيرة ، فأننا لسنا على استعداد لقبول هذا النوع من التنمية فى بلد اسلامى مهما كانت التبريرات التى قد يسوقها البعض • وحتى ارتفاع الاسعار الذى تحتّمه التنمية يمكن تبريره اذا كان لمصلحة الشعب • ان الدولة الاسلامية يجب ان تعمل على أن ينال كل فرد حقه ، فالقرآن الكريم يقول ان ذوى القربى والمحتاجين وابناء السبيل يجب ان ينالوا حقهم • وقد تكرر ذلك فى القرآن الكريم عدة مرات • وهذا العطاء يجب ان يقدم بحسب حاجة من يعطى

له وتبعاً لامكانيات من يعطى ولا ينبغي ان يقدم عن امل أو توقع للحصول على عائد مقابله •

انها هبة الله العظمى انه سبحانه وتعالى قد وهب الانسان الملكات والطاقات المناسبة ثم اخضع العالم لخدمته حتى يمكنه من تنمية هذه الملكات الى حدها الاقصى في كافة مجالات الحياة • ولذلك ينبغي على الدولة الاسلامية ان تستخدم الاسلام كعامل للتنمية حتى يدفع الناس الى ان يضموا ملكاتهم وطاقتهم في خدمة اخوانهم من بنى الانسان •

وأخيراً فلنتحدث باختصار عن الاجراءات الحالية ، مثل الضرائب على السلع المصنوعة ، التي قد تؤدي الى زيادة الاسعار • ففي الدولة الاسلامية يوجد دائماً مجال لفرض ضرائب اضافية • والمبدأ الذي يجب ان يحتذى في هذا الصدد هو أنه عند فرض ضرائب على السلع والخدمات لابد من مراعاة تأثيرها على الفقراء والمحتاجين • ولا يمكننا تأييد الاهتمام المفرط بجمع الدخل عن طريق الضرائب غير المباشرة لان هذه الضرائب غير المباشرة تفرض بصفة عامة على السلع الضرورية ولا بد ان يتأثر الفقراء منها •

(ج) الزيادة المفتعلة في الاسعار :

ان الندرة المفتعلة في السلع والتي يخلقها رجال الأعمال المجردون من الضمير والتي يتسبب عنها ارتفاع الاسعار ترجع الى :

١ — أعمال المضاربة •

٢ — التخزين •

٣ — السوق السوداء والتهريب •

وقد استنكر كل من القرآن الكريم والسنة هذه الاعمال كلها •

فالمضاربة التي تعنى شراء السلعة بغرض بيعها في المستقبل بسعر أعلى ، يترتب عليها ارتفاع الاسعار . ولقد استنكر الاسلام بشدة هذه الوسيلة غير الطبيعية لزيادة الاسعار . لانه في الحياة الواقعية نجد ان المضاربة عمل غير مشروع ، فالمضاربة المثالية تدمر نفسها بنفسها . فلم كان المضاربون على جانب كبير من الحكمة فانهم سيتوقعون التنثيرات الحقيقية للاسعار في المستقبل. ويترتب على ذلك ان هذه التقلبات في الاسعار سوف يتم القضاء عليها نهائيا . وفي النهاية سيوقف تذبذب السعر . غير ان رجال الاعمال المجردين من الاخلاق لايسمحون بهذا الوضع في ظل المجتمع الرأسمالي . لذا فانهم يعتمدون خلق رأى عام مزيف بالنسبة للاوضاع العامة للعرض والطلب . والاسلام ليس على استعداد لتقبل هذه المضاربات غير المحدودة التي تتسبب في ارتفاع الاسعار .

وفضلا عن رفع الاسعار عن طريق المضاربة فان كثيرا من التجار يقدمون على تخزين السلع والاتجار في السوق السوداء غير مدركين انه حتى من وجهة النظر الانانية البحتة فانهم يمكنهم تحقيق أقصى ربح من اطلاق حرية التعامل وليس من الارتفاع الظاهري في الاسعار من جراء التخزين . ويحذر القرآن من العذاب الشديد للذين يكتنزون ويخزنون فيقول « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم » .

والمبدأ هنا انه يتمتع الشخص من ان يكتنز ويخزن لمجرد الحصول على فائدة مؤقتة من جراء ارتفاع الاسعار . ان حبس السلع يجمّل المرء في الواقع فقيرا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة لانه يفسد ملكاته ويهرم الامة من فائدتها الصحيحة المشروعة . وعندى ، أنه للدولة الاسلامية الحق في ان تحد من يقومون بأعمال المضاربة وكل عمل ضد المجتمع من الملكية كاجراء اخير . وللدولة الاسلامية في هذا الصدد البررات الكافية لاتخاذ اجراءات مشددة ضد عمليات التخزين والتخريب

والاستغلال لمنع ارتفاع الاسعار بشكل مفرط • وعندما تعرض السلع المخزونة في الأسواق مما يشير الى حدوث انخفاض في الاسعار نتيجة لسياسة مقصودة من جانب الدولة ، يجب عليهما ان تتخذ الترتيبات لانتاج الكميات اللازمة لسد النقص في السلع التي تسبب عن تخزينها • كذلك لا يغيب عن ذهننا أيضا ان ارتفاع الاسعار غير الطبيعي ينشأ أيضا نتيجة للكسب والانفاق غير المحدود والكامن في النظام الرأسمالي • ونتيجة ذلك هي حدوث فوضى اجتماعية • وعلى ذلك يستمر الاغنياء في عملية تبديد لامعقول بدافع من شعور زائف بالهبة والمكانة ، وهذا التبديد يخلق مشكلة ندرة سلع معينة ومن ثم زيادة اسعارها • والقرآن ينتقد بشدة هذا النوع من الانفاق فيقول « كلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين » • ويقول أيضا : « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » •

ولذلك فالدولة الاسلامية عليها التزام اخلاقي بأن تحد من اسراف الاغنياء حتى لا يقوض ذلك المبادئ الاخلاقية ولا يضر بالنشاط الاقتصادي المشروع ويزيد من حرمان الفقراء ، وبرغم ذلك فان الاسلام لا يؤيد فكرة حرمان النفس من بعض السلع المشروعة فيقول تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا لاتحرموا طيبات ما أحل الله لكم »

(د) ارتفاع أسعار الضروريات :

ان الدين الذي ينظم ويعالج حتى الوان الطعام التي ناكلها حتى نظل طاهرين لا يمكن أن يتجاهل ارتفاع أسعار الضروريات • فقد أكد بشدة على التجارة في الصوب ، لأنها المطلب الاول للإنسان العادي ولذا فيجب ان تباع في الاسواق بالسعر الذي حصل عليه المنتج • ومسألة المضاربة في هذه السلعة الضرورية لكل انسان غنيا كان أم فقيرا - حرماها الاسلام فقد روى ابن عمر انهم تعودوا ان يشتروا الشعير من مالكي

الجمال في عهد الرسول (عليه الصلاة والسلام) وكان الرسول يمنع هؤلاء المشتريين من بيعه مرة أخرى في نفس المكان الذي اشتروه فيه انى أن ينقلوه الى السوق الذى يباع فيه البر ولقد علمنا من قبل أن حبس البر لرفع سعره بطريقة مصطنعة أمر مكرم .

٤ - اقتراحات

نخلص مما تقدم ان النظرية الاسلامية في التسعير ترفض كل شكل للاستغلال سواء من جانب المنتجين أو من جانب المستهلكين . وفي حالة الاقتصاد المختلط كما هو في الباكستان ، فان المنتجين منظمون بطريقة أو بأخرى ، اما المستهلكون فليسوا كذلك . وهنا يقع الدور على الدولة في أن تعلمهم بهدف التنسيق بين تعاليم العدالة الاجتماعية الاسلامية وبين حوافز المنتجين . ولكي تحافظ الدولة الاسلامية على مستوى ثمن السلع الضرورية في متناول الفرد العادل والعامل ، يجب عليها أن تتخذ عددا من القرارات السياسية التي يمكن ان تشمل بعض الاجراءات قصيرة المدى مثل :

(أ) شراء بعض المحاصيل النقدية وغير النقدية حتى يحصل الملاحون على الثمن العادل لانتاجهم .

(ب) تقنين توزيع الحبوب اللازمة للغذاء والسلع الاستهلاكية الضرورية المعانة .

(ج) عقد ندوات بين المنتجين والمستهلكين تحت اشراف الدولة لنشر المفاهيم الاسلامية فيما يختص بالمعاملات بينهم .

ومن جهة أخرى يمكن اتخاذ اجراءات طويلة المدى مثل :

(٢) إنشاء هيئة عليا لتحديد الثمن العادل (ولا نميل الى عبارة

« مراقبة الاسعار » من وجهة نظر المنتجين (يمثل فيها المنتجون والمستهلكون وخبراء الحكومة وفقهاء الاسلام »

(ب) انشاء شبكة من الجمعيات التعاونية للمستهلكين في جميع أنحاء البلاد تكون تحت اشراف الدولة على أساس من عدم الربح أو الخسارة •

(ج) وضع تخطيط شامل للاستهلاك ضمن اطار خطة الدولة •

وغنى عن القول أن أيا من هذه الاجراءات السالفة الذكر — بحسب معلوماتنا — لا يتعارض مع تعاليم الاسلام •

وأخيرا فإننا نسلم بأن المشكلة الكبرى التي تنتظر الحل من جانب الدولة الاسلامية هي استنباط نظم مضمونة تقوم على أسس من المبادئ الاسلامية ، وتعمل تلقائيا على معالجة الأمراض الاقتصادية في المجتمع، واننا واثقون من أى نظام بمفرده وبمعزل عن التعاليم الأخرى سيؤدي الى حالة من عدم التوازن كما هو الحال الآن في جميع الاقطار الاسلامية •

الفصل التاسع البنوك في الإسلام

مقدمة

تأثرا بأفكار الحضارة الغربية ، يحاول كثير من الباحثين المسلمين اكتشاف قصور في تعاليمنا الدينية • وأنه خطأ جسيم أن يظن البعض أن الاسلام مجرد عقيدة ، ولا تتفق مبادئها مع العالم الحديث • وفي الواقع أن الاسلام ليس مجرد عقيدة ولكنه نظام اجتماعي وكيان تشريعي وحضارة تعتبر العقيدة الدينية جزءا منها • غير أن المبادئ الأساسية للإسلام تواجه تحديات من جانب المدارس الفكرية المختلفة كالرأسمالية والشيوعية • • الخ وعلى المسلمين أن يواجهوا المناقشات الفكرية باسناديد ومنطق من وهي عقيدتهم يتمشى مع المستوى الفكري للعالم الحديث • وسنحاول في هذا المصدد ابراز الفروق بين المفاهيم الاسلامية والرأسمالية حول البنوك الحديثة لننتبين ما اذا كان المفهوم الاسلامي يفضل المفهوم الرأسمالي •

٢ — الربا والفائدة والاسلام

أكد القرآن والسنة — وهما المصدران الأساسيان للشريعة الاسلامية — على تحريم الفائدة بشتى صورها • ولكن يقول بعض الباحثين المسلمين الذين اعماهم سحر الحضارة الغربية — أن الاسلام حرم الربا ولم يحرم الفائدة • ويرون أن الفائدة التي تدفع على القروض التي تستثمر في الأنشطة الاقتصادية ، لاتعارض مع شريعة القرآن الذي يشير فقط الى تحريم الربا باعتباره قروضا غير انتاجية سادت في العصور الجاهلية في وقت لم يكن الناس يعرفون فيه القروض الانتاجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي • وفي هذا المصدد فان أصحاب نظرية

الفائدة يبدو انهم قد اغفلوا ان القرآن هو آخر الرسالات التي نزلت
لهدى البشرية والتي شرعت لكل العصور ، وان علم الله الذي تضمنه
القرآن لا سبيل الى استبداله بنظام الفائدة على القروض الانتاجية
الذى يعرفه هذا البعد أو ذاك . وفى الحقيقة فان الاختلاف بين ما يسمى
بالقروض الانتاجية والقروض غير الانتاجية هو اختلاف فى الدرجة وليس
فى النوع . فتسميه الربا بالفائدة لا يغير من طبيعته حيث ان الفائدة ليست
سوى اضافة الى رأس المال المقرض ، وهى عبارة عن ربا سواء فى طبيعته
أو فى حكم الشريعة الاسلامية .

واذا لجأنا الى قاموس اكسفورد المختصر نجده يعرف الربا كما
يسلى :

هو ممارسة اقراض المال بفائدة فاحشة ، وعلى الاخص بفائدة أكبر
مما يسمح به القانون . ونفس الوصف تجده فى قاموس تشامبرز ،
ولكن ما هى الفائدة الفاحشة ؟ ان ما يعتبر سعرا معقولا للفائدة اليوم
سيكون سعرا فاحشا فى الغد . كما ان ما يعتبر معقولا فى بلد ما قد لا
يكون معقولا فى بلد آخر . وفى العشرينيات كانت كثير من الجمعيات
التعاونية تتقاضى فائدة تتراوح بين ١٢٪ - ١٥٪ وكانت تعتبر فائدة
معقولة حينذاك ، اما اليوم فانها تعتبر فاحشة وفادحة للغاية . وحتى
سر ٨١/٢ الذى أعتبر معقولا فى رأى هيئة من الخبراء مثل الهند
والباكستان . وفضلا عن ذلك ما تزال توجد حتى اليوم حالات يعتبر فيها
سر الفائدة فى بعض الجهات الرئيسية فاحشا بالقياس الى سعر الفائدة
القانونى فى جهة أخرى فى نفس المنطقة وعلى نفس النوع من القروض .
فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا لا يستطيع أحد البنوك ان يتقاضى
فائدة أكثر من ٨٪ بينما تستطيع شركات التمويل ان تتقاضى فائدة
يتراوح معدلها بين ٣٠ - ٣٦٪ سنويا على قرض مائل . أما مقرض المال
على المستوى الشخصى فيمكنه أن يحصل على فائدة تتراوح من ٢٤٪ -
١٠٠٪ سنويا ، ومع ذلك فان هذه الفائدة لاتخالف القانون .

واقتراراً للحق فلا يوجد فرق بين الفائدة والربا • لذا فالاسلام يحرم كافة أنواع الفائدة مهما كانت الاسماء البراقة التي تختفى وراءها • اما في النظام الاقتصادي الرأسمالي فسان الفائدة هي المحور الذي يدور حوله نظام البنوك • فيقال انه بدون الفائدة سيصبح نظام البنوك بلا حياة وسيصاب الاقتصاد بالشلل • ولكن الاسلام قوة ديناميكية تقدمية • ومن الممكن جداً ان نبرهن على ان المفهوم الاسلامي لنظام البنوك المتحررة من الفائدة هو أفضل من المفهوم الحديث لنظام البنوك • وسنحاول في المرحلة المالية اثبات ان معدل الفائدة لاثثير له على حجم الادخار • ويمكن ان نسجل هنا وجهات النظر التقليدية ووجهة نظر كينز في شأن الفائدة •

٣ — الآراء التقليدية في الفائدة

من رأى الاقتصاديين التقليديين أمثال الفريد مارشال ان سعر الفائدة والادخار بينهما علاقة متداخلة • فاذا كان سعر الفائدة من أهم العوامل التي تحكم حجم المدخرات فانه كلما كان سعر الفائدة كبيراً كلما زادت مكافأة الادخار وزادت الرغبة في الادخار والعكس صحيح ، فطبقاً لهم فان أية زيادة في حجم الادخار تعنى زيادة في الاستثمار يؤدي الى نمو التجارة والصناعة •

وقد فند هذا التلميل التقليدي الاقتصادي الرأسمالي الشهير كينز ، واثار شكوكا خطيرة في جدوى تأثير سعر الفائدة على حجم المدخرات • فأعلن ان حجم المدخرات يتوقف على حجم الاستثمار رغم جميع النوايا والاهداف • فارتفاع سعر الفائدة سيقول من حجم الاستثمار مما يضر بالتجارة والصناعة بوجه عام • وبسبب هذه الضريبة المباشرة الى النظام الاقتصادي سينخفض مستوى الدخل النقدي الكلي • غير أننا ندرك تماماً ان المدخرات إنما تتوقف على مستوى الدخل النقدي للأفراد • فعندما ينخفض الدخل بالنسبة للفرد فسوف ينتج عن ذلك انخفاض تلقائي في حجم المدخرات •

وبالرغم من ان كينز قد قرر بتأثير ظروف بيئته الخاصة ان ٣/١
يعتبر سعرا معقولا للفائدة ، فإنه في سياق كتابه الشهير « النظرية
العامة للعمالة والفائدة والنقود » قد أقر بوضوح بالمفهوم الاسلامي في نظام
البنوك • وطالب الناس بأن يكسبوا النقود عن طريق المشروع الخاص •

فيقول كينز اذا كانت الامة تدبر أمورها على نحو سليم ومزودة
بالمواد الفنية الحديثة ، ولا يزيد عدد سكانها بسرعة ، فإنه لجدير بها
ان تتمكن من تخفيض الكفاءة الحدية لرأس المال حتى الصفر في خلال
جيل واحد ، لكي نصل الى اوضاع الامة شبه الثابتة حيث لا يحدث التغير
والنقد لا نتيجة لحدوث تغير في التقنية واذواق الناس وعدد السكان
والنظم وبيع منتجات رأس المال بسعر محدد بحسب نفس المبادئ التي
تحكم اسعار السلع الاستهلاكية والتي لا تتدخل فيها رسوم رأس المال
الا بمقدار النخر اليسير •

ان كينز يدرك تمام الادراك عوائق الرأسمالية التي يمكن التخلص
منها اذا ألغيت الفائدة ، ومن هنا فإنه يقول : « اذا كنت مصيبا في
افتراض ان السلع الرأسمالية بلغت حدا من الوفرة يجعل الكفاءة الحدية
لرأس المال تنخفض الى الصفر ، فان ذلك قد يكون أحسن الطرق للتخلص
من كثير من عيوب الرأسمالية » •

وفي هذا الصدد يجدر بنا ان نسجل ما قاله كراوزر في كتابه «الوجيز
في النقود » — ان حدوث انخفاض تدريجي غير محسوس في قيمة النقود
شيء ضروري لتمكين العالم من ان يتخلص من قيود الربا التي فرضها
على نفسه • وهو يعزو ارتفاع الاسعار قرنا بعد قرن الى هذا الانخفاض
في قيمة النقود وهو أمر ضروري لمنع النقود التي ترتفع باضطراد من ان
تصبح عبئا باهظا •

وفي الواقع ، فقد وجد بالبحث ان الفائدة لا تسبب أى اثر على
حجم الادخار ، ومن الناحية العملية فان معدل الاستثمار هو الذى يقرر

معدل الادخار • فالاسلام يحرم الفائدة بينما يشجع على الاستثمار •
وهنا يحق للمرء ان يتساءل • هل سيقبل الناس على الادخار في حالة
عدم دفع الفائدة أم انهم سيفضلون اكتناز مدخراتهم والابقاء عليها
عاطلة ؟ وهنا فاننا نعتقد ان الزكاة ستلعب دورا هاما • حيث ان
الاسلام يعاقب من يبقئ على أمواله معطلة •

٤ - نظرية الزكاة

الزكاة هي أكبر ضريبة توجه الى قلب الرأسمالية ، غير انه من سوء
الحظ ان الزكاة قد أسئء فهمها على نطاق واسع ، فقد اعتبرها البعض
صدقة اختيارية خاصة يتطوع الفرد بها ، بينما هي في الواقع ضريبة
اجبارية على المدخرات والممتلكات • ولا نريد ان نناقش في هذا المجال
ما اذا كان ينبغي لنا في هذا العصر الحديث ان نسلم بفئات الممتلكات
التي حددت في بداية الاسلام وفرضت عليها الزكاة باعتبارها تقسيمات
نهائية • وعلى أى حال فان الفقهاء يجمعون على أنه عندما تكون الزكاة
واجبة ولم تدفع يمكن اتخاذ اجراءات قهرية ضد الممتنعين عن الدفع •
ويسجل التاريخ الاسلامي كثيرا من الحوادث التي اتخذت فيها الدولة
اجراءات شديدة للاجبار على دفع الزكاة كما حدث في عهد الخليفة أبي
بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين •

فالزكاة هي العدو اللدود للاكتناز ، وهي تحارب تجميد الموارد
السائلة وتقدم حافزا قويا لاستثمار هذه الارصدة المعطلة • ومما يزيد
هذا الحافز قوة ان الاسلام يبيح الربح والمشاركة بالتوصية التي يتم
فيها تقاسم الربح والخسارة •

٥ - مبدأ المضاربة

سيقوم نظام البنوك في الاسلام على مبادئ معترف بها عالميا وهي
مبادئ الشركة ، ونعني به النظام العام للبنوك الذي يساهم فيه حملة

الاسهم مع المستثمرين والمودعين والمقترضين على أساس من المشاركة .
واننا واثقون من ان ذلك النظام سوف ينجح من خلال تطبيق مبدأ
المضاربة الخالد حيث يتحد العمل ورأس المال كشريكين في المشروع .
وسوف لا يكون ذلك مجرد شركة بمعناها الحديث ، ولكنه شيء أكبر من
ذلك لان الاسلام يقدم تشريعات اخلاقية اقتصادية تجمع بين القيم
المادية والروحية لتسير نظامه الاقتصادي . هذه التشريعات الاقتصادية
الاخلاقية ستظهر آثارها عندما يوضع مبدأ المضاربة موضع التنفيذ .
ويستطيع نظام البنوك الاسلامي ان يقيم نظاما معينة على أساس
المضاربة ومن ثم يضع نهاية للصراع المزمع بين العمال ورأس المال .
ويمكن امداد المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية على أساس مبدأ
المضاربة الذي يجمع مختلف الوحدات الانتاجية . والدخل الناتج من
هذه المشروعات يمكن ان يوزع بحسب النسب بين الوحدات الانتاجية
المختلفة بعد حسم النفقات المشروعة التي انفقت على المشروع خلال
العام . والكتب واثق تماما من ان مبدأ المضاربة يمكن ان يوضع موضع
التنفيذ ليس فقط على النطاق الداخلى ولكن أيضا على نطاق الاقتصاد
الدولى .

٦ - طبيعة البنوك في الاسلام

ان طبيعة البنوك في الاسلام التي تقوم على أساس المشاركة
ستكون متحررة من الفائدة . ولذلك فلن تثار مسألة دفع أية فائدة
للمودعين أو تقاضى أية فائدة من العملاء . ويمكن البدء بانشاء بنوك
خاصة جديدة يؤسسها الافراد أو الحكومة . وفي ظل المشروع الاسلامي
للبنوك ، يمكن ان يكون هناك نوعان من المودعين . الاول هم المودعون
الذين يودعون فائض مواردهم المالية ويمكن السماح لهم بسحب اموالهم
في أى وقت ويدون أى ائتمار سابق . وهذا النوع من المودعين هم
الذين يحفظون ودائعهم فقط دون استثمار فى أى نشاط انتاجي ينطوى
على عنصر المخامرة . وفي حالة هذه الودائع يمكن للبنك ان يقطع قيمة

الزكاة أو يتقاضى مصروفات مقابل خدماته من المودعين المسلمين وغير المسلمين كل حسب حالته • وهذه الضريبة على الودائع المعطلة لها ما يبررها لانها تحارب الميل الى الاكتناز وتحفز الناس على الاستثمار في الانشطة الانتاجية •

والنوع الثانى من المودعين لن يكون فى استطاعتهم سحب ودائعهم دون اشعار • حيث أن ودائعهم قد تكون موظفة للاستثمار فى أنشطة انتاجية قصيرة المدى • والبنك لا يتقاضى منهم أى شئ بل انه سيسمح لهم بالمشاركة فى ارباح أو خسارة البنك فى نهاية السنة المالية بنسبة اموالهم وبطريقة أشبه بتوزيع الارباح على حملة الاسهم • ومع ذلك يستطيع البنك الاسلامى ان يجمع الاموال اذا ما دعت الحاجة الى ذلك عن طريق الدعوة الى الاستثمار لمدد تتراوح من سنة الى خمس سنوات أو أكثر •

فحتى فى الدول الغربية تصدر بعض البنوك شهادات استثمار أو سندات استثمار لفائدة ثابتة ، أما فى الدولة الاسلامية فان حملة شهادات الاستثمار هذه سوف يحقق لهم المشاركة فى ارباح البنك بنسبة استثماراتهم فى شكل حصص يمكن توزيعها فى نهاية السنة المالية • ومن الواضح ان البنك الاسلامى لا يمكن ان يصدر سندات لجمع المال لانها تتطوى على دفع فائدة ثابتة •

٧ — التمويل قصير الاجل وطويل الاجل

ان التمويل القصير المدى فى التجارة والصناعة والزراعة يمكن ان يتم عن طريق البنك الاسلامى على اساس من المشاركة ، وفى هذا الصدد يكون البنك الاسلامى مسؤولاً مسئولية مباشرة سواء تجاه من يودعون اموالهم فيه أو ازاء من يقترضون منه المال • بل ان أهم وظيفة للبنك التجارى الاسلامى هى اصدار الائتمانات ، فقد حرم الاسلام تقاضى

الربا أو الفائدة . وهذا لايعنى ان الاسلام لايسمح بتمويل التجارة والصناعة بالدين ، وبالرغم من وجود اتجاه في البنوك نحو التوسع في الائتمان الى حد تجاوز حدود الاحتياطي الموجود لديهم في أوقات الرخاء ، والعكس بالعكس ، فان عقد ادارة الاعمال المسموح به في ظل الدستور الاسلامى سيكون في مقدوره القضاء على العوامل التى تسبب اختلال التوازن الاقتصادى وتحدث أزمات اقتصادية متعاقبة .

والقروض التى تمنحها البنوك العادية غالبا ما تمنح لاجل تصدير لامتزيد عادة عن سنتين . واذا كانت معظم قروض البنك تدفع عند الطلب أو من غير اعطاء مهلة كافية ، فأنها لاتجرؤ على حبسها في قروض أو استثمارات طويلة الأجل . وهذا النوع من البنوك يعانى من مشكلة خاصة في السيولة تتحكم في اختياره لنوع الاستثمارات . لذا فان الارصدة المالية لاينبغى اختيارها تبعا لمبادئ الربحية والكفالات فحسب ، فالاهم من ذلك هو توقيت سيولة هذه الارصدة في أوقات معينة . ولذلك تظهر الحاجة لبنوك متخصصة في منح الائتمانات كالبنك الصناعى وبنك التنمية والبنك الزراعى والتى يمكن انشاؤها للقيام بالتمويل الطويل الاجل للتجارة أو الصناعة أو الزراعة حسبما تكون الحالة على اساس المشاركة . ويمكن للبنك والطرف الآخر ان يحددوا نسبة الربح والخسارة من المبالغ المالية وطول فترتها طبقا للمعرف المحلى والدستور الاسلامى .

٨ - نظام الضمان

ربما يستطيع البنك الاسلامى ان يضع نظام الضمان بالنسبة للقروض في مجال الصناعة ، وتشغيل رأس المال والمعدات ، وقد يحفز هذا الضمان رأس المال الخاص على ان ينقل نشاطه الى البلاد الاسلامية لأن تدفق رأس المال الخاص على الامطار الاسلامية لم يكن كافيا بالنسبة للاتجاهات نحو المساعدات الخارجية . وضمان البنك يمكن ان

يساعد الصناعيين أصحاب الصناعات الصغيرة بإمدادهم بالأدوات والمعدات وبذلك فإن النقد الأجنبي الذى يمكن توفيره بهذه الطريقة مهما كانت كميته صغيرة يمكن توجيهه فى أغراض إنتاجية أخرى • ان تنمية الصناعات الصغيرة هى المجال الوحيد للمشروع والمبادأة الفردية ، ولإرساء القاعدة الاقتصادية للديموقراطية حيث أنها توجد فرصا للعمل سواء للمعطلين أو لمن لا يجدون عملا يستوعب كل طاقاتهم فى بعض البلاد مثل الباكستان • فإذا لم تحدث أية تنمية للصناعات الصغيرة فى المناطق الريفية وشبه الحضرية ، فإن الاقتصاد الزراعى فى الدول الإسلامية لا يمكنه ان يوفر العمل للإيدى العاملة هناك على مدار السنة • ولذلك يجب ألا يكون هناك قولان فى مسألة تمويل مشروعات التنمية على نطاق واسع فى الأطار الديناميكي لنمو البلاد الإسلامية • أما عن الطريق والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك فتلك مسألة تفصيلية يمكن بحثها فى ضوء الظروف المتغيرة •

٩ — البنك الإسلامى والقروض الاستهلاكية

ان المتطلبات اليومية للحياة لتزداد تعقيدا يوما بعد يوم • ولذلك فإن أهمية القروض الاستهلاكية من أجل المتطلبات الحقيقية للأفراد يصعب تقديرها • فالقروض الاستهلاكية بطبيعتها غير منتجة بدرجة أو بأخرى ، على الرغم من أن تأثيرها على إنتاجية الجماعة يظهر بطريق غير مباشر من حيث أنها تشجع الانتاج والمرض • ولكن هذه القروض لا تفلأية دخول مباشرة • ولذلك فإنه قد لا يتيسر للبنك الإسلامى ان يمنح مثل هذه القروض على أساس من المشاركة ومن المستحسن ان تعطى هذه القروض عن طريق التعاونيات الاجتماعية للأفراد أو عن طريق هيئة ائتمان حكومية • وبالطبع يجب أن تمنح هذه القروض مقابل الودائع أو بضمان الممتلكات الثابتة للمقترضين • وتحمل الدولة مصروفات انشاء هذه البنوك مثلما تتحمل مصروفات المستشفيات وغيرها من المرافق العامة مثل الجامعات • لذلك فإن الدولة فى نطاق الكيان الاجتماعى الإسلامى

تضطر الى فرض ضرائب على جميع الودائع والائتمانات لتدبير مصروفاتها • ولا يخفى ان المودعين لايتضررون من هذه الضرائب التي تفرض على ودائعهم اذا وضع في الاعتبار ان ازدهار الصناعة والتجارة سوف يتحقق من جراء الخدمة المجانية ، ونتيجة لذلك سستتل الموارد الاقتصادية وستحل مشكلة البطالة وسيزيد الدخل القومي في الدولة الاسلامية •

١٠ - العلاقات مع المودعين

المودعون كمجموع وليس كأفراد يمثلون صاحب رأس المال ويعتبر البنك هو القائم بأعمالهم بمعنى ان له الحق في تحديد مجالات استثمار ودائمه النقدية • وبعض هذه الاستثمارات قد يحقق نجاحا عظيما وقد تحقق الاخرى نجاحا متوسطا بينما قد يصاب البعض الآخر بالفشل • ويتبع ذلك أن البنك عند تخصيص الاعتمادات المالية عليه ان يقرر ما اذا كان هذا النوع من التجارة أو الصناعة ينبغي ممارسته أم لا ، وبوسعه ان يقيم عملاءه وبالتالي يوقف التوسع في انسواع التجارة والصناعات التي يحتمل ان تصبح غير اقتصادية على المدى الطويل وغير مرغوب فيها من وجهة النظر الاجتماعية •

أو قد تتطوى على مخاطر كثيرة لا يمكن تقديرها بدقة • فالبنك الاسلامي يستطيع أن يقدم خدمة عظيمة برعايته وتشجيعه للتنمية الاقتصادية على أسس سليمة متينة وكبح جماح الاستثمارات غير المرغوب فيها • وترجع أهمية الحاجة الى توجيه الاستثمار الى أن موارد الثروة في جميع البلاد الاسلامية محدودة جدا اذا ما قورنت ببرامج التنمية الاقتصادية الضخمة المراد تنفيذها •

١١ - العلاقة مع المنظمين

يقوم البنك في نهاية كل سنة مالية باعداد حساب بكل الارباح

والخسائر والرصيد المتبقى بعد سداد النفقات العامة مثل المرتبات والاجور والاحتياطي يجرى اقتسامه بين البنك والمودعين حسب الاتفاق فيما بينهم . ثم يجرى توزيع حصة البنك على حملة الاسهم بنسبة مايملكونه من اسهم وقد كتب الباحث المصرى الدكتور م . ا . العربى فى مقال نشر مؤخرا :

« يعتبر البنك بالنسبة للمودعين بمثابة مدير الاعمال بينما يعتبر المودعون بمثابة الرأسمالين . أما بالنسبة للمنظمين فان البنك يمكن اعتباره بمثابة الرأسمالى والاخيرين بمثابة رجال الاعمال المنفذين . وفى هذه الحالة تنطبق الشروط التى تحكم حقوق والتزامات الرأسمالين والمديرين . وأية أرباح يحققها المنظمون — وهم المديرون فى هذه الحالة — يتم اقتسامها مع البنك بوصفه الرأسمالى حسب النسب المتفق عليها » .

غير انه إذا لم تتحقق أرباح أو خسائر فان رأس المال يعاد الى البنك سليما ، أما فى حالة الخسارة فان البنك يتحمل الخسارة بمفرده ، وإذا ما اتهم أحد المنظمين (المدير) بارتكاب أعمال تضر بجزء من رأس المال ، فانه يعتبر مسئولا عن الأضرار .

ورغم هذه الحاجة الماسة الى توجيه عمليات الاستثمار ، يجب أن ندرك أن الضمان الحقيقى للودائع هو وجود السيولة الكافية ونوعية المبالغ المدفوعة مقدما . فإذا كانت نوعية المبالغ المدفوعة مقدما عالية والسيولة كافية ، فان الزيادة فى رأس المال لن تكون ذات أهمية كبرى فيما عدا ما يتعلق بالمبالغ المدفوعة مقدما التى نرى انها لم تصبح بعد مظهرا من مظاهر الحياة المصرفية فى الدول الاسلامية . فنحن نجد فى النظام المصرفى الاسلامى اندماجا بين الاستثمار والتجربة والخبرة المالية وأقصى فائدة يمكن أن نتوقعها من التناسق بين تجربة الاستثمار من جانب المودعين والخبرة المالية من جانب البنك هى تحقيق أقصى ضمان لقيام

استثمار سليم من خلال الاستغلال المثل للموارد المحدودة في الاقطار
الاسلامية .

١٢ - امكانية المشاركة بين رجال الاعمال والبنك

قد يقال أن رجال الاعمال قد يرفضون اعتبار البنك شريكا في نظام
القرض المتحرر. من الفائدة . وباعتبار ان النظام الاسلامي يمثل مزيجا
بين الرأسمالية والاشتراكية ، فان صغار رجال الاعمال الذين لا يحتاجون
إلى أى قروض من البنك لتنفيذ مشروعات تجارتهم الداخلية أو الإقليمية
يمكن أن لا يصبحوا شركاء مع البنك . ولكن في حالة التجارة الدولية فان
رجال الاعمال لا يمكنهم أن يرفضوا اتخاذ البنوك المؤممة كشركاء ، ذلك
أن التخطيط الاقتصادي الشامل من أجل استغلال الموارد الاقتصادية
مسموح به في الاشتراكية الاسلامية وان السياسة التجارية بأكملها التي
تؤثر في الصادرات والواردات ، ستكون موجهة من الدولة ولاشك أنه في
ظل الخطة الاسلامية للمجتمع ، لا يوجد مكان للثالث الرأسمالي : سيادة
المستهلك وطغيان نظام الثمن والسعى لتحقيق الربح الفاحش . وهنا
يحدد الخبراء الاقتصاديون طريقة الاستفادة من الموارد المحدودة وبذلك
يضعفون الى حد ما من سيادة المستهلكين . لذا فلن تظهر اطلاقا مشكلة
استثمار النقود في شركة مساهمة عن طريق المودعين مباشرة بدلا من
ايداع المال في البنك لان الاقتصاد الاسلامي هو البديل الافضل
لتوزيع الموارد الاقتصادية التي تتحدد عن طريق الائتمان والدخول في
النظام الرأسمالي ، والتي ترجع بدورها الى سيادة المستهلك والقرارات
التي تحددها ارادة عدد لا يحصى من رجال الاعمال هم المسؤولون عن
الافراط أو التفريط في الانتاج . وهذه الظروف تغري رجال الاعمال على
التعاون مع البنك للحصول على خدمات مصرفية مجانية وكسب الخبرات
المالية للبنوك وهكذا فان امكانية الاشتراك بين رجال الاعمال والبنك
يصعب الوقوف في وجهها .

ويجدر بنا أن نشير الى أنه في ظل الظروف شبه الاشتراكية التي تعيشها جمهورية مصر العربية بدأت منذ حوالى أربع سنوات تجربة بإنشاء بنك بلا فوائد على نطاق بسيط - نما الآن وأصبح نظاما مزدهرا ، فقد افتتح البنك الاول في ٣٥ يوليو ١٩٦٣ في مدينة ميت غمر التي يبلغ تعداد سكانها أربعين ألفا وتعتبر مركزا لمحافظة عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة يعيشون في ٥٣ قرية على النيل ، وكان عدد المودعين في ذلك البنك ألفا . وقد زاد عددهم الآن الى ما يقرب من ٦٠.٠٠٠ وله فروع في أربع محافظات . ويبلغ عدد أصحاب الودائع الادخارية في جميع البنوك ١٢٥.٠٠٠ وعدد المودعين الاستثماريين ٤.٠٠٠ . وتبلغ جملة الودائع في جميع الحسابات ٢٦٠ ألف جنيه مصرى .

ويهدف مشروع البنك المتحرر من الفائدة احداث تغيير كبير في موقف القرويين في قلب الدلتا تجاه الادخار والاستثمار ، وأداة هذا التمييز هي مشروع بارع لبنك الادخار ، والهدف هو البدء في تصنيع القرى بدون تدخل من الدولة وهذه البنوك تنقسم الى ثلاثة أنواع :

(أ) حسابات الادخار وتبدأ بعد أدنى خمسة قروش ، ويمكن سحب هذا المبلغ عند الطلب ولا يستحق أرباحا .

(ب) اعتماد للخدمات الاجتماعية ويتكون من الهبات الخيرية التي يحفظها البنك كآمانة وهي تستخدم كتأمين ضد الكوارث لمصلحة أصحاب الودائع الادخار .

(ج) حسابات الاستثمار وتفتح بإيداع جنيه مصرى واحد على الأقل ويمكن سحب الودائع مرة في السنة وتحقيق لصاحبها نصيبا في أرباح البنك بحسب حجم الوديعة وشروطها .

ولم يحدث حتى الآن أن تأخر سداد أى قرض عن مواعده ، ويعود الفضل الى الضغوط الجماعية التي تحتشد وراء عمليات البنوك . إذ أن المشروع يتيح الفرصة أمام الناس لكي يمارسوا رقابتهم الاجتماعية على

كل من يحاول غش البنوك أو الاضرار بها • وهذه الرقابة الاجتماعية ممكنة عمليا لان الاستغلال في جمهورية مصر العربية قد كبح جماحه ، كما اخضع الربح الشخصي للمنفعة الجماعية •

١٣ - تفوق المفهوم الاسلامى لنظام البنوك

ان الحقيقة التى تقرر أن الصناعة مدينة للبنوك الحديثة لها تأثير مضاد على سلامة اقتصاد الدولة • فطبيعى أن البنوك تضع مصلحتها فوق مصلحة الصناعة لأنها ليس لها نصيب حقيقى فيها • وهنا يجدر بنا أن نسجل أن دور البنوك الرأسمالية يمكن أن يقارن بدور المرابى اليهودى « لشايلوك » وأن نقول بأن البنوك الحديثة تجمع لديها مدهرات عاطلة وتوجهها في أغراض انتاجية بدلا من أن تحصل على قدر منخفض من الفائدة ومن ثم تقدم خدمة أعظم للإنسانية • ولذا فيمكن للمرء أن يقول بأنه لا يوجد ما يمنع من الاخذ بالبنوك الحديثة في ظل النظام الاسلامى ولكن لسوء الحظ فان البنوك الحديثة — مثل المرابى اليهودى — تفكر في اطار مصلحتها الذاتية فقط مدفوعة في ذلك بالرغبة في اقتناص الربح • لذا فان رجال الاعمال الذين يحصلون على القروض من البنك يمكن أن يهاكموا مدنيا وجنائيا اذا لم يقدرُوا على دفع الفائدة حتى ولو اصبوا بالخسائر لان البنوك الحديثة كما قلنا آتفا تضع مصلحتها فوق مصلحة الصناعة لأنها ليس لها نصيب فيها • ولذا فان البنوك الرأسمالية تشجع الاستثمار الضار خلال أوقات الازدهار الاقتصادى • والكساد هو النتيجة المنطقية لهذا النوع من الاستثمار الضار • ولذا فاحتلالات الكساد في ظل الخطة الاسلامية ضئيلة للغاية • فاذا ما حل الكساد نتيجة أسباب أخرى ، فان البنوك الاسلامية تكون في وضع افضل من البنوك الرأسمالية في مواجهة مثل هذا الموقف لان السعر الثابت للفائدة والذي يعوق التقلب على الكساد لن يسمح له بممارسة تأثيره التحكمى خلال فترة الكساد • وسوف تشارك البنوك — بحكم كونها شريكة — في الخسارة

والربح • ولكن الجدير بالملاحظة هنا انه ليس ثمة مجال كبير للخسارة في النظام الاسلامي •

ويحرم الاسلام الفائدة لان الفائدة لا أثر لها على حجم المدخرات لانها تجعل الكساد حالة مزمنة حيث أنها تزيد من مشكلة البطالة ، وأخيرا لانها تشجع على التفاوت في توزيع الثروة • والبنوك الحديثة تتقاضي الفائدة بغض النظر عن أية خسارة أو ربح لرجال الاعمال • ولذلك يظهر لنا أن الاقتصاد الرأسمالي تبذل محاولة منظمة من أجل تدعيم مصلحة الاغنياء وبذلك تقضى على امكانية اقامة توازن اقتصادي في المجتمع • ولمواجهة ذلك حاول الاسلام أن يقيم مساواة اقتصادية في الدولة عن طريق فرض الزكاة على فائض الدخل • ان نظام الزكاة هو أحد عناصر الاشتراكية الاسلامية • فالزكاة في الواقع ضريبة يدفعها الاغنياء من أجل الرفاهية العامة للامة ككل • وهي تهدف الى أخذ الثروة من الاغنياء واعادتها الى الفقراء • وفي ضوء هذا الهدف الجلى الواضح نجد أن الصيحة التي أطلقها البروفسور بيجو داعيا الى اقتصاديات الرفاهية على أساس نقل الثروة من الاغنياء الى الفقراء ، لم تأت بجديد • وفي عصر الخلفاء كانت الزكاة شاملة وتقوم على قاعدة عريضة حيث أنها حققت اعادة توزيع الثروة على أسس اسلامية بل انها أيضا اتجهت الى خلق عقلية لاشيوعية ولا رأسمالية وثبتت روح التضامن في الجماعة •

وباختصار فقد اعتبرت البنوك في الاسلام واحدة من اجراء الوسائل لتحقيق الرخاء الاقتصادي للامة • وهكذا فان المرء يمكن أن يستنتج مفهوم البنوك الاسلامية على أنه أسمى من المفهوم الرأسمالي للبنوك •

١٤ - البنك الاسلامي والخدمات غير المصرفية

يقوم البنك - بجانب وظيفته في استقبال الودائع ومنح القروض -

يأداء وظائف أخرى كثيرة ضرورية للنمو الاقتصادي . وهذه الخدمات سواء خدمات الوكالة أو خدمات المنفعة العامة يقوم بها البنك أساسا لتقديم التسهيلات للعملاء . ونظرا الى أن هذه الخدمات تعتبر مصدرا للربح فقد رحبت بها الآن كل البنوك في العالم . وخدمات الوكالة التي يقوم بها البنك الحديث تتألف أساسا من شراء وبيع العملات والاوراق المالية وحفظ واستلام للربيع والاشتراكات وأرباح الأسهم ورسموم المدارس والكلية والقيام بدور الوصي، والمنفذ والمحامى والقيام بأعمال الخدمات والتمثيل . أما خدمات المنفعة العامة فكثيرة ومتنوعة ، أهمها التعامل في الصرف الاجنبى ، والاوراق المالية وقبول الاشياء الثمينة لحفظها على سبيل الأمانة . . . الخ .

وتتمثل المنفعة الاجتماعية لهذه الخدمات في أن البنك يوفر الجهد والوقت الثمين للعملاء عن طريق قيامه بهذه الوظائف ، وبذلك تمكن البنوك عملاءها من معرفة الاتجاهات السائدة في عالم الاعمال كما تمكنهم من عقد صفقات مع الأطراف المعنية على أساس معلومات موثوق بها عن الوضع العام لأطراف التعاقد . والمعنى الاقتصادي لهذه الخدمات غير المصرفية هو أنها تستطيع المساعدة — بطريق مباشر أو غير مباشر — في عملية التنمية وخصوصا في الدول المتخلفة بطريق مباشر لأن مكاسب البنك التي يحصل عليها في صورة عمولة أو الموارد المالية التي يحصل عليها من خلال قيامه بهذه الخدمات يمكن أن يستخدمها في تمويل برامج للتنمية وبطريق غير مباشر لانه عن طريق هذه الخدمات وخاصة التعامل في مجال النقد الاجنبى انما يسهل من حركة التجارة الدولية ومن ثم يساعد على انتقال رأس المال من مكان الى مكان آخر مما يخلق بالتالى فرصا أفضل للاستثمار .

هذه الخدمات غير المصرفية ، ورغم انها منتشرة في جميع الدول المتقدمة تقريبا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، الا أنها مازالت محدودة في البلاد الاسلامية . ونحن نعتقد ان هناك ميالا راجعا للتوسع في نطاق

هذه الخدمات في البلاد الاسلامية . فالحاجة الى بذل جهود جادة ومنظمة للقيام بهذه الخدمات عن طريق البنوك الاسلامية ، تستمد أهميتها من المساهمة الواضحة التي يمكن أن تسهم بها في عملية النمو .

١٥ - البنك الاسلامي والانشطة الأخرى للامصرفية

قد يبدو غريبا أن أقول ان البنوك الاسلامية تستطيع أن تسهم في النمو الاقتصادي من خلال الانشطة الأخرى للامصرفية ، وأعني بها اشتراك البنوك في عملية النمو الاقتصادي بواسطة استثمار نسبة قليلة من مواردها (ولتكن ٥٪ من أرباحها) في التعليم والنفقات الاجتماعية الأخرى ، التي قد لا تحصل البنوك منها على عوائد فورية . ولاشك أن هذا موقف غير تقليدي تجاه نظرية البنوك بأسرها ولكن لا يمكن التقليل من أهمية هذا الموقف .

وأنا نعتقد أن البنك الاسلامي نظام اجتماعي حيوي . فيجب أن يتحمل مسؤولية تجاه التطور الاجتماعي حيث أن التعليم عنصر أساسي في التطور الاجتماعي الذي عن طريقه يتحقق النمو الاقتصادي ، والاستثمار في التعليم من أجل تنمية الموارد البشرية وفي المصروفات الاجتماعية الأخرى سيكون له أثر كبير في تحقيق الحركة الذاتية في التنمية الاقتصادية . ربما لا تحصل البنوك على أية عوائد مباشرة ولكن أسهامها في هذا السبيل سيكون حاسما ودائما . ولنفترض أنه تم انشاء بنك في إحدى المناطق الريفية حيث تنتشر الأمية بين الأهالي الذين يعملون في الزراعة . وبطبيعة الحال فإن تطوير نشاط البنك في مثل هذه المنطقة سيكون عملا شاقا في الواقع ولكن عندما ينجح البنك في استثمار جزء من موارده في مجال التعليم فإن العائدات غير المباشرة التي تتوقعها البنوك سوف تتمثل في تغيير نظرة الناس الى مستوى المعيشة وبالتالي رغبتهم في التطور . فازدياد الانتاجية وتنمية العادات المصرفية يأتیان في المرتبة الثانية للرغبة في النمو .

١٦ - البنك الاسلامى والعلاقات الدولية

يرى بعض المسلمين الذين يتحدثون عن الفلسفة ، وليس عن الحقائق ، وليست لديهم أية دراية بطبيعة الاقتصاد الدولى أن نظام البنك الاسلامى غير عملى ، لأنه — على حد قولهم — سيعزل الدولة الاسلامية عن بقية العالم مما يسبب خسارة كبيرة فى تجارتها الدولية . ولكن اذا كان من الممكن للدول المختلفة فى العالم والتي لها مبادئ سياسية واقتصادية مختلفة أن تتعايش جنبا الى جنب ، واذا كان فى امكان دول كالولايات المتحدة ويوغوسلافيا أو الاتحاد السوفييتى والدول العربية أن تبرم معاهدات تجارية ، فانى لا أرى سببا يجعل الدولة الاسلامية تنعزل عن بقية العالم . فعلى سبيل المثال اذا قبلت الباكستان مبادئ النظام الاسلامى فى البنوك فلن تحتاج الى أكثر من إعادة تنظيم اقتصادها الداخلى .

ومن جهة أخرى ، فان نظام البنك الاسلامى أبعد ما يكون من الحاق أية خسارة بالتجارة الدولية ، بل انه سوف يزيد من حجم هذه التجارة ، لان البنوك الحديثة تقوم بتمويل التجارة الخارجية بقبولها الحوالات المالية التى يسحبها العملاء وعقد صفقات اخرى خاصة بالنقد الاجنبى ، والحصول على عمولات مقابل ذلك . أما فى ظل النظام الاسلامى فان البنوك ستقدم كل هذه الخدمات بلا مقابل وذلك بسبب اشتراكها مع رجال الاعمال . وأكثر من ذلك ، فالبنوك باعتبارها شركاء فى التجارة يمكن أن تساعد رجال الاعمال على تجنب المضاربات الضارة حتى يمكن تعديل العرض والطلب على سلعة ما بما يحقق الرخاء الاقتصادى للبلاد بل للعالم أجمع .

وأخيراً فان المبادئ الاسلامية فى البنوك تتفق تماما مع المبادئ الدولية فى البنوك ، ذلك لان العالم الحديث بدأ يتجه عن وعى أو بلا وعى نحو الفلسفة الاقتصادية للإسلام فى البنوك . ويتضح هذا الاتجاه فى

مجال المساعدات المالية الدولية من خلال انشاء هيئة التنمية الدولية في ٢٤ سبتمبر من عام ١٩٦٠ كمؤسسة فرعية منبثقة عن البنك الدولي للتنمية والتعمير ولهذه الهيئة موارد مالية مستقلة عن البنك الدولي كما أن لها سياستها المستقلة عنه وإن كانت أعمالها تتولاها سكرتارية البنك الدولي. وستبدأ هيئة التنمية الدولية نشاطها بتوزيع اعتماداتها المالية حيث أنها ستقدم قروضا بدون فوائد في بعض الحالات الاستثنائية بحسب الاعتبار السياسية والاقتصادية في كل دولة من الدول التي ستحصل على القروض .

ويجب أن نسجل هنا أنه لكي نمول خططنا فإننا يجب أن ندعو رؤوس الأموال الأجنبية على أساس المشاركة . وفي حالة فشلنا في الحصول على رأس المال الأجنبي على أساس المشاركة ، فإننا يجب أن نحصل على قروض خارجية بفائدة والمؤكد أن النقطة الثانية ستثير جدالا شديدا . فقد يختلف البعض معي ولكن الحقيقة الثابتة هي أن المسلمين لا يمكن أن يفرضوا تعاليم دينهم على غير المسلمين ، وهو ما يتناقى مع روح الاسلام لذلك إذا كان النقد الأجنبي أمرا جوهريا ، فما علينا إلا أن نحصل على قروض من الخارج ونُدفع عنها فائدة على أساس تبادلي ، وذلك حتى نستطيع أن نعيش في هذا العالم المليء بالمراعات والتنافس .

١٧ - بيت المال والبنك المركزي الحديث

إن الدراسة الحالية ستظل قاصرة بدون الإشارة الى بيت المال ، لذلك وقبل تحليل دور البنك المركزي في الدولة الاسلامية ، سنحاول أن ندرس وظيفة بيت المال كما كان في فجر الاسلام . وهناك دليل على أن جميع الممتلكات التي كانت تخضع للمسلمين كانت جزءا من بيت المال بصرف النظر عن موقعها . ولقد كان لبيت المال مفهوم واسع نابع من الدين على أساس أن الحق المطلق في الملكية لله وحده . أما الإنسان فهو خليفة الله

في أرضه والمالك المؤقت لهذه الاموال • وكان هناك ثلاثة أشكال لبيت المال :

(أ) بيت المال الخاص •

(ب) بيت المال •

(ج) بيت مال المسلمين •

(أ) بيت المال الخاص :

وهو « خزينة الخليفة » وكان ينفق منه على المصروفات الشخصية للخليفة • وعلى قصوره والصرف على أعضاء النخبة وعطايا وهدايا الخليفة للأمراء الأجانب •

(ب) بيت المال :

كان بيت المال نوعا من بنك الدولة بالنسبة للإمبراطورية ، ولكن لايعنى ذلك انه كان يقوم بجميع الوظائف المالية للبنك المركزى في العصر الحديث ، ولكنه كان يقوم بما كان موجودا من هذه الوظائف حينذاك في صورته البدائية •

ونظرا الى أن الدولة الاسلامية كانت دولة مركزية الى حد كبير ، فان ادارة بيت المال كانت دائما في يد شخص واحد • وكان الوالى هو الرئيس الاعلى لبيت المال على مستوى الولاية عليه حماية وادارة موارده وكان المال في مقر الوالى •

وكان بيت المال المركزى يوجد في عاصمة الامبراطورية حتى يتكون تحت الاشراف المباشر للخليفة •

(ج) بيت مال المسلمين :

أما الخزنة العامة الثانية فكانت تسمى بيت مال المسلمين • وفي

الواقع لم تكن من أجل المسلمين وحدهم ، بل إن وظائفها شملت تحقيق رفاهية المواطنين في الدولة الإسلامية بصرف النظر عن طبقتهم الاجتماعية أو ألوانهم أو أديانهم ، وكانت وظيفة بيت المال تتمثل في الاعمال العامة والطرق والكبارى والمساجد واعالة الفقراء .

كان بيت المال يوجد في المسجد الرئيسي وكان يدار بواسطة قاضي القضاة على المستوى المركزي وبواسطة القضاة في عواصم الولايات . وكانت مصادر بيت المال تأتي من :

- ١ — الصدقة أو الزكاة .
- ٢ — الغنمة (اسلاب الحرب) .
- ٣ — الفيء أى الفراج والجزية .

وكان من واجب الخليفة أن يحفظ هذه الموارد كلا على حدة لان كلا منها له أحكامه .

مسئوليته (المملوكيات) :

كانت مسؤولية بيت المال تتمثل في نوعين :

- ١ — مسئوليته عن الاموال المحفوظة في الخزائن على سبيل الامانة .
- ٢ — مسئوليته عن الاموال المملوكة له (لبيت المال) وهذه بدورها تنقسم الى قسمين :

- (أ) قسم مخصص لدفع رواتب الجنود وشراء معدات الحرب .
- (ب) قسم مخصص للصرف منه على المصالح العامة للبلاد .

ومن هنا فقط كان بيت المال بمثابة البنك المركزي للدولة الإسلامية ، وفضلا عن ذلك لم تكن هناك بنوك تجارية بالمعنى الحديث حيث كان

يقوم بالتجارة الافراد أو بالمشاركة وان لم يثبت أنه وجدت شركات تجارية كبرى • ويبدو أن بيت المال كان يلبي كل حاجات المجتمع حينذاك • والواقع أنه كان يؤدي معظم العمليات التي يقوم بها البنك المركزي في الوقت الحاضر فيما عدا اصدار النقود ومنح الائتمان ومراقبة أسعار الفائدة ، لان اصدار النقود طريقة حديثة ومن السهولة تكييفها مع وظائف بيت المال لانه حتى في هذه الوظائف لا يلعب سعر الفائدة أى دور في اداء هذه العملية •

ولا يوجد دليل على أن الاسلام لا يجوز تمويل التجارة أو الصناعة بالائتمان • لذا فان البنك المركزي الاسلامى يمكنه منح الائتمان الى أعضائه من البنوك بطريق الاستثمار لكى يقتسم معهم الربح أو الخسارة بدلا من منحهم قروضا بفوائد ثابتة •

وهذا يقودنا الى ان نظام البنك المركزي في اطار المجتمع الاسلامى سيكون أبسط وأيسر مما كان من قبل لان البنك المركزي الاسلامى ليس في حاجة الى الاهتمام الشديد بالرقابة الكمية على الائتمان ، والتحكم في الائتمان عن طريق رفع أو خفض سعر الفائدة ، وبالدخول في عمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي الخاصة بالبنوك الاعضاء فيه • فالبنك المركزي الاسلامى له أن يستخدم كافة الوسائل التي لا تتطوى على تطبيق الفائدة • والواقع أن التجربة قد أثبتت أن الرقابة النوعية على الائتمان لا يمكن أن تكون فعالة في الدولة الاسلامية المتخلفة لأن أسواق المال بها أبعد ما تكون عن المثالية والكمال • فالبنك المركزي الاسلامى ينبغي أن يولى اهتمامه ليس للرقابة النوعية على الائتمان محسب ، بل وللانقناع الاخلاقى ايضا • فالانقناع الاخلاقى باعتباره أسلوبا للرقابة على الائتمان ، سيعمل على اطلاق رد الفعل النفسى السلبى الذى تحدته طريقة الرقابة المباشرة • وبالطبع لا يمكن تطبيق هذا الاسلوب بنجاح الا في البلاد التى يوجد بها عدد صغير نسبيا من البنوك الكبيرة التى يحتمل أن يقيم البنك المركزي علاقات وثيقة معها • وهذه العلاقة السليمة بين البنوك

المركزية والبنوك الأخرى وبينها وبين الشعب أمر ممكن في إطار المجتمع الإسلامي ، لأن النظام المصرفي ككل لن يقتصر دوره على تقديم الائتمانات للتجارة والصناعة ، ولكنه سيقوم بدور الشريك الإيجابي في جميع أنواع النشاط الاقتصادي الممكنة . أن البنك المركزي في مثل هذه الظروف سيكون بنك الشعب وسيمثل لما فيه خير الأمة كلها . ونحن على يقين من أن هذا الجو النفسي الإيجابي سيكون له أكبر الأثر في خلق بيئة تصلح للقيام باستثمارات مزدهرة وبالتالي تقل احتمالات الكساد في الاقتصاد .

أما في الدولة الحديثة فإن البنك المركزي يقوم عادة بدور بنك البنوك فجميع البنوك الأخرى في البلاد تحفظ فيه ، أما بحكم القانون أو بحكم العرف ، قدرا معلوما من أرصدها . فالبنك المركزي هو الذي يحفظ احتياطي البنوك ويستطيع أي بنك أن يلجأ إليه عند حدوث صعوبات مؤقتة عن طريق إعادة الخصم على أوراقه النقدية من الدرجة الأولى . فهذه البنوك المركزية لا تقوم بدور بنك الحكومة فحسب وإنما تقوم أيضا بدور الوصي على الائتمانات والعملات .

ولسنا نجد أن هناك سببا يحول دون قيام البنك المركزي الإسلامي بهذه الأعمال كلها بدون تطبيق نظام الفائدة باسم التعاون والمشاركة والرفاهية القصوى للشعب .

أما رأس مال البنك المركزي الإسلامي فيمكن أن تقدمه الحكومة أو يتم عن طريق اكتتاب الحكومة والشعب معا بأفضية مستقلة . ولأن البنك المركزي له وظائف هامة ، فإن الإشراف على البنك يظل في يد الدولة أو عن طريق مجلس إدارة .

١٨ - إنشاء بنك إسلامي عالمي

والآن حان الوقت لأن نبث إمكانية تأسيس بنك إسلامي عالمي

يكون قادراً على تجميع العالم الإسلامي لتشجيع الجهود من أجل النمو على نطاق واسع في كل بلد إسلامي • ويمكننا أن نسوق العوامل السلبية واليجابية الآتية في صدد انشاء هذا البنك •

العوامل الايجابية :

أن عهد النمو الاقتصادي والتغيرات السياسية في الحقتين الماضيتين قد زاد من الحاجة الى رأس المال من أجل التنمية • أن التاريخ المائل بين ايدينا يبين أن حاجة جميع الدول الإسلامية الى رأس المال الخارجي وقدرتها على الاستفادة منه تزداد بأسرع من قدرتها على خدمة القروض التقليدية • بل لقد وصلت بعض البلاد الإسلامية بالفعل الى حدود الدين الذي قد يكفل انشاء البنك الإسلامي العالمي • والهدف الرئيسي من انشاء هذا البنك المقترح هو ايجاد مصدر اضافي لاموال التنمية للدول الإسلامية التي لا تبشر احتمالات ميزان مدفوعاتها بأنها سوف تتحمل أو أنها سوف تستمر في تحمل الدين الخارجي بشروطه التقليدية •

والمطلوب الآن من أجل استغلال الموارد الشاسعة للدول الإسلامية هو اتفاق عام واسع النطاق يعتبر عجز التمويل ضرورة من ضروراته ، ولتحقيق مثل هذا النمو الاقتصادي فان المطلوب قيام تعاون اقتصادي بين البلاد الإسلامية جميعها حتى لا تقع فريسة لاستغلال الدول الغنية • وأسهل طريق لتحقيق هذا التعاون يتمثل في انشاء البنك الإسلامي العالمي على غرار البنك الدولي للانتماء والتعمير • وإذا لم يتمكن العالم الإسلامي من التغلب على الفقر فلن يكون في وسعنا أن نخطط لأي نوع من التجانس السياسي أو الانسجام الاجتماعي •

ان المسلمين جميعهم — برغم قوتهم العددية وتوزيعهم الجغرافي في جميع انحاء العالم — الآن بصفة عامة شعوب يطحنها الفقر ، شعوب تتعرض غالبيتها للاستغلال • وهذه الدول كلها بلا استثناء من مراكز حتى

أندونيسيا ومن موريتانيا حتى ماليزيا تملك موارد طبيعية شاسعة وتعتبر من أهم منتجي المواد الخام والثروات المعدنية • فعلى سبيل المثال فإن ٨٠٪ من إنتاج الجوت في العالم ينمو في الباكستان ، ومصر من أهم وأكبر منتجي القطن في العالم ، وثلاثة أرباع انتاج البترول يأتي من الدول العربية وأندونيسيا وماليزيا تنتج معظم حاجة العالم من المطاط والقصدير •
والوسيلة الوحيدة لتنظيم وتجميع هذه الموارد هي انشاء بنك اسلامي عالمي يعمل على زيادة معدل النمو في هذه البلاد •

العوامل السلبية :

ان حركة الجامعة الاسلامية ستظل حتى عهد بعيد مجرد مثل أعلى وحلم من الأحلام يراود خيال المخلصين من أبناء الاسلام حتى تنشأ فيهم روح من التفاني والاخلاص في سبيل القيام بتجربة مثمرة للتعاون الاسلامي كما نص عليها القرآن الكريم • فقد تعرضت البلاد الاسلامية قرونا طويلة لايديولوجيا سياسية مختلطة مستوحاة في الاغلب من عبادات ومعتقدات الدول الغربية التي سيطرت عليها ردحا طويلا من الزمن • وما تزال بعض هذه الاقطار تعيش في حالة من الفسوران والاضطراب •

ولقد كان اختلاف نظم السياسة الاسلامية في مختلف الاقطار ، بل وتعارض هذه النظم في بعض الأحيان ، هو السبب الرئيسي في فشل بعض المحاولات المخلصة التي كانت ترمي الى توحيد البلدان الاسلامية سياسيا في القرن التاسع عشر • وكانت أبرز المحاولات في هذا المجال مساعي جمال الدين الأفغاني الذي نجحت دعوته — رغم فشلها في النطاق الأعم — في ايقاظ المسلمين وادراكهم لضرورة تحقيق السيادة الوطنية كهدف أولى • وفي الفترة التي تلت عصر جمال الدين الأفغاني ظهر بعض دعاة النهضة الاسلامية البارزين ومن بينهم الشيخ محمد

عبده في مصر والاخوان على في شبه القارة الهندية الباكستانية والعلامة
اقبال القائد الأعظم والمجاهد العظيم السيد محمد أمين الحسيني مفتي
فلسطين المعروف .

ولقد تردد منذ حين حديث عن انشاء سوق اسلامية مشتركة على
غرار السوق الأوروبية المشتركة . ولكن هذا مشروع غير ناضج ، لأنه
في عالم اليوم لا يمكن التفكير في اقامة سوق مشتركة الا بالنسبة
للدول المتقدمة صناعيا . فمن المؤكد أنه ليس من الحكمة أن نخطط
لائشاء منظمة تجمع دولاً متخلفة اقتصادياً لكي تتنافس قوى العالم
الصناعي المتفوقة في الغرب . فالباكستان رغم تقدمها العظيم في مجال
التممية ، فإن الدخل بالنسبة للفرد فيها وكذلك مستوى المعيشة بها في
الدرجة الدنيا من مستويات المعيشة في العالم . وعلى ضوء هذه
العوامل كلها ، يمكن القول باطمئنان ان انشاء بنك اسلامي عالمي اقترح
عمله لا ينطوي على كثير من التعقيدات كتلك التي ينتظر مواجهتها في
سبيل تحقيق هدف الجامعة الاسلامية أو في سبيل انشاء سوق مشتركة
اسلامية . فاذا ما استطاعت دول العالم الاسلامية اقامة بنك من هذا
النوع ، فإن مثل هذه الخطوة ستعتبر علامة بارزة على طريق التعاون
الكامل بين الدول الاسلامية في المجال الاقتصادي . ولعله يكون أداة
لتعديل أسعار الصرف ولإصلاح أى اختلال في ميزان المدفوعات
الدولي . وفي نهاية الفترة الانتقالية ربما يتمكن البنك من بدء عصر
يتحقق فيه تمويل العملات الوطنية بين مختلف الدول الاسلامية
بالبان .

اهدافه ووظائفه :

أشرنا من قبل الى أن الهدف لهذا البنك هو توفير رأس المال
الذي تحتاجه هذه الدول الاسلامية من أجل التنمية لأن ميزان
مدفوعات لا يسوغ لها الحصول على ديون خارجية بالشروط

التقليدية • لمسا كان ذلك يعنى استخدام موارد البنك الخاصة
هلا بد ان يكون في مقدوره أن يحصل على رأس المال من عديد من
الدول المصدرة لرأس المال • والوظائف الأساسية للبنك المقترح هي :

(١) المساعدة على تنمية البلاد الاسلامية عن طريق تسهيل
استثمار رأس المال في الأغراض الانتاجية •

(ب) تدعيم الاستثمار الأجنبي الخاص عن طريق ضمان المشاركة
في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها المستثمرون •

(ج) تشجيع النمو المتوازن البعيد المدى للتجارة الخارجية
والحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات بتشجيع الاستثمار الدولي
من أجل تنمية الموارد الانتاجية للدول الأعضاء •

(د) تنظيم منح القروض اما عن طريق السوكالة في القروض
الدولية أو عن طريق وسائل أخرى حتى تعطى الاولوية للمشروعات •

(هـ) تقديم المشورة الفنية المفيدة والمعالجة في الأمور التي تتعلق
بعمليات القروض • وتعيين الخبراء المؤهلين لمعالجة مشكلات فنية
بمعينها مثل صناعة الكبريت في العراق وإدارة الموانئ في تركيا وصناعة
الورق في الباكستان •

(و) بذل المساعي الحميدة من أجل تسوية المنازعات الاقتصادية
التي تنشأ بين البلاد الاسلامية على غرار ما قدمه البنك الدولي بشأن
مشكلة المياه بين الهند وباكستان سنة ١٩٦٠ •

ويمكن أن تسند أية وظائف أخرى لهذا البنك المقترح حسب
الحاجة وحسب متطلبات العصر •

المضوية والموارد :

يجب أن يكون لكل الدول الإسلامية الحق في عضوية هذا البنك المقترح ، ولعله من المناسب أن نقترح أن تأتي المبادرة في هذا المجال من جانب الباكستان وأن تعتمد بصفة خاصة على مساعدة البلاد الآتية : إيران والعراق وتركيا والكويت والاردن وأفغانستان والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر وتونس والسودان والجزائر وماليزيا وأنغونيسيا وتانزانيا والصومال ، وهي البلاد ذات النفوذ في العالم الإسلامي . أما موارد البنك فتأتي مبدئيا من الدول الأعضاء كل حسب امكانياته وطاقته ، مع الاستمانة بالاعانات والمنح والقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الآسيوي وبعض الدول الصديقة . وكما هو الحال في البنك الدولي يمكن تقسيم رأس مال البنك المقترح الى ثلاثة أقسام :

أولا - نسبة من اشتراكات الأعضاء (ولتكن ٢٪ أو ٣٪) تدفع بالذهب أو بالدولار الأمريكي حتى يستطيع البنك استخدامها في عملياته بحرية .

ثانيا - ١٥٪ من الاشتراكات يمكن أن تدفع بعملة الدول الأعضاء .

ثالثا : أما الجزء الباقي قد لا يدفع للبنك بغرض الاقتراض ولكنه يظل تحت طلب البنك لمواجهة التزاماته في الاقتراض أو القروض التي يضمنها .

وهذه مبادئ عريضة قابلة للتغيير حسب متطلبات العصر .

والآن سنلقى بعض الضوء على كيفية ادارته .

الادارة والهيئة الادارية :

يمكن أن نختار مدينة مكة المكرمة مقراً للبنك لما لها من أسباب روحية ونفسية ويمكن تعيين مجلس من المحافظين ومحافظ البنك بالتبادل من كل دولة من الأعضاء • ومع ذلك فإن الهيكل التنظيمي لهذا البنك يمكن أن يقام على هدى المؤسسات العالمية الدولية الأخرى • وقروض التنمية المقدمة من هذا البنك ستكون بدون فوائد ولكنه يتقاضى مقابل خدمة ٧٥٪ أو ١٪ سنوياً تدفع على المبالغ المسحوبة وغير المدفوعة لسداد نفقات البنك الادارية • على أنه ليس في النية أن تستخدم اعتمادات هذا البنك الاسلامي العالمي في تمويل مشروعات لا تتوافر فيها المقومات الطبيعية للحبوية الاقتصادية والمالية ، فلابد للبنك من أن يقوم باعداد تقييم عام لجوانب المشروع أو البرنامج •

وعلى أية حال فإنه قبل منح القرض — يجب أن يتأكد البنك من أن المقترضين حكومات كانت أو هيئات مستقلة أو مؤسسات خاصة ، سوف تكون قادرة على خدمة الدين •

ومن جهة أخرى فإن مبدأ المشاركة المطبق في نظام البنوك الداخلية يمكن أن يطبق بطريقة مريحة في نظام البنوك الدولية • ولقد كان الوقت لكي يتنبه العالم الاسلامي الى ضرورة الاستعداد للبقاء والاستمرار في عصر المنافسة الشديدة على أسس من الاعتماد على النفس وتبادل المساعدة •

ويمكن أن يزداد التأييد لهذا الاقتراح اذا عقدت مؤتمرات على مستوى عال في عواصم الدول الاسلامية لتبادل وجهات النظر • وهذا البنك اذا تأسس ، سوف يساعد على حل مشكلة التنمية الاقتصادية العاجلة والملاح في العالم الاسلامي •

الفصل العاشر القروض الاستهلاكية في الإسلام

يقال أن المالية العامة تحفظ اختلافها جوهريا عن المالية الخاصة من ناحية هامة ، لأن الشخص العادي لا يتحكم كثيرا في مقدار دخله . ولا بد له من تعديل نفقاته بحسب دخله ، ولا يمكنه العكس . ولقد قيل بالطبع أن الشخص العادي يمكنه — في حدود معينة — أن يعدل دخله بما يتفق مع نفقاته ، ومن ثم فإذا أراد أن ينفق مزيدا من المال يمكنه أن يحصل على مزيد من المال عن طريق الاقتراض . وقد اعترف الإسلام بهذه العمليات كشرط ضروري في المعاملات الإنسانية مع وجود اختلاف . وينشأ الاختلاف جزئيا بسبب ادخال عنصر الأخلاق في الحصول على قرض استهلاكي من ناحية ، كما ينشأ من جراء العمليات الفريدة التي يتمين على الدولة الإسلامية أن تتخذها بصدد هذا النوع من القروض .

وإذا قمنا بتحليل التعاليم المختلفة للإسلام فإننا سوف نستنبط بسهولة أربعة مبادئ تتعلق بالقروض الاستهلاكية وهي :

- (أ) حسن النية .
- (ب) التماقد .
- (ج) سداد الدين .
- (د) المساعدة .

ومبدأ حسن النية ينشأ من أن الحصول على القرض بدون

سبب ضرورى لم يشجعه الرسول (صلى الله عليه وسلم) فيروى عن
النبي انه تعود أن يدعو في الصلاة « اللهم انى أعوذ بك من غلبة الدين
وقهر الرجال » .

وفي الواقع فقد اعترف الاسلام بالقرض الاستهلاكى لمواجهة
المتطلبات الضرورية ، وهى حاجاته الفسيولوجية أساسا . وهذه
الحاجات تنشأ أساسا من أن الانسان لا يستطيع أن يكفى نفسه بنفسه .
فهو يحتاج الى الطعام والمأوى والملبس من أجل بقائه ، ويجب أن
يضمن وجودها عن طريق بذل الجهد ، وهذه الحاجات الضرورية
لا تتساوى عند كل الأفراد في كل البلاد وفي كل العصور . فالمد
الأدنى من الطعام يختلف من شخص الى آخر . وبسبب هذا الاختلاف
فقد يضطر شخص للاقتراض من أجل حاجاته الضرورية . أما في العصر
الحديث فهناك اتجاه لأن تغطي العوامل النفسية مثل التقليد والميول
الاستمرائية على الحاجات الفسيولوجية للانسان ، ولكن الاسلام
لا يعترف بالقروض من أجل الانفاق على مثل هذه الحاجات غير
الضرورية .

وهذا يقودنا الى مناقشة المبدأ الثانى وهو مبدأ التعاقد الذى
ترجع أصوله الى القرآن الكريم الذى يقول « يا أيها الذين آمنوا
إذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ... » فكل اقراض أو اقتراض
لا بد أن يسجل بوضوح بما لا يضر بالمدين اذ يجب على الدائن أن
يحرص على ألا يلحق أى ضيم بالمدين . وإذا كان القرض يعقد باسم
قاصر أو معتوه ، فإن الوصى عليه أو من يمثل مصلحته يجب أن يملأ
شروط العقد . وأهمية هذا العقد تنشأ عن انها أقدر على درء الشكوك
وتجنب المنازعات مستقبلا . هذا المبدأ ينطبق على القروض مقابل
ضمان سليم .

والآن نأتى الى المبدأ الثالث الذى يحكم القرض وهو مبدأ سداد

الدين • ونسجل هنا بالعرفان ان الاسلام يقيم دائما توازنا بين الاتجاهات المتعارضة • فكما أن الدائن مدفوع الى عدم الاجفاف بالمدين كذلك يوجه المدين الى أن يبذل جهدا صادقا من أجل تسديد الدين •

ويروى عن أبى هريرة أن الرسول «صلى الله عليه وسلم» قال : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلفه الله » •

وفى الاسلام يعطى مبدأ سداد الدين بدرجة كبيرة من الأهمية • فيروى انه أحضر نعش الى الرسول «صلى الله عليه وسلم» لكي يصلى عليه صلاة الجنازة فسأل : هل كان مدينا لأحد ؟ فقالوا لا ، فصلى عليه • وحمل اليه نعش آخر فسأل : هل كان مدينا لأحد ؟ فقالوا : نعم ، فقال صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : سأدفع عنه دينه يارسول الله ، فصلى عليه • ويرى المفسرون ان الرسول صلوات الله عليه لم يمنع انصلاة على الميت المدين ، ولكنه عندما رفض أن يصلى بنفسه انما أراد عدم تشجيع عادة أخذ الديون التي لا قبل للمرء بردها •

غير ان دولة الرفاهية فى الاسلام مطالبة بأن تتولى اعالة الاسر المحتاجة ودفع الديون التي لم يسدها أصحابها ، فيروى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ترك مالا فلوزنته ومن ترك ديننا فاليننا •

والمبدأ الرابع الذى يحكم القرض بصرف النظر عن كونه قرضاً استهلاكياً أو انتاجياً هو مبدأ المساعدة الذى تعود أصوله الى القرآن والسنة • ويجب أن يفهم هذا المبدأ بمعناه الشامل • مع اعتبار أن كل أنواع القروض فى الاسلام تدفع بدون فائدة فيقول تعالى : « أحل الله البيع وحرّم الربا » لأن الربا ضرر للمجتمع حيث انه يمثل استغلالاً

فأحشا حاجة الانسان • ولذا يقول القرآن الكريم « يمحى الله الربا ويربى الصدقات » •

وهتى اليوم ، فاننا نجد كيف تتحكم الدول الدائنة فى الدول المدينة باقراضها ديونا بالربا الفاحش • فمشكلة خدمة الدين والتى سوف يزد من حدتها عنصر الفائدة لابد وأن تؤدى الى اسساءة العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة •

وبين لنا التاريخ أن القرض الضخم الذى عقد بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى اتفاقية بريتون وودز كان سببا فى تدهور العلاقات بين البلدين ، والسبب هو الفائدة التى تقاضتها الولايات المتحدة • وهتى اللورد كينز الذى وقع هذه الاتفاقية بالنيابة عن بريطانيا أعرب عن أسفه العميق لأن الولايات المتحدة لم تمنح بريطانيا قرضا بلا فوائد • أما فى الاسلام فالمفروض أن القروض يجب أن تكون فى شكل منح ومساعدات وليس فى شكل صفقات تجارية •

يفترض أن القرض الاستهلاكى انما يمنح لمواجهة الحاجات الضرورية للناس • ولذلك اذا كان المدين فى ضائقة مالية ، فان سداد القرض يمكن أن يؤجل ، ويقول القرآن فى ذلك « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » •

وباختصار هذه هى المبادئ التى تحكم القروض الاستهلاكية فى الاسلام • والآن سندخل الى الجزء الأدق فى هذه الدراسة وهو : وظيفة القروض الاستهلاكية فى الدولة الاسلامية •

لقد عرف نوع خاص من القروض ومازال موجودا فى البلدان الاسلامية وهو مايسمى « بالقرض الحسن » ، ورد القرض هنا غير الزامى • ولكن نطاق هذا النوع من القروض يحدودا جدا وذلك بسبب طبيعته • ولكنه ليس لدينا أى دليل على أن هناك جهازا مينا

لتحقيق مبادئ القروض الاستهلاكية في الدولة الاسلامية . فالواقع ان النظام الذى يصلح في احدى الدول قد لا يصلح في دولة أخرى . لأن كل دولة لها ما يناسبها من النظم التى يمكن أن تطبقها في مجتمعهـا حسب تطوره . والشرط الوحيد هو ان جهاز تحقيق مبادئ القرض الاستهلاكى لا يجب أن يتعارض مع تعاليم القرآن والسنة . وفي هذا الاطار ، فاننا نشعر أن الدولة الاسلامية يمكن أن تتبع كل أو بعض السبل الثلاثة التالية بصدد القروض الاستهلاكية :

(أ) من خلال ايجاد شبكة من التعاونيات الاستهلاكية تحت رعاية الدولة .

(ب) من خلال البنسك الاسلامى .

(ج) من خلال تدبير اعتماد لمنح القروض الاستهلاكية عن طريق الحكومة .

(أ) ان أفضل الطرق لتناول مشكلة القروض الاستهلاكية هو تأسيس شبكة للتعاونيات الاستهلاكية لا تهتم بالربح أو الخسارة وتكون تحت رعاية الدولة . هذه التعاونيات ستسمح للمستهلكين أن يشتروا السلع بسعر السوق بالدين في حدود معينة يتفق عليها بين الطرفين . ويتضمن هذا البيع ربها معقولا حتى يمكن مواجهة نفقات المؤسسة . هذا الموقف من مشكلة القروض الاستهلاكية يمكن تبريره من كافة جوانب التحليل . فله ما يبرره من الناحية النفسية حسب شعور المستهلكين . ان هذه التعاونيات الاستهلاكية التى لا تهتم بالربح أو الخسارة هى في الواقع نتاج جهودهم وتعاونهم . وهى مبررة أخلاقيا بأنها تساعد المستهلكين على شراء السلع الضرورية للحياة لكي يعيشوا على مستوى انساني ، ولهذا علاقته بالقيم الاجتماعية . وهو مبرر من الناحية الاقتصادية لأن الاختيار الدقيق للقروض الاستهلاكية

سيحفظ على الانتاج ليس فقط في البلاد المتقدمة بل أيضا في الدول النامية ، وبالتالي يقضى على عنصر الفائدة في عملية الاستهلاك والانتاج والتوزيع •

وفيما يتعلق بالجانب المالى لهذه التعاونيات ، ففى وسسهما أن تعطى قروضا نقدية في ظروف خاصة ، كما يمكن تخصيص نسبة مئوية معينة من الاحتياطي أو اعتماد الطوارئ لهذه التعاونيات ، تدفع منه هذا النوع من القروض الاستهلاكية التي لا يمكن تقديمها على أساس واسع النطاق نظرا لندرة موارد هذه التعاونيات ، لأن هذه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في وضع يمكنها من تنفيذ سياسة القروض هذه ، لأنها تكون على دراية تامة بحاجات المقترضين •

(ب) ان مشكلة القروض الاستهلاكية يمكن تناولها عن طريق البنك الاسلامى على الأتلى من ناحيتين :

الأولى - هى انه يمكن للبنك أن يقدم القروض للمستهلكين في مقابل ضمانات مناسبة يدفعها من جزء من الاحتياطي الذى يتكون أساسا من الودائع الموجودة للعملاء الذين لا يرغبون في الحصول على أى ربح لودائعهم من البنك ، هؤلاء الناس يودعون أموالهم في البنك لحفظها مثل المجوهرات والوثائق الهامة لقاء مبلغ معين على سبيل الأئتاب • وهذه العمليات يمكن القيام بها على أساس لا ربح ولا خسارة • ومن المفهوم ضمنا بالطبع أن البنك يجب أن يحصل على المصاريف الادارية من المقترضين لتسديد نفقات خدمة القروض •

الثانية - اذا كان البنك الموجود في الدولة الاسلامية سيقوم بدور الشريك في المشاريع الزراعية والصناعية المختلفة ، فاننى لا أجد ضررا في أن يدير البنك شبكة من المازن الاستهلاكية التي يمكن أن تتظم بطريقة تجارية • ويمكن للمقترضين الحقيقيين أن يشترروا من هذه

المخازن سلما بالدين الى حد معين • وبالإضافة الى الربح العادي الذي يتوقعه البنك من المعاملات التجارية العادية فان البنوك يجب أن تتمكن من تغطية نسبة مئوية من نفقات خدماتها • هذا الاقتراح قد يبدو غريباً على أسماع من يلح على تفكيرهم المفهوم الرأسمالي عن البنوك • ولكن نوع البنك الذي نقترح انشاءه في الدولة الاسلامية قد لا نجد نظيراً له في ظل المجتمع الرأسمالي •

فالمواقع أن هذا المفهوم للبنوك في الدولة الاسلامية يختلف اختلافاً تاماً عن نمط البنوك في الوقت الحاضر الذي يعتبر أساساً مفهوماً رأسمالياً فإذا أمكن ترجمة المفهوم الاسلامي الى واقع عملي لكي يعالج مشكلة القروض الاستهلاكية فانه قد يكون من أنجح الوسائل لزيادة القوة الشرائية للمستهلكين ، والتي ستؤدي بالتالي الى زيادة الانتاج والعرض وبالتالي تهيئة فرص أكثر للعمالة والانتاجية في المجتمع • وهنا يجب أن نسجل أن سياسة القروض الاستهلاكية في الدولة الاسلامية النامية يجب أن تكون سياسة واعية والا تسيير بطريقة عشوائية •

(ج) وأخيراً فان القروض الاستهلاكية يمكن أن تمنح من طريق الحكومة من اعتماد للقروض الاستهلاكية تخصصه الحكومة من فائض دخلها « بنسبة ٢٪ - ٢٪ لتقوم بدور المقرض على أساس أنها الملاذ الأخير • وهذا القرض الحكومي يمكن أن ينقسم الى قسمين :

النوع الاول : قرض استهلاكي مقيد حيث يطلب من المقرضين أن يشتروا السلع من واقع قائمة خاصة بالسلع المحلية ويمكن ربط سياسة القرض المقيدة هذه بسياسة حماية الصناعات الناشئة •

النوع الثاني : يمكن أن يكون قرضاً استهلاكياً غير مقيد حيث يترك للمقرضين الحرية في انفاق القرض كما يشاؤون •

ويرجع اختيار أي من القرضين - المقيد أو غير المقيد - الذي

تشجعه الدولة الى طبيعة النمو والموارد المتاحة فيها • وغنى عن الذكر
أن سياسة القروض هذه يمكن تنفيذها عن طريق دفع رسوم خدمة رمزية
وأن توفر لها التأمينات ضد التأخر في السداد أو عدم السداد بالاتفاق
مع شركات التأمين •

وإذا كان على الدولة الاسلامية أولا وأخيرا واجب تحقيق رفاهية
الامة ، فاننا لن ندهش اذا رأينا الحكومة تنشئ صندوقا للقروض
الاستهلاكية • وفي الواقع فانها سوف تحمي الناس من أن تقع فريسة
للقرض الفاحش وستحفظ المجتمع سليما وخاليا من مساوئ الربا ،
وحتى في المجتمع الرأسمالي ، فان الحكومة تمنح تسهيلات كثيرة من أجل
الرفاهية مثل مشاريع الضمان الاجتماعي ، ورعاية المسنين ، وإدارة
المستشفيات الخيرية ، وتقديم المنح الدراسية للطلبة الفقراء والموهوبين
••• وهكذا •

والخلاصة أن سياسة القروض الاستهلاكية في الدولة الاسلامية
يجب أن تشمل كل الاجراءات الثلاثة التي ذكرناها آنفا لأن أيًا من هذه
الوظائف المعقدة لا تستطيع أن تحل محل الاخرى أو تعطي أثرا ايجابيا
إذا اتخذت وحدها • ومن وجهة النظر الاسلامية فان المبررات الاساسية
لكل هذه الاجراءات تتمثل في حقيقة أنه إذا نفذت هذه الاجراءات على
الوجه السليم فانها قد تشكل حافزا قويا للتعاون والمساعدة المتبادلة
التي تعتبر ركنا أساسيا من أركان المجتمع الاسلامي • فالقرآن الكريم
يقول : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »
والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « الله في عون العبد مادام العبد
في عون أخيه » •

الفصل الحادى عشر

بعض نواحي المالية العامة في الإسلام

تختص المالية العامة — طبقا للتعريف التقليدى لها — بالمشاكل المالية المتعلقة بالدخول والأنفاق والديون الخاصة بالسلطات العامة — وهى بعكس المالية الخاصة التى تتعلق بالدخل والأنفاق الخاص بالأفراد • وهنا سوف نقتصر فى تحليلنا على الدخل العامة كما وجدت فى فجر الاسلام • وفى هذا الصدد فائنا سوف نعالج موضوع الزكاة بتفكير عبرى •

١ — هيكل الفريية فى فجر الاسلام

أولا — ليس صحيحا ما يقال بأن النظام المالى فى فجر الاسلام كان ينقسم الى قسمين أحدهما خاص بالدخل الدينى والاخر دنيوى ، وهو ما ذهب اليه خطأ نيكولاس اخنيدس فى كتابه النظريات الاسلامية فى المالية • والحقيقة ان الزكاة التى كانت تجبى من المسلمين والجزية التى تجبى من غير المسلمين لا تدل على أن الزكاة هى ضريبة دينية وان الجزية والفراج كانتا ضريبتين غير دينيتين ، لان الدولة الاسلامية ليست دولة علمانية بالمعنى الحديث لهذا المصطلح • فالدولة التى تعترف بسيادة الله لا تفرق بين الشسئون الدينية والدنيوية فى الحياة ، فالالاخلاقيات المالية والعلمانية مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا يجعل منها وجعين لشيء واحد • ويصدق هذا فى حالة جباية الاموال فى الدولة الاسلامية • ثانيا — وعلى خلاف الدولة العلمانية فان الدولة الاسلامية تعتبر الدين أساسا لغرض الضرائب على الشعب وهكذا فالفراج والجزية

شأنهما شأن الزكاة قد حدثت عنها تعاليم القرآن والسنة ومن ثم فإن فرض هذه الضرائب إجراء ديني من وجهة نظر الدولة الإسلامية ، فالدولة الإسلامية تتكون من نوعين من المواطنين المسلمين وغير المسلمين يفرض عليهما نوعان مختلفان من الضرائب •

وأخيرا فإن هذا الفرق في المعاملة فيما يتعلق بجمع الضرائب ، إنما هو اختلاف مصطنع بمعنى أن هذه الضرائب جميعها هدفها النهائي واحد وهو تحقيق رفاهية الشعب ، بغض النظر عن كونهم مسلمين أو غير مسلمين • فاضطهاد الاقلية في أية صورة شيء يستكره الاسلام ، لان الاقلية تعتبر وديعة مقدسة في الدولة الإسلامية • ولذا فلا جدوى للفرقة في هذا المجال بين أمور الدنيا وأمور الدين وأمور الدين في الدولة الإسلامية • هذه الحقيقة يجب أن نضعها في الاعتبار في فهم هيكل الضرائب في فجر الاسلام في إطاره الصحيح •

بعد هذه المجالة سأنتقل الى موارد الدخل المختلفة في الدولة الإسلامية في مراحلها الاولى :

(١) الزكاة :

هي المصدر الاول للدخل في أي دولة اسلامية ، فالزكاة أحد أركان الاسلام الخمسة فهي تلي الصلاة مباشرة في الاهمية ، وتعتبر أهم الفرائض الدينية الواجبة على المسلمين • ومن هنا فإن الزكاة تكتسب حرمة دينية لا تتوافر في أي نوع من أنواع المالية العامة وذلك ما دفع الخليفة أبا بكر الصديق الى حرب القبائل التي امتعت عن دفع الزكاة •

والزكاة واجبة على مختلف أنواع الملكية وهي الاموال المكتتزة والانتاج الزراعي وعلى الحيوانات... الخ • وهذه الاشياء تستحق دفع الزكاة عليها عندما تبلغ حدا أدنى يسمى النصاب الذي يختلف من

نوع لآخر من أنواع الممتلكات فهو في حالة النقد السائل ٤٠ روبية ،
ونصاب الفضة ٢٠٠ درهم ، أما الذهب فنصابه ٢٠ مثقالا .

وبدون الدخول في تفاصيل الزكاة ، فمن الواضح أن الزكاة في
صورها المختلفة شرعت باعتبارها ضريبة عامة على كل أنواع الملكية الموجودة
آنذاك . وعلى خلاف الضرائب الحديثة فإن احكام جمع الزكاة بسيطة
جدا لدرجة أنها لا تحتاج الى خبرات متخصصة لجمعها . وبشأن طريقة
الجمع ، فإن الامر يتركز على التفرقة بين الملكية الظاهرة والملكية غير
الظاهرة . فبينما الزكاة عن الملكية الظاهرة مثل الحيوانات والمحصول
الزراعى يتم جمعها وتوزيعها بواسطة الدولة ، فإن الزكاة على الملكية
غير الظاهرة كالذهب والفضة وأصناف التجارة توزع على المحتاجين
مباشرة عن طريق الملاك أنفسهم .

ان تنفيذ هذه الضريبة المثالية يمكن ان يعمو اللامساواة الصارخة
في امتلاك الثروة ويعمل على اعادة توزيعها بالتدريج كما قد يساعد الى
حد كبير على الحد من الاتجاهات التضخمية . فبصرف النظر عن زيادة
العملة بطريقة خاطئة في البلاد ونحرة السلع وسرعة تداول النقود ،
فإن التوزيع غير العادل والمصطنع للثروة يخلق اتجاهات تضخمية ويحدث
اضطرابا في السوق . والتنفيذ السليم للزكاة هو الكفيل بتحقيق التوازن
المطلوب بالتدريج .

(ب) الجزية :

المصدر الثانى لدخل الدولة الاسلامية كان يأتى من الجزية . وهى
الضريبة التى كانت تفرض على غير المسلمين كمقابل لحماية الدولة
الاسلامية لحياتهم وممتلكاتهم وضمان أداء شعائرتهم الدينية واعنائهم
من الخدمة العسكرية . وكان يطلق على أولئك اسم الذميين وقد ثار جدل
كبير حول فرض الجزية على غير المسلمين . فيقول البعض أن الجزية

فرضت على غير المسلم كنوع من أنواع العقاب على عدم دخولهم في الاسلام ، ويقول آخرون أنها نوع من الايجار مقابل اقامتهم في الدولة الاسلامية .

ولكننا اذا تعمقنا في هذه المسألة سنرى ان كل هذه الانتقادات غير صحيحة . فليس من الانصاف أن ننظر الى الجزية باعتبارها ايجارا نظير الاقامة في الدولة الاسلامية . . فلو كان الامر كذلك لوجب ان تدفع أيضا عن الاطفال والنساء والمسنين . ولكن هؤلاء اعفوا من دفع هذه الضريبة .

كذلك فليس صحيحا أن يقال بأن الجزية كانت نوعا من العقاب ، فمما لا شك أن جباية الجزية قد فرضها القرآن الكريم ، فيقول تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . وهذه الآية تعنى بكلمة صاغرين « خاضعين » .

ان كلمة صاغرين يجب ألا تفهم بمعناها الدارج في حياتنا العادية لان اساءة معاملة غير المسلمين أثناء عملية جباية الجزية هي بالتأكيد ضد روح الاسلام ، فمسألة فرض الجزية بوجه عام يجب أن تفهم في اطارها التاريخي ، فقد كان فرض الجزية هو الحل الافضل في مجتمع تسوده (أوضاع) اجتماعية واقتصادية بدائية لانه يتفق مع مبادئ العدالة الطبيعية ، فكل عضو في الدولة يجب أن يفي بواجبه ازاءها من أجل استتباب الامن الداخلي ودرء العدوان الخارجي والضريبة على المسلمين « في شكل الزكاة » ، اذا استثنى غير المسلمين من دفعها ربما كان ذلك ضد العدالة الطبيعية . والواقع أن روح الاسلام تتعكس تماما في فرض الجزية على الذميين ، فنجد أن أبا عبيدة أمر والى سوريا باعادة الجزية لان جيش المسلمين لم يكن واثقا من قدرته على حماية الذميين في سوريا ضد

الرومان • كما أن هناك ما يدل على أن أطفال الذميين كانوا يحصلون على مساعدات مالية من خزانة الدولة في كثير من الحالات •

(ج) الخراج أو الضريبة على الاراضى :

يعنى بكلمة الخراج نوعا من الضرائب فرض أساسا على الارض التى فتحت بقوة السلاح بغض النظر عما إذا كان مالكا قاصرا أم بالغا حرا أم عبدا مسلما أم مشركا • وكانت طريقة جمع الخراج تنقسم الى قسمين : خراج نسبى (مقاسمة) وخراج ثابت « وظيفية » والخراج النسبى يدفع بنسبة من الانتاج ك نصف أو ربع المثل • وبالعكس فالخراج الثابت هو ضريبة ثابتة على الارض وتجمع عينا أو نقدا على كل وحدة مساحة • والخراج النسبى يجمع عموما بعد كل محصول على حدة ، بينما الخراج الثابت يدفع كل سنة بانتظام •

وفى حالة الخراج الثابت فإن المعدلات التى حددها سيدنا عمر على أراضى السواد تعتبر نهائية بصفة عامة ولكن إذا ظهرت حالات ليست لها سوابق من عهد عمر ، فإن طاقة تحمل الضرائب هى المعيار فى تحديد الضريبة ، وقد حدد الحد الاقصى لهذه الطاقة بنصف الانتاج •

ويناقش الماوردى فيما يلى العوامل التى تصدد طاقة الارض ، فالشخص الذى يريد تحديد الخراج على قطعة من الارض يجب أن يراعى طاقة الارض التى تختلف بحسب العوامل الثلاثة الآتية : نوعية التربة التى تجعل المحصول وفيرا أو العيب الذى يجعله ضئيلا • والعامل الثانى يتعلق بنوع المحصول حيث أن الحبوب مثلا يختلف سعرها عن سعر الفاكهة • أما العامل الثالث فهو طريقة رى الارض لان المحصول الذى يروى بماء يحمل الى الارض على ظهور الماشية أو يرفع بالساقية لا ينبغى أن يفرض عليه نفس الخراج الذى يفرض على أرض تروى بالماء الجارى أو بمياه الامطار •

وطالما استمرت الارض كما هى من ناحية طرق ريها ومميزاتها ، فإن

الضريبة عليها لاتزيد ولا تنقص • ومع ذلك ، فإذا حدث تغيير في طريقة الرى بسبب ظروف طبيعية أدى الى الأضرار بالمزارع ، فإن الدولة يجب أن تقوم باصلاحها ولا تحصل خراجا عن الفترة التي تظل فيها الارض بلا زراعة • وبالعكس اذا حدث تغيير دائم في طريقة رى الارض أدى الى زيادة مميزاتها فإن الدولة يمكن أن تزيد أو لا تزيد من معدل الخراج • كذلك لا يجب الخراج اذا ما هسد المحصول لاسباب خارجة عن ارادة مالك الارض • وحتى اذا عجز المالك عن دفع الخراج فإنه يمنع مهلة من الزمن حتى تتحسن أحواله المالية ، أما اذا حاول المالك — بسوء نية — التحايل للهروب من دفع الخراج ، فإنه يجبر على دفعها •

بذلك نرى أن الخراج ليس ضريبة تصاعدية فحسب ، وإنما هي أيضا ضريبة مرنة بطبيعتها ، وتتفق تماما مع قوانين الضرائب الحديثة ، ويبدو أن الاجراءات الحديثة التي تنص على الاعفاء من الضرائب في حالات خاصة ، ومصادرة أملاك المزارع في حالة تقاعسه عن دفع الضرائب تستمد أصولها من التطبيق الفعلي لضريبة الخراج •

(د) غنائم الحرب :

كانت غنائم الحرب أحد موارد الدخل الآخذة في التناقص في الدولة الاسلامية وكان هذا الدخل يزيد في فترات التوسع الاسلامي ، لأنهمينى الاستيلاء على ممتلكات المشركين أثناء الحرب • وقبل الاسلام كان الجيش المنتصر أو زعماء القبيلة يستأثرون بكل الغنائم التي حصلوا عليها في الحرب ، ولكن الاسلام أحدث تغييرا في الموقف الفعلي للجيش الاسلامي، فقد حدد الاسلام للجيش المنتصر أربعة أخماس الغنائم بينما يرصد الخمس الباقي من أجل مصلحة الجماعة وذلك تطبيقا لقوله تعالى « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السعيل » •

ولقد كان ذلك سائدا أيام الرسول • أما بعد وفاته فقد قام سيدنا أبو بكر ومن بعده سيدنا عمر بتقسيم هذا الخمس الى ثلاثة أقسام وزعت على اليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، ولقد اتبع الخلفاء اللاحقون هذا الأسلوب مما يدل على أن نصيب الرسول وآل بيته بعد النبي بعد وفاته صلى الله عليه وسلم •

غير أن ذوى القربى لهم نصيب فى الغنائم إذا كانوا ينتمون الى أى من الفئات السابقة وفى هذه الحالة فإنهم يفضلون على غيرهم • وهذا هو رأى الحنفية الذى يستند الى مسلك سيدنا عمر • ولا تقر أكثرية الفقهاء المسلمين ما ذهب اليه الشافعية من أنه يجب جمع ذرية النبي صلى الله عليه وسلم لكى يقسم نصيبهم فيما بينهم ، وإن كنا نسلم بما يراه الشافعية من أن نصيب النبي صلى الله عليه وسلم يجب أن يؤول للامام كما كان يفعل الرسول صلوات الله عليه من انفاقه فى سبيل دعم الاسلام •

وتتضح ديناميكية الشريعة الاسلامية والادارة المالية فى الاسلام بجلاء من القرار الخطير الذى اتخذه سيدنا عمر فيما يتعلق باعادة أرض السواد الى أصحابها الاصليين • يقول عمر فى رسالته الى سعد ابن أبى وقاص « انك تقسول فى رسالتك أنه يجب توزيع جميع الاراضى والاملاك التى أعطاها الله تعالى لك كغنيمة حرب • اذا وصلك خطابى يجب أن توزع جميع الممتلكات المفقولة بما فيها الماشية على الجيش بعد أن تستقطع الخمس بشرط ان تكون هذه الغنائم قد تم الحصول عليها نتيجة حرب حقيقية ، وإن تترك الاراضى والجمال بأيدي أصحابها الاصليين حتى تستغل فى زيادة مخصصات المسلمين • ولو أنك وزعتها على أبناء الجيل الحالى لما بقى شئ لذريتنا من بعدنا » •

وبعارض الشافعية فى إعادة الاراضى الى أصحابها الاصليين إذا كانت قد فتحت بالقوة على أساس أنها غنيمة حرب شأنها فى ذلك شأن الممتلكات المنقولة • وبالتالي فإنها ملك للمهاجرين • ويرد الاحناف على هذا رأى

بقولهم أن اعطاء الامام حق الاختيار في هذه الحالة انما يخدم مصالح المسلمين ، لانه اذا وزع هذه الاراضى على المحاربين ، فانهم سوف يستقرون فيها لكي يقوموا على زراعتها ومن ثم يبتعدون عن طريق الجهاد فيعود العدو الى مهاجمة المسلمين . وفضلا عن ذلك فان المسلمين لا يصنعون الزراعة في الغالب ولذلك فاذا أعيدت الارض الى الكفار الذين يجيدون حرفة الزراعة وفرض عليهم أن يدفعوا الخراج ، أمكن للمسلمين أن يتفرغوا للجهاد . ومن ناحية أخرى فان هذا الاجراء لا يضر بمصلحة الجنود ، فاذا كان توزيع الارض سيعود عليهم بفائدة مباشرة عاجلة ، فان الفائدة التى يجنونها في الحالة الاخرى أكثر رواجاً وثباتاً . فالاجيال القادمة لها حق هي الاخرى في هذه الارض ، ولو أنها وزعت على الجند المنتصرين ، لكان في ذلك اجفاف بحق الاجيال القادمة من المسلمين .

ان الظروف التى كانت تحتم توزيع الغنائم على الجند الفاتحين قد اختلفت في عصرنا الحديث ، فالجنود في جميع انحاء العالم الاسلامى في عصرنا هذا يتقاضون رواتب ثابتة ولذلك لابد من المنطق وأعمال الرأى لفهم الشريعة الاسلامية وروحها فهما صحيحا . ومن رأينا أن الديناميكية والمرونة هما عماد المالية العامة الاسلامية في المستقبل .

(هـ) الضرائب على المناجم والكثوز المكتشفة :

تختلف الآراء بشأن الضريبة على المناجم والكثوز المكتشفة ، فيرى الشافعية والحنابلة أنها تأخذ حكم الزكاة بينما يرى الاحناف انها تأخذ حكم الغنائم . ومهما يكن من امر وبدون الدخول في الجدل يمكننا ان نناقشها باعتبارها مصدرا من مصادر الدخل فاذا اكتشف منجم أو عثر على كنز في بلاد المسلمين ، فلا بد من دفع الخمس للدولة للوفاء بمطالب العدالة الاجتماعية ، أما في العصر الحديث وبالنظر الى أهمية المناجم والكثوز ، فان المناجم جميعها يجرى تأميمها . والسؤال الهام الذى يحتاج

الى اجابة هو ما اذا كان الاتجاه الحديث نحو تأميم المناجم مبرر من وجهة النظر الاسلامية ؟

ان البحث عن المناجم والتعدين باعتباره فرعاً مستقلاً للمعرفة الانسانية نشأ حديثاً كما هو الحال بالنسبة لظهور الاختراعات والشركات المساهمة . ولذلك فاستغلال المناجم أصبح مسألة مربحة جداً . فاذا سمح للأفراد بأن يستأثروا بها ، فانها ستؤدي قطعاً الى تراكم الثروة في ايدي قلة من الافراد وبالتالي الى استغلال المجتمع بواسطة هؤلاء الافراد . وحيث ان ذلك يتعارض مع روح الاسلام والشرعية القرآنية ، فان النظام الحديث في تأميم المناجم والكنوز المكتشفة اجراء له ما يبرره بشرط أن المكاسب المائدة من المنجم يجب ان تنفق من أجل صالح الجماعة ككل .

وهكذا فأننا نرى ان للدولة كل الحق في استغلال موارد المناجم من أجل صالح المجتمع . ففي عصور الاسلام الاولى كان استغلال المناجم لايتمدى مجرد استغلال السطح ولم تكن تعطى ارباها ضخمة يمكن ان تؤدي الى ايجاد طبقة من الاثرياء ، ومن ثم كان من المسموح به للأفراد أن يعملوا في استخراج المعادن . ولكن الموقف تغير الآن تغيراً تاماً نتيجة للظروف التي سبق شرحها غير اننا لانقبل ان تؤمم الموارد المعدنية تأميمها كاملاً مع اغفال حقوق الافراد اغفالاً تاماً ، فلا بد للدولة الاسلامية من ان تدفع التعويض الواجب اذا اكتشفت المناجم في اراض خاصة . وان يكون تحديد التعويض المستحق مسألة نسبية تتعلق باحتياجات الامة .

(و) الرسوم الجمركية والمكوس :

ان مفهوم الضرائب الجمركية والمكوس اتخذ شكلاً عملياً في عصر الخليفة عمر الذي حدد العشور وأصدر تعليماته بأن يحصل من التجار المسلمين بنسبة $\frac{٣١}{١٠٠}$ ومن غير المسلمين بنسبة $\frac{٥}{١٠٠}$ والفرق في مقدار الضرائب الجمركية والمكوس التي كانت مفروضة على المسلمين وعلى الذميين يرجع الى حاجة الاخيرين الى الحماية من اللصوص . وبخلاف

المسلمين الذين يجب عليهم دفع الزكاة عن تجارتهم سواء مرت بمركز
تحصيل العشور . وهذا الفرق يرجع الى أنه بينما كانت الضريبة التي
يحصلها موظفو العشور من المسلمين تمثل الزكاة المستحقة عليهم ، فإن
ما كان يجبي من الذميين كان في الواقع بمثابة رسم دخول . وفيما عدا
ذلك كان الذميون يعاملون نفس معاملة المسلمين .

والسؤال الذي ينهض الان هو ما اذا كان النظام الصديقي في
الضرائب والرسوم الجمركية يتفق مع روح الاسلام ، وخصوصا عندما
تختلف في اهدافها ونطاقها عما كانت عليه في الاسلام في عهده الاول .
من وجهة نظر الاخوة العالمية للاسلام ، ربما لا يكون هناك مبرر لوضع
حواجز مناعية في مجال التجارة الدولية لان الاسلام يؤمن اساسا
بالتجارة الحرة . ولكن اذا نظرنا الى المسألة من ناحية ضرورة بقاء دولة
اسلامية فقيرة تأخذ بأسباب النمو نجد ان الفظم الحديثة في التبريفة
والرسوم الجمركية ستنهض سببا مشروعا لذلك . ومن وجهة نظرنا فانه
من خالص حق الدولة الاسلامية ان تفرض أى قدر من الرسوم
الجمركية بشرط ان تستخدم هذه الرسوم في صالح الجماعة ككل والايكون
من اهدافها تشجيع الاحتكار أو ما شابهه .

كانت الضرائب سالفه الذكر هي المصادر الرئيسية للدخل في صدر
الاسلام . أما الضرائب الاخرى على القطاع العام فلم تكن تدانيتها في
الاهمية ، ونعنى بالقطاع العام هنا تلك الاراضى التي تصبح ملكا للدولة
اذا مات صاحبها دون ان يوصى بها لاحد أو الاراضى أو الممتلكات التي
لا يطالب بملكيتها أحد . وهناك مصدر آخر للدخل هو الوقف الذي يعنى
نقل الملكية طوعية واختيارا لمصلحة الامة وخيرها . والقرآن الكريم يقول:
« من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا » ، ويقول الله تعالى أيضا :
« لن تتألوا البر حتى تتفقوا مما تحبون » . وكانت هذه الآيات حافزا
قويا لوقف الممتلكات .

ولقد سجل التاريخ ان العصر العباسى شهد ذروة الضرائب العديدة

التي وضعت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وإن السلام والرخاء الاقتصادي اللذين سادا خلال التاريخ الاسلامي لدليل قاطع على أن النظام المالي كان سليما وعمليا ، كما ان مرونة النظام الضريبي وديناميكيته في صدر الاسلام مثل طيب للخبراء الاقتصاديين والماليين المحدثين . فالنظام المالي الحديث يواجه مشكلة التهرب من دفع الضرائب وهي مشكلة لم تظهر عمليا في عصر الاسلام الاول . وإن مانحتاج اليه الان هو ان يغرس في نفوس المسلمين التعاليم الاسلامية بطريقة تحملهم على التفكير في دفع الضرائب باعتبارها واجبا دينيا وأخلاقيا .

٢ - الزكاة

(١) معناها للرجل المصري :

كلمة الزكاة تعني « الشيء الذي يظهر » والذي ينمو ويربو كل موارد الثروة الاصلية . فالشمس والقمر والنجوم والارض والسحب التي تنزل الماء والرياح التي تسير السحب وجميع الظواهر الطبيعية الاخرى وهبها الله للانسانية جمعاء . فالثروة تأتي من استخدام مهارة الانسان وعمله في هذه المصادر التي وهبها الله من أجل معيشة الانسان ورعايته والتي يتمتع الانسان بحقوق الملكية ازاء جزء منها الى الحد الذي أقره الاسلام . ولذلك فإنه بصدد الثروة المكتسبة هناك ثلاثة أطراف يجب ان يشاركوا فيها وهم : العامل سواء كان ماهرا أو غير ماهر ، وصاحب رأس المال ، والجماعة باعتبارها تمثل البشرية ، ونصيب الجماعة في هذه الثروة يسمى « بالزكاة » . وعندما يخصص هذا الجزء « الزكاة » لمصالح المجتمع فإن الباقي من الثروة يطهر ويمكن أن يقسم على الاطراف الاخرى أصحاب الحق فيها .

والزكاة هي محور المالية العامة في الاسلام ، وهي تشمل النواحي الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية . فمن الناحية الاخلاقية تغلص

الزكاة النفس من الجشع والتلف على الثروة • ومن الناحية الاجتماعية تمثل الزكاة الاجراء الوحيد الذى جاء به الاسلام للتخلص من الفقر في المجتمع بأن يضع الاغنياء امام مسؤولياتهم الاجتماعية ، أما من الناحية الاقتصادية فان الزكاة تحول دون تركيز الثروة في أيدي قلة من الافراد ، وتعمل على توزيعها قبل أن تتخذ أبعادا خطيرة في أيدي من يملكونها لانها تعتبر ضريبة اجبارية يجب أن يدفعها المسلمون لخزينة الدولة •

ان لفظ الزكاة لا ينطوى على أى مدلول ينم عن الحقد أو الضغينة كما هو الحال بالنسبة لجميع الضرائب الدنيوية الاخرى المفروضة في عصرنا الحاضر ، فقد ارتبطت الزكاة بالصلاة في أكثر من عشرين موضعا في القرآن الكريم ، وبذلك ينص القرآن الكريم بطريقة قاطعة على أن من يريد الدخول في اخوة الاسلام يجب أن يؤدي الصلوات المكتوبة وان يؤتى الزكاة ، فكلا الفرضين متساويان في الاهمية فالزكاة عديمة الجدوى إذا لم يكن صاحبها محافظا على ضلته • وما جدوى الصلاة اذا لم تكن نابعة من قلب يفيض خضوعا لمطالب الرفاهية الاجتماعية الحقيقية ، وهذا التفاعل الديناميكي بين هذين النظامين الروحي والمادى في المجتمع الاسلامي يرمز الى الوحدة الداخلية القائمة بين الدين والاقتصاد ، وكما أن الدافع الاخلاقي وراء الزكاة مستمد من نفس المصدر الروحي الدائم للصلاة فان آثارها الاجتماعية والاقتصادية نافعة ، والنمط الاجتماعي الذي ينشأ عندنا يكون متحررا من طغيان الرأسمالية البغيض ومن التوحيد النمطي الاجبارى المفروض على المجتمع الشيوعى ، ولقد كان هذا التنسيق الاجتماعي الشامل هو الذى جعل ه • ج • ويلز يقول في كتابه (موجز التاريخ) « ان الاسلام قد أوجد مجتمعا متحررا من القمع والظلم الاجتماعي السائد بطريقة لم يشهدها أى مجتمع آخر في العالم من قبل » •

والواقع ان التشديد على كل من الزكاة والصلاة انما هو دليل على

التقدم الحقيقي في المجتمع الاسلامي ، وقد أصاب الدكتور ر . ماريت عندما قال « أن التقدم الحقيقي هو التقدم في مجال الاحساس وان جميع أشكال التقدم الاخرى تأتي في مرتبة ثانوية بالنسبة له » ، وفي نفس المعنى كتب الدوس هكسلي يقول : « هكذا العالم الذي نعيش فيه — عالم اذا حكمنا عليه بالمعيار المقبول الوحيد للتقدم لوجدنا أنه مجتمع متخلف ، فالتقدم التكنولوجي سريع ، ولكن بدون تقدم في ميزان الخير والاحسان فان التقدم التكنولوجي عقيم ، بل أنه أسوأ من ذلك . ان التقدم التكنولوجي لم يفعل أكثر من أنه قد زودنا بوسائل أكثر فعالية تمكننا من أن نحنت بوعودنا » . ومن هنا نجد أنه لا سبيل الى التقليل من أهمية الزكاة .

مبادئ الزكاة :

إذا ما بحث المرء بعمق في أحكام الزكاة فانه سيكتشف بسهولة ان هناك ستة مبادئ في الشريعة تحكم الزكاة وهي :

(أ) مبدأ الايمان .

(ب) مبدأ العبادة .

(ج) مبدأ الانتاجية أو الاستحقاق .

(د) مبدأ الرشيد .

(هـ) مبدأ الملامة .

(و) مبدأ الحرية .

والمبدأ الاول الذي يحكم الزكاة هو الايمان بالاسلام لان ابتداء الزكاة عمل من أعمال العبادة ولذلك لا يمكن أن يؤديه بمعناه الصحيح سوى المؤمن الحق . فكثر من آيات القرآن توجب الصلاة والزكاة على

من يؤمنون بالاسلام من أجل خيرهم في الدنيا والآخرة ، فيقول تعالى :
« وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واقترضوا الله قرضاً حسناً » .

والمبدأ الثاني الذى يحكم الزكاة هو مبدأ العدالة ، فيؤخذ العشر
من الاراضى التى تروى بماء المطر أو بالعيون أو التى تروى بماء يجرى
فوق سطح الارض ، أما الاراضى التى تروى من الآبار فيؤخذ منها نسبة
أقل وهو نصف العشر .

روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله
عليه وسلم قال : فيما سقت السماء والعيون أو كان غثريا العشر وماسقى
بالنضح نصف العشر
فمبدأ العدالة يقضى بأنه كلما زاد الجهد والمال المبذول كلما قل معدل
الضريبة .

والمبدأ الثالث هو مبدأ الاستحقاق أو الانتاجية . فالزكاة تدفع
سنويا بعد حساب النصاب . والحد الأدنى للنصاب هو ربع العشر .
ولا تستحق الزكاة على النصاب الا عندما يكون
ناميا أو حق النماء وتستحق كل ١٢ شهرا وهى المدة التى تؤتى فيها
الانتاجية ثمارها . ومن الواضح أن الزكاة لا تستحق عن الاشياء
الهالكة أو المخصصة للاستعمال الشخصى والاستهلاك .

والمبدأ الرابع هو مبدأ الرشد . وهو أن يكون دافع الزكاة رجلا
عاقلا وراشدا . ومن هنا فإن القاصر والمجنون معفيان من دفع للزكاة
باعتبارها نوعا من العبادات ولذلك لا تفرض الا على الراشدين . وإن
كان المالكية وكذلك الشافعية يرون أن القاصر والمجنون يجب عليهما ايتاء
الزكاة استنادا الى أن الزكاة ضريبة على الممتلكات .

والمبدأ الخامس عن بلامة الزكاة يمكن استنتاجه من طبيعة جبائية
الزكاة من ناحية ومن التشريع الاسلامى للاغلاقيات الاقتصادية من ناحية
أخرى . فمن ناحية جبائية الزكاة ، فليس أوفق من أن يدفع الفرد النصاب

الذى تحدده الزكاة في نهاية كل عام • والى جانب هذا فان الأشخاص الذين يعتقدون الاسلام وهم يعيشون في بلاد غير اسلامية لا يعتبرون مسؤولين عن دفع الزكاة • فمن المحتمل ان الشخص الذى يتغلى عن دينه ويعتقد الاسلام قد يجد نفسه فجأة مجردا من كل وسائل كسب العيش من جراء تغيير دينه ولذلك فانه يعنى من دفع الزكاة بل أن اعالته تعتبر واجبة من أموال الزكاة •

والمبدأ الاخير للزكاة هو مبدأ الحرية وهو أن الفرد يجب أن يكون حرا ولذلك فالمعبد أو الاسرى ليسوا مطالبين بدفعها حيث أنهم لايملكون أية أموال •

الاسس التقليدية :

ان العلماء يقسمون الملكية بوجه عام الى أربع فئات تنطبق عليها الزكاة :

الفئة الاولى :

هى الذهب والفضة وأرباح التجارة -وهنا تختص الزكاة منها نسبة ٢٪/ يدفعها الفرد كل عام •

الفئة الثانية :

ملكية الماشية والحيوانات المستأنسة الاخرى ، ونسبة الزكاة فيها تختلف بحسب العدد •

الفئة الثالثة :

الغلات الزراعية • ونسبة الزكاة فيها محددة بالعشر في الاراضى المروية بالطرق الطبيعية دون أى مجهود من المالك أى بالمطر ، ونصف العشر في الاراضى المروية بالطرق الصناعية والتي تتطلب جهدا من المالك •

الفئة الرابعة :

المناجم والكواكب المكتشفة • فإذا اكتشف المجسم أو الكنز في أرض إسلامية استحق عنه الخمس سواء كانت ملكاً لأفراد أو للدولة ، ويجب أن تتفق أموال الزكاة في الأوجه التي ذكرها القرآن • ويجب أن نلاحظ هنا أن الممتلكات التي يجب أن تدفع عنها الزكاة هي الممتلكات التي تزيد عن احتياجات مالكيها لمعيشته •

(١) الأساس الحديثة لتقدير الزكاة :

إن الخلاف القائم الآن بشأن الزكاة ينصب على معنى الملكية التي تشير إليها الآيات الكريمة :

« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم » ، « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء » •

ويرى الكاتب المؤلف أنه لا ينبغي التمسك بهرطقة تقسيم فئات الممتلكات التي تستحق الزكاة والذي وضع في بداية عصر الإسلام ، فقد تمت دراسة الأساس الحديث لتقدير الزكاة دراسة واعية بمعرفة عدد من فقهاء المسلمين البارزين •

ولقد عقدت الجامعة العربية ندوة في هذا الشأن وقدم تقرير واف عن التضامن الاجتماعي في العالم العربي أعده الشيخ محمد أبو زهره والشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ عبد الرحمن حسن والرأي الذي انتهى إليه هذا التقرير أن الزكاة يجب أن تفرض الآن على كافة أنواع الممتلكات وليس فقط على الأنواع التي كانت موجودة في فجر الإسلام ويشمل ذلك الماكينات الصناعية وأوراق النقد والأرباح الناتجة عن النشاط المهنى والتجاري •

(ب) الزكاة من المكينات الصناعية :

في هذا الشأن يقول التقرير « يستخدم صاحب مصنع كبير عمالا لتشغيل مصنعهم ويستخدم مكينات صناعية كوسيلة للربح . فان هذا المال يعتبر منتجا ويجب أن تفرض عليه الزكاة . ويناقش التقرير نسبة الزكاة المقررة على المكينات الصناعية أو ما شابهها . ويخلص الى أنها تكون ١٠٪ من الانتاج ، كما تحدد نفس القيمة بالنسبة للزكاة عن الملكية الزراعية » .

(ج) الزكاة على الاوراق النقدية :

اهتم التقرير أيضا بمسألة الزكاة عن النقود الورقية والمسمور الأخرى للنقد مثل رؤوس الاموال والاسهم والسندات ويقول التقرير أن رؤوس الاموال والاسهم والسندات اذا كانت بفرض التجارة والربح فانها تعتبر كالمسلع التي يستحق عنها دفع الزكاة . ولهذا الغرض يجب أن تحسب قيمة الاوراق المالية والاسهم والسندات في أول العام وتحصل الزكاة على الارباح أو المكاسب التي حققها . ويتفق الفقهاء القدماء مع هذا الرأي ، أما اذا كانت الاوراق المالية أو الاسهم أو السندات بفرض الاستثمار فان الزكاة تستحق على الربح أو العائد المتحصل من الاستثمار . . ولكن هذا الرأي يتعرض للنقد على أساس أنه جمع بين الاسهم والاوراق المالية من جهة والسندات من جهة أخرى وطبق عليها نفس الاحكام . فالاسهم والاوراق المالية تعطى عائدا يختلف من سنة الى أخرى . وهذا هو الربح المشروع في رأى الشريعة . بينما السندات يمكن أن تكون ضد الشريعة وتقترب أكثر من الربا والربح غير المشروع .

(د) الزكاة على الربح والارباح :

وفيما يختص بنسبة الزكاة على الربح السدى يأتى من المنازل

وما شابها يقول التقرير « من المعروف أن جمهور الفقهاء لم يتفقوا على رأى بالنسبة لوجوب الزكاة عن المنازل والسبب أن المنازل كانت في الماضي غير معدة للاستغلال والحصول منها على الأرباح وانما كانت تستخدم بواسطة المالك أساسا . وبذلك تعتبر من الحاجات الضرورية . ولكن الوضع يختلف الآن فقد أصبحت المنازل محلا للتجارة والاستثمار ، لذلك فالمصلحة العامة تتطلب فرض الزكاة على المنازل بنفس الطريقة التي كانت تفرض بها على الأراضي في الماضي . حيث لا خلاف بينهما في الواقع من حيث وظيفتها في الحصول على عائد يستحق عنه دفع الزكاة .

فمن غير المعقول أن تفرض ضريبة على الأراضي ولا تفرض على المنازل في هذه الحالة كما أن ذلك ينطوى على ظلم بالنسبة لاصحاب الأراضي الزراعية . ومثل هذا الوضع قد يحمل الناس على تفصيل امتلاك المبنى على الأراضي الزراعية ولا يمكن أن يقال أن الشريعة تضع مثل هذه القاعدة غير المنطقية . أن الفرق بيننا وبين فقهاء العصر القديم ليس فرقا في النظريات وانما الفرق يتعلق بتطبيق النظريات ، ففي عصرهم لم تكن المنازل تستغل من أجل الربح كما هو حالها الآن .

ومع أن الفقهاء يجهلون أن يكون معدل الزكاة على الأوراق النقدية والربيع . الخ بنسبة ٢/١٠٠ فاننا نقوّد اتباع المرونة في تحديد معدل الزكاة ، أى أن يتحدد معدل الزكاة تبعا لاعتبارات الانتاجية والربحية .

التضخم :

وأود ان ألفت نظر القراء الى مشكلة التضخم الحديثة وأثرها على نسبة الزكاة . ماهو التضخم ؟ التضخم يعنى ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار. يأتي عادة من الزيادة في عرض النقود غير مصحوب بزيادة مماثلة في الطلب عليها . وعلى حد تعبير البروفيسور بيجو فان التضخم يوجد عندما يزداد الحفل النقدي بنسبة لا تتفق مع النشاط المبذول من أجل كسب الدخل ؛ وينجم عن ذلك ارتفاع في الأسعار . فعندما ترتفع الأسعار بسبب ازدياد عرض الذهب يتردد الحديث عن تضخم

الذهب ، وعندما يكون السبب العملات الورقية يجرى الحديث عن تضخم العملات ، وإذا كان مرجعه أفرط في العمليات الائتمانية يتحدث الناس عن تضخم الائتمان . والتضخم المجرد يعنى ارتفاعا عاما في الاسعار من جراء أى من هذه الاسباب أو جميعها .. والانكماش نقيض التضخم . وجدير بنا أن نشير الى أن ارتفاع الاسعار أو انخفاضها في حد ذاته ليس شيئا ذا بال . فإذا ارتفعت الاسعار ، بما في ذلك أسعار الخدمات أو انخفضت بين عشية وضحاها فلن يؤثر ذلك تأثيرا بليغا على الوضع الاقتصادي للناس الذين يعينهم الامر . غير أن ذلك لا يحدث أبدا .. دورها في تحقيق عنصر من التعاون في المجتمع . فالواقع أن ارتفاع الاسعار المستمر هو الذي يؤثر على الانتاج وتوزيع الثروة بطرق شتى وكثير ما تكون مؤثرات ضارة .

وفي العالم الاسلامي المعاصر نجد مشكلة ارتفاع الاسعار في كل مكان كجزء من ارتفاع مستوى الاسعار العام في العالم . وبدون الدخول في تفاصيل الاسباب يمكن القول بأن القوة الشرائية لدخل الزكاة تنخفض في أوقات ارتفاع الاسعار . ومن ثم فالفقراء الذين لهم الحق في أموال الزكاة يمانون من غسق شديد . لذلك فلا يوجد سبب للاعتقاد بأن البنود التي فرضت عليها الزكاة والمعدلات التي حددت لها كان يراد لها الا تتغير بتغيير الظروف لان باب الاجتهاد لا يطلق مطلقا في ظل الاسلام .

وترى بعض المدارس الفكرية أن معدلات الزكاة لا يمكن تغييرها لأنها حددت بمعرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن إذا نظرنا الى روح الزكاة فلن نجد أدنى صعوبة في أن نستنتج أن الدولة الاسلامية بتحديد معدل الزكاة انمسا تطبق عنصر المرونة لمواجهة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد في جميع الدول الاسلامية تقريبا .

ونحن نعنى بتغيير معدل الزكاة تغيير معدلها من الناحية النقدية وليس شروطها الاصلية فلنفرض أنعمذ عشرين عاما كان الفرد يستطيع أن يشتري ١٠ وحدات من الارز بمبلغ ٢٠ دينار . لنفرض الآن أن هذا

الشخص يستطيع شراء هـ وحدات من الأرز فقط بنفس المبلغ فماذا
يعنى هذا ؟ هذا يعنى انخفاض فى قيمة النقود بنسبة ٥٠٪/ وهى التى
تبرر زيادة نسبة الزكاة بنسبة ٥٠٪/ . فإذا لم يسمح بهذه الزيادة فإن
الاهداف التى تجمع الزكاة من أجلها لن تتحقق لأن المال لا قيمة له فى
حد ذاته ، ولكنه يستمد قيمته من قدرته على المبادلة ، ومن هنا فإذا
انخفضت قيمة المبادلة لمعدل الزكاة الحالى الى الصفر ، فإن الزكاة ستفقد
دورها فى تحقيق عنصر من التعاون فى المجتمع .

والواقع ان سيدنا عمر قد احدث تغيرات كثيرة فى نظام الزكاة ، فقد
فرض الزكاة على الخيول وهى التى كانت معفاة قبله من الزكاة . وقدم
مساعداً من أموال الزكاة للمستئين والمرضى والعاطلين من غير المسلمين .
ومن هنا نجد انه ليس المهم طريقة جمع الزكاة أو معدلها لأن الزكاة
ليست غاية فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة لغاية .

مبادئ المالية العامة :

سنناقش الآن بعض جوانب الزكاة على ضوء مبادئ المالية
العامة الحديثة . فأولا يمكن السعى للتفرقة بين الزكاة والموارد الحديثة
للمالية العامة على الرغم من ان الطابع الاقتصادى الدينى للزكاة يجعل
من الصعب مقارنتها بالموارد المادية العصرية للمالية العامة الحديثة والتى
تتكون من الضرائب والرسوم والاسعار وغيرها . وبرغم ان الاجبار
هو جوهر كل من الزكاة والضرائب ، فإن الزكاة تختلف اختلافاً أساسياً
عن الضريبة من ناحية أن الضريبة (أى ضريبة الدخل) تفرض عموماً
على الدخل ، بينما الزكاة شاملة ففى لاتجبنى عن المدخرات فحسب بل
على الممتلكات أيضاً .

وتختلف الزكاة أيضاً عن الرسوم ، لأن الرسوم تدفع اجبارياً ولكن
يدفعها فقط الذين يحصلون على خدمة معينة فى مقابلها . أما فى حالة
الزكاة فإن موضوع مقابل الخدمة غير وارد .

أخيرا فان الزكاة ليست ضريبة خاصة لان الضريبة الخاصة كما عرفها البروفسور سلجمان تفرض بنسبة من الفائدة التي يجنيها البعض سدادا لتكاليف التحسينات التي أدخلت على الممتلكات من أجل المصلحة العامة • وليس هذا وضع الزكاة •

مبادئ الضرائب:

برغم ان هناك اختلافات اساسية بين الزكاة والموارد الحديثة للمالية العامة فان الزكاة ترتبط بقواعد الضرائب الاربعة التي وضعها آدم سميث وهي المساواة والتحديد والملائمة والاقتصاد •

فبالنسبة لمبدأ المساواة فان رعايا كل دولة يجب ان يسهموا بأموالهم في دعم الحكومة بحسب قدراتهم أي تبعا لدخل كل منهم في ظل حماية الدولة • والمقصود بالقدرة هنا المساواة في التضحية وليس في مقدار المبلغ الذي يدفعه كل فرد • فكل مواطن يجب ان يسهم في المحافظة على الدولة بحسب قدرته وعلى ذلك فالاغنياء يجب ان يدفعوا ضرائب أكثر مما يدفعه الفقراء • وهذا المبدأ معمول به في نظام الضرائب الحديث الذي تفرض بموجبه ضريبة على دخل الفرد • وعلى عكس ذلك فان الزكاة تفرض على المدخرات المكسوة بمعدل موحد يضمن المساواة في التضحية، وفضلا عن ذلك فان الدولة لا يحق لها ان تتفق أموال الزكاة كما يحلو لها ولكنها تخصص كلها للفقراء بحيث لا يحصل الاغنياء منها على فائدة •

ثانيا - وطبقا لمبدأ التحديد فان الضريبة التي يتحتم على كل فرد دفعها يجب ان تكون محددة والا تكون جزائية بل يجب ان يكون موعد دفع الضريبة وقيمتها واضحة تماما لدافع الضريبة ويجب ان يعلم دافع الضريبة قيمة الضريبة التي سيدفعها حتى يكيف نفقاته مع دخله • كما يجب ان يعلم أيضا متى سيدفعها ولماذا يدفعها • وفيما يتعلق بتحديد الزكاة فلا مجال للمقارنة لان قواعدها الاساسية محددة من قبل شرعة

الهيئة ، وكأى ضريبة أخرى فإن مبادئ التقدير العادية تمكن الدولة من تحديد مقدار الدخل الذى يمكن ان تحصله من الزكاة •

ثالثا - ينص مبدأ الملائمة على أن كل ضريبة يجب ان توضع بحيث تأخذ من جيوب الناس أقل ما يمكن من المال علاوة على ما يستجلبه لخزينة الدولة • وبالنسبة لتحصيل الزكاة فإن قواعدها بسيطة للغاية ولا تحتاج الى خبرات متخصصة ومن ثم فإن تكاليف جمعها اقتصادية على نحو مؤكد ، فقد ارتبطت الزكاة بالصلاة فى أكثر من عشرين موصفاً على الأثر فى القرآن الكريم ، وهذه الأهمية هى التى تغلف الزكاة بقراءة دينية سامية مما يجعل جمع هذه الضريبة عملية سهلة تتم طوعا واختيارا ولا تتكبد نفقات كثيرة •

وينبغى ان نشير فى هذا المجال الى ان الاقتصاديين قد اضافوا مؤخرا لقواعد الضرائب مبادئ جديدين هما مبدأ الانتاجية ومبدأ المرونة وغنى عن الذكر أن الزكاة تتفق تماما مع مبدأ الانتاجية حيث ان فرض ضريبة على الاموال المعطلة فى صورة الزكاة لا بد وأن يؤدى الى توظيفها فى أبواب انتاجية مما يؤدى بدوره الى زيادة الثروة القومية فى البلاد • هنا ان الزكاة لا تبدو مرنة بالمعنى الحديث لهذا الاصطلاح ، ولكن مسألة المرونة تفقد أهميتها طالما أنه من حق رئيس الدولة فى ظل المجتمع الاسلامى ان يفرض ضرائب جديدة تبعا لمقتضيات الظروف المتغيرة •

ولن تجد أية ضريبة فى أى بلد تتوافر فيها هذه المبادئ جميعها بل ان الضرائب الحديثة كلها لا بد وأن تنتهك بعضا من هذه المبادئ على نحو ما • أما الزكاة كنظام ضريبي فإنها تحقق معظم المبادئ الضريبية ، بل وتمتاز على الضرائب الحديثة بعدة ميزات •

المميزات :

بالمقارنة مع الضرائب الحديثة نجد ان الزكاة لها من المميزات ما

يفوق الضرائب على الأقل من ثلاثة نواحي :

أولا - تعتبر الضرائب الحديثة بعض العيوب منها محاولة الممولين تقديم اقرارات زائفة للتهرب من دفع الضرائب • لكن استخدام اساليب غير شريفة مسألة غير واردة في حالة الزكاة لما لها من طابع ديني اقتصادي ، فالزكاة هي أحد أركان الاسلام الخمسة ، وهي تمثل النطاق الاقتصادي خضوعا اختيارا لارادة الله •

ثانيا - لما كان الاساس الرئيسي للزكاة هو الاموال المكتنزة غير المستثمرة فأنها بذلك تستخدم أهدافا نبيلة • فمن طريق الزكاة فقط يمكن ان تفرج الثروة ولا تكتنز بحيث تستخدم في تنمية المجتمع وباعتبار ان الزكاة أمر الهى ، فمن المنتظر أن يبادر الأفراد طواعية الى الاعلان عن ثرواتهم المخبئة • وفي ظل الضرائب الحديثة فان مثل هذا التعاون لن يتحقق بسهولة لانه لا يوجد شخص يمكن ان يعطى الدولة اسرار ثرواته المخبئة عن طيب خاطر • وبالفعل فان الزكاة تعارب اكتناز المال وتشكل حافزا قويا للاستثمار في الواجهة الانتاجية لان الاسلام يبيع الربح والمشاركة •

ثالثا - ان الهدف من الزكاة وأوجه انفاقها قد حددت في القرآن الكريم • اذا فليس من حق الحكومة انفاق الاموال المتحصلة من الزكاة كما تشاء بينما الدخل المتحصل من الضرائب يمكن ان ينفق بالصورة التي تراها الدولة • ويدل الواقع العملي على ان حصيلة الضرائب لا تتفق دائما في عمليات انتاجية ، وأكثر من ذلك فان دفع الزكاة لا يحدث بالاكراه كما هو الحال في ضريبة الدخل حيث تدفع الزكاة برضاء الأفراد نظرا لما لها من طابع ديني •

الضمان الاجتماعي :

في هذه الايام وفي كل البلاد المتقدمة تقريبا ، هناك دعوة من أجل

مشاريع الضمان الاجتماعى • ويتحدث البروفسور ف • بنهام عن معنى الضمان فى كتابه (الاقتصاد) فيقول ان من واجب الدولة ان توفر حدا أدنى من الضمان الاقتصادى لجميع مواطنيها ، والعبارة التى يوصف بها عادة هذا الحد الأدنى من الضمان الاقتصادى هى عبارة (الضمان الاجتماعى) ولا يوجد خط فاصل بين اجراءات الضمان الاجتماعى وغيرها من الاجراءات التى تعمل على التقليل من عنصر اللامساواة مثل العلاج المجانى بالمستشفيات ومجانىة التعليم ومنح اعانات للمواد الغذائية ومساكن الطبقة العمالية • والعرف السائد هو ان لا يدرج تحت عنوان اجراءات الضمان الاجتماعى سوى المشروعات التى تقدم مساعدات مالية للأشخاص الذين يعانون من متاعب اقتصادية، وتشمل هذه المشروعات التأمين ضد البطالة والمرض وتمويض العمال الذين أصيبوا أثناء العمل ، ومزايا الامومة والاطفال ومنح معاشات للمسنين والارامل والمكفوفين والمصابين فى الحروب ثم المساعدة الوطنية فى آخر المطاف • ولكننا اذا ما بحثنا فى أوجه انفاق الزكاة فلن نجد صعوبة فى استخلاص أنها أهل الدعوة الى الضمان الاجتماعى •

فأوجه انفاق الزكاة ذكرها القرآن فى أكثر من آية وهو الانفاق من أجل :

١ — مساعدة المساكين والفقراء والمعززة •

٢ — مساعدة المسلم الذى دخل فى دين الاسلام •

٣ — مساعدة المحتاج •

٤ — مساعدة المدين على سداد دينه •

٥ — اعتاق العبيد •

٦ — مساعدة ابناء السبيل •

٧ — دفع مرتبات جياة الزكاة •

٨ — الاتفاق في سبيل الله •

وجدير بالملاحظة ان ستة من هذه البنود الثمانية تتعلق بمعالجة
الفقر • واذا كانت الصلاة تعتبر مثلاً بارزاً للمساواة والاخوة بين الغنى
والفقر والرفيع والوضيع ، فالزكاة تضع شعور الاخوة على أسس ثابتة
بأن تجعل الاغنياء مسئولين عن مساعدة الفقراء والمحتاجين أن القيم
الروحية والاخلاقية للاسلام التي تهدف اليها الصلاة ستفقد معناها اذا
لم يفعل الافراد شيئاً للقضاء على الفقر من أجل اقامة العدالة الاجتماعية
فالزكاة ذات مفهوم ثوري حقيقي • لانها ترصد نسبة محددة من الدخل
من أجل الفقراء • ولذا فان تخصيص نسبة $\frac{2}{100}$ على الثروات المعطلة
ونسبة $\frac{1}{10}$ أو $\frac{1}{4}$ على الانتاج الزراعى عموماً ونسبة الخمس
على كل الثروات المعدنية يجعل الفرية على رأس المال الخالص للامة
كلها مخصصاً لمواجهة متطلبات الفقراء والمحتاجين •

وفي الحقيقة فان أول محاولة منظمة واعية لجعل الدولة تتحمل
مسئولية تخفيف الاعباء الاقتصادية في صورة الضمان
الاجتماعى قد طبقتها في عصرنا الحاضر كثير من الدول المتقدمة وسواء
اكانت هذه الصورة اقتباساً من الزكاة أو انها نتاج فكر مستقل ، فانها تنهض
دليلاً على أنه من مآثر الاسلام انه كان أول من طبق الضمان الاجتماعى
منذ أربعة عشر قرناً من الزمان • وعندما كان الغرب يرتفع في مستنقع
الجهل ، نجد ان الاسلام جعل من أولى الوظائف التي تقوم بها الدولة
الحصول على النقود عن طريق جمع الزكاة من الاغنياء • وبذلك نظم
الضمان الاجتماعى على أوسع نطاق •

والزكاة تحسن انماط الانتاج والاستهلاك والتوزيع في المجتمع
الاسلامى • وأن أحد المساوىء الكبيرة للرأسمالية هي أن الموارد

الانتاجية تحكم فيها وتملكها قلة من الناس المحظوظين مع الاهمال الكامل للسواد الاعظم من الشعب . وهذا يؤدي الى انتشار البؤس والتفاوت الفاحش في الدخول بين الناس والتي ينعكس آثارها في النهاية في عرقلة نمو الصناعة والتجارة في البلاد . ولان الاحتكار يقف دائما في طريق الانتفاع الكامل بالموارد الاقتصادية للبلاد .

ولكن الزكاة عدو لحدود للاكتناز والرأسمالية فهي ضريبة اجبارية على الاغنياء من المسلمين ، هدفها القضاء على التفاوت في الدخول واعادة القوة الشرائية الى الفقراء .

هذا الهدف يمكن تحقيقه ببساطة بالتوزيع السليم للأموال الزكاة بين الفقراء والمحتاجين . فالزكاة وهي تعطيهم القوة الشرائية ، تقيم توازنا بين الطلب والعرض للسلع وبالتالي تساعد على استمرار الانتاج في البلاد وتفتح الطريق نحو التقدم والرخاء . وكنتيجة لهذا فان الناس الذين سيملكون القوة الشرائية في أيديهم سيطلبون سلعا أكثر ، والمنظمون سيحاولون تقديم انتاج أكثر ، وهنا سيتسع نطاق العمالة في البلاد بما يؤدي في النهاية الى زيادة الدخل القومي . وبذلك يستفيد الأغنياء والفقراء من الزكاة .

(هـ) الزكاة والدولة الاسلامية الحديثة :

لقد رأينا فيما سبق أن نظام الزكاة ينطوي على امكانيسة هائلة للتخفيف من الآلام البشرية . فالبلاد الاسلامية الحديثة يجب أن تسعى لمواردها الداخلية من خلال الزكاة لتمويل البرامج المختلفة للتنمية وعلى وجه التحديد في قطاعات الصحة والتعليم والعمل والرفاهية الاجتماعية . لذلك فان جهودا يجب أن تبذل ليس فقط لجمع أموال الزكاة من قبل الدولة ولكن أيضا لبحث نظام الزكاة بدقة . فعلى سبيل البداية يمكن انشاء (صندوق الزكاة لرفاهية الشعب) يتولى ادارته كبار

لمقهاء الشريعة الاسلامية وبعض المديرين الذين يتمتعون بالنزاهة تحت اشراف الدول المعنية • ويجب أن نبحث ما اذا كان من الممكن ادخال عنصر من المرونة في تحديد معدل الزكاة على أن نضع في الاعتبار ظروف الضغوط التضخمية على الاقتصاديات النامية ومشاعر الناس ازاءها •

ففى المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع الزكاة ينبغى عدم التعرض لمعدله كما حدده الرسول صلى الله عليه وسلم • ودون اضاعه مزيد من الوقت يجب تهيئة الظروف التى تجعل من الممكن تنفيذ مشروع شهادات ادخار الزكاة • ويمكن أن يقوم الصندوق المقترح انشاؤه باستثمار هذه الشهادات الاستثمارية ، على أن يخصم من عائدها قيمة الزكاة والتى يجب أن يحاط أصحاب الشهادات بها علما حتى يحددوا أسماء الأشخاص الذين يستحقونها • ويمكن اعفاء من يشتركون هذه الشهادات من ضريبة الدخل ، وهذا الاعفاء سيكون حافزا كافيا من الناحية المالية • غير أنه يجب ضمان حرية الأشخاص فى تحويل هذه الشهادات غير القابلة للتحويل بعد انقضاء فترة استحقاقها المحدودة • وتتمثل أفضلية هذا المشروع فى أنه يحقق لمن يشتركون فيه - على عكس المشروعات الحديثة - مزايا ملموسة وأخرى غير ملموسة • فالمزايا الملموسة تتمثل فى الأرباح التى يحصل عليها من الاستثمار ، والمزايا غير الملموسة تتمثل فى قيامه بواجب دينى سام • تلك خطوط عريضة للمشروع وما ينقصنا هو كثير من التفاصيل والتخطيط والتفكير الجديد •

الفصل الثاني عشر السياسة المالية والميزانية في الإسلام

١ - السياسة المالية

(١) منها ما :

يهدف المبدأ الاسلامي في السياسة المالية والميزانية الى انشاء مجتمع يقوم على أساس من التوزيع المتوازن للثروة بوضع القيم المادية والروحية على قدم المساواة . ومن بين كل الكتب السماوية السالفة - على قدر معلوماتي - فان القرآن هو الوحيد الذي تضمن تعليمات دقيقة حول سياسة الدولة بشأن انفاق الدخل . وهذه الحقيقة ذاتها تعكس موقفا جديدا تجاه دراسة مشكلة السياسة المالية التي تعنى - على حد تعبير البروفسور دة لندهولم - بتحديد النمط والوقت والاجراءات التي يجب اتباعها في الانفاق الحكومي وفي الحصول على الدخل الحكومي ، وهو بالطبع تحقيق أهداف معينة . فالسياسة المالية تعتبر أداة لتنظيم السلوك الانساني الذي يمكن أن يتأثر بالعوامل والعقبات التي تتطوى عليها عملية جمع الأموال الحكومية (عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض) . ولاشك من الناحية النظرية - أن نظام الضرائب الذي تطبقه الدول الحديثة يفترض أنه يقوم على أساس النظريات الاجتماعية السياسية ونظريات المنفعة الاجتماعية القموصي التي تستهدف تحقيق الرفاهية العامة للناس . وهذه النظريات تطابق المبادئ الاسلامية بقدر ما تحقق من هذه الأهداف المرغوب فيها . غير أن ج . س . ميل أشار في كتابه (الحكومات النيابية) الى أن الهيئة التشريعية تمثل في الواقع أقلية صغيرة درجت على تولي سلطة الدولة

أما عن طريق ثروتها أو من خلال قدرتها التنظيمية ، وإذا كان الأمر كذلك فكيف لنا أن نتوقع أن ترسم السياسة المالية وتنفذ بما يحقق مصلحة الناس ؟

والدولة الإسلامية ليست دولة دينية بمعنى أنها ليست محكومة برجال الدين ولكنها دولة عقائدية تعمل كجهاز لتنفيذ شريعة القرآن والسنة . ولذلك فإن السياسة المالية للدولة الإسلامية يجب أن تتفق مع مبادئ الشريعة والقيم الإسلامية . فالهدف الأساسي للشريعة الدينية في الإسلام هو تحقيق الرفاهية للبشرية . وهذه الرفاهية العامة للبشرية يمكن أن تتحقق إذا كان النظام القانوني والاقتصادي بأمره وليس السياسة المالية وحدها ، متفقة مع صفات الله الحسنی الأساسية . بمعنى بها الحكمة والرحمة والرأفة . لذا فإن نشاط الدولة في سبيل جمع المال وانفاقه يجب أن يسفر من أجل تحقيق غايات اجتماعية واقتصادية معينة داخل الإطار العام للشريعة الإسلامية كما أرساها القرآن والسنة .

(ب) سياسة الانفاق :

إن أنشطة الانفاق الهادف في الدولة لها تأثير واضح في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . وعلى خلاف الكتب الدينية الأخرى ، فإن القرآن وضع تعليمات دقيقة فيما يتعلق بسياسة الدولة بالنسبة لانفاق دخلها . ومن الواضح أن هذه الأنشطة ليست متروكة لمشيئة رئيس الدولة أو أى شخص كان . وإنما هي للقرآن « انمسا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ، والله عليم حكيم » .

وفي الحقيقة إذا تصورنا حالة العرب في أيام الرسول ، فليس من

الصعوبة أن نرى أن البنود السابقة كانت تمثل حاجات ومتطلبات الدولة الناشئة والجماعة المكونة حديثاً في الإسلام . الى أن توسعت هذه الدولة الى ما وراء الدولة المتمدينة المجاورة في الدولة البيزنطية وفارس . وإذا نظرنا الى روح الإسلام فلن نجد أدنى صعوبة في استنتاج أن للمالية العامة في الشريعة الإسلامية قدراً كبيراً من المرونة تسمح لها أن تتلاءم مع التوسع في مواجهة متطلبات أى عصر وأى حضارة .

والى جانب تحديد أوجه اتفاق دخل الدولة ، فإن القرآن الكريم وضع أيضاً الخطوط العريضة لسياسة الاتفاق من أجل عدالة توزيع الثروة بين مختلف طبقات الأمة . لذا فإنه بدلاً من تراكم الثروة فإن الإسلام دعى الى انفاقها . ولكن ذلك لا يعنى انفاقها في أى شيء . فالإسلام لا يشجع على التبذير بل يستكره ، فيقول تعالى : « أن البذرين كانوا اخوان الشياطين » . كذلك فإن الإسلام يستبكر اكتساز الثروة لأن ذلك من شأنه منع الثروة من التداول وبالتالي يحرم الجماعة من فائدة استخدامها . كذلك فإن تفتيت الملكية في الشريعة الإسلامية عن طريق الميراث والزكاة هي المبادئ الرئيسية التي أرساها النظام الاقتصادي الإسلامي .

(ج) سياسة الإيرادات :

لاشك أن هناك قدراً كبيراً من المرونة في النظام الإسلامي للمالية العامة والضرائب ، ويمكن استنباط ذلك الى حد ما من أن القرآن لم يذكر النسب التي تؤخذ على الممتلكات المختلفة التي تخص المسلمين . كما يمكن استنباطه من التاريخ القديم للإدارة المالية في الإسلام ، فقد تطورت هذه الادارة تطوراً تدريجياً يبدأ بالترغيب والتوصية ويفتدى الى الانزام والواجبات التي تنفذ بكل مايملك المجتمع من قوة ، فقبل الهجرة لم يكن هناك دليل على تحديد نسبة معينة للزكاة ، ولم تبذل أية محاولة لجباية أموال الزكاة بواسطة السلطة المركزية . ولكن الأحوال

تميرت جذريا بعد هجرة الرسول وصحابته من مكة الى المدينة .

ففى غضون أعوام قليلة ، تعددت تفاصيل أحكام الزكاة وفى الحقيقة فإن الزكاة والصدقة كانت تشكل كل إيراد الدولة فى عصر الرسول . وكانت الزكاة والصدقة حينذاك يدفعهما المسلمون كضريبة ليس على أموالهم النقدية فقط وإنما على المواشى كالأنعام والماعز والابل والأبقار . كذلك شملت المعادن وبخاصة الذهب والفضة . ولقد حدث تغير أساسى فى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فى العصر الحديث تختلف عما كان عليه حال الجزيرة العربية منذ ١٤ قرنا . لذا فلا يوجد سبب يدعو للاعتقاد بأن البنود التى كانت تفرض عليها الضرائب وكذلك النسب التى كانت تفرض كان لا يراد لها أن تتغير بتغير الظروف لأن باب الاجتهاد مازال مفتوحا فى الاسلام .

ولقد أحدث سيدنا عمر عدة تغييرات فيما يتعلق بتفصيلات الزكاة كما أنه خفض المكوس على واردات السلع الاستهلاكية من المدينة من ١٠٪ الى ٥٪ فقط . غير أن نظام الضرائب المعقد فى العصر الحديث له ما يبرره من واقع تعقيد الحياة الحديثة ، ولكن العنصر الهام الذى يجب ألا يغيب عن البال لكى نقدر النظام الضريبى فى الاسلام حق قدره هو أن ندرك الوازع المزدوج — الروحى المادى — وراء الضرائب الحكومية فى الدولة الاسلامية ، فهذان الوازعان يندمجان معا بحيث يخلقان توازنا فى نفس الانسان رغم طبيعته المعقدة .

لذا فقد قلنا فيما سبق أن عمليات جمع الدخل يجب أن تستهدى بمبادئ الاحسان ورعاية المحتاجين واذا طبقنا هذا المعيار على النظام الحديث للضرائب وخصوصا على طريقته فى فرض الضرائب غير المباشرة لوجدنا أنه يتعرض لنقد شديد لأن عبء هذه الضرائب تقع أساسا على كاهل الفقراء حيث أن الضرائب غير المباشرة تفرض عموما المواد

الضرورية في الحياة •

ان الضرائب غير المباشرة كثيرا ماتكون ضرائب تنازلية بطبيعتها لا سيما اذا كانت السلعة المفروضة عليها مثل هذه الضرائب من السلع الضرورية • والواقع أن الضرائب المباشرة — من ناحية اقامة هيكل ضريبي تصاعدي — أفضل بكثير من الضرائب غير المباشرة • فإذا كانت سياسة العمالة الكاملة تتطلب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، فإن الضرائب التصاعدية ضرورية لنقل الثروة من الأغنياء — الذين يقل لديهم الميل الحدي للاستهلاك — الى الفقراء الذي يشدد عندهم هذا الميل للاستهلاك بشكل كبير •

والنظام الاسلامي في الضرائب يجب أن يضمن أن الأغنياء وهدهم هم الذين يجب عليهم تحمل الجزء الأكبر من الضرائب • ولعل هذا هو السبب في أن الضرائب لا تفرض على الدخول في مصادرها أو لدى الحصول عليها ، وانما تفرض فقط على المدخرات أو الأموال المكتسبة •

(د) سياسة الإيرادات تجاه غير المسلمين :

ان الدولة الاسلامية ملتزمة بأن تعامل المسلمين وغير المسلمين معاملة مختلفة فيما يتعلق بجباية الاموال • فإذا كانت أموال الزكاة تجمع من المسلمين وتتفق من أجل رفاة الفقراء من المسلمين وغير المسلمين ، فاننا لا نجد ضررا من أن تحصل نسبة معينة من الأموال من غير المسلمين — وهنا يكمن تبرير جمع ضريبة الجزية والخراج في العصور الأولى للإدارة المالية في الاسلام • وما تزال هذه السياسة في اتباع أسلوب مختلف في جمع الدخل من غير المسلمين ، صالحة للتطبيق حتى في العصور الحديثة • فلو أن المسلمين هم وحدهم المطالبون بدفع الضرائب باستثناء رعايا الدولة من غير

المسلمين ، فسوف يكون هناك احتمال لنقل الثروة من المسلمين الى غير المسلمين ، ومثل هذا الموقف لا يتفق مع مبدأ العدالة الاجتماعية بأى حال من الأحوال •

ولقد أثرنا فيما سبق الى أن الضريبة في الاسلام يجب أن يكون لها وازعان روحى ومادى ، لا أن تكون ذات طبيعة مزدوجة دينية وعلمانية • لذا فعلى خلاف الأديان الأخرى لا يعترف الاسلام بالتفرقة بين الشئون الدينية والدنيوية ، فالخراج والجزية — مثل الزكاة — نص عليهما القرآن أو السنة بحيث يعتبر فرضهما من الأمور الدينية من وجهة نظر الدولة الاسلامية •

٢ - سياسة الميزانية

(١) الميزانية في الاسلام :

قبل أن نحاول وضع صيغة لسياسة الميزانية في الدولة الاسلامية، يجب أن ننظر الى نظام الميزانية في العصور الأولى للإسلام • كانت الميزانية في عصر الرسول بسيطة للغاية وغير معقدة كتظم الميزانيات الحديثة • ويرجع ذلك من ناحية الى أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت تغيرا كبيرا • كما يرجع من ناحية أخرى الى أن الدولة الاسلامية التى أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم وتولى إدارتها ، بدأت في العام الأول للهجرة بعدد قليل من شوارع المدينة الصغيرة ، ورغم اتساعها الهائل في غضون عشر سنوات فإن ميزانيتها لم تكن معقدة • وقد كان إيراد الدولة الاسلامية يختلف من سنة الى أخرى بل من يوم الى يوم • فقد اعتادت أقاليم الدولة إرسال مقادير معينة من دخلها بعد الفراغ من نفقاتها الادارية وغيرها من النفقات الأخرى •

وقد كانت إيرادات بيت المال تتفق عادة في أوجه الانفاق

الآتية (تقديرات الميزانية لسنة ٢٠٠٦ هـ كمثال) • كانت بنود الانفاق الرئيسية كما يلي :

(١) على المدن المقدسة (مكة والمدينة وطرق الحج المؤدية إليها)

دينار ٣١٥٤٢٦

دينار ٤٩١٤٦٥

دينار ٥٦٥٩٩

دينار ٣٤٤٣٩

دينار ٧٩٤٠٢

(ب) على مناطق الحدود

(ج) مرتبات القضاة في الدولة

(د) ضباط الشرطة والولاة (العمال)

(هـ) رجال البريد

كانت التكلفة الاجمالية لبنود الانفاق هذه وغيرها من النفقات تقل عن المليون دينار • بينما كانت نفقات موظفي الحكومة والدواوين وحفظ الأمن في العاصمة والبنود الأخرى — تزيد عن ١٤ مليون دينار • وفي الحقيقة فان الأغراض التي كانت تنفق فيها الأموال العامة والتي كانت تتحملها خزانة الدولة — كانت قليلة نسبيا وتختلف باختلاف الظروف •

من التحليل السابق يتضح أمران على الأقل :

(١) أنه في العصور الأولى للإسلام كانت أسس الميزانية على الأرجح تتمثل في الايراد الذي يحدد مقدار الانفاق ولكن ذلك لم يكن ينطبق على ميزانيات الطواريء الراجعة الى الحروب والكوارث الطبيعية والتي كانت تفرض من أجلها ضرائب خاصة أو دعوة الناس الى التبرع •

(ب) ان سياسة الميزانية لم تكن توجه من أجل التنمية الاقتصادية حيث لم تكن هناك حاجة الى التنمية الاقتصادية بالمعنى الحديث لهذه العبارة •

والآن فان السؤال الذي يمكن أن يثور : ماهو نمط سياسة الميزانية التي ينبغي أن تتبعها الدولة الاسلامية الحديثة ؟

لا شك أن مفهوم الميزانية المتوازنة أو الميزانية ذات الفائض ربما كان سائدا في العصور الأولى للإسلام . وحتى الآن مازال من المبادئ المسلم بها في السياسة المالية التقليدية أن تبقى الميزانية القومية في حالة توازن دائما . ويقال أن الميزانية في حالة توازن اذا كان الانفاق والايراد الحكومى متساويان . فاذا زاد الايراد على النفقات في وقت معين فإنه يكون هناك فائض في الميزانية . وفي حالة عجز الميزانية يكون الانفاق أكثر من الايراد .

(ب) معنى الميزانية الحديثة :

لقد كان نطاق الميزانية — ليس فقط في العصور الأولى للإسلام بل — حتى عهد قريب محدودا جدا لدرجة أنه عندما كانت تنفق أموال الميزانية فإن السلطة المختصة تعتبر أن مهمتها بذلك قد اكتملت . أما الآن فإن الاهتمام لا يوجه الى مجرد الانفاق بل الى نوع العلاقة بين الانفاق وانجاز الخطط ، لأن التخطيط والميزانية يعتبران مكملين لبعضهما البعض . لذا فإن الميزانية الحديثة هي خليط مركب من الخطط والمشروعات التي يجب انجازها في المستقبل القريب من أجل تحقيق هدف مزدوج وهو زيادة وتحسين ادارة الشئون العامة في المستقبل وتذليل الصعوبات القائمة في طريق التنمية الاقتصادية للبلاد .

(ج) الدولة الاسلامية والميزانية الحديثة :

ان على الدولة الاسلامية أن تتقبل المفهوم الحديث للميزانية مع اختلاف أساسى فيما يتعلق بمعالجة عجز الميزانية . فالبلاد الاسلامية المعاصرة عليها أن تبدأ بالانفاق الضرورى ، وتبادر الى البحث عن الطرق والوسائل التي تساعد على ذلك .

فقد مضى العهد الذى لا تظهر فيه مشاكل التنمية الاقتصادية وخصوصا مشكلة البطالة ، ومشكلة الانفجار السكاني . والأهم من

ذلك مشاكل التصنيع وبالتالي استغلال الاستعمار للبلاد المختلفة ، كما كان الحال في العصور الأولى للإسلام . ولكن هذه العصور قد انقضت . فالمسلمون رغم قوتهم العددية وتوزيعهم الجغرافي في كل مكان يعانون الآن من الفقر ويتعرضون للاستغلال . فالعالم الإسلامي بلا استثناء من المغرب الى أندونيسيا ومن موريتانيا حتى ماليزيا يمتلك موارد طبيعية هائلة من السلع ذات الأهمية الكبيرة والثروة المعدنية .

(د) عجز الميزانية والحصول على النقد الأجنبي :

من الواضح ان استغلال هذه الموارد الطبيعية الهائلة للبلاد الإسلامية يحتاج الى نفقات ضخمة ، ولابد — لذلك — من الالتجاء الى التمويل لتدبيرها . وطالما ان الفائدة محرمة على القروض فقد حان الوقت الآن لإنشاء بنك للتنمية في العالم الإسلامي بتجميع موارد هذا العالم تزرعها المنح والهبات والقروض التي يمكن الحصول عليها من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي والحكومات الصحيحة .

واذا ما اتبعت كل دولة من الدول الإسلامية سياسة النمو عند وضع ميزانيتها ، فانها تستطيع تدبير احتياجاتها من النقد الأجنبي الى حد كبير . عن طريق الحصول على قروض بدون فوائد من هذا البنك ، وحتى اذا لم يتم تدبير كافة الاحتياجات من النقد الأجنبي من بنك التنمية الإسلامي أو صندوق المعونة المتبادلة للعالم الإسلامي كما نسميه . (وقد شرحنا هذه الفكرة في الفصل التاسع) فان الدولة الإسلامية أمامها طريقتان :

الاول — يمكنها السعى لاغراء المستثمرين الاجانب لكي يستثمروا في البلاد الإسلامية على اساس المشاركة بدون فرض اية قيود سياسية .
والثاني — ان تحصل على قروض من الخارج مع دفع الفائدة .
بالنسبة للرأي الثاني فانني بالطبع سوف ادخل في جدل ومناقشات . وقد يتفق معي شخص ويختلف آخر ، ولكن الحقيقة الثابتة اننا لا

نستطيع فرض تعاليمنا الدينية على غير المسلمين ، فمن الواضح ان هذا يتعارض مع روح الاسلام . لذلك فاذا كان الصرف الاجنبى ضروريا ولازما ، فليس امامنا الا ان نحصل على القروض من الخارج مع دفع الفائدة وذلك ببساطة لكى يمكننا ان نعيش فى عالم ملئ بالصراعات والتنافس .

(٥) الايرادات الداخلية :

فيما يتعلق بحشد الموارد الداخلية بما فى ذلك القروض من البنوك، نحن نعتقد أن الدول الاسلامية سيدة أمرها . وفى الاقتصاد الاسلامى يجب ان تقوم البنوك بدور المشاركة فى التجارة والصناعة وخطط التنمية . ويجب ان يكون هناك تعاون مثمر بين الخبراء المالية للبنوك ودراية المستثمرين بأعمال الاستثمار من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقة . ولقد شاهدنا من قبل ان اموال الزكاة والصدقة كانت فى فجر الاسلام تشكل الموارد الرئيسية للدخل . ومن الواضح أن هذه المصادر لا تكفى فى العصر الحديث للوفاء باحتياجات ميزانيات التنمية الحديثة فى الدولة الاسلامية . ومن هنا تظهر الحاجة الى فرض انواع جديدة من الضرائب ، وخصوصا على طبقة الاغنياء من أجل تحقيق التقدم والرخاء . فيقول تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعباب اليم) .

من هذه الآية يتضح ان هناك عقابا شديدا للذين يكتزون اموالهم والذين يستغلون ثرواتهم بطريقة تضر بالمجتمع ، فالاسلام يحارب احتكار الموارد بواسطة فئة قليلة من الافراد والشركات . فאלله يلزم الاثرياء بأن ينفقوا ثرواتهم فى حالة من التداول فيقول تعالى : « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » . ومن هنا تظهر الحاجة الى وجود الضريبة التصاعدية والانفاق العام . وبالطبع سوف تتعكس هذه السياسة على سياسة الميزانية فى الدولة الاسلامية .

الفصل الثالث عشر التخطيط والتنمية في الإسلام

١ - التخطيط الاقتصادي في الإسلام

(١) مفهوم التخطيط :

يبدو أن التخطيط الاقتصادي في الإسلام يجمع بين التخطيط بالافتناع والتخطيط بالتوجيه ، وقد أكدته تعاليم كثيرة في القرآن الكريم والسنة ، رغم أنه لم يتوافر لدينا دليل على دراسة هذا الموضوع ومعالجته بطريقة منظمة . ومع ذلك فكلنا يعرف أن القرآن والسنة يدعوان الى الجمع بين القيم الروحية والمادية في الحياة . . . ولذلك فان الاعمال الدنيوية قد حث عليها القرآن والاحاديث مرارا وتكرارا . فيقول القرآن « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون » .

والتخطيط الحديث ليس سوى استغلال فضل الله هذا بطريقة منظمة لتحقيق اهداف معينة مع مراعاة حاجات الامة المتغيرة وقيم الحياة . وبمعنى اوسع ، فان التخطيط يعنى اعداد المشاريع لاستيعاب أى نشاط اقتصادى .

وكما يقول الاستاذ روبنز فان الحياة الاقتصادية بأسرها تتطوى على تخطيط . فالمستهلك عندما ينفق دخله والمنتج عندما يحدد ما ينتجه ، انما هم يخططون ، غير أنفسا لا نستطيع التسليم بهذا الرأى نظرا لأن التخطيط يتضمن أكثر من شخص واحد ، فالخطط المختلفة

قد تتعارض فيما بينها مما يؤدي الى حدوث فوضى واضطراب اقتصادي . وهذا الاضطراب قد يؤدي الى تهديد الموارد . ولقد ندد القرآن الكريم بتهديد الموارد بكل صوره سواء أكانت موارد بشرية أم مادية . ومن هنا نجد ان الاسلام يقر المفهوم الحديث للتخطيط والذي يجب ان نفهمه بمعنى محدود ، لأن مثل هذا التخطيط يعنى الاستغلال الامثل للموارد التي وهبها الله تعالى لمعيشة الانسان وراحته .

وغنى عن الذكر ان كل الموارد الاصلية للثروة كالشمس والقمر والنجوم والارض والسحب التي تتزل المطر والرياح التي تسيير السحب - وجميع الظواهر الطبيعية هي هبة من الله للبشر اجمعين .

وهناك وسيلتان للانتفاع بهذه الهبات الالهية . أولاها التخطيط عن طريق التوجيه ، والثاني التخطيط عن طريق التشجيع . وفي البلاد الاشتراكية نجد ان التخطيط يتم بواسطة التوجيه . وبهذه الطريقة فان مشكلة البحث عن الموارد تعالج من زاوية تقدير هذه الموارد لتحقيق اهداف الدخل والعمالة والانتاج القومي المحددة سلفا . وفي هذا المجال فان كل موارد الجماعة تعتبر متاحة للانتفاع بها في أعمال التنمية . وهذا يعنى بالضرورة فرض قيود واسعة النطاق من اجل توجيه جميع الموارد في الطريق المطلوب لتحقيق الاهداف المحددة . وهذه الطريقة في التخطيط تؤسس على التفسير المادى للتاريخ والنظرية الاقتصادية في الاستغلال . وهذا النمط من التخطيط غريب على الاسلام الذي يؤمن بالملكية الخاصة والديمقراطية والحريات الفردية .

أكثر من ذلك فان الاسلام لا يؤمن بالتفسير المادى الماركسي للتاريخ . فالقرآن يعترف باختلاف المواهب والقدرات ، وهو أمر طيب في حد ذاته ، وبالتالي اختلاف الدائل والعائد المادى . ولكنه لا يقر المساواة التامة في توزيع الثروة لأن ذلك يعنى احباط الهدف الاسمي للاختلاف في القدرات والدخل ويرقى الى مرتبة عدم الايمان بفضل

الله • ولذلك فإن مشكلة تدبير الموارد يجب ان تعالج في الدولة الاسلامية من زاوية تقدير أقصى حجم للموارد التي تستطيع الجماعة أن تستغرها من أجل التنمية سواء بواسطة المدخرات العامة أو المدخرات الخاصة •

ولا يعنى هذا بالضرورة ان الاسلام يؤمن بالتخطيط عن طريق الاقتناع فقط ، ففى وسع الدولة الاسلامية ان توجه جميع الموارد المادية والبشرية — اذا اقتضى الامر ذلك — فى سبيل منفعة الامة ككل ، كما يتضح من تاريخ العهد الاول للإدارة المالية فى الاسلام حيث بدأ بتنفيذ المكوس عن طريق الاقتناع والترغيب ثم بكل ما كان المجتمع يملك من قوة • وحدث نفس الشيء بالنسبة للزكاة • فالتاريخ السلاوى يذكر لنا مناسبات كثيرة فرضت فيها الدولة جباية الزكاة وقد شن أبو بكر الحرب ضد المعتنعين عن دفع الزكاة • ومن جهة أخرى فإن الاسلام يعترف بالملكية الفردية ، وان كانت الشريعة الاسلامية تنص على وجوب قيام صاحب الممتلكات بمسؤولياته الاجتماعية بطريقة تتفق مع تعاليم القرآن الكريم والسنة المطهرة ، واذا لم يفعل فإن من حق الدولة ان تتدخل وتجبره من ممتلكاته • ويقال ان عمر بن الخطاب استعاد بعضا من الارض التى كان صلى الله عليه وسلم قد منحها لبلال بن العارث •

وهذه الامثلة كلها دليل قوى على ان التخطيط فى الاسلام كان يعتمد الى حد كبير على المبادرة الفردية بينما كانت الدولة تقوم بدور مزدوج فى كبح جماح الافراد والتعجيل بعملية التنمية ، وهكذا يبدو ان الاسلام يتضمن أفضل طريقة عملية للجمع بين النقيضين ، فقد أبقى على حافز العمل باعترافه بالملكية الخاصة للممتلكات كما حقق نتائج اشتراكية تماما عندما نص على التوزيع الاجبارى لفائض الدخل والممتلكات •

وفى الحقيقة ان التعاون بين القطاعين الخاص والعام هو اساس

التخطيط الاقتصادى فى الاسلام • وفى حالة فشل هذا التعاون فان الدولة تستطيع ان تتدخل من اجل تحقيق الاهداف الاجتماعية من التخطيط •

(ب) أهدافه :

لقد ذكرنا فيما سبق ان التخطيط الاقتصادى الحديث انما وجد لتحقيق أهداف معينة • لذلك فان أهداف التخطيط الحديث يختلف من بلد الى آخر • والاسلام يحافظ على التوازن بين التناقضات المختلفة فلاشك ان أهداف التخطيط الاقتصادى فى الاسلام انما يتعلق بحاجات الجماعة وهذا يتغير مع تغير الظروف فى نطاق تعاليم القرآن والسنة • ويمكن الحكم على سلامة أهداف التخطيط الاسلامى بمعيار المنفعة العامة ورعاية المحتاجين •

فالتخطيط فى الاسلام يجب ان يسعى للجمع بين مطالب النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية من خلال اتباع سياسة عملية تتفق مع روح الاسلام • ويمكن وضع أهداف ثانوية عديدة انطلاقا من هذه الاهداف الاساسية • وقد يحدث بالطبع تعارض بين الاهداف المختلفة فى ظل الاطار الاسلامى للتخطيط ، ولكن يجب فى جميع الحالات اقامة توازن بين المصالح المختلفة ، ويجب ان يكون المقصد العام هو تحقيق المنفعة ومنع الضرر • وفى هذا يقول العلامة ابن القيم « اذا فكر الانسان فى الشرائع التى وضعها الله تعالى لعباده لوجد أنها تهدف كلها الى تحقيق التوازن بين المنافع ، اذا حدث تعارض تعطى الاولوية للأهم فالأهم • وتسعى هذه الشرائع أيضا الى منع حدوث الضرر ، واذا كان الضرر حتميا ، يفضل أهون الشرين • تلك هى المبادئ التى تتضمنها شرائع الله تعالى والتى تنطق بحكمته ورحمته » •

لذلك فانه يجب على القائمين بالتخطيط فى الدولة الاسلامية ان

يضعوا في الاعتبار هذا الاساس عندما يحددون الاهداف المختلفة للتخطيط .

تنفيذ التخطيط :

لكي تتحقق الاهداف من التخطيط الاقتصادي في الاسلام ، علينا ان نعتمد على مبادئ المشاركة أو التعاون المعترف بها عالميا . أى ان يتم تنفيذ التخطيط بمساهمة القطاعين العام والخاص على أساس من المشاركة . ويتحقق ذلك بتطبيق مبدأ المضاربة الذى يجمع بين رأس المال والعمال كشركاء . وأن لم تكن مجرد شركة بالمعنى الحديث لهذه الكلمة ولكنها شئ أكثر من ذلك لأن الاسلام اعطانا تشريعا للاخلاقيات الاقتصادية يجب التمسك به عندما يوضع مبدأ المضاربة موضع التنفيذ . فالمشروعات الصناعية والتجارية والزراعية يمكن في اطار التخطيط وضعها على هدى من هذه المبادئ التى تجمع الوحدات المختلفة للإنتاج والدخل الناتج من هذه المشروعات يمكن ان يقسم بالتناسب بعد استقطاع كل النفقات المشروعة الاخرى . واحتمال الخسارة في نظام التخطيط الاسلامى بسيط . لأنه — كنتيجة للتعاون بين القطاعين العام والخاص — ستكون هناك فرص أكبر للاستثمار السليم ودفع عجلة التقدم الاقتصادى الى الامام . وايضا فان احتمالات الكساد ستكون بسيطة . واذا حدث الكساد نتيجة لأى سبب آخر فان النظام الاسلامى سيكون في وضع أفضل من النظام الرأسمالى للتخطيط لمعالجة الموقف حيث ان النسبة الثابتة للفائدة والتى تتوقى عملية الانتعاش لن يسمح لها بممارسة تحكمها المستبد في العمالة والإنتاج .

(ج) طرق التمويل :

ان مسألة انجاز خطة ما انما يتصل بمسألة توفير الموارد المالية .

وهناك عنصر من التشابه بين التخطيط الاسلامى والتخطيط الحديث فيها يتملق بطريقة التمويل ، ولكن الفرق بينهما يكمن فى التشديد على أنواع الموارد وطريقة استغلالها • ولدينا بصفة عامة عدد من الطرق لجمع الأموال وتحقيق الأهداف ، وأهم مصدرين للتمويل هما : المصادر الداخلية والمساعدات الأجنبية :

١ - التمويل الداخلى :

تتخذ مصادر التمويل الداخلى صورتين : المدخرات الخاصة والمدخرات العامة :

المدخرات الخاصة :

فى البلاد الاسلامية المتخلفة يصعب زيادة حجم المدخرات الداخلية وقد يرجع ذلك الى انخفاض الدخول من ناحية كما يرجع أيضا الى الرغبة المتزايدة فى الاستهلاك فى صورة السلع الكمالية المستوردة • ويمكن عمل الكثير عن طريق تشجيع الاستثمار وزيادة الانتاج • وعلى خلاف التخطيط الحديث نجد أن الادخار فى استراتيجية التخطيط الاسلامى يمكن أن يتفق مع مقتضيات التنمية الاقتصادية ليس من خلال تفاوت سعر الفائدة ولكن من خلال التعاون • ومما لاشك فيه أن البخل مكروه فى القرآن ، وكذلك التبذير • وحتى عندما يعطى الانسان للآخرين أو يشاركهم مايملك لا ينبغي أن يذهب فى هذا السبيل الى الحد الذى يجعله هو نفسه يستحق الاحسان • وعلى ذلك اذا كان الاستهلاك غير الضرورى يعرقل عملية التنمية الاقتصادية ، فان من حق الدولة الاسلامية أن تتدخل للحد من هذا الاستهلاك وتوجيه سياسة الاستثمار •

المدخلات العامة :

وطالما كانت المدخلات الخاصة غير كافية فإن الكثير يمكن عمله
باتباع سياسة الضريبة التصاعدية والتي تعتبر دائما احدى الوسائل
الهامة في تمويل خطة التنمية • والاسلام يبيح زيادة الايراد عن طريق
الضرائب • ولكنه لا يقر التشديد على الضرائب غير المباشرة • والنقطة
الاساسية أن الضرائب ذات مضمون روحى ومادى وكلا المضمونين
يلتزمان لخلق التوازن في نفس الانسان •

والنظام الاسلامى في الضرائب يجب أن يلقى بالعبء الأكبر من
الضرائب على عاتق الأغنياء • وربما لهذا السبب لا تفرض الضرائب
على الدخل بل تفرض فقط على الارصدة والمدخرات •

٢ - الزكاة :

الزكاة هي أحد المصادر الفريدة التي يمكن أن تستفيد بها الدولة
الاسلامية في تمويل خطة التنمية • وليس في مقدور الدولة الاسلامية
أن تنفق الزكاة كما تشاء وانما بالطريقة التي حددها القرآن الذى يقول:
« انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى
الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله
حكيم » •

٣ - التمويل بالقروض :

إن مصدرا آخر في القطاع العام هو التمويل عن طريق القروض
الذى يعنى اقتراض الحكومة من البنوك الوطنية عندما تكون الموارد
الأخرى المتاحة غير كافية لتمويل نفقات التنمية • ان مايجمل التمويل
عن طريق القروض عاملا رئيسيا في الدول المتخلفة ومؤشرا هاما على
المركز المالى للحكومة هو أن معظم الدين العام في هذه الدول يأتى

من البنوك ، كما أن امكانيات الاقتراض من القطاع غير المصرفي كثيرا ما تكون محدودة للغاية . وفي ظل النظام الاسلامي في التخطيط ، ليس ثمة ضرر من استخدام التمويل بالعجز . وفي النظام الاقتصادي الاسلامي يجب على البنوك أن تشارك في خطط التنمية في مجال التجارة والصناعة .

٤ - المساعدات الأجنبية :

ان القروض والمعونات الأجنبية مهمة للخطّة ، ليس فقط لسدّ الفجوة بين الموارد المطلوبة والموارد الموجودة فعلا في الدولة ، ولكن أيضا لتقديم نوع معين من الموارد التي ليس لها بديل محلي ونعم، بذلك النقد الأجنبي الذي لا بد من الحصول عليه في شكل القروض والهبات والتي تحتاجها الدولة لموازنة مدفوعاتها . وهذه الحاجة الى اصلاح ميزان المدفوعات فضلا عن النقص الحاد في الخبرة الفنية يجعلان استخدام الاعتمادات الأجنبية مسألة على جانب كبير من الأهمية في الدول المتخلفة .

(د) - ضرورة التخطيط في الدولة الاسلامية :

ستظل دراستنا قاصرة اذا لم نجيب على التساؤل : لماذا يستخدم التخطيط أصلا في البلاد الاسلامية؟ وللإجابة على هذا السؤال سنورد ما يلي :

١- ~~رغم~~ ^{في ظل} الدول الاسلامية رغم قوتها العددية الهائلة وانتشارها في ~~الجزء~~ ^{أجزاء} العالم ما زالت حتى اليوم دولا متخلفة ، وان لا يمتلكا ~~كثير~~ ^{كثير} من ~~الدول~~ ^{الدول} مكاملا بيلا استثناء تملك موارد طبيعية هائلة .
٢- ~~رغم~~ ^{رغم} ~~لهذه~~ ^{لهذه} ~~الدول~~ ^{الدول} ~~التي~~ ^{التي} ~~تتمتع~~ ^{تتمتع} ~~بالموارد~~ ^{بالموارد} الطبيعية بطريقة منظمة
٣- ~~رغم~~ ^{رغم} ~~لهذه~~ ^{لهذه} ~~الدول~~ ^{الدول} ~~التي~~ ^{التي} ~~تتمتع~~ ^{تتمتع} ~~بالموارد~~ ^{بالموارد} الطبيعية بطريقة منظمة

٢ — ان سكان العالم الاسلامى فى ترأيد مستمر وسريع يعوق التنمية الاقتصادية فى الدول الاسلامية • ان الأرقام التى أصدرها المؤتمر الاسلامى العالمى فى اجتماعه الخامس ببغداد عام ١٩٦٢ وكما عدلت حسب الاحصائيات الحديثة ، تقدر عدد المسلمين بأكثر من ٦٠٠ مليون ، وأن منطق الظروف يقتضى بذل محاولة ليس لتعديل النمو السكانى بما يتفق مع الموارد وانما أيضا لتعديل الموارد بما يتناسب مع عدد السكان • ويجب أولا اتباع سياسة لضبط النسل ثم وضع تخطيط اقتصادى شامل فى جميع الاقطار الاسلامية •

٣ — يقول تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله » • ومسألة كسب العيش بطريقة مشروعة مرهونة بالحصول على عمل أو وظيفة • فالتخطيط لا يحل فقط مشكلة البطالة عن طريق التوفيق بين الادخار والاستثمار — أيضا يواجه مشكلة البطالة بايجاد فرص جديدة للعمل •

٤ — ان الاسلام استنكر الاسراف بكل صورة ، ففى المجال الاقتصادى تصبح فرص التبديد أكبر ما تكون عندما لا يكون هناك استقرار اقتصادى • والتخطيط الاقتصادى يقيم هذا الاستقرار فى الاقتصاد •

٥ — يقف الاسلام ضد احتكار الموارد بواسطة فئة قليلة من الاغنياء أصحاب الالف الالوف • فيقول تعالى : « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » •

كل هذه التعاليم دليل على ان التخطيط الاقتصادى هو الذى يؤدى الى مزيد من العدالة فى توزيع الحفل والثروة ، ولقد اثبتت التجربة أن المشروع الخاص قد فشل فى ايجاد توزيع عادل لازايا النمو الاقتصادى بين مختلف قطاعات الشعب •

من ذلك نعرف ان التخطيط ذو أهمية بالغة من اجل تجنب الاستغلال الاحتكارى والمضاربة والتبديد الضار بالمجتمع ولقد استنكر الاسلام الاحتكار والمضاربة • ومن سوء الحظ ان الطريق الذى سارت فيه التنمية الاقتصادية فى جميع البلدان تقريبا قد ساعد على زيادة قوة الاحتكارات التى تعيمن على النظام الرأسمالى • ولكن الاقتصاد المخطط سيجعل الاحتكاريين يفقدون سلطانهم فى رفع السعر وتقييد استخدام الموارد •

وأخيرا فان الاسلام ينظر الى الحرب باعتبارها نشاطا مدمرا وغير عادى لا ينبغى للجؤ اليها الا كملجأ أخير • لذلك فانه انطلاقا من وجهة نظر الرفاهية الشاملة لابد من اتخاذ بعض الاستعدادات للحرب فى وقت السلم لمواجهة أى طارئ • لذا فالتخطيط لهذه الطوارئ ضرورى حتى فى أوقات السلم حتى يساعد على الانتقال بسهولة الى حالة اقتصاد الحرب •

حقا ان التخطيط الاقتصادى الحديث ، رغم مزاياه العديدة ، لا يمكن تنفيذه دون جهاز بيروقراطى ضخم بكل ما ينطوى عليه من مساوئ وروتين وتهديد كامل للحرية الفردية • ومع ذلك فنحن نشعر ان التخطيط فى الدولة الاسلامية سيكون متحررا من تأثير البيروقراطية الهدام وذلك لسببين :

(أ) ان الاساس الاول للتخطيط الاسلامى هو التعاون ، وهو المبدأ الذى يطبق فى كافة صور الأنشطة الاقتصادية وبذلك سيصبح تأثير البيروقراطية ضئيلا •

(ب) ان المفهوم العام للتخطيط فى الدولة الاسلامية لا يقوم على الرفاهية المادية فقط ، ولكنه لايهمل السمو الاخلاقى والروحى • فكل المشاكل الاقتصادية فى الدولة الاسلامية تتخذ طابعا اخلاقيا •

وعنى ذلك فان النظام الاقتصادى فى الاسلام لا يوجد به مكان
لثالث الرأسمالى (سيادة المستهلك وتحكم نظام الثمن والسمى لتحقيق
الربح الفاحش) ، وهو بذلك سيخلو من كثير العيوب التى تتور
التخطيط الحديث .

٢ - مفهوم النمو الاقتصادى

الاسلام كعامل من عوامل النمو :

ان سمو المفهوم الاسلامى للتنمية الاقتصادية على المفهوم الحديث
لهذا الاصطلاح يتمثل فى ان دافع النمو الاقتصادى فى الاسلام لا
يأتى فقط من مشكلة الندرة والاختيار ولكنه يأتى أيضا من الترويج
الالى الوارد فى القرآن والسنة . وقبل ان نبين ذلك ، علينا ان نشرح
معنى عبارة « التنمية الاقتصادية » . فالتنمية الاقتصادية تعنى العملية
التي بها ينتفع شعب الدولة أو الاقليم بالموارد المتاحة لتحقيق زيادة
دائمة فى الانتاج - لكل فرد من السلع والخدمات .

وفى الحقيقة ، فان النمو الاقتصادى يعنى زيادة فى دخل كل فرد
من افراد الشعب فى فترة معينة وهو يعتبر التنظيم الاقتصادى للمجتمع
وحدة من وحدات الانتاج . والنمو الاقتصادى يعتبر معيارا لقدرة
الاقتصاد على زيادة عرض السلع والخدمات . وفى عبارة أخرى فانه
يعنى الزيادة فى الدخل القومى مع بقاء كل من التكلفة النقدية والتكلفة
الفعلية دون تغيير لانهما اذا زادا بالنسبة الى الزيادة فى الدخل
القومى ، فلا يمكن أن تسمى تنمية اقتصادية بالمعنى الصحيح لهذه
العبارة .

ولكى نحدد ما اذا كان هذا الاقتصاد أو ذاك اقتصادا ناميا ،
فاننا سوف نطبق المعايير العامة الثلاثة التالية :

- ١ — ان الدخل للفرد يجب ان يكون مرتفعاً الى حد ما .
- ٢ — ان الدخل للفرد يجب ان يكون آخذاً في الازدياد .
- ٣ — ان اتجاه الزيادة في الدخل للفرد يجب ان يكون مستمراً ومعتمداً على نفسه .

وفيما يختص بهذا التعريف فليس هناك اختلاف اساسى بين الاسلام والمدلولات الحديثة الاصلاح . واذا كان ثمة اختلاف فانه يتمثل في موقف كل منهما ازاء المشكلة وطريقة معالجته لها .

ولسوف يتضح ذلك بجلاء اذا بحثنا المتطلبات الاساسية للتنمية الاقتصادية .

متطلبات النمو :

هناك متطلبات كثيرة للنمو الاقتصادى أهمها اثنان : الموارد القومية ، والسلوك الانسانى . وكما يقول الاستاذ لويس « ان زيادة الناتج لكل فرد على الموارد الطبيعية فاننا نرى ان الموارد الفنية لا تستطيع وحدها تدعيم التنمية الاقتصادية حيث ان الدول التى تتوافر لديها موارد متشابهة لم تتشابه في نشاطها خلال عصور مختلفة من تاريخها بالرغم من ان مواردها لم يطرأ عليها تغيير . فالموارد الطبيعية هى التى تحدد مجرى التطور وتشكل التحدى الذى قد يقبله العقل البشرى وقد لا يقبله .

من هذا التحليل السابق نبرهن بما لا يدع مجالاً للشك على ان التصرف الانسانى الذى يعتبر حليلاً على الرغبة في النمو ، يلعب دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية . وفي الحقيقة فان التنمية عملية معقدة ، فالاحوال الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والثقافية يجب ان تكون معيأة لها ، ولكن للأسف في كل الدول الاسلامية المتخلفة ، نجد

موارد اقتصادية كافية ولكن لا نجد التصرف الانساني المواتى ، ومن ثم فان المطلوب هو اجراء تكيف موائم بمعنى خلق جو موات على انقاض النظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية غير الملائمة . ولا شك ان الاسلام لا يستبعد الحاجة الى استخدام اجراءات قسرية — اذا دعت الحاجة — من اجل تحقيق اقصى مصلحة للسواد الاعظم من الشعب . بل ان احتمال تحقيق سلوك انساني يناسب متطلبات النمو الاقتصادى ، هذا الاحتمال اكبر فى الدول الاسلامية عنه فى الدول العلمانية على الاقل من ثلاث نواح :

أولا — أن الاسلام لا ينظر الى الانسان كمصر منفرد ، وانما كعضو فى مجتمع ، اكثر من ذلك فانه ينص على ان واجب كل مسلم الا يقطع بتمسكه هو شخصيا بالاخلاق والمراعات المستقيم ، بل ان عليه التزاما بأن يدعو للمعروف وان ينهى عن الفكر السائد فى المجتمع ، سواء فى مجال الاخلاق أو الاقتصاد أو السياسة .

فالقرآن الكريم والسنة يحفلان بالتوجيهات التى تثبت أن الاستغلال الصحيح للموارد الاقتصادية يعنى تحقيق مشيئة الله تعالى . ومن هنا نجد أن فكرة التنمية الاقتصادية مبدأ أصيل فى العقيدة الاسلامية . وهذه الحقيقة فى حد ذاتها تمكس موقفا جديدا ازاء مشكلة التنمية الاقتصادية كلها . وهنا يكمن تفوق المفهوم الاسلامى للتنمية على المفهوم الحديث .

ثانياً — ان تعاليم الاسلام فى عصوره الاولى يمكن الاستعانة بها فى القضاء على الآثار الجانبية السلبية ، للتطور المادى بما لها من ابعاد اقتصادية واجتماعية ، يدل عليها ارتفاع الدخل والانتاج وتحقيق انجازات ضخمة وتزايد المتطلبات عند الانسان . وعلى حين تتميز المجتمعات التقليدية بتوازن جامد ، فان الضغوط التى تنطوى عليها محاولات التنمية تحدث اختلالا ديناميكيا واحباطا شخصيا واسع النطاق ، لأن الناس يشعرون

بإمكانية تحسين احوالهم ويعلقون آمالا كبارا ويضمون اهدافا أكبر باستمرار ، وكلما ازدادت انجازاتهم كلما ازدادت آمالهم وتطلعاتهم . واستنادا الى ما قاله وليام جيمس وما توصلت اليه بعض البحوث الاخيرة في علم السلوك يمكن ان نقول الآتى :

$$\frac{\text{(أ) التوقع}}{\text{الانجاز}} = \text{درجة الاحباط السائد} .$$

(ب) ان التطلعات والتوقعات تزداد بمتوالية هندسية بينما تتحقق المنجزات بمتوالية رياضية .

والتفاوت بين التوقعات والانجازات يدل على مستوى الاحباط .
ولذلك من الضروري أن تعالج بطريقة منطقية هذه الآثار الجانبية غير المرغوب فيها والتي تنجم عن عملية النمو المرغوب فيها . وهنا نجد دروسا قيمة في الاسلام ينبغي ان نتعلمها ، ولو أن تعاليم الاسلام أشربت في نفوس الصغار وعقولهم من خلال نظام تعليمي سليم ، لنشأ عندها جيل جديد بالتأكيد ، يمتاز المرء فيه التفكير في اطار الانجازات الاجتماعية لا الانجازات الشخصية . وقد يبدو شعار « الخدمة فوق النفس » مبتذلا ولكنه الشعار الوحيد الذى يكمن فيه الخلاص لعقل الانسان والبقاء للأمة . أن الاحباط الشخصى على نطاق واسع — وهو أمر لا مناص منه في مجتمع ينمو بسرعة — سوف يؤدي الى نشوب حرب طبقية اقليمية . ، وليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الفكر الاسلامي لو أجبنا الدعوة اليه ، لن يحقق أثارا حاسمة ودائمة فيما يتعلق بتنمية العالم الاسلامي .

وأخيرا فان العلمانية أصبحت الآن أساسا لعملية التطور المعتمدة على التكنولوجيا في عصرنا الحاضر . والتفتيت المستمر لنظام القيم الراسخة يؤدي الى خلق فراغ اخلاقي . فالفرد يترك وشأنه دون ضابط لسلوكه ، وهو محروم في الأساس الروحي الذى يساعده في التغلب على

الازمات التي يولدها التغيير • وهنا فان الاسلام أيضا يستطيع ان يملأ الفراغ الاخلاقي ومن ثم يقدم عنصر استقرار في عملية النمو •

ان الاسلوب العلمى وبعض الاكتشافات البارزة فى العلوم الطبيعية والتطبيقية والاسهام الرئيسى فى تأسيس العلوم الاجتماعية، والتطورات التكنولوجية فى علم الكيمياء والرياضيات والطب والعمارة •• كلها كانت من نتائج عقول تأثرت بروح الاسلام • ومن بين مآثر الاسلام فى عهده الاول الاعتماد على العقل والتحليل المنطقى ودراسة الحقائق التجريبية واستخدام العلم لغزو الطبيعة وتنمية المجتمع الانسانى • ومن ثم فان التقدير السليم للتعاليم الاسلامية والدراسة الواعية لتراثنا الثقافى كهيئة بازالة التضارب بين الاتجاهات الدنيوية والمبادئ الدينية • والواقع ان ما يسمى بالحركة العلمانية مأخوذة أصلاً ، ومن بعض نواحيها النافعة ، من الاسلام فى عصره الوسيط ، والتي لا تتفق تماماً مع الاراء التى كانت سائدة حينئذ بين الاوربيين •

والحقيقة انه يجب ابراز المبادئ الاسلامية فيما يتعلق باستخدام العقل وتوجيه جميع الموارد التى وهبها الله لخير الانسان ، وذلك حتى يصبح الحافز للعمل فى المجتمع نابعا من الايمان بأن افضلكم ليس أغناكم وانما أتقاكم •

٣ - الدول الاسلامية والنمو الاقتصادى

مما يؤسف له أن كل البلاد الاسلامية فى العالم مثل باكستان وأفغانستان وأندونيسيا والكويت والعراق وايران وسوريا وتركيا ومصر وليبيا والسودان والجزائر — تعتبر دولاً متخلفة اذا ما قورنت بالدول المتقدمة الأخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان • وهناك مجال شاسع لتطوير هذه البلاد سواء من ناحية الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية • لأن الجمع بين هذين العنصرين هو الذى يحدد الجرى الفعلى للنمو وبعبارة أخرى فان البلاد الاسلامية فى وضع أفضل لبذل الجهود من أجل النمو بالمقارنة بالدول المتخلفة الأخرى وذلك لسببين :

(أ) ان موارد كثيرة لم تكن معروفة في القرن التاسع عشر نجدها اليوم متاحة للبلاد الاسلامية .

(ب) على خلاف الاديان الاخرى يمكن ان تتخذ الاسلام كمنصر من عناصر التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بتكييف السلوك الانساني .

ولفرسم صورة موجزة للموارد الطبيعية في الاقطار الاسلامية .
ان عصر الحديد والصلب قد اعقبه عصر البترول . ولسنا بحاجة الى ان نتحدث طويلا في هذا المقام عن تغير في موقف الاسلام في معركة الطاقة .
فمنذ عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥٨ ارتفع نصيب الشرق الاوسط في الانتاج العالمي من البترول من ٧٪ الى ٢٥٪ . بل لقد ازداد بسرعة اكبر حجم المخزون الذي اكتشف في اراضيه ، فقد كان الاحتياطي في عام ١٩٢٠ يقدر بنحو ٥٪ من الاحتياطي العالمي ، أما الآن فان هذا الرقم يقرب من ٨٥٪ ويقول احد خبراء البترول انه اذا استمر استغلال مخزون البترول في الشرق الاوسط على نفس المعدل ، فسوف يستمر البترول لمدة ١٥٠ عاما .

وتمت اكتشافات اخرى على جانب كبير من الاهمية في ليبيا ، كما ان هناك احتمالات طيبة لعثور على مزيد من البترول في تونس والجزائر وأطراف الصحراء الكبرى . واذا ما حدثت اكتشافات جديدة واسعة النطاق ، فان ذلك قد يحل مشكلة الطاقة بالنسبة لأوروبا في المستقبل .

وفي نفس الوقت فان هذه المصادر يمكن ان تكون اساسا اقتصاديا لتصميم العلاقة السياسية بين فرنسا ودول الشمال الافريقي الناهضة .
وهضلا عن ذلك فان اندونيسيا وماليزيا تسدان احتياجات العالم من القصدير والمطاط ، كما ان باكستان تحتكر انتاج الجوت في الواقع ، وتعتمد مصر من اكبر الدول المنتجة للقطن في العالم . وهنا يحسن بنا ان نلقى نظرة على الاهمية الاستراتيجية للعالم الاسلامي كما نراه على خريطة العالم اليوم . ان تركيا سيدة البوسفور والدرزئيل تجرس المدخل

الشمالي للبحر الابيض المتوسط • وتسيطر جمهورية مصر العربية على المدخل الشرقي للبحر المتوسط بواسطة بورسعيد وقناة السويس • وكذلك يعتبر البحر الاحمر بحيرة اسلامية الى حد كبير حيث تسيطر الاقطار الاسلامية على كلا شاطئيه ، وبالمثل يخضع الخليج العربي لسيطرة اسلامية مطلقة وفي جنوب شرق آسيا تعتبر اندونيسيا بمثابة قاعدة امامية للعالم الاسلامي في المحيط الهادى • وتمتد كتلة الدول الاسلامية الكبرى من الحدود الجنوبية الغربية للصين حتى الحدود الجنوبية الغربية لروسيا • لتحظى كثيرا من الحدود الحيوية وتحرس بلاد الاسلام اجتماعيا وسياسيا •

ولكن هذه الموارد الطبيعية الهائلة وهذه الاستراتيجية للعالم الاسلامي لا تكفى شرطا للنمو حيث يجب ان تدرك الدول الاسلامية ان الموارد الطبيعية تظل كامنة اذا لم تجد المعرفة والخبرات الكافية • ونقص المعرفة هنا العلم الحديث والتكنولوجيا والعلم الصحيح بالقيم الاسلامية • وكلاهما يحتاج الى مجهود شاق • وعلى الدول الاسلامية ان تقبل تحدى العصر فعليها الا تجلب فقط الافكار الحديثة في العالم والتكنولوجية بل يجب عليها أيضا أن تفرس في الشعوب الاسلامية القيم والافكار الاسلامية التي تحت على التقدم والنمو •

العلماء والنمو :

طالما أن سكان المناطق الريفية يشكلون جزءا كبيرا من البلاد الاسلامية ، فان العلماء أو الائمة الذين مازال لهم تأثير كبير على الاهالى — يمكن ان يرتبطوا بعملية التنمية بما يناسب المتطلبات الاقتصادية للبلاد الاسلامية — وهذا الارتباط يمكن ان ينتج اثرا عظيما في مجال النمو الزراعى • لأن العجز في المواد الغذائية يزيد باطراد في كل البلاد الاسلامية وهذا يؤكد أن مشاركة الشعب ضرورية لمواجهة المواقف العسيرة •

ولا يخفى ان الاغلبية العظمى من مزارعينا لا يعلمون شيئا عن

التطورات الهائلة التي استحدثتها العلم والتكنولوجيا الحديثة في الزراعة. فما زالوا مكبلين بالطرق التقليدية والاضاليل الخطرة التي تبعدهم عن حقيقة دينهم . ولأن الدين يحتل مكانة كبيرة في حياة شعبنا ويستطيع ان يؤثر في تحديد مواقفهم اكثر من أى عامل آخر ، فان العلماء يمكن ان يقدموا خدمة عظيمة للامة بأن يساعدوا على تهيئة ظروف نفسية وعقائدية تساعد على تقدم ابناء الريف .

ونضرب مثلا لذلك بما فعله زعماء الاديان الاخرى في مجال التنمية الزراعية ، ففي الولايات المتحدة يبذل رجال الكنيسة في المناطق الريفية جهودهم للتزود بالمؤهلات العلمية والتكنولوجية حتى يحسنوا من مستوى خدمتهم لتلك المناطق الزراعية ، ومن هنا نجد ان حركات صيانة الاراضى والتعاون ومنظمات الشباب والاصلاح الاجتماعى والتعليم كلها حركات بدأت على ايدى جمعيات دينية في الولايات المتحدة واكتسبت طابعا دينيا من القداسة فاصبح الناس يؤمنون بها كأنها جزء من عقيدتهم .

وكخطوة أولى لمساهمة العلماء في التطور الزراعى يمكن ان تبدأ الدول الاسلامية مشاريع مثل « جمعية المسجد ومركز الارشاد الزراعى » . الذى يقوم بتدريب أئمة القرى على انواع معينة من الحرف والمهارات كتربية الطيور وتهجين النباتات لتحسين المحصول والميكنة الزراعية والتسميد ... الخ ، وتحميلهم مسؤولية نقل هذه الخبرات الى سكان القرى لمساعدتهم على التقدم . وهكذا فان المتطلبات الاساسية للزراعة ستصبح متاحة في الفلاحين .

الغرف الزراعية :

خطوة أخرى يمكن لحكومات الدول الاسلامية ان تتخذها وهي التشجيع على تكوين « الغرف الزراعية » ، فاذا ما نظم الزراعيون انفسهم في غرف زراعية على نمط الغرف التجارية والصناعية ، فان ذلك سيساعد بشكل كبير على حل مشاكل الزراعيين . ولكن هذه الغرف يجب ان تتكون

عن طريق الافراد انفسهم ولا تفرض عليهم من السلطة حتى تتحقق
الممارسة الصادقة والشعور بالمسؤولية .

غير أنه يجدر بنا ألا ننسى ان مجرد تقديم مساعدات مالية لن يضمن
تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة الاسلامية في قطاع الاقتصاد
الزراعي لأن قوى التغيير تكون ضعيفة عادة في المجتمعات التقليدية . ومن
ثم فانها تحتاج الى دفعة قوية لكي تثبت وجودها ومن هنا تبدو أهمية
الدور الذي تقوم به الدولة الاسلامية أو الهيئات التي تشرف عليها في
ادارة مؤسسات الائتمان الزراعي وكذلك في خلق ظروف مواتية للتنمية
الزراعية من خلال عدد كبير من صغار الملاك

الفصل الرابع عشر التأمين والمقامرة في الإسلام

١ - التأمين في الإسلام

بالبقاء نظرة على الاقتصاد الحديث في العالم ، نجد أن التأمين يحتل مكانة هامة ، وهناك اتفاق عام بين معظم النظريات الاقتصادية على أن مضمون التأمين يتمثل في إزالة خطر الخسارة المحتملة بالنسبة للفرد من خلال الجمع بين عدد كبير من الأفراد الذين يواجهون مخاطر مماثلة فيساهم كل منهم بدفع قسط في اعتماد مالي مشترك يكفي لتعويض الخسارة التي يتكبدها أى فرد منهم ، ولذلك لابد قبل القيام بالتأمين على أساس اقتصادى سليم ، من تحديد طبيعة المخاطر المؤمن عليها واحتمال حدوثها والخسارة المترتبة عليها ، ومن الواضح أن جميع المخاطر لا تتساوى في احتمال التعويض عنها عن طريق التأمين ، إذ تختلف احتمالات المخاطر المختلفة كما تختلف في تقييمها .

٢ - هل التأمين مناف للاسلام .

هناك فكرة خاطئة لدى بعض المسلمين بأن التأمين يتعارض مع الاسلام . فهو — كما يعتقدون — يعادل الإنكار لعناية الله ، لأن الله تكفل بتدبير معاشنا على نحو معقول . حقيقة أنه تعالى تكفل بتوفير أسباب الرزق المحقولة لخلوقاته . فيقول تعالى : « وما من دابة في الارض الا على الله رزقها » . وفي آية أخرى « ومن يوزقكم من السماء والارض االله مع الله » كذلك قوله تعالى : « وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين » .

ولكى نفهم هذه الآيات فهما سليما ، يجب علينا أن نتعمق في الامر فهذه الآيات لا تعنى ان الله يعطينا الغذاء والكساء من السماء ونحن قاعدون . فالواقع ان كل هذه الآيات تتكلم ببلاغة عن العدالة الاقتصادية المطلقة كما يتصورها الاسلام ، والدولة الاسلامية التي تدعى أنها خليفة على الارض لا يمكنها أن تدعى لنفسها هذه الصفة العظيمة الا اذا طبقت هذه العدالة وجعلتها حقيقة واقعة . فبارادة الله وحده لن يهرم أى فرد من مقومات الوجود التي تحصنه ضد النوائب ، والواجب الاسمى للدولة هو كفالة ذلك والتأمين يساعد على تحقيق هذا الهدف .

وأكثر من ذلك ، فان الاسلام يعترف بالاسرة كوحدة اجتماعية أساسية . ولا يوجد أى نص في الاسلام يمنع الفرد من حقه في تأمين سلامة من يعولهم ، وشركات التأمين بتغطيتها للمخاطر والمجهول انمسا تكفل للفرد حماية من يعولهم . لان التأمين هو ادخار اجبارى ، وأهمية هذا الادخار الاجبارى لا يمكن التقليل من شأنها في مجتمع كمجتمعنا حيث تمثل الطبقة المتوسطة أغلبية المجتمع — وهى الطبقة التى لاتستطيع تدبير ما يلزم لحماية من تعولهم .

وهنا يجدر الاشارة الى أن البعض يخلطون بين التأمين والمقامرة فهم يعتقدون أن التأمين أشبه بالمضاربة ، فاذا مات الرجل في سن مبكرة فان من يعولهم يحصلون على عائد طيب في مقابل مبلغ بسيط من المال دفعه المتوفى ككسب للتأمين ، وهو يبدو في الظاهر نوعا من المقامرة ، ولكن الفارق بينهما جوهري لان أساس التأمين هو التعاون الذي يعترف به الاسلام .

والاساس الاقتصادي للتأمين ليس هو مجرد ازالة الخطر : والخسارة بل هو أيضا احلال خسارة بسيطة ومعروفة محل خسارة كبيرة ومجهولة . ومضمون هذا الاساس ليس سلبيا كما يبدو للوهلة الاولى . فالمجتمع ككل يستفيد من تراكم رأس المال الاحتياطي الذي

يعوض الخسارة الناجمة عن تدمير أرصدة لها قيمتها • وتتنخفض تكاليف المشروعات التجارية أو الصناعية الى الحد الذى يقضى على احتمال الخسارة ويدعم الائتمان ، كما يتمكن الشخص المؤمن عليه عن طريق العمل المشترك من تجنب الفقر سواء بالنسبة له أو لمن يمولهم ؛ والحقيقة أن مدفوعات كل المشتركين التى تساعد كل مشترك عند الحاجة هى السمة الاساسية للتأمين •

وكما ازداد عدد الاشخاص الذين يشاركون فى تحمل الخسارة كلما أمكن تقديرها على نحو أكثر دقة ، وأمكن تعويضها بتكاليف زهيدة وتوفير الحماية ، والواقع أن الطابع التعاونى فى التأمين هو الذى جعل الرأى العام يحمل الحكومة — حتى فى الدول الرأسمالية أساسا — على التدخل عن نظرية المبادأة الفردية لصالح التأمين الاجبارى على المخاطر مثل الصحة وتمويش العمال والحريق •

وهكذا فان التأمين يبرزنا بالحاجة الى علاقات الاعتماد المتبادل فى المجتمع • وهذه الروح تساعد على تحقيق هدف الاخوة العالمية • أما المقامرة فهى محرمة ، لانها تذكى نار الخلافات والكراهية وتشغل القائمين بها عن ذكر الله وعن الصلاة وعلى ذلك فان ضررها يفوق أى نفع قد يتحقق من ورائها •

كذلك فالتأمين معترف به باعتباره من أكثر الوسائل فعالية في تعبئة المخدرات القومية من أجل أغراض الانتاج ، لذلك فهو أساس في التنمية الاقتصادية • وهكذا نجد أن التأمين تبرره مبادئ التضامن وتحقيق أقصى فائدة للمجتمع بينما المقامرة هى نقيض هذه المبادئ • ومن هنا فان التأمين لا يعتبر ضد الاسلام فى شئ •

٢ — مقارنة

والسؤال الذى يتبادر الان هل هناك ثمة اختلاف بين صناعة

التأمين الحديثة وصناعة التأمين التي يقترح أن تتناولها الدولة الإسلامية؟
إن التأمين الإسلامي يختلف أساساً عن التأمين الحديث سواء من ناحية الشكل أو من ناحية طبيعته . فمن ناحية الشكل ، يحسن أن نعرض باختصار شديد لتطور التأمين الحديث . إن تاريخ التأمين لم يكتب بعد ولم يعرف سوى المراحل البارزة في تطوره فحسب . غير أن النظم الشبيهة بالتأمين كانت معروفة في الزمن القديم ، ففي الامبراطورية الرومانية على سبيل المثال ظهرت جمعيات تضم أرباب الحرف كانت تدفع مبالغ لورثة من يموت من أعضائها في مقابل دفع أقساط شهرية ، وفي هذا التطور العام يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من عمليات التأمين . هذه الأنماط يمكن تسميتها «التأمين التعاوني والرأسمالي والحكومي» .

إن تنظيم التأمين على أسس تعاونية تبرره في العصر الحديث نفس هذه الأسباب التي كان يستند إليها في العصر القديم . وينبغي للدولة الإسلامية أن تشجع إنشاء صناعة التأمين لما لها من روح تعاونية لأن فكرة التعاون يعترف بها الإسلام . أما النمط الرأسمالي للتأمين فقد نشأ في شكل تأمين بحري يرجع أصله إلى العصر الروماني ، وكان هدفه تحقيق الربح على أساس حسابات تجارية . ولقد جاءت التغييرات الشديدة التي طرأت على الحياة الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمكاسب ثقافية هائلة صاحبها أخطار ومتطلبات جديدة ، ولقد أدى توسع صناعة التأمين بدوره إلى اتساع إعادة التأمين وانتشاره ونظراً لاستقرار العملات بعد التضخم الذي ساد في فترة ما بعد انتهاء الحرب فقد تميز القرن الحالي بنمو كبير في انتشار شركات التأمين وقيامها بعملياتها ومشروعاتها على نطاق دولي عن طريق تأسيس شركات فرعية وتكوين ما يشبه الكارتيلات في كل الدول الكبيرة وفي كافة فروع التأمين . وتتميزت هذه الفترة بصفة خاصة بالتركيز الأفقي للتقليل من المنافسة ، مع وجود التركيز الرأسي أيضاً في شكل الجمع بين التأمين وإعادة التأمين في نفس المؤسسة .

وهناك النقطة الجديرة بالاعتبار وهي ما اذا كانت المنظومات الاحتكارية في مجال صناعة التأمين تتفق مع الاسلام ، فكلنا نعرف ان الاحتكار في الاقتصاد لا يمكن أن يحقق الفائدة للمجتمع وطالما أن الهدف الرئيسي للاحتكارات من هذا النوع هو زيادة الربح بصرف النظر عن رفاية الفرد فلا يمكن اعتبار ذلك من الاسلام في شيء ، فالدولة الاسلامية عليها أن تقوم بنفسها اما بالسيطرة على صناعة التأمين أو الاشراف عليها .. وفي الواقع ، فانه لتعظيم أهمية صناعة التأمين ، فقد وضعت بشأنها التشريعات التي تكفل تعزيز رقابة الدولة على أعمالها وسندات التأمين .. ولقد قامت عدة دول كالهند بتأمين صناعة التأمين . وبالنسبة للدولة الاسلامية فان القضية ليست موضوع وجوب تأم هذه الصناعة ، ولكن الاعتبار الاساسي هو ما اذا كان من الممكن تنظيمها حتى تؤدي دورها من أجل الرفاهية الانسانية على هدى من تعاليم القرآن والسنة .

لذا فيجب تشجيع التأمين ونشره على النطاق القومي في الدولة الاسلامية ، فالتأمين ضد الموت يمكن أن يترك للشركات الخاصة ، والتأمين ضد الشيخوخة والبطالة والمرض والاصابات يمكن أن تتكفل به الدولة على النطاق القومي حتى تصبح الامة مجتمعة مسئولة ازاء من يقومون فريسة للمرض أو الشيخوخة أو الحاجة أو البطالة ، والمكومة الاسلامية يمكن أن تتفق من أموال الزكاة على هذه الاغراض بالاضافة الى اقساط التأمين ، وبذلك يكون المشروع أشبه بمشروع التأمين الوطني المعمول به في انجلترا والذي يشمل جميع المخاطر الاقتصادية لجميع الافراد من المهد الى اللحد ، والفارق الوحيد بينهما هو أن أموال التأمين لن تستخدم في عمليات تحصل عنها فائدة .

وأكثر من ذلك فان شركات التأمين في هذه الايام تقوم باستثمار مواردها في أعمال الرهن والمشاريع الاخرى التي تتعامل فيها بدفع الفائدة . ولكن شركات التأمين الاسلامية ستقوم بمنح قروض مالية

بدلاً من ذلك وعلى أساس من المشاركة في التجارة أو الصناعة • والمطلوب أن تقوم شركات التأمين الإسلامية بالاستثمار أما بطريق مباشر أو على أساس المشاركة أو بالمساهمة مع البنوك أو مؤسسات الائتمان الأخرى • ونظراً إلى أن الهدف الأساسي لكل مؤسسات الائتمان الإسلامية واحد وهو رفاهية الشعب فإن العمل على إيجاد قسم للتأمين في البنوك الإسلامية يجب أن تبحثه الدول الإسلامية ، ومن جهة أخرى إذا كان الإسلام لا يبيح المضاربة والمقامرة ، فإن صناعة التأمين في الإسلام ستغطي فقط المخاطر الحقيقية وسوف تسهل عملية توفير الحماية على المؤمن عليهم على أساس من مبدأ تبادل المساعدات والتعاون بين أفراد المجتمع الإسلامي •

الفصل الخامس عشر

النظام الاجتماعي في الإسلام

١ - خصائص وسمات النظام الاجتماعي في الاسلام :

معناه ونطاقه :

ان النظام الاجتماعي كما يراه الاسلام يقوم أساسا على تعاليم القرآن وعلى أقوال وعادات الرسول الكريم . فهو ليس نظاما رأسماليا كما أنه ليس نظاما شيوعيا ، ولكنه نظام مستقل يجمع بين كل السمات الطيبة لمجتمع سليم متوازن . وكلا النظامين (الشيوعي والرأسمالي) يبدلان قصارى جهدهما لتحسين أوضاعهما ، فالشيوعية بدأت تفقد تشدها تجاه الملكية الفردية ، كما أن الرأسمالية تحاول البحث عن وسائل أفضل لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي في صالح مجموع الشعب . ولكن الاسلام يتضمن أصلا هذه الاساسيات في نظامه الاقتصادي حيث يبيح المشروع الخاص والملكية الفردية ويحرم تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة ويحرم استغلال الاغنياء للفقراء .

هذه المبادئ الاساسية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

١ — واجبا ازاء الله .

٢ — واجبا تجاه اخواننا من بنى الانسان بما يتمتعون به من حرية وفضل وهذا يحقق وحدة الانسانية .

٢ — التعاليم التي تأمرنا باتباع الطريق الوسط في كل الامور . وبالطبع لا يعنى الوسط بمعناه الهندسي المجرد ولكن القصد هو الا نكون متطرفين في أمورنا .

والرغبة في تجنب التطرف في السياسة والاقتصاد تعبر عنها اصطلاحات الديمقراطية الاسلامية والاشتراكية الاسلامية ، وهما عبارتان يمكن ان تحل احدهما محل الاخرى في الواقع لان النمط الاسلامي يتضمن خير ما في النظامين .

وقد أقر بهذه الحقيقة أكثر من مفكر غربي ، فالاستاذ أرنولد توينبي في كتابه « الحضارة في محنة » يرى أن خلاص العالم من شرور العنصرية والقومية يكمن في الاسلام . وكذلك يقول البروفسور جب في كتابه (الى أين يسير الاسلام) « ان الاسلام في نطاق العالم الغربي مازال يمثل التوازن بين الاضداد المتطرفة ، لانه لم يطغ عليه بعد الاهتمام الزائد بالجانب الاقتصادي في الحياة » . وها هو البروفسور ماسينيون يشيد بالاسلام لكونه يمثل مفهوما للمساواة التامة ويقول أنه يحتل مكانا وسطا بين مبادئ كل من الرأسمالية البورجوازية والثشيوعية البولشفية .

المساواة الاجتماعية :

ان العلامة المميزة للاسلام هي احترامه للفرد والمساواة الانسانية المطلقة ، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى ، فالجميع يتمتعون على السواء بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما أن وضع المرأة والأقليات في الاسلام لا نظير له ويمتبر مضرب الامثال . كما أن كرامة العمل لها قيمتها في الدين الاسلامي .

وتاريخ الاسلام يسجل كثيرا من الوقائع التي تتضمن دلائل دامغة على أن المؤمنين في الاسلام كانوا متساوين أمام القانون سواء نظريا أو عمليا . والمثال التالي يبين ذلك .

فقد سيدنا علي بن أبي طالب درعا له وقيل له انها لدى أحد اليهود فكتب سيدنا علي عريضة الى القاضي يطلب إعادة الدرع اليه من

اليهودى • ولما جرى باليهودى أنكر ذلك وطلب من على اثبات ملكيته للدرع فأتى على بالحسين ابنه وخادمه ليشهدا على ذلك ولكن اليهودى اعترض بأن هؤلاء الشهود لا يعتد بهم لأنهم فى ولاية على وهو المدعى ، ورغم أن القاضى نفسه كان يعلم أن سيدنا على أو الحسين لا يمكن أن يكذبا الا أنه حكم لليهودى بملكية الدرع • وقد قبل على حكم القاضى راضيا ، وهنا دفع اليهودى بالدرع الى على وأعلن دخوله فى الاسلام لعدالته •

وقد كتب ه • ج • ويلز فى كتابه « صانعو التاريخ » يقول أن تشديد الاسلام على المساواة بين جميع البشر دون أى تمييز بسبب العقيدة أو الطبقة ، والاخوة المحلية العملية بين المسلمين قد جعل من الدين الاسلامى واحدا من أكبر القوى فى العالم المتحضر • والاسلام بتشديده بصفة خاصة على الفضيلة والتقوى مع استبعاد جميع الصفات التقليدية الاخرى كأساس للتمييز ، قد خلق مايمكن أن نسميه بالتعبير الحديث « مجتمعا متوازنا » أو (أمة وسطا) على حد تعبير القرآن الكريم •

الاستغلال والملكية الخاصة :

يريد الاسلام مجتمعا خاليا من الفروق الطبقيّة ومن المصالح الراسخة ، ومن ثم متحررا من الانواع المختلفة للصراعات الطبقيّة التى تهدد الدول الحديثة بأمراض اقتصادية وبيلة •

وطبقا للاسلام فان الارض ليست ملكا لاحد سوى الله سبحانه وتعالى ، ولذلك فانها ملك للحولة فى ظل ارادة الله ، وفى الصناعة لايمكن أن يكون هناك أدنى استغلال للعمال من قبل رأس المال فى ظل الاسلام •

والملكية القانونية للأفراد والتى تعنى حق التملك والانتفاع وتحويل الملكية — معترف بها ومصونة فى الاسلام ولكن كل أنواع الملكية — كما

رأينا - تخضع لالتزام أخلاقي يقضى بأن جميع قطاعات المجتمع وحتى الحيوانات لها نصيب في كل أنواع الثروة . وقد أخذ جزء من هذا الالتزام شكلا قانونيا وأصبح الزاميا ، ولكن الجزء الأكبر من هذا الالتزام كان اختياريا وينبع من الرغبة في تحقيق أقصى فائدة روحية وأخلاقية في المجتمع . وفي الحقيقة فإن الجمع بين الالتزامات القانونية التي تكفل الحد الأدنى من التزامات الاخلاقية الاختيارية ، انمسا تشمل كل جزء في النظام الاسلامي .

فالاسلام ينقي الملكية الفردية من احتمالات الشرور فيها ويجعلها تنمو نموا صالحا ، والاهم من ذلك فثروة الفرد يجب أن تنفق في سبيل الله بوسائل مختلفة .

وفي اطار النظام البورجوازي للإنتاج ، فإن الحرية تعنى حرية التجارة وحرية البيع والشراء . وبالتأكيد فانه من المرغوب فيه وضع حد لفردية البورجوازية ، واستغلال البورجوازية وحرية البورجوازية ولقد حذر كل من الاسلام والاشتراكية من مساوئ الملكية الخاصة ، ولكن الاشتراكية تتخذ موقفا متطرفا من الناحية النظرية بينما يتخذ الاسلام موقفا وسطا ، فالاشتراكية تبدأ بمرع الملكية ، بل ونزعها بالقوة من كل من يملكون الثروة ، وتدعو الى اجراء تغيير عنيف جائح في البداية ، وبذلك ترفع العنف الى مصاف الشرعية الثورية .

واذا كان الاسلام - مثل الاشتراكية - يستنكر تراكم الثروة بسبب اثارها السلبية على المجتمع . فانه ، أي الاسلام ، يعتمد برنامجا مختلفا للعمل ، فهو يقر التدرج والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يسبب أضرارا لرفاهية المجتمع فيقول تعالى : « الله ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر » فهو يبيح كسب المال وامتلاكه . والمشروع الخاص ليس محرما في الاسلام . ولكن لا يلقى تأييدا اذا كان له نشاط عدواني يؤثر في معيشة الشعب ، ففي ظل الاسلام فإن كل المشروعات التي تؤدي

الى الاضرار بالتجارة والاعمال لا يكون لها مكان في الاقتصاد الاسلامي .

الانشطة الاقتصادية :

ان الاسلام لا يبيع فقط لاتباعه أن يمارسوا بحرية أنشطتهم الاقتصادية اليومية فحسب ، بل انه يرغبهم أيضا وبشدة في العمل والحياة فيقول تعالى : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله » .

فالتجارة والشركات التجارية والتعاونيات والشركات المساهمة كلها أنشطة مشروعة . ومع ذلك فان الاسلام قد أرسى تنظيمها للأنشطة التجارية ليضمن أنها ستقوم على أساس من الامانة وتحقيق الخير العام فكل العقود سواء ما تعلق منها بمبالغ كبيرة أو صغيرة ، يجب أن تفرغ كتابة وتحدد جميع الشروط . ويقول تعالى في ذلك « يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه » كما أن الاحتكار وسحب البضائع من الاسواق لرفع سعرها في السوق السوداء محرم في الاسلام وكذلك تشدد تعاليم القرآن على وجوب الوفاء في الكيل والميزان .

الراسمالية :

ان الشيء الضروري لوجود وتحكم البورجوازية هو تراكم الثروة في أيدي قلة من الافراد ، والضرورة الأساسية لرأس المال هي العمل المأجور . ففي المجتمع البورجوازي يكون رأس المال مستقلا وذا نزعة فردية — بينما الشخص الكائن يكون غير مستقل عن غيره وأقل فردية .

كذلك فان الفائدة هي المحور الذي تتحرك حوله الراسمالية . ولذلك فالراسمالية تشجع تراكم الثروة . ولكن الاسلام يوصى بعدم حبس هذه الثروة وخروجها لتستخدم في الاستثمار وزيادة الانتاج للمجتمع .

كذلك فان اقراض الاموال بالفائدة أو بالربا هو شيء محرم تماما لانه يؤدي الى الازمات الاقتصادية ويجعل الغنى أكثر غنى والفقير أكثر فقرا . لذلك فقد اباح الاسلام نظام البنوك والتمويل على اساس المشاركة بحيث يتحمل مقرض المال ومقرضه الربح والخسارة الناتجة عن المشروع بالتساوى فيقول تعالى : « واحل الله البيع وحرم الربا » . وليس ادل على ذلك من ان الاثار المدمرة للفائدة في البلاد الرأسمالية وخصوصا في خلال الكساد الكبير ١٩٢٩ — ١٩٣٣ جعلت الاقتصاديين الغربيين يضعون نظريات جديدة يدعون فيها للتخلص من الفائدة .

كذلك فان الاسلام يفضل الرأسمالية باستنكاره لتركيز الثروة في ايدي قليلة من الافراد لان ذلك يؤدي الى استغلال الاغنياء للفقراء اذ يقول تعالى : « والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » .

التخطيط :

ان المفهوم الحديث للتخطيط الذى يشير الى استغلال موارد البلاد بهدف تحقيق أهداف معينة — هذا المفهوم يقره الاسلام . والتخطيط الاقتصادى فى الاسلام ليس سوى توفيقا بين التخطيط بالاقنوع والتخطيط بالتوجيه . فتعاليم القرآن الكريم والسنة تؤكد هذا الاتجاه . والتعاون بين القطاعين العام والخاص هو اساس التخطيط الاقتصادى فى الاسلام . والغرض من التخطيط الاقتصادى فى الاسلام يتعلق بحاجات الامة ، ويمكن ان تتغير هذه الاغراض بتغير الظروف بما ينسجم مع تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . ويمكن التحقق من سلامة هذا الهدف بتطبيق مبدأ الخير العام والعناية بالمحتاجين ويتم تنفيذ التخطيط باسهام القطاعين العام والخاص على أسس من المشاركة وهذا هو السبب فى أنه فى ظل نظام التخطيط الاسلامى تقل فرص الخسارة واحتمالات الكساد .

العدالة الاجتماعية :

ان نظام الزكاة والمذهب الاسلامى فى الميراث هما دعائم المفهوم الاسلامى لتحقيق العدالة الاجتماعية . ولقد أتى الاسلام بنظام الزكاة حيث يجب على الموسرين من الناس ان يدفعوا قدرا معيناً من أموالهم الى الفقراء والمحتاجين للمساهمة فى التغلب على الفقر فى المجتمع . كما انهما أيضا تحول دون اكتناز الثروة بيد شخص واحد . فيقول تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين » .

أما مفهوم الإسلام فى الضرائب فهو من الشمول والاتساع بمكان حتى انه لا يحقق إعادة توزيع الثروة على أسس اشتراكية فحسب بل انه يخلق أيضا المناخ لخلق عقلية غير رأسمالية وشعورا جماعيا . وهكذا فان الزكاة تولد الانار الايجابية للاشتراكية . ولكى لا تتركز الثروة فى أيدي فئة قليلة من الناس ، فلقد لجأ الاسلام الى وسيلة اجبارية لتوزيع أموال الميت على أكبر عدد من الناس وذلك عن طريق أحكام المواريث فى الشريعة الإسلامية . فالملكية فى هذه الشريعة توزع بين الذكور والاناث . ولا يستطيع الفرد أن يوصى بأكثر من ثلث أمواله . كما تبين هذه الشريعة أيضا المشاركة النعالة للمرأة فى الأنشطة الاقتصادية التى يبيحها الاسلام .

كما يهتم الإسلام أيضا بتوفير الحاجات الأساسية لانه يؤمن بمجتمع تكون فيه الدولة مسؤولة عن توفير الأجور التى تمكن كل فرد من المعيشة فى الدولة . ولكى تكفل العدالة الاجتماعية للشعب ، فعلى الدولة أيضا أن تتولى مسؤولية توفير الحاجات الضرورية لكل مواطن فى الدولة وهى الكساء والغذاء والمأوى . وهى بذلك تساعد على ايجاد العلاج للأعراض الاقتصادية الناتجة عن التفاوت فى توزيع الثروة القومية بين أفراد الشعب فى الدولة .

وربما نستطيع تلخيص ذلك بأن نقول أن تعاليم الاسلام تستتكر

الرأسمالية والاستغلال في كافة صورهما ، فهي تقوم على المبدأ الخالد
للعادلة الاجتماعية والمساواة والأخاء العالمى •

٢ - مفهوم رفاهية الدولة في الإسلام

أن مفهوم رفاهية الدولة يزداد رسوخا يوما بعد يوم في عدد من
الدول الحديثة • هذا المفهوم لرفاهية الدولة يؤسس أما على التفسير
الماركسى للتاريخ أو على مبادئ اقتصاديات الرفاهية للاستاذ «بيجو» •
وفي كلتا الحالتين هناك تأكيد على الرفاهية المادية للشعب مع اغفال
الرفاهية الروحية والأخلاقية • ولكن المفهوم الإسلامى لرفاهية الدولة
يختلف اختلافا أساسيا عن المفاهيم السائدة في هذه الدول الحديثة •
لأن مفهومه من حيث طبيعته من الشمول بمكان حتى أن رفاهية الدولة في
الإسلام تهدف الى تحقيق الرفاهية الشاملة للبشرية جمعاء والتي تعتبر
الرفاهية الاقتصادية مجرد جزء منها • أن التأكيد على الزكاة والصلاة
في القرآن إنما يعبر تعبيرا صادقا عن الفهم الصحيح لطبيعة رفاهية
الدولة في الإسلام • فالتفاعل بين هذه النظم الروحية والمادية في المجتمع
الإسلامى إنما ترمز الى الوحدة الداخلية بين الدين والاقتصاد • فتأثيرها
الاجتماعى والاقتصادى تأثير صحى كما أن النمط الاجتماعى الذى توجده
هذه النظم يكون متحررا من الطغيان البشع للرأسمالية والتوحيد القياسى
الأجبارى في المجتمع الشيوعى • وللحقيقة ، فأن المفهوم الإسلامى
لرفاهية الدولة لا يبنى فقط على استجلاء القيم الاقتصادية فحسب بل
والقيم الروحية والاجتماعية والسياسية • والآن سنناقش بشئ من
التفصيل طبيعة هذه القيم والدور الذى يمكن أن تؤديه الدولة الإسلامية
لتدعيم هذه القيم :

(١) - القيم الروحية والأخلاقية :

أن أساس القيم الأخلاقية والروحية إنما يتمثل في تقبل الحياة
وتطورها الصحيح •

وفي إطار هذا المفهوم العام يتضمن القرآن تعاليم تفصيلية لدعم القيم الأخلاقية والروحية . والهدف من ذلك النحو السليم والمفيد لجميع الملكت ، فكل ما وهبه الله للإنسان من عطايا يجب أن تستخدم استفاداً مناسباً . وهذا الاستفدأم يجب أن يكون منظماً والافسوف يفقد صفته ككشاف ذي صبغة أخلاقية . والاسلام يعلمنا أن الغرائز والميول الطبيعية تتحول الى خصال أخلاقية بالتنظيم السليم لها عن طريق استخدام المنطق والحكمة . فالقرآن يرتب هذه الخصال الاخلاقية من زوايا مختلفة ، فمنها ما يختص بالعقل ومنها ما يختص بالبدن . فيأمرنا القرآن « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » . والانسان مسئول عن كلا النوعين من السلوك : ما يظهر منه الى حيز العمل والتنفيذ وما يظل منه موضع النية والتفكير . والقرآن يضع على كل فرد التزاماً بأن يعمل على حماية وتعزيز رفاهيته ورفاهية الآخرين . ومن المسموح به ازالة العقاب الذي يتناسب مع الخطأ ولكن من الأفضل أن يصفح الانسان عن المخطيء اذا كان المتوقع أن يؤدي الى اصلاح حال السوء . بل ويحسن الاحسان مع الصفح . ويعلن القرآن أن أعظم وأقوى حب انما يكمن في قلوب المؤمنين بالله . بمعنى أن حب الله يجب أن يأتي قبل أى شيء آخر .

والدولة الاسلامية يجب أن تتولى مسؤولية تحويل الغرائز الطبيعية الى خصال أخلاقية ، ولتحقيق هذه الغاية فهناك حاجة ملحة لتوجيه ونظم التعليم في الدولة الاسلامية . فالمناهج في المدارس والمعاهد والجامعات يمكن أن تطور بطريقة يسهل معها غرس روح الاسلام في الجيل الصاعد .

(ب) — القيم الاجتماعية :

أن المفهوم الاسلامي في رفاهية الدولة ليهتم أيضاً بتعزيز القيم الاجتماعية ، وهي من الشمول بحيث تنظم تصرفات الانسان وسلوكه وعلاقاته بمائلته ومن يقومون بخدمته وجيرانه . والهدف من الاهتمام

بكل هؤلاء - كما ورد في القرآن والسنة - هو تكوين المجتمع السليم على أساس من المبادئ الخالدة لرغاهية الانسانية • حقيقة لقد أورد القرآن في آياته اختلاف الجنس واللون واللغة والثروة ... الخ وهي اختلافات تعمل لمصلحة الانسان ويصفها القرآن بأنها من آيات الله تعالى ، ولكن أيا من هذه الفروق لا يضيف ميزة على أحد أو يعتبر عيما في أحد • ولكنه في نفس الوقت لم يقر التفرقة في معاملتهم على هذه الأسس بل اعتبر التقوى وحدها هي المعيار الحقيقي للتفاضل بين الناس أمام الله وأمام المجتمع • فيقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير » • كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى » • ولا شك أن هذه الروح هي أساس الاخوة الحقيقية بين الناس والتي تعتبر نواة المجتمع السليم •

ان سمو هذه التعاليم الاسلامية قد جعل خصوم الاسلام أنفسهم يفينسون في الثناء عليه فيقول الدكتور ضالا في كتابه (عالمنا الكامل) ان الاسلام وحده من بين كافة الاديان لم يعرف التعصب اللوني ، فهو يرحب بكل من يدخله سواء أكان زنجيا أو منبوذا ، فيمنحهم كل حقوقهم بلا تحفظ ويفسح لهم مجالا في دائرته الاجتماعية مثلما أدخلهم في دائرته الدينية •

ويقول الدكتور وينسون روس : لقد نشأ بين العرب ذلك الرجل الذي وحد كل العالم الذي كان معروفا حينذاك في الشرق والغرب ... وهذا المفهوم الفريد في الاخوة بين المسلمين قد جعل الاسلام من أعظم قوى العالم المتحضر الان •

(ج) القيم السياسية :

غير أن أهم سمات رغاهية الدولة تكمن في القيم السياسية • فعلى

خلاف الديمقراطية الغربية الحديثة ، فإن السيادة في الدولة الإسلامية لله سبحانه وتعالى كذلك فإن الناس سواء أمامه سبحانه وتعالى ، هذه المفاهيم هي التي تميز أحكام الشريعة في الدولة الإسلامية عن مثيلاتها في البلاد الغربية ، ففي الديمقراطية الغربية تختص الأمة بالسيادة لذا فإن رئيس الدولة الذي يمثل إرادة الأغلبية ، هو الذي يفسر القوانين حسبما يرى • وبذلك تصبح إرادة الأقلية بل البشر جميعا تحت رحمة ما يسمى بالأغلبية •

والاصطلاح الذي يستعمل للتعبير عن السلطة الحكومية أو السياسية في الإسلام هو « الخلافة » مشتقة من كلمة (الخليفة) • والخليفة ليس حرا تماما في تصرفاته — فهو يتصرف على هدى من أحكام الله وتعاليمه وعلى خلاف أرسطو وأفلاطون أو هيجل وجرين ، نجد أن الإسلام لا ينظر الى الدولة باعتبارها غاية في حد ذاتها • فالدولة الإسلامية هي وسيلة الى غاية ، هذه الغاية هي « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشر العدالة في أرجاء العالم » ، أما سيادة الانسان فهي مقيدة بالتعاليم الالهية والمبادئ التي تقوم عليها هذه التعاليم •

ولكن دراسة القرآن تبين لنا أيضا أن السيادة المقيدة أو الخلافة تتمثل في الشعب وليس في أي فرد — فالمجتمع بأجمعه هو الذي قصده الله بالخلافة وليس الأفراد •

ويقول القرآن الكريم أيضا : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » • والخطاب في هذه الآية الكريمة موجه الى الناس جميعا ، وتطالبهم بتأدية الامانة الا وهي السلطة السياسية الى من يستحقونها •

ويمكن استنباط النتائج الآتية من المفهوم الاسلامي للدولة :

١ — ان السيادة الكاملة والحقيقية لله وحده •

٢ — ان الانسان باعتباره خليفة لله تكون سيادته مقيدة ومحدودة •
فالحقوق والالتزامات مبعثها كلها من الشريعة الالهية ، ويجب
عليهما معا ان يخضعا لهذه الشريعة •

وفي نظرية الشريعة الاسلامية فان العقد ارتباط ثنائي يتم ضمن
تعاليم الاسلام وان الله هو الرقيب على تنفيذ التزامات المتعاقدين ،
ان لفظ « الامانة » الوارد في الآية التي أشرنا اليها انفا يعنى ان من
انتخبوا ليتولوا مسؤوليات الدولة يجب أن يؤدوا الامانة الى أهلها أى
الشعب ، ولقد ذكر القرآن مبادئ معينة تستهدى بها السلطة كذلك ذكر
توجيهات معينة تلتزم بها الرعية ، فقد أمر من يتولون السلطة بأن
يحكموا بما أنزل الله وما دعا اليه رسوله ، فيقول تعالى : « ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » ، كذلك قوله : « وليحكم أهل
الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الفاستقون » • كذلك أمر الله الرعية بأن يطيعوا أولى الامر وألا يتعاونوا
على الاثم والعدوان وألا يطيعوا الفاسقين • وهذه القيود المفروضة على
الطاعة تدل على أن الناس لهم الحق في أن يعارضوا حكامهم عندما
يهملون شريعة الله ، فالمعارضة تبدأ حيثما تنتهى الطاعة ، فمن سيدنا
أبى بكر الصديق أنه قال عندما تولى الخلافة بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم « أطيعونى ما أطعت الله والرسول فيكم ، فان عصيت
الله والرسول فلا طاعة لى عليكم » • وقال عمر « لا طاعة لمخلوق فى
معصية الخالق » • وهذه الامثلة وغيرها يتيح مجالا فسيحا لآراء
الرأى •

(د) القيم الاقتصادية :

وأخيرا وليس آخرا ، فان القيم الاقتصادية هى احدى الدعائم
الرئيسية التى تقوم عليها رفاهية الدولة فى الاسلام • فالقيم الاقتصادية
الاساسية فى الاسلام تتبع من حقيقة أن الملكية المطلقة لكل شىء تكون

الله وحده ، والبشر جميعا هم خلفاء الله في الأرض وكل انسان له حق في هذه الأرض ، لذا فلكل فرد الحق في الاسـهم في عملية الانتاج ، ولا يمكن اغفال أى قطاع من قطاعات المجتمع في عملية التوزيع •

والملكية الشرعية للأفراد يقرها الاسلام بل ويحميها ، ولكن كل هذه الملكيات تخضع للالتزام الاخلاقي بأن كافة قطاعات المجتمع لها نصيب في الثروة • بل حتى الحيوانات لها نصيب في هذه الثروة — فيقول تعالى « وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها » •

ولقد شجع الاسلام كل أنواع الانشطة الاقتصادية التى تتفق مع تعاليم القرآن والسنة ، ولكن يهرم الاسلام الاحتكار والمضاربة لانه يتعارض مع مصلحة المجتمع •

والاسلام يحارب بشدة احتكار فئة قليلة من الباحثين عن الثراء لموارد الثروة في البلاد ، فيقول القرآن الكريم : « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » •

كما أن هناك عذابا شديدا للذين يستولون أموالهم للاضرار بالمجتمع فيقول تعالى عن هؤلاء : « خذوه فخلوه — ثم الجحيم صلوه — ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه » •

وهكذا يدعو الاسلام الى توزيع عادل للثروة ويحثنا على عدم اكتنازها وتجميدها ، ولكنه — على خلاف الشيوعية — لا يحكم بالموت على الاغنياء • فالاسلام يبيع امتلاك ما يـمـصرف بالامتلاكات الوظيفية ويشجع على الاستخدام المنتج والمفيد لرأس المال • والهدف من كل هذه التعاليم هو محاربة اكتناز الثروة والحث على الانفاق ، لان للمجتمع نصيبا في هذه الثروة سواء كانت في أيدي فرد أو أفراد ، فيقول القرآن الكريم : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلاق » ، كذلك يقول :

« وانفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور » •

فمن الواضح ان ما يشدد عليه القرآن الكريم هو الانفاق المفيد للمجتمع ، وحتى لا يساء تفسيره أو فهمه فان الله يحذرنا من التبذير أو السفة في انفاق الاموال فيقول تعالى : « ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين » •

وهكذا نرى أن الاسلام يستنكر البخل باعتباره خصلة سلبية ومدمرة ، فأموال البخلاء — بدلا من أن تفيد أصحابها — تصبح عبئا يضعف سموهم الروحي والخلقي • كذلك فان الاكتناز محرم تماما لأنه يحبس الثروة عن التداول ويحرم مالها كما يحرم الآخرين في المجتمع من فائدة استخدامها •

ويحرم الاسلام الفائدة لان الفائدة لا نأثير لها على الالاق على زيادة حجم المخدرات ، وفوق ذلك فانها تؤدي الى الكساد المزمن ، كما أنها تؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة وأخيرا لانها تشجع على التوزيع المجحف للثروة • لذلك يبدو ان هناك محاولة منظمة في ظل الاقتصاد الرأسمالي لتدعيم مصالح الاغنياء والحيلولة دون اقامة توازن اقتصادي في المجتمع • فالبنوك الحديثة تتقاضى الفائدة بصرف النظر عن أية خسارة أو مكسب من جانب أصحاب الاعمال ، وفي مواجهة ذلك فقد حاول الاسلام تحقيق المساواة الاقتصادية في الدولة بفرض الزكاة على فائض الاموال •

ونظام الزكاة عنصر من عناصر الاشتراكية الاسلامية • فالحقيقة أن الزكاة هي الضريبة التي يجب أن يدفعها الاغنياء من أجل الرفاهية العامة لامة جمعاء ، فهي تهدف الى أخذ الثروة من الاغنياء واعادتها الى الفقراء • وفي ضوء هذا الهدف المحدد نجد أن البروفسور بيجو لم يأت بجديد عندما دعا الى اقتصاديات الرفاهية على أساس نقل الثروة من الاغنياء الى الفقراء ، فعلى عهد الخلفاء كانت الزكاة من الشمول والاتساع في التطبيق بحيث حققت اعادة توزيع الثروة على

أسس اشتراكية كما أوجدت منهجا سليما في التفكير بعيدا عن الرأسمالية
كما أوجدت روحا جماعية •

وأخيرا فإن الشريعة الإسلامية في الموارث تقف ضد تركيز الثروة
في أيدي فئة قليلة من الناس • كما أنها باباقتها اشترك المرأة بنصيب
في ملكية الاموال ، انما تشجع بذلك على اسهام المرأة في مختلف الأنشطة
الاقتصادية ، والهدف الرئيسي من كل هذه القيم الاقتصادية هو تحقيق
زيادة الحجم الاجمالي للثروة التي يجب أن توزع توزيعاً سليماً واسع
النطاق على كل قطاعات المجتمع كما لا يجب أن تكون هذه الثروة حكراً
على الاغنياء •

فرهاية الدولة في الاسلام تقوم اذن على الموازنة بين التطور
وتعزيز كل القيم الممكنة في الحياة - كالقيم الاخلاقية والروحية
والاجتماعية والاقتصادية والسياسية •

الحاجات والتزقيب الاسلامى للاولويات - مبدأ الانتساج : الرماحية
 الاقتصادية - مفهوم الملكية الخاصة فى الاسلام - القاعدة الاساسية - القواعد
 الثمانية فى الشريعة الاسلامية - الانتساج فى الممتلكات - ابقاء الزكاة -
 الاستخدام غير الضار - الحياة المحرومة - الاستخدام المتوازن - الفائدة
 المستحقة - القاعدة الاخيرة فى الشريعة"

الفصل الخامس

١٠٢ - ١٢٣

عناصر الانتساج

الارض كعنصر من عناصر الانتاج - نظام حياة الارض فى الاسلام -
 الشريعة القرآنية وملكية الفلاح للارض - نظام ملكية الارض فى عصر مير -
 اشكال حياة الارض فى خلافة مير - الانتساج أو نظم الملكية الفردية - نظام
 ارض الصى - اقطاع الدولة - ملكية الزراعة - طبقة الملاك غير الزراع -
 المزارعين غير الملاك - طبقة المزارعين الملاك - تنظيم الاسرة فى الاسلام - راس
 المال فى الاسلام - العلاقة الحديثة بين العمال ورأس المال وموقف الاسلام منها
 - طبقة العلاقة الحديثة بين العمال ورأس المال .
 السبب النفسى ووجهة النظر الاسلامية - الاسلام ومصلحة رب العمل

الفصل السادس

١٢٤ - ١٥٩

توزيع الدخل والثروة فى الاسلام

مقدمة - الربح والأجور فى الاسم - الربح والفائدة - الاجور فى الاسلام
 - الفرق فى الاجور - الربا والفائدة والربح - الربا والفائدة - لماذا تدفع
 الفائدة - النظرية الاسلامية لرأس المال
 امكانية وجود اقتصاد متحرر من الفائدة - الفائدة والراسبالية
 الفائدة والملائكة بين الاذخار والاستثمار - الفائدة والبطالة
 الفائدة والكساد - الفائدة ونقدية الموارد - الفائدة ومشكلة خدمة الدين
 الفائدة والبلاد المتخلفة - الفائدة والسلام العالمى - الربح والفائدة
 الميراث فى الشريعة الاسلامية - معناه الاقتصادى - المخزى الاقتصادى
 الضريبة على الشركات

الفصل السابع

١٦١ - ١٧٢

التجارة فى الاسلام

المبادئ الاسلامية - الكتب فى البيع - الميزان المعامل - قواعد الثقة
 - الخليفة - احوال الاحتكار - احوال المضاربة - التجارة الدولية والافراق
 - الاسراف - التجارة والفائدة .

الفصل الثامن

١٧٣ - ١٨٤

الائمان فى الدولة الاسلامية

مقدمه — أسس نظرية الدين الإسلامية — الأمان في التحويل الحديث —
الدين الاحتكاري — الارتفاع الحقيقي في الأسعار — الزيادة المتقطعة في الأسعار
— ارتفاع أسعار الضروريات — اقتراحات .

الفصل التاسع

١٨٥ — ٢١٢

البنوك في الإسلام

مقدمة — الربا والفائدة والإسلام — الإراء التطبعية في الفائدة — نظرية
الزكاة — مبدأ المصرفية — طبيعة البنوك في الإسلام — التحويل قصير الأجل
— نظام التأمين البنك الإسلامي والغرض الاستهلاكي — العلاقات مع المودعين
— العلاقة مع المتظفين — إمكانية المشاركة بين رجال الأعمال والبنك — تفوق
المفهوم الإسلامي لنظام البنوك — البنك الإسلامي والخدمات غير المصرفية —
البنك الإسلامي والانشطة الأخرى اللامصرفية — البنك الاستهلاكي والعلاقات
الدولية — بيت المال والبنك المركزي الحديث — بيت المال الخاص — بيت المال
— بيت مال المسلمين — مسؤولياته « المطلوبات » — إنشاء بنك إسلامي عالمي .
العوامل الإيجابية — العوامل السلبية — أهدافه ووظائفه الحقيقية
والموارد — الإدارة والهيئة الإدارية .

الفصل العاشر

٢١٥ — ٢٢٢

المقروض الاستهلاكية في الإسلام

الفصل الحادي عشر

٢٢٣ — ٢٢٩

بعض نواحي الملكية المالية في الإسلام

شكل القرية في نجر الإسلام — الزكاة — الجزية — الخراج أو الضريبة
على الأراضي — غنائم الحرب — الضرائب على المتاجرة والتكوير المكسفة
الرسوم الجبركية والكويس — الزكاة — معناها للرجل المصري — مبادئ
الزكاة — معناها للرجل المصري — مبادئ الزكاة — الأسس التطبعية — الفئة
الأولى — الفئة الثانية — الفئة الثالثة — الفئة الرابعة .

الأسس الحديثة لتقدير الزكاة — الزكاة من الممتلكات الصناعية — الزكاة
على الأوراق النقدية — الزكاة على الربح والأرباح — التخصم — مبادئ المالية
المالية — مبادئ الضرائب المالية — الضمان الاجتماعي — الزكاة والدولة
الإسلامية الحديثة .

الفصل الثاني عشر

٢٥١ — ٢٦٠

السياسة المالية والميزانية في الإسلام

السياسة المالية — معناها — سياسة الائتلاف — سياسة الإيرادات —
سياسة الإيرادات تجاه غير المسلمين — سياسة الميزانية — الميزانية في الإسلام

— معنى الميزانية الحديثة — الدولة الإسلامية والميزانية الحديثة — عجز الميزانية والحصول على النقد الاجنبى — الإيرادات الداخلية .

الفصل الثالث عشر

٢٦١ — ٢٧٩

التخطيط والتنمية في الإسلام

التخطيط الاقتصادى في الإسلام — مفهوم التخطيط — أهدافه — تنفيذ التخطيط — طرق التمويل — التمويل الداخلى — المخزرات الخاصة — المدخرات الحسنة — الزكاة — التمويل بالتقروض — المساعدات الاجنبية — ضرورة التخطيط في الدولة الإسلامية — مفهوم النمو الاقتصادى — الإسلام كعامل من عوامل النمو — الدول الإسلامية — والنمو الاقتصادى — الطبء والنمو — الغرب الزراعى .

الفصل الرابع عشر

٢٨١ — ٢٨٦

التأمين والتجارة في الإسلام

التأمين في الإسلام — هل التأمين مباح للإسلام — مقارنة .

الفصل الخامس عشر

٢٨٧ — ٢٠١

النظام الاجتماعى في الإسلام

خصائص ومبادئ النظام الاجتماعى في الإسلام — مبادئ ونطاقه — المساواة الاجتماعية — الاستقلال والملكية الخاصة الأنشطة الاقتصادية — الرأسمالية — التخطيط — العدالة الاجتماعية — مفهوم رفاهية الدولة في الإسلام — القيم الروحية والاخلاقية — القيم الاجتماعية — القيم السياسية — القيم الاقتصادية

Islamic Economics Theory and Practice

(A Comparative Study)

M. A. MANNAN

رقم الإيداع بدار الكتب ١٢٠٥٠/١٩٧٥

طبع بمطابع مؤسسة روز اليوسف

Bibliotheca Alexandrina



0579041